



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

المجلد الأول - العدد الأول - آذار ٢٠٢١

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL



رقم الإيداع
2442

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية / المجلد الاول العدد الاول آذار ٢٠٢١

وزارة المالية
مركز التدريب المالي والمحاسبي

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مركز التدريب المالي والمحاسبي تعنى
بالإدارة المالية ، المصارف، التأمين ، المحاسبة والتشريعات المالية

مجلة معتمدة لأغراض الترقيات العلمية

رئيس التحرير : أ.د. حيدر نعمة الفرجي

مدير التحرير : الدكتور أحمد جواد الدهلكي

السنة الاولى / العدد (الاول) ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رفع الذين آمنوا منكم
ولبنواوا العلم درجا

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة
من الآية : ﴿١١﴾

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

أعضاء هيئة التحرير

- ١- الاستاذ الدكتور فلاح حسن ثويني / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.
- ٢- الاستاذ الدكتور فلاح حسن عداي / الدائرة المالية المركزية / حكومة الشارقة / الامارات المتحدة.
- ٣- الاستاذ المشارك الدكتور محمد أحمد عبد الباقي الخولي / كلية العلوم الادارية / اكااديمية السادات للعلوم الادارية / مصر.
- ٤- الاستاذ الدكتور احمد حبوب / الشركة المغربية لتأمين الصادرات / المغرب.
- ٥- الاستاذ الدكتور صالح خليل العقدة / جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / الاردن.
- ٦- الاستاذ الدكتور أسعد غني جهاد عبد / مدير عام الدائرة الادارية والمالية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- ٧- الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرضا لطيف جاسم / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.
- ٨- الاستاذ المساعد الدكتور سمير عبد الصاحب ياره / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.
- ٩- الاستاذ المساعد سعيد عباس محمد علي ميرزة / نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية / متقاعد .
- ١٠- الاستاذ المساعد هلال مسلم هاشم الطعان / محاضر في كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / متقاعد .
- ١١- الاستاذ المساعد الدكتور عبد الكاظم محسن كوين / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

هيئة اللغة والتصحيح

- ١- الاستاذ المساعد الدكتور سمير عباس كاظم كرم/ لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية .
- ٢- المدرس الدكتور علي اسد موسى / لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية.
- ٣- اخلاص عبدالزهرة علي / لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي .
- ٤- نورا فائز جاسم / لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي.

تصميم

المبرمج / حسان فالح عبدالرحمن

الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي
مركز التدريب المالي والمحاسبي
وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المراسلات

البريد الالكتروني : afsj@mof.gov.iq

موبايل : ٠٧٩٠١٤٠٩٢٣٣

العراق – بغداد – حي المستنصرية – محلة ٥٠٤ – زقاق ١ – مبنى ١

الموقع الالكتروني : <http://mof.gov.iq/pages/MainMof.aspx>

شروط النشر في المجلة

- ١- تقبل البحوث باللغتين العربية والانكليزية .
- ٢- ان يكون البحث جديداً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة اخرى أو مؤتمر .
- ٣- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي.
- ٤- يقدم أصل البحث بثلاث نسخ مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بمسافات مفردة بين الاسطر وبحجم خط (١٤) نوع (Simplified Arabic) ، اما بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية فيكون الخط نوع (Time new Roman) وبحجم (١٤) وعلى وجه واحد من ورق قياس (A4) على ان يتم تزويدنا بنسخة ورقية وقرص مدمج بعد التقييم .
- ٥- لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (٢٠ صفحة) بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية.
- ٦- يجب ان يتضمن البحث : عنوان البحث ، مستخلصاً باللغتين العربية والانكليزية ، الكلمات الرئيسية للبحث (Key Words) ، المقدمة ، منهجية البحث والدراسات السابقة ان وجدت ، الإطار النظري ، الإطار العملي ، الاستنتاجات والتوصيات ، قائمة المراجع .
- ٧- لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٢٠٠) مثلي كلمة ، ويوضح في أعلى المستخلص (العربي والانكليزي) عنوان البحث ، اسم الباحث ، مكان العمل (والمراسلة ان كان مختلفاً عن مكان العمل) ، مع وضع رقم أو رمز بشكل نجمة (*) التي تربط بين الاسم ومكان العمل .
- ٨- ترقيم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث ، وتزود بعناوين .
- ٩- الإشارة الى المصدر في متن البحث او الدراسة كما يأتي : (اسم الباحث ، السنة : رقم الصفحة)
- ١٠- الإشارة الى المصدر كاملا في نهاية الدراسة حسب حروف الأبجدية وفق السياق الاكاديمي المعتمد .
- ١١- يفضل استعمال وحدات القياس الخاصة بالنظام الدولي Standard International Units في البحث .
- ١٢- بالنسبة للمراجع المأخوذة من الدوريات يجب ان يحدد رقم المجلد ورقم العدد وأرقام صفحات بداية ونهاية البحث.
- ١٣- قد يُستخدم التذييل لتوضيح المعلومة وفي هذه الحالة يُرقم التذييل لكل صفحة على حدة بأرقام متسلسلة.
- ١٤- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الى الاستلال باستخدام برنامج (Turnitin) الالكتروني على ان لا تزيد نسبة الاستلال عن ٢٠% .



وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي

م/ مجلة العلوم المالية والمحاسبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٦٤٧ في ٢٤/١٢/٢٠٢٠ ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٢٠ على استحداث المجلة اعلاه و التي تصدر عن مركزكم ، استنادا الى الفقرة (٤) من اصدارنا المرقم ب ت ٤/١٠٩٨٨ في ٢٤/١١/٢٠١٩ والتي نصت على (يتم اعطاء موافقة مؤقتة لمدة ٦ اشهر على ان يتم تزويدنا بالرقم المعياري الدولي والالكتروني وانشاء موقع الكتروني للمجلة ويخلفه تلغى الموافقة).

للتفضل بالاطلاع واعلامنا ... مع التقدير


أ.د. غسان حميد عبد المجيد

المدير العام لدائرة البحث والتطوير

٢٠٢٠/١٢/٢٧

نسخة منه الى :

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقته بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٢٠ .. مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوليات .
- الصادرة .

انس سامي ١٢/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلقه اجمعين محمد وعلى اله وأصحابه المنتجبين ، يسر هيئة تحرير المجلة ان تضع بين اياديكم العدد الاول من مجلتنا الفتيه والتي نعمل على ان تشكل اضافة معرفية وعملية للمكتبة العراقية والعربية والدولية من خلال تناولها للمشاكل التي تواجه القطاع المالي والمحاسبي في العراق والعالم بأسلوب علمي اكاديمي يركز على الجوانب التطبيقية حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً ومن خلال الجمع بين الرؤى الفكرية النظرية والمنهجية العلمية التطبيقية المستندة الى تحليل البيانات ودراسة الحالة والدراسات المقارنة .

لقد تبنت ادارة مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية العراقية رؤية جديدة تركز على تطوير القطاع المالي والمحاسبي من خلال الموائمة بين الاساليب الاكاديمية المعرفية والاساليب التطبيقية العملية كجزء من رؤية وزارة المالية لتحديث القطاع المالي والمصرفي في العراق بطريقة تتسجم مع احدث التطورات العالمية في هذا المجال

واستنادا الى هذه الرؤية فقد عملنا على ان يتضمن العدد الاول من المجلة بحوثاً تمتاز بالتنوع الفكري بجانبية النظري والتطبيقي والتنوع الجغرافي محليا ودوليا والتنوع في لغة البحث العربية والانكليزية وبذلك فقد جاءت البحوث لتعكس ذلك الثراء المعرفي اذ تناول احد البحوث تأثير وباء كورونا لإيرادات النفطية في العراق في حين تناول بحث اخر تأثير هذا الوباء على عائد ومخاطرة ادوات الدخل الثابت كما تناولت عدد من البحوث بعض المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي في العراق فقد تضمن احد البحوث مشكلة ادارة السيولة في المصارف باستخدام مقاييس احصائية وتناول بحث اخر تقييم تطور الصيرفة الاسلامية في العراق بدراسة تحليلية في حين تضمن بحث ثالث تحليل دور القطاع المصرفي في تمويل الشركات واثار ذلك في هيكل راس المال والعوائد وفي مجال المحاسبة تم اثراء العدد ببحثين سلط الاول منهما الضوء على ترشيد مهارات المراجعة الداخلية واثار الخصائص الديموغرافية في الحد من اساليب المحاسبة الابداعية لعينة من المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق في حين تناول البحث الثاني استخدام راس المال العامل في التنبؤ بالاحتياجات المالية لبعض الشركات في زيمبابوي وفي مجال المالية العامة والادارة المالية تناولت البحوث عددا من الموضوعات ذات الاهمية البالغة في هذا القطاع فقد ركز البحث الاول منها على الموازنة المبنية على الاداء واثرها في كفاءة تخصيص الموارد المالية في اماره الشارقة وحاول البحث الثاني اختبار المحفة الاستثمارية المثلى على وفق الاستثمار في الشركات الخاسرة باستخدام تقنية معدل القطع وتقديم نموذج مقترح لسوق العراق للأوراق المالية واخيرا فقد تناول احد البحوث بالتحليل عوائد الاستثمار في شركات التأمين العراقية واثره في عوائد هذه الشركات وقد استخدمت كل البحوث المنشورة اساليب البحث العلمي المناسبة وتوصلت الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات الفكرية والتطبيقية التي يمكن ان تخدم تطوير القطاع المالي والمحاسبي في العراق والعالم.

واننا هنا اذ نوجه الشكر والتقدير الى السيدات والسادة الباحثين الافاضل على الجهود الكبيرة التي بذلوا لإنجازها واختيار مجلتنا لتكون نافذة النشر لها فأننا نتطلع الى دوام التعاون مع الباحثين العراقيين والعرب والاجانب لأثراء الجوانب الفكرية والمعرفية .

وهنا لا يفوتني ان اتقدم بالشكر والتقدير للسيدات والسادة المقيمين الافاضل و اعضاء هيئة التحرير و اعضاء هيئة اللغة والتصحيح والتصميم الذين بذلوا جهودا متميزة لإنجاز العدد الاول وإخراجه بهذه الصورة فبارك الله بهم جميعا .

المحتويات

البحوث باللغة العربية :

- ١- إدارة السيولة المصرفية باستخدام مقاييس إحصائية (٣٣-١)
دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين للمدة من ٢٠٠٣/٧/٣١ لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ .
 - د. مظهر محمد صالح / مستشار رئيس الوزراء لشؤون السياسة المالية .
 - محمد جيجان سلمان / مصرف الرافدين.
- ٢- الموازنة المبنية على الاداء وأثرها في كفاءة تخصيص الموارد المالية (٧٢ - ٣٤)
دراسة تطبيقية في امانة الشارقة .
 - أ.د. فلاح حسن عداي الحسيني / مستشار الدراسات والبحوث / حكومة الشارقة .
- ٣- ترشيد مهارات المراجعة الداخلية واثار الخصائص الديموجرافية (٧٣ - ١٠٥)
في الحد من اساليب المحاسبة الابداعية لعينة مسحية للمتخصصين في المحاسبة والتدقيق .
 - الأستاذ المشارك د. محمد أحمد الخولي / كلية العلوم الادارية / اكااديمية السادات للعلوم الادارية / القاهرة - جمهورية مصر العربية.
 - الاستاذ المشارك د. نعيمة زعرور / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية / جامعة محمد خيضر بسكرة / دولة الجزائر.
 - الاستاذ المشارك د.سهم كردودي / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية / جامعة محمد خيضر بسكرة / دولة الجزائر.
- ٤- اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى على وفق استراتيجية (١٠٦ - ١٢٧)
الاستثمار في الشركات الخاسرة باستخدام تقنية القطع أنموذج مقترح (دراسة تطبيقية) .
 - أ.م.د. سمير عبدالصاحب اليارا .
 - م.د. لميس محمد مطرود.
 - م.م. أيفان سمير اليارا .
- ٥- تقييم تطور الصيرفة الاسلامية في العراق (دراسة تحليلية) (١٢٨ - ١٤٢)
 - أ.م.د. عبدالكاظم محسن كوين / الجامعة المستنصرية .
 - م.د. افراح خضر راضي / جامعة الامام الصادق (ع).
- ٦- تأثير جائحة فيروس كورونا على عائد ومخاطرة ادوات الدخل الثابت (١٤٣ - ١٨٠)
بحث تحليلي لمجموعة من السندات الحكومية.
 - د. محمد يونس ابو رغيف / البنك المركزي العراقي/ دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية.
- ٧- انعكاسات أزمة كورونا على الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٢٠ (١٨١ - ٢٠١)
 - م.م. قيس حسين الطربولي / البنك المركزي العراقي .

Contents

Researches in English language

- 1- The Role of the Banking Sector in Financing..... (1-13)
Companies and its Impact on the Financial Structure and Retunes .
 - Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji /Al-Mustansiriyah University/
College of Admiration & Economics.
 - دور القطاع المصرفي في تمويل الشركات واثاره في الهيكل المالي والعوائد .
- 2- Using of the Working Capital to Predict the..... (14-28)
Financial Requirements in Zimbabwean Companies.
 - Dr. Emad Kendory / Al-Mustansiriyah University/ College of
Admiration & Economics.
 - Dr. Zahraa Salih Hamdi / Al-Hadbaa University College.
 - Dr. Abdluridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah University/ College
of Admiration & Economics.
 - Dr. Moses Jachi / Manicaland State University of Applied Sciences,
Faculty of Agribusiness and Commerce / Zimbabwe
 - استخدام رأس المال العامل للتنبؤ بالمتطلبات المالية في الشركات الزيمبابوية .
- 3- The Effects of Investment Revenues in Insurance.....(29-44)
Companies Returns .
 - Lecturer Dr. Kafaa Ali Aboregef / Al-Mustansiriyah University/
College of Admiration & Economics.
 - Assist. Lecturer Abtesam Abbas Abdulhassin / Al-Mustansiriyah
University/ College of Admiration & Economics.
 - تأثير ايرادات الاستثمار في عوائد شركات التأمين (دراسة تطبيقية في عينة من
شركات التأمين العراقية والعربية والاجنبية)



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي
ISSN : 2709-2852



مجلة العلوم المالية والمحاسبية هي مجلة دورية فصلية محكمة تصدر عن قسم البحوث والترجمة في مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية، وتتناول قضايا الادارة المالية والمحاسبة والمصارف والتأمين والتشريعات المالية. ويأتي اطلاق المجلة استنادا الى قانون المركز رقم ٩٣ لسنة ١٩٨١ والنظام الداخلي للمركز رقم ٢ لسنة ٢٠١٢ في اطار تطوير الادارة المالية العامة واساليب العمل في وزارة المالية والدوائر المالية في الوزارات والاقسام المالية في دوائر الدولة والقطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال حث الباحثين لكتابة بحوث علمية تطبيقية يمكن من خلالها تطوير عمل الدولة في المجال المالي والمحاسبي وحل المشاكل التي تعاني منها الدولة في هذا المجال ولإيجاد نوع من الترابط بين الجانب الاكاديمي و الجانب التطبيقي.

أخلاقيات النشر

فيما يلي بيان أخلاقيات النشر العلمي الخاص بالمجلة، ويتضمن لوائح وأنظمة أخلاقية خاصة برئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير والمقومين والباحثين، كما يتوافق مع مبادئ لجنة أخلاقيات النشر العالمية (COPE)، ومتطلبات بيان أخلاقيات النشر (Publication Ethics and Malpractice Statement).

رئيس التحرير:

يتولى رئيس تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير وذوي الاختصاص من خارج هيئة التحرير مسؤولية اختيار المقومين المناسبين وفقاً لموضوع البحث واختصاص المقوم العلمي بسريّة تامة.

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

للمجلة هيئة تحرير يتمتع أعضاؤها بالخبرة والمعرفة في مجال اختصاصاتهم؛ وأسماءهم ومكان عملهم منشورة بالكامل على موقع المجلة الإلكتروني، ومن مهامهم ما يلي:

- العمل مع رئيس تحرير المجلة على تحسين رؤيتها.
- اختيار المقومين المناسبين للأبحاث المقدمة للتقويم.
- الحفاظ على سرية عملية التقويم والمعلومات الواردة من المقومين.

الباحثون:

يجب على الباحثين ضمان أصالة أبحاثهم واستيفائها للمعايير المهنية والأخلاقية العالية للباحثين، و يترتب على ذلك ما يلي:

- أن يتمتع البحث المقدم بمصادقية عالية من حيث تقديم النتائج دون تلفيق أو تحريف لنتائج البيانات.

- يتم ترتيب الباحثين حسب ما جاء بالبحث على ان تكون الاسماء المذكورة بالتسلسل الاول صاحب فكرة حسب وزن إسهام كل منهم، ومن واجب الباحث الذي يتولى مراسلة المجلة التأكد من تضمين جميع الباحثين المشاركين ، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركون في البحث.
- على الباحثين الإشارة - بشكل صحيح- إلى الأبحاث التي تم الرجوع إليها في البحث.
- على الباحثين مراجعة أبحاثهم وفقاً لمقترحات المقيمين، وفي حال عدم موافقة الباحث على الأخذ بالتعديلات المقترحة، فيجب عليه تقديم تبرير منطقي بذلك.
- لا تتقاضى المجلة أي رسوم من الباحثين عند استلام أبحاثهم المقدمة للتقويم أو للنشر فيها، الا بعد خضوع البحث الى برنامج الاستلال والتأكد من نسبة الاستلال على ان لا تزيد عن ٢٠%، ويلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التقويم في حال طلب سحب البحث، أو رغب في عدم متابعة إجراءات التقويم، أو تجاهله الأخذ بعين الاعتبار لبعض ملاحظات المقيمين من غير ان يرد عليها.

التقويم والمقيمون:

تعد المجلة عملية تقويم البحث العلمي من أصحاب الاختصاص مرحلة رئيسة من مراحل النشر العلمي، كما أن من سياسة المجلة التأكد من مهنية عمل المقيمين العلميين والتزامهم بقوانين المجلة الأخلاقية، ويترتب على ذلك ما يلي:

- يتم إخضاع الأبحاث المقدمة للنشر في المجلة إلى التقويم من ذوي الاختصاص.
- في حال تبين لإدارة التحرير توافق البحث المقدم للنشر مع سياسات النشر في المجلة وسلامة إجراءات البحث العلمي، يُرسلُ البحث إلى اثنين من المقيمين من ذوي الاختصاص، لتقييمه وكتابة تقرير مفصل حول سلامته وأصالته العلمية، باستخدام نموذج مخصص لذلك.
- تتعامل إدارة المجلة مع أسماء المقيمين وتقاريرهم بسريّة تامّة، ولا تكشفها إلا لأعضاء هيئة التحرير، الذين هم أيضاً يتعاملون معها بسريّة تامّة.
- تتعامل المجلة مع الأبحاث المقدمة للنشر بسريّة تامّة في أثناء تقويمها وقبل نشرها.
- في حال وجود تقرير سلبي من أحد المقيمين، يُرسلُ البحث في نسخته الأصلية إلى مقيم علمي ثالث للبت في صلاحيته للنشر.
- يجب في المقيمين تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التقويم .
- يفترض في المقيمين النأي بأنفسهم عن المصالح الشخصية.
- يفترض في المقيمين الانتباه على خلو الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب عليهم الإشارة إلى جميع الأعمال المنشورة التي جرى الانتحال منها في متن البحث المقوم علمياً.
- يفترض في المقيمين الالتزام بالوقت المخصص لعملية التقويم .

الانتحال (السرقة الأدبية):

تري المجلة في الانتحال أو السرقة الأدبية سلوكاً غير أخلاقي في مجال البحث والنشر العلمي، وبالتالي ترفضه جملة وتفصيلاً. ويترتب على ذلك ما يلي:

- يجب على الباحثين تقديم الأعمال الأصلية وغير المستلة (عدا بحوث طلبة الدراسات العليا)، كما ويجب عليهم الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر.
- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة تخضع إلى استخدام برمجيات مكافحة الانتحال المناسبة (Turnitin) للتحقق من أوجه التشابه بين الأبحاث المقدمة والأبحاث المنشورة.
- يجب تحري الدقة في التوثيق وكتابة المراجع والمصادر التي تم الرجوع إليها بشكل صحيح.
- يحق للمجلة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بحق أولئك الذين يخالفون أسس أخلاقيات البحث العلمي وقواعدها.

ازدواجية الأبحاث المقدمة للمجلة:

- يجبُ على الباحثين عدم تقديم أعمال نُشرت سابقًا في مجلات أخرى. وكذلك يجب عليهم عدم تقديم أبحاثهم إلى أكثر من مجلة في وقتٍ واحد؛ إذ يُعدُّ ذلك في نظر المجلة سلوكًا غير مقبول، ومنافيًا لأخلاقيات البحث والنشر.
- يحقُّ للباحثين نشر أبحاثهم في المجلات الأخرى فقط بعد تلقّي الرّفص الرّسمي من المجلة أو في حال موافقة المجلة رسميًا على طلب سحب أبحاثهم المقدمة.

أخلاقيات النشر:

تتخذُ المجلة خطواتٍ عمليّةً لمنع نشر الأبحاث التي جرى فيها ارتكابُ مخالفات تتعلّق بالسلوك البحثي، وعلى أيّ حال؛ فإنّ المجلة لا تسمح بمثل هذا السلوك.

حقوق النشر:

يتمّ نقلُ حقوق النشر إلى المجلة عند إخطار الباحث بقبول بحثه المقدم للنشر في المجلة.

الأرشفة:

تحتفظُ المجلة بنسخٍ ورقيةٍ وأرشيفٍ إلكترونيٍّ للأعداد الصّادرة.

موقع المجلة على شبكة الإنترنت:

يبيّن موقع المجلة مدى مراعاته لمعايير النشر الأخلاقية والمهنية العالية.

جدول النشر:

تلتزمُ المجلة بجدول النشر؛ بحيثُ تنشرُ مجلّدًا من أربعة اعداد في السنة (اذار – حزيران – ايلول – كانون الأول).

اسم المجلة:

مجلة العلوم المالية والمحاسبية هو اسم المجلة، وهو اسمٌ تنفردُ فيه المجلة، ولا يمكن الخلط بينه بسهولة مع مجلاتٍ أخرى، ولا يؤدي إلى تضليل الباحثين والقراء حول أصل المجلة أو ارتباطها بالمجلات الأخرى.

دليل المؤلف

تعتمد مجلة العلوم المالية والمحاسبية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً : أن يكون البحث مُعدّاً خصيصاً للمجلة ، والآ يكون قد نشر جزئياً أو كلياً أو نشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر الكترونية أو ورقية ، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز التدريب المالي والمحاسبي أو الى أي جهة أخرى.

ثانياً : أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً : يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية :-

- عنوان البحث باللغتين العربية والانكليزية ، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها في صفحة مستقلة.
- الملخص التنفيذي باللغتين العربية والانكليزية على نحو ٢٠٠ كلمة ، والكلمات الرئيسية (Key Word) بعد الملخص ، ويقدم الملخص بجملة قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسية ، والطرق المستخدمة في بحثها ، والنتائج التي توصل اليها الباحث.
- تحديد مشكلة البحث ، واهداف الدراسة ، وأهميتها ، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث ، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسية، ووصف منهجية البحث ، والتحليل والنتائج ، والاستنتاجات . على أن يكون البحث مذكياً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال اليها الباحث ، أو التي يُشير اليها في المتن . ويُذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الاجنبية) في حال العودة الى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الاحالات المرجعية الذي يعتمده مركز التدريب المالي والمحاسبي والمتوافق مع النظام العالمي لمنهج البحث التاريخي والمقصود به نظام (MLA Citation) .
- لا تنشر المجلة مستلّات أو فصول من رسائل جامعية أقرت الأ بشكل استثنائي ، وبعد ان يعدها الباحث من جديد للنشر في المجلة ، وفي هذه الحالة على الباحث أن يُشير الى ذلك ، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الاطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات ، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات ، والا يتجاوز عدد كلماتها (٢٨٠٠ – ٣٠٠٠) كلمة ويجب ان يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية ، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم .
- تفرد المجلة باباً خاصاً للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مُثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلماتها (٢٨٠٠-٣٠٠٠) كلمة ، وتخضع تلك المناقشات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- تكون عدد كلمات البحث ، بما في ذلك المراجع في الاحالات المرجعية والهوامش الايضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها ، والملحقات في حال وجودها لا تزيد عن (٧٥٠٠) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية ، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات .
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استثمرت بها في الاصل بحسب برنامجي أكسل (Excel) او وورد (Word) كما يجب أرفاقها بنوعية جيدة كصور اصلية في ملف مستقل.
- تُنشر البحوث والدراسات في المجلة باللغتين العربية والانكليزية .

رابعاً : الاستلال الالكتروني والتحكم العلمي :

- تُعرض البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة على برنامج الاستلال الالكتروني (Turnitin) .
- يخضع كل بحث الى تحكيم سري تام ، يقوم به قارئان (محكمان) من القراء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله ومن المعتمدين في قائمة القراء مركز التدريب المالي والمحاسبي وفي حال تباين تقارير القراء يُحال البحث الى قارئ مرجح ثالث ، وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الاخير ، النشر / النشر بعد اجراء تعديلات محددة / الاعتذار عن عدم النشر ، وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث .

خامساً : تلتزم المجلة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والامانة العلمية وعدم افصاح المحررين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أي معلومات بخصوص البحث المحال اليهم الى أي شخص آخر غير المؤلف والقراء وفريق التحرير.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي
ISSN : 2709-2852



ارشادات المؤلف

يجب ان تقدم ورقة البحث حسب القالب في الأسفل وعلى صيغة البرنامج : Microsoft Word

- العنوان الرئيسي بولد حجم ١٤ نوع (Simplified Arabic).
- العنوان الفرعي عادي حجم ١٤ نوع (Simplified Arabic).
- العنوان الرئيسي باللغة الإنكليزية بولد حجم ١٤ نوع (Time New Roman).
- العنوان الفرعي باللغة الانكليزية عادي حجم ١٤ نوع (Time New Roman).

- الاسم مع اللقب العلمي ومكان العمل والبريد الالكتروني :-

- المستخلص باللغة العربية :
ان لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة ويتضمن الكلمات الرئيسة للبحث

- المستخلص باللغة الانكليزية:

- المقدمة:

- منهجية البحث والدراسات السابقة أن وجدت:

- الإطار النظري للبحث:

- الإطار العملي (التطبيقي)

- (الاستنتاجات والتوصيات)

- المراجع (المصادر)

- الملاحق

ملاحظة :

- يتم استخدام الترقيم بالشكل الاتي في البحث:

١.

١.١

١.١.١

وهكذا

إدارة السيولة المصرفية باستخدام مقاييس إحصائية

دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين للمدة من ٢٠٠٣/٧/٣١ لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ (*) (١)

**Banking Liquidity Management by Using Statistics Measures
Application Study in Rafidain Bank**

الباحثين

د. مظهر محمد صالح (*) (٣)

محمد جيجان سلمان (*) (٢)

المستخلص

يعد موضوع تحديد مركز سيولة المصرف الحالي والتنبؤ بما سيكون عليه هذا المركز في المستقبل احد الموضوعات التي توليها المصارف أهمية خاصة لكونه يعالج جانب السيولة من خلال تحديد ما يمتلكه المصرف من فائض أو ما يعانيه من عجز في هذه السيولة من جهة ، ويزيد من فرص تحقيق الربحية من جهة أخرى ، إذ أن تحديد الاحتياجات الحقيقية للسيولة في المصرف يحدد بالضرورة الكلف الفعلية للالزمة للحصول عليها ، كما أن تحديد فائض السيولة على وجه الدقة يمكن المصرف من معرفة الحجم الحقيقي للموارد المالية المهيأة للاستخدام . وعليه فقد استهدفت هذه الدراسة تحديد مركز السيولة في مصرف الرافدين خلال المدة التي شملتها بالبحث والتحليل بغية التعرف على فائض السيولة غير المستخدم أو العجز الذي عاناه المصرف خلال تلك المدة والتنبؤ بما سيكون عليه هذا المركز في المستقبل ، مفترضة أن وجود تدفقات نقدية وشبه نقدية داخلية للمصرف تعوض التدفقات الخارجة منه يمكنه من الاحتفاظ بسيولة كافية لتحقيق هدف الأمان وتوفير أقصى حد ممكن من التمويل منخفض التكاليف لتحقيق هدف الربحية إذا ما

تمت إدارة هذه السيولة بكفاية. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام البيانات المتوفرة لدى مصرف الرافدين عن الأرصدة السائلة والفقرات المؤثرة فيها وقياس النمو في كل فترة من هذه الفقرات وتحليله باستخدام السلاسل الزمنية والانحدار . وقد توصلت الدراسة من خلال المقارنة بين الإطار النظري الموضوع لها والجانب التطبيقي فيها إلى جملة من الاستنتاجات وعلى أساسها تم وضع التوصيات اللازمة للتعامل مع موضوع السيولة في المصرف.

الكلمات المفتاحية : السيولة ، المصرف ، السلاسل الزمنية ، الانحدار.

(*) ١ البحث مستل من أطروحة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد.

(*) ٢ مصرف الرافدين / الادارة العامة .

(*) ٣ مستشار رئيس الوزراء لشؤون السياسة المالية .

Abstract

The subject of liquidity definition in banks , and forecasting liquidity position in the future is considered one of the issues which has special importance in banks because it deals with liquidity side through determining what a bank has of surplus or deficit from one side and the increase of profit- making opportunities on the other side, as determining the actual needs of liquidity in the bank will determine necessarily the required actual costs to obtain them ,also the precise determination of liquidity surplus will enable the bank to be aware of the true financial resources available for use, thus this study, targeted the determination of liquidity position of Rafidain bank, within the period July 2003 to June 2008 covered in research and analysis to get acquainted with the unused liquidity surplus or the deficit, the bank suffered through the forecasting period, and the position of liquidity in the future, assuming the existence of cash and semi-cash inflows to the bank compensating the outflows from the bank which enable the bank to maintain sufficient liquidity to achieve the objective of security and maximum level of low-cost the realize profitability ,if this liquidity was to be managed adequately To verify this assumption , the available data with Rafidain bank regarding liquid balances and the effecting components were used also measuring growth in each of these components and analyzing it by using time series and Regression . The study concluded through the comparison between theatrical frames tailored for it and the empirical aspect of it to a set of conclusions according to which, the required recommendations were established to deal with liquidity issue Rafidain bank

Key Words : Liquidity , Bank , Time Series, Regression.

الفصل الأول - منهجية البحث

أولاً - مشكلة البحث

يمكن تلخيص المشكلة التي يسعى الباحث إلى حلها من خلال هذه الدراسة بما يلي :

- ١- عدم امتلاك المصرف لاستراتيجية واضحة لإدارة سيولته .
- ٢- عدم توافر التخطيط السليم لتقدير مركز السيولة في المصرف من فائض أو عجز .
- ٣- عدم اعتماد الأساليب الإحصائية في تحديد مركز السيولة في المصرف .

ثانيا - أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة من :

١- إن السيولة المصرفية (بشقيها الاحتياطيّات الأولية والثانوية) إذا ما تمت إدارتها بصورة سليمة فإنها ستحقق أهداف المصرف الرئيسة المتمثلة بالسيولة والربحية والأمان مجتمعة وتعمل على حل مشكلة التناقض بين هذه الأهداف بما يحقق رغبات كل من الزبائن والمالكين والسلطات الرقابية في آن واحد.

٢- إن التخطيط الجيد للسيولة سيوفر الكم المناسب من الأموال اللازمة لسد احتياجات المودعين من جهة وتنفيذ السياسات الائتمانية والاستثمارية والخدمية من جهة أخرى ، كما وسيعمل على تجنب المصرف الأزمات المالية الناتجة من انخفاض السيولة عن الحد المطلوب وضياح فرص الربح الناجمة عن الاحتفاظ بالفوائض النقدية غير المستغلة ، وسيضع أمام راسمي السياسات المصرفية المختلفة صورة للإمكانات الحقيقية التي يمتلكها المصرف في الحاضر والمتوقعة في المستقبل مما يجعلهم قادرين على وضع سياسات أكثر واقعية لمختلف الأنشطة المصرفية سواء كان ذلك في مجال اجتذاب الموارد أو تشغيلها.

٤- إن توفر سيولة تزيد على حاجة المصرف أو قدرته على استغلالها في الأمد القصير سيكبده نفقات إضافية لاسيما وإن المصدر الرئيس للأموال المتاحة للمصرف عائد للمودعين مما يرتب على المصرف تكاليف مختلفة ، فعلاوة على الفوائد التي يدفعها للمودعين هناك التكاليف الإدارية الناتجة من الاحتفاظ بهذه السيولة وإدارتها . وهذا يضر بهدف الربحية الذي ينشده خصوصا انه وبفرض عدم تهيئة فرص حقيقية لتشغيل هذه الأموال مسبقا فانه لن يكون قادرا على تغطية هذه التكاليف بحددها الأدنى مما سيثير حفيظة المالكين على إدارة المصرف . وفي المقابل فان عدم توفر سيولة كافية لتغطية متطلبات المودعين أو تنفيذ الخطط الائتمانية والاستثمارية والخدمية للمصرف أو كليهما معا سيعرضه لمخاطر العسر المالي.

ثالثا - أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- وضع أسس إحصائية لإدارة السيولة المصرفية يمكن الاسترشاد بها في إدارة بقية فقرات الميزانية العمومية للمصرف وصولا إلى استراتيجية متكاملة لإدارة جميع مصادر واستخدامات أموال المصرف.

٢- الاستفادة من البيانات والمعلومات المتوافرة داخل المصرف وخارجه في إدارة السيولة المصرفية من خلال استخدام المقاييس الإحصائية في تحديد الحجم الحقيقي للسيولة المتوافرة والمتاحة للتوظيف في مختلف الأنشطة المصرفية.

٣- تحديد الفجوة بين إمكانيات المصرف المالية واستخدامات الأموال فيه.

- ٤- الاستفادة من المقاييس الإحصائية في التنبؤ بالسيولة التي يمكن أن تتاح للمصرف في المستقبل بما يساعد متخذي هذه القرارات على وضع السياسات الملائمة للاستفادة منها بأفضل شكل.
- ٥- وضع نموذج إحصائي للمبادلة بين العائد والمخاطرة لتجنب الخسائر الناجمة عن وجود سيولة عاطلة (غير مستغلة) أو عن عدم توفر سيولة كافية لتغطية التدفقات الخارجة من خلال العمل على توفير أقصى تمويل ممكن للعمليات المصرفية استنادا إلى معدلات السيولة المتوافرة وليس إلى تواريخ استحقاق مفردات هذه السيولة.

رابعاً - فرضية البحث

للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة يضع الباحث في اعتباره اختبار فرضيتين هما :

- ١- وجود تدفقات نقدية وشبه نقدية داخلية للمصرف تعوض التدفقات الخارجة منه .
- ٢- يمكن الاستفادة من صافي التدفقات السائلة في الاحتفاظ بسيولة كافية لتحقيق هدف الأمان وتوفير أقصى حد ممكن من التمويل منخفض التكاليف لتحقيق هدف الربحية .

خامساً - عينة البحث

تناول البحث مصرف الرافدين عينة يجري عليها الاختبارات المتعلقة بالجانب العملي من هذه الدراسة وذلك لأهمية هذا المصرف كونه اكبر وأقدم مصرف وطني ، ولما يتوفر فيه من بيانات ومعلومات يمكن للباحث أن يستفيد منها في إنجاز دراسته لاسيما وأنه يعمل في المصرف نفسه وعلى إطلاع بالكيفية التي تدار بها السيولة فيه.

سادساً - الحدود الزمنية للبحث

حدد للبحث مدة خمسة أعوام تبدأ من منتصف عام ٢٠٠٣ حتى منتصف عام ٢٠٠٨ ، وهي المدة التي تتوفر فيها بيانات تفصيلية عن مستويات فقرات السيولة لدى مصرف الرافدين وكذلك الفقرات المؤثرة فيها كالودائع والائتمان النقدي .

سابعاً - مصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحث عدة مصادر قام من خلالها بجمع البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها في إتمام هذه الدراسة والتي يمكن إيجازها بما يأتي :

- ١- الكتب العربية والأجنبية والاطاريح والرسائل والبحوث والمقالات المنشورة في المجالات المتخصصة وعلى مواقع شبكة الأعمال الدولية (الانترنت) ، وجلها صادر عن مؤسسات معروفة ولكتاب لهم إسهاماتهم في الميادين الإدارية والمالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص.
- ٢- الحسابات والتقارير والجداول الشهرية التي يعدها مصرف الرافدين والمتعلقة بموضوع الدراسة

- ٣- البيانات التي احتوت عليها المجاميع الإحصائية المتوفرة لدى جهات أخرى كالبنك المركزي العراقي .
- ٤- المقابلات الشخصية مع المسؤولين في المصرف والمسؤولين من ذوي العلاقة بالموضوع في البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية.
- حيث شكلت هذه المصادر بمجموعها صورة متكاملة لدى الباحث مما ساعده في إنجاز هذه الدراسة وصياغة الاستنتاجات التي توصل إليها و التوصيات التي خرج بها .

ثامنا - أساليب تحليل البيانات والمعلومات

اعتمد الباحث في تحليل البيانات والمعلومات التي توفرت له بشكل أساسي على المقاييس الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومعامل الارتباط والانحدار الخطي والسلاسل الزمنية لمعرفة مدى استقرار مكونات السيولة لدى المصرف وفصل التغيرات المؤثرة في الفترات المرتبطة بإدارة السيولة فيه والتنبؤ بما سيكون عليه مركز السيولة مستقبلا وقياس مدى توجيه المصرف لمصادر تمويله نحو استخدامات الأموال المتاحة له .

كما استخدم الباحث الأشكال البيانية والتوضيحية التي استخلصها من واقع الأرقام والنسب المئوية التي خرج بها من جراء تحليله للمعلومات والبيانات المتوفرة لديه ، حيث قام بوضعها في جداول اعتمد عليها في رسم تلك الأشكال ومن ثم قدم شرحا مفصلا للمعاني والدلالات التي تضمنها كل منها . وقد استفاد في ذلك من الإمكانيات التي يتيحها نظام (Excel) لجدول البيانات ونظاما (Eviews) و (Statistica) للتطبيقات الإحصائية للوصول إلى نتائج عالية الدقة في الاستفادة من أبرز المقاييس المشار إليها أعلاه .

الفصل الثاني - إدارة السيولة المصرفية

المبحث الأول - مفهوم وأهمية ومكونات السيولة المصرفية

Concept , importance & components of banking liquidity

تعرف السيولة المصرفية بأنها مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين ، سواء العادية منها أو غير العادية ، وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة (السعودي ، ١٩٩٩ : ١٥٥) ، فبالإضافة إلى النقدية (Cash) بشكلها النهائي تشمل السيولة كل موجود قابل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر بهدف مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون مدة قصيرة (الهواري ، ١٩٨٣ : ٥٧) . إن عدم توافر السيولة الكافية هو من أهم المؤشرات التي تدل على أن المصرف يواجه مشكلة مالية حقيقية ومثل هذه المشكلة تستنزف موارد المصرف النقدية وموجوداته السائلة الأخرى في الوقت الذي قد تمتع فيه المصارف الأخرى عن إقراضه

إلا بالمزيد من الضمانات أو بأسعار فائدة مرتفعة (Rose , 1999 : 347) ، لذلك تعتمد المصارف إلى إدارة سيولتها وذلك بالرقابة المسبقة على هذه السيولة من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي بما يسمح لها باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهته (هندي ، ١٩٩٦ : ٤٥٠) . ويمكن تصنيف مكونات السيولة المصرفية حسب سرعة توفيرها إلى :

أولاً - الاحتياطيات الأولية (Primary Reserves)

وتشتمل هذه الاحتياطيات على الموجودات التشغيلية ، وبشكل عام فإنها تتكون من النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي والمستحقات على المصارف الأخرى والصكوك برسم التحصيل والأرصدة السائلة الأخرى (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٣ : ٧١) .

ثانياً - الاحتياطيات الثانوية (Secondary Reserves)

وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل غالباً ما تشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وحوالات الخزائنة والقبولات المصرفية واليورو دولار واتفاقيات إعادة الشراء وشهادات الإيداع القابلة للتداول والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة . وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة ، فهي تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية من جهة وتحقق بعض الأرباح للمصرف من جهة أخرى (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٣ : ٩٦) .

المبحث الثاني - احتياجات السيولة المصرفية Banking Liquidity Needs

يعد تحديد حجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية من الأمور التي تحظى باهتمام إدارات المصارف ، ذلك لأن زيادة السيولة في المصارف يجعلها تضحي بأرباح كان يمكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال جيداً ، ومن ناحية أخرى فإن نقص السيولة يمكن أن يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالنظام المصرفي الأمر الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني (اتحاد المصارف الكويتية ، ٢٠٠٧ : ٣) وتعد الخبرات السابقة والقدرة على التنبؤ بالأحداث المحتملة من أهم العوامل التي تساعد المصارف على تقدير احتياجات السيولة في المستقبل (الحناوي وعبد السلام ، ٢٠٠٠ : ٢٣٨) . وللتعرف على مركز السيولة الذي يتمتع به المصرف لابد له من التعرف على الموارد المتاحة حالياً والمتوقعة في المستقبل ومقارنتها باحتياجاته المالية (Central bank of Liberia ، 2005 : 5) حيث ينبغي على كل مصرف أن يكون قادراً على التنبؤ باحتياجاته النقدية خلال المدة القادمة ، ويتم ذلك في الغالب بتحديد احتياجات التسليف خلال مدة مستقبلية محددة والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال تلك المدة . وهذا يتطلب مهارة وخبرة مستمدتين من تعاملات سابقة وتنبؤاً بمعاملات قادمة (العلاق ، ١٩٩٨ : ١٢٧) وهناك الكثير من التغيرات على الصعيد الاقتصادي التي تؤثر في معدلات السحب من الودائع والطلب على القروض ، منها التغيرات الموسمية والدورية فضلاً عن التغيرات غير المنتظمة (Reed & Gill ، 1989 : 160). وفيما يأتي استعراض لاحتياجات السيولة لكل نوع منها :

أولاً - احتياجات السيولة طويلة الأجل (Long Term Liquidity Needs)

وتتأثر هذه الاحتياجات بالدورات الاقتصادية المتعاقبة ومعدلات الإنتاج طويلة وقصيرة الأجل واثراً كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار ومعدلات النمو السكاني وقوة العمل والتطورات التقنية . ولما لهذه العوامل من تأثير في الطلب على القروض وحجم الودائع المصرفية فإن هدف التخطيط لتقدير احتياجات السيولة طويلة الأجل يعد هدفاً بالغ الأهمية . ولتحقيقه فإن على المصرف أن يحدد التغيرات المتوقعة في الودائع والقروض خلال مدة زمنية معينة بالاعتماد على البيانات المتوافرة لديه عن هذه المدة (Reed & Gill , 1989 : 161) .

ثانياً - احتياجات السيولة الدورية (Cyclical Liquidity Needs)

تعد الاحتياجات الدورية للسيولة أكثر تعقيداً من الاحتياجات الموسمية حيث يصعب التنبؤ بها ، ذلك أنها تقع خارج حدود سيطرة أي مصرف ، إذ أن الركود والانتعاش والتغيرات في أسعار الفائدة وخاصة عندما تكون المصارف مجبرة على إجرائها تمثل ضغوط يصعب التنبؤ بمواعيد حدوثها

(Hempel & Simonson , 1999 : 162)

ثالثاً - احتياجات السيولة الموسمية (Seasonal Liquidity Needs)

وهي التي تحدث مع تغير المواسم وتكرر كل سنة في المواعيد نفسها ، وتظهر جلية في المصارف الزراعية . فهذه المصارف تقوم بتعبئة الكثير من الودائع في مواسم الحصاد وتواجه الكثير من طلبات الاقتراض في فصلي الربيع والصيف ، كما أن للأعراف والتقاليد الاجتماعية دوراً في حركة الإيداع والسحب والطلب على القروض ، ففي الأعياد تزداد المبيعات مما يزيد من حاجة البائعين إلى القروض لتوفير الكميات الكافية من السلع لمواجهة الطلب المتزايد عليها من المتبضعين في هذه المواسم (Reed & Gill , 1989 : 160 - 161) .

رابعاً - احتياجات السيولة غير المنتظمة (Irregular Liquidity Needs)

وتتسبب بها عادة أحداث غير اعتيادية من الصعب إن لم يكن من المستحيل توقعها كالإشاعات التي تؤدي إلى الذعر المالي في صفوف المودعين أو الزيادة غير الاعتيادية في الطلب على القروض (Hempel & Simonson , 1999 : 261) أو إضراب العمال أو الظواهر الطبيعية والحروب أو بعض القرارات السياسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي والتي يصعب التنبؤ بها أو تعيين موعد دقيق لحدوثها

(Reed & Gill , 1989 : 160) .

المبحث الثالث - السيولة المصرفية والمقاييس الإحصائية

Liquidity banking & Statistical Standards

إن الطريقة التي يتم من خلالها تجميع البيانات وتبويبها وبشكل مناسب وسهل وتضمينها في جداول تكرارية أو عن طريق الرسوم البيانية (بانكروفت واوسوليفان ، ١٩٩٨ : ١٢٩) تسمى بالإحصاء الوصفي ، في حين أن تحليل البيانات للتوصل إلى التنبؤ أو الاستقراء واتخاذ القرارات يسمى بالإحصاء الاستنتاجي ويؤدي هذا النوع من الإحصاء دوراً مهماً في تحديد وتصميم العينات التي تجمع منها البيانات إذا فالإحصاء الوصفي يهتم بطرائق جمع البيانات وتمثيلها وعرضها ومن ثم يأتي دور الإحصاء الاستنتاجي الذي يقوم بتحليل هذه البيانات وتفسيرها والتوصل إلى الاستنتاجات بناء عليها

(أبو صالح وآخرون ، ٢٠٠٠ : ١٥-١٦) . وتعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من قيم متغير معين واردة حسب ترتيب وقوعها في لحظات زمنية وعلى مدد متساوية (بانكروفت واوسوليفان ، ١٩٩٨ : ١٧٢) وهي تهتم بدراسة ما يمكن أن يحدث من تغيرات خلال المراحل التي تمر بها القوى الاقتصادية قبل الوصول إلى الوضع التوازني وهو ما يطلق عليه بالتحليل الديناميكي . وقد اخذ الاقتصاديون يركزون اهتمامهم على هذا النوع من التحليل بعد أن ادركوا أن الوضع الساكن ليس إلا حالة نظرية لا يمكن أن يقف عندها النشاط الاقتصادي ذو الطبيعة دائمة التغير والحركة . ولا شك في أن الأساليب التي تستخدم فيها السلاسل الزمنية تختلف تماماً عن تلك التي تعتمد على دراسة الظواهر في لحظة زمنية معينة ، أي عندما تكون في حالة السكون فلا يظهر فيها اثر التغير الزمني (هيكل وحسن ، ١٩٨٥ : ١٦٣-١٦٤) ويهدف المحللون الاقتصاديون من استخدام السلاسل الزمنية إلى (فيلف وحمدان ، ١٩٩٩ : ٢٠٧) :

١- التنبؤ بالمستقبل باستخدام البيانات الإحصائية عن مسار الظاهرة في الماضي .

٢- تحديد الطفرات الاقتصادية التي تحصل في زمن ما .

٣- اكتشاف الدورات التي تتكرر فيها البيانات .

فالتحليل الاقتصادي لأي سلسلة زمنية يعني (عبد ربه ، ٢٠٠١ : ٤٤٢) :

١- تفكيكها إلى مكوناتها الأساسية المؤثرة في سلوك قيم هذه السلسلة . وقد أمكن تصنيف تحركات أي سلسلة زمنية إلى أربعة أنواع من التغيرات هي (تغيرات الاتجاه العام والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العرضية) .

٢- دراسة أساليب قياس التغيرات المختلفة التي تتضمنها السلسلة وطرائق فصل تأثير كل مكون عن المكونات الأخرى لمعرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ عليه ومقدارها واتجاهها .

٣- دراسة وفحص بعض طرائق التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية حيث أن الهدف من تحليل سلوك أي سلسلة زمنية هو استخدام النتائج في التنبؤ بقيم كل مكون في المستقبل .

حيث يمكن استخدام خط الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى للوصول إلى خط الانحدار الخاص بالسلسلة الزمنية (نجم الدين ، ٢٠٠٠ : ١١٣) ، فعندما يكون مطلوباً استخدام التحليل لغرض التنبؤ يكون من المفيد أن نستخدم الانحدار لإيجاد الاتجاه ، لأن هذه الطريقة تعطي معادلة يمكن استكمالها لإيجاد القيم المستقبلية لاتجاه هذه السلسلة (بانكروفت واوسوليفان ، ١٩٩٨ : ١٨٠) .

وبالرغم من انه لا توجد معايير شاملة لتحديد احتياجات السيولة التي ينبغي على المصرف الاحتفاظ بها إلا أن دراسة البيانات التاريخية والعوامل المختلفة التي تؤثر في الطلب على القروض والسحب من الودائع تمكنه أن يوفر للمصرف المعلومات التي تساعد في توقع مستويات الطلب على هاتين الفقرتين مما يمكنه من وضع أفضل سياسة لإدارة السيولة بحيث يحتفظ بالاحتياطيات السائلة اللازمة للوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال (12 : 1980 : American Banks Association) .

وفي هذا الإطار ينبغي على المصرف معرفة ما يأتي (السعودي ، ١٩٩٩ : ١٥٧) :

- ١- درجة ثبات الودائع وقدرته على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية .
- ٢- سيولة عمليات الإقراض التي يعقدها وهو ما يعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية (رمضان وجودة ، ٢٠٠٣ : ٩٣) ويقصد بها سرعة وسهولة تحويل القروض التي قدمها المصرف إلى نقد جاهزة (العصار وعبد الواحد ، ١٩٩١ : ٧٥) .
- ٣- التكلفة التي يتحملها في سبيل تحقيق السيولة ومقابلة الطلب على القروض والسحوبات من الودائع . وترجع التغيرات في حجم الودائع والطلب على القروض إلى واحد أو أكثر من الأسباب الآتية (العريضي ، ١٩٨٨ : ٢٠٣ - ٢٠٤) :
 - أ- تغيرات موسمية في الطلب على القروض تسبب تقلبات في الودائع .
 - ب- تغيرات ناتجة من ازدهار أو ركود في قطاع معين أو في منطقة من المناطق .
 - ت- تغيرات ناتجة من تعزيز أو تدهور مركز المصرف بين المصارف .
 - ث- تغيرات الناتجة من تعاقب مراحل الدورات الاقتصادية والخطط التنموية .
 - ج- تغيرات ناتجة من الظروف الخارجية كالشعور بالذعر الذي يسود أوساط الجمهور في أوقات الحروب والأزمات السياسية. ولما كان التحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية يهدف إلى مقارنة قيم المتغير في المدد الزمنية المتتابعة للكشف عن التغيرات المختلفة التي يحتمل أن تكون قد أصابت هذا المتغير خلال المدة موضوع الدراسة وقياس أي منها عندما يتبين وجوده (هيكل وحسن ، ١٩٨٥ : ١٦٤ - ١٦٥) فإنه يمكن استخدام هذا التحليل في تحديد درجة ثبات الودائع والطلب على القروض وفصل هذه التغيرات عن بعضها البعض للوصول إلى موقف السيولة الحالي للمصرف وما يمكن أن يكون عليه هذا الموقف في المستقبل .

الفصل الثالث - إدارة السيولة في مصرف الرافدين

المبحث الأول - الودائع في مصرف الرافدين

تعد الودائع المصدر الرئيس للأموال المتاحة للمصارف بشكل عام ، فالمصارف وكما هو معلوم تعمل بأموال المودعين من خلال استخدام هذه الأموال في منح الائتمان وتقديم الاستثمار قصير وطويل الأجل وتدفع جزءاً من العوائد التي تحققها إلى شريحة من المودعين هم أصحاب حسابات التوفير وحملة شهادات الإيداع وصكوك الودائع الثابتة ، أما المتبقي فإنها تغطي بجزء منه نفقاتها الإدارية والتشغيلية وما يتبقى يذهب للمالكين على شكل أرباح ، غير أن على المصارف وهي تستثمر أموال المودعين أن تحسب حساب قيام جزء منهم بسحب ودائعهم منها ، لذلك ينبغي عليها أن تحتفظ برصيد نقدي وموجودات سائلة قريبة للنقدية لتغطية السحوبات المحتملة . وللوصول إلى الحجم التقريبي لهذه السحوبات لا بد من التعرف على تشتت قيم أرصدة هذه الودائع عن وسطها الحسابي ، وما هو اتجاه هذا التشتت وبالتالي التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه هذه الأرصدة في المستقبل من أجل وضع خطة مناسبة لاستثمار الفائض المتوقع أو توفير الأموال اللازمة لتغطيتها . وقد مثلت الودائع تحت الطلب في مصرف الرافدين للمدة من تموز ٢٠٠٣ لغاية حزيران ٢٠٠٨ إجمالاً نسبة تصل إلى (٧٧%) منها . أما الحسابات ذات الطبيعة الجارية وتتمثل في الحسابات التالية (رواتب المتقاعدين والصكوك المعتمدة والصكوك والسفاحات المسحوبة على المصرف والمبالغ غير المطالب بها ودائنو عالم خارجي وأرصدة وتعويضات المتوفين ودائنو النشاط الجاري والمبالغ المقبوضة لقاء تأسيس الشركات) ، وجلها حسابات تتضمن ودائع يمكن الاستفادة منها في تشغيل الأموال المتاحة للمصرف ، فقد مثلت ما نسبته (١١%) من مجموع الودائع ، أما ودائع التوفير فكانت نسبتها حوالي (١٠%) . وأخيراً مثلت الودائع الثابتة نسبة لا تتجاوز (٢%) من إجمالي الودائع . وهذا يؤكد الأهمية النسبية الواضحة للودائع تحت الطلب والتي وإن كان بإمكان مودعيها سحبها متى ما أرادوا ذلك إلا أن التزايد المستمر في أرصدة هذه الودائع يتيح للمصرف استثماراً أكبر للفوائض النقدية المتوافرة لديه في استخدامات مربحة دون خوف كبير من عدم قدرته على الوفاء باحتياجات المودعين ، لأن عمليات الإيداع كانت دائماً أكبر من عمليات السحب . ولتحديد خط الاتجاه العام للنمو في إجمالي الودائع بالإضافة إلى التغيرات الدورية والموسمية والعشوائية لها خلال المدة التي شملتها الدراسة بغية معالجتها كل حسب خصائصه وتسهيل عملية التنبؤ بنمو الودائع مستقبلاً لابد من سلسلة زمنية تعتمد معادلة الانحدار الخطي في تحديد خط الاتجاه العام . ويظهر الجدول (١) خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية لإجمالي الودائع خلال مدة البحث بالاعتماد على معادلة الانحدار الخطي $(y = a + bx)$ ، حيث اظهر نظام (Eviews) للتطبيقات الإحصائية أن قيمة (a) كانت (-٧١١٧٤.٠٩) ، أما قيمة (b) فكانت (٢٥٤٥٦١.٧) وعند تعويض هذه القيم بمعادلة الانحدار الخطي أعلاه وتعويض قيم (x) بالأشهر ابتداء من شهر (تموز ٢٠٠٣) بصفته الشهر الذي يحمل الرقم (١) في السلسلة ، وهكذا بقية الأشهر يظهر لنا خط اتجاه عام ممهد لإجمالي الودائع يمكننا من التنبؤ بما ستكون عليه أرصدة هذه الودائع مستقبلاً وذلك بتعويض قيم (x) في ذات المعادلة بعد شهر (حزيران ٢٠٠٨) بالقيم المتسلسلة للأشهر

التالية له ابتداء من شهر (تموز ٢٠٠٨) والذي يأخذ التسلسل (٦١) وهكذا للأشهر التي تليه . في حين اظهر نظام (Statistica) التغيرات الموسمية والعشوائية للسلسلة الزمنية للودائع وباستخدام طريقة البواقي أمكن استخراج التغيرات الدورية لهذه السلسلة . والمعلوم أن التغيرات الموسمية ثابتة يمكن اعتماد أثرها في القيم التنبؤية لخط الاتجاه العام للودائع للتعرف على تأثيرها في الحجم المتوقع لتلك الودائع وذلك بقسمة اثر هذه التغيرات على القيم التنبؤية لخط الاتجاه العام للوصول إلى القيم التنبؤية لرصيد الودائع بعد استبعاد اثر التغيرات الموسمية ومن ثم طرح الناتج من ذات القيم التنبؤية لخط الاتجاه العام للودائع للوصول إلى حجم ونوع التغيرات الموسمية المتوقعة وكما في المعادلة الآتية:

التغيرات الموسمية المتوقعة لأي شهر = القيمة التنبؤية لخط الاتجاه العام لودائع ذلك الشهر - (القيمة التنبؤية لخط الاتجاه العام لودائع ذلك الشهر / اثر التغيرات الموسمية المتوقعة له) .

فإذا كان الناتج سالبا فذلك يعني توقع احتياج المصرف لأرصدة سائلة تعادل قيمة هذا الناتج لتغطية السحوبات المتوقعة خلال ذلك الشهر نتيجة للتغيرات الموسمية . أما إذا كان موجبا فان ذلك يعني توقع حدوث فائض سيولة يعادل هذا المبلغ خلال ذلك الشهر تسببه إيداعات تفوق السحوبات نتيجة لتأثير التغيرات الموسمية في الودائع . أما التغيرات الدورية والتي تتصف بأنها تحدث نتيجة للدورات الاقتصادية فانه يمكن التنبؤ بها من خلال اعتماد المستوى الذي بلغته هذه التغيرات نسبة إلى خط الاتجاه العام خلال ذات المرحلة من الدورة الاقتصادية السابقة وضرب هذه النسبة في القيم التنبؤية لخط الاتجاه العام للشهر الذي يراد التنبؤ بالفائض أو العجز المتوقع بالودائع فيه نتيجة التغيرات الدورية ، فبالاستعانة بالمخطط (أ) من الشكل (١) والذي تظهر فيه التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية للودائع خلال المدة التي شملتها الدراسة نتعرف على المرحلة التي تمر بها الودائع ، فإذا كانت الدورة تمر بمرحلة انتعاش ، فهذا يعني أن هناك إيداعات تفوق السحوبات في رصيد الودائع نتيجة للتغيرات الدورية أما إذا كانت تمر بمرحلة انكماش فهذا يؤشر سحوبات تفوق الإيداعات في الودائع نتيجة لهذه التغيرات . وباستخدام أسلوب المماس في هذا الشكل يمكن تعيين الشهر المطلوب في الدورة السابقة والمناظر للشهر المراد التنبؤ به في الدورة الحالية وذلك برسم مماس بين أعلى أو أدنى مستوى بلغته التغيرات الدورية في الحاضر والماضي ومن ثم رسم مماس آخر موازي له بين الشهر المراد التنبؤ به والشهر المناظر له في الدورة الاقتصادية السابقة .

ومن خلال الجدول (١) يمكننا استخراج نسبة التغيرات الدورية إلى خط الاتجاه العام للودائع في الشهر المستخرج من الدورة الماضية وضرب هذه النسبة في القيمة التنبؤية لخط الاتجاه العام للودائع في الشهر الذي يناظره في الدورة الحالية . وهكذا يمكننا التنبؤ بحجم ونوع التغيرات الدورية المتوقعة بالودائع في أي وقت . في حين أن آثار التغيرات العشوائية متقلبة لأنها تتكون نتيجة عوامل غير نمطية ومع ذلك فانه يمكن اعتماد مجموع آثار هذه التغيرات في خط الاتجاه العام للودائع خلال المدة التي شملتها الدراسة كأساس للوصول إلى الحجم التقريبي لأثر هذه التغيرات في الودائع وبالتالي التعرف على نسبة العجز

الذي يمكن أن تحدثه في القيم التنبؤية لخط الاتجاه العام للدائع . ولما كان مجموع نسب هذه التغيرات إلى خط الاتجاه العام للدائع خلال المدة التي شملتها الدراسة قد بلغ (٠.١٠٧٣٩-) فإن على المصرف أن يحتفظ بموجودات سائلة تعادل حاصل

ضرب هذه النسبة في القيم التنبؤية لخط الاتجاه العام للدائع شهريا لتغطية الاحتياجات المتوقعة والناشئة عن التأثير المتوقع للتغيرات العشوائية في السحوبات من الدائع . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العجز المتوقع في كل نوع من أنواع هذه التغيرات يستلزم نوعاً معيناً من أنواع الموجودات السائلة حسب درجة احتمالية تحققه فالعجز المتوقع في التغيرات الموسمية والدورية للدائع يحتاج إلى الاحتفاظ بموجودات نقدية لمواجهة لمواجهته لان احتمال تحققه يكون اكبر أما العجز المتوقع في التغيرات العشوائية فان احتمال تحققه يكون اقل وبالتالي يمكن أن تتم تغطيته باحتياطات ثانوية واستثمارات قصيرة الأجل موزعة على آجال استحقاق مختلفة . أما بالنسبة للفائض الحاصل في الدائع فان مدة استثماره ينبغي أن تختلف باختلاف نوع التغير الذي أحدثه استناداً إلى درجة استقرار هذا التغير ، حيث تتم إضافة الفائض الحاصل نتيجة للتغيرات الدورية إلى محفظتي قروض واستثمارات المصرف التي أمدهما (من شهر إلى سنة) في حين تتم إضافة الفائض في التغير الموسمي إلى محفظتي قروض واستثمارات المصرف التي أمدهما (اقل من شهر) على أن تعتمد في إدارة هذه المحافظ سياسة التنوع وخاصة في آجال استحقاق موجوداتها وبالرغم مما تقدمه هذه الطريقة من أسلوب إحصائي رصين في تحديد درجة نمو الدائع وحجم ونوع تأثير كل تغير من التغيرات التي تشملها السلسلة الزمنية للدائع في عمليات السحب والإيداع في الماضي وما تمتلكه من قدرة على التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه اثر كل مكون من مكونات هذه السلسلة في الدائع مستقبلاً ليمكن التعامل معه حسب خصائصه غير انه لا ينبغي اخذ هذه القيم أساساً للتنبؤ لمدة طويلة سواء فيما يتعلق بخط الاتجاه العام أو التغيرات الدورية أو العشوائية أو حتى الموسمية لان دقة ذلك التنبؤ ستضعف كلما طالت المدة وابتعدت عن تاريخ آخر شهر شملته الدراسة لذلك يفضل اخذ القيم الفعلية لرصيد الدائع للأشهر التالية لانتهاء الدراسة وإضافتها إلى الحدود الزمنية لها واستخراج سلسلة زمنية جديدة تشمل مبالغ الأرصدة المضافة شهريا واعتمادها في التنبؤ بسلوك الدائع مستقبلاً لأن زيادة حجم المشاهدات وتحديث البيانات التي يغذى بها النظام دورياً وما يرافقه من دخول للتأثيرات الجديدة على التغيرات التي تشملها السلسلة أولاً بأول سنؤدي بالضرورة إلى زيادة دقة ذلك التنبؤ وأدائه للغرض الذي وجد لأجله .

جدول (١)

مكونات السلسلة الزمنية لمجموع الودائع وتأثيرات عوامل التغيرات الموسمية والعشوائية لها ونسب تغيراتها العشوائية والدورية إلى

خط الاتجاه العام فيها من ٢٠٠٣/٧/٣١ لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ بالملايين

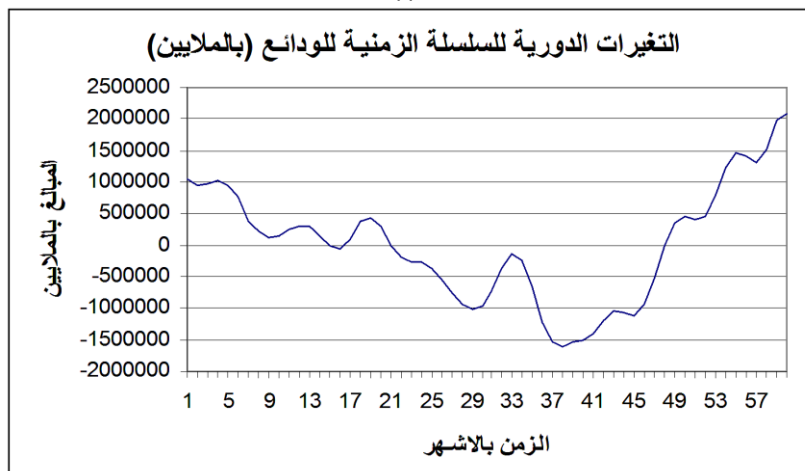
الأشهر	خط الاتجاه العام للودائع	تأثير عامل التغيرات العشوائية	التغيرات العشوائية	تأثير عامل التغيرات الموسمية	التغيرات الموسمية	التغيرات الدورية	التغيرات الدورية إلى خط الاتجاه العام	التغيرات العشوائية إلى خط الاتجاه العام
تموز ٢٠٠٣	183388	0.974477	-31191	0.988595	-13739	1052439	5.73888	-0.17008
آب	437949	1.031640	44180	1.010659	15192	943183	2.15363	0.10088
أيلول	692511	0.905782	-157690	1.000745	1129	980028	1.41518	-0.22771
تشرين الأول	947073	1.052664	101996	0.988595	-23520	1013175	1.06980	0.10770
تشرين الثاني	1201634	1.085789	185858	1.010659	24809	940013	0.78228	0.15467
كانون الأول	1456196	1.054257	120254	1.000745	1739	758442	0.52084	0.08258
ك ث ٢٠٠٤	1781932	0.919774	-172529	0.988595	-22819	391425	0.21966	-0.09682
شباط	1965320	1.003482	7747	1.010659	23545	235898	0.12003	0.00394
آذار	2219881	0.922771	-180947	1.000745	1610	121502	0.05473	-0.08151
نيسان	2474443	0.964673	-91499	0.988595	-28825	144436	0.05837	-0.03698
أيار	2729005	1.048502	145696	1.010659	33218	241702	0.08857	0.05339
حزيران	2983566	0.987045	-42486	1.000745	2410	293548	0.09839	-0.01424
تموز	3238128	1.052632	183708	0.988595	-42387	294690	0.09101	0.05673
آب	3492690	0.987280	-46832	1.010659	38336	150749	0.04316	-0.01341
أيلول	3747251	1.029629	110810	1.000745	2867	-10214	-0.00273	0.02957
تشرين الأول	4001813	0.920829	-308821	0.988595	-41438	-59698	-0.01492	-0.07717
تشرين الثاني	4256375	0.902327	-428211	1.010659	41721	86034	0.02021	-0.10060
كانون الأول	4510937	1.124557	608588	1.000745	4090	370990	0.08224	0.13491
ك ث ٢٠٠٥	4765498	0.999176	-4242	0.988595	-59340	441720	0.09269	-0.00089
شباط	5020060	1.049660	267870	1.010659	59714	314311	0.06261	0.05336

-0.02171	-0.00063	-3338	3842	1.000745	-114523	0.978290	5274622	آذار
-0.05654	-0.03590	-198501	-57231	0.988595	-312642	0.940714	5529183	نيسان
0.00093	-0.04533	-262170	58912	1.010659	5402	1.000968	5783745	أيار
0.03584	-0.04471	-269991	4459	1.000745	216427	1.037491	6038307	حزيران
0.00264	-0.05690	-358064	-67876	0.988595	16621	1.002833	6292868	تموز
-0.00235	-0.08321	-544826	63817	1.010659	-15415	0.997459	6547430	آب
0.00480	-0.11000	-748251	4534	1.000745	32666	1.005392	6801992	أيلول
-0.01832	-0.13140	-927217	-68430	0.988595	-129309	0.978665	7056554	تشرين الأول
0.00224	-0.14070	-1028641	67139	1.010659	16350	1.002575	7311115	تشرين الثاني
-0.02396	-0.12750	-964644	4783	1.000745	-181297	0.972555	7565677	كانون الأول
-0.04768	-0.09283	-725948	-76658	0.988595	-372896	0.946863	7820239	ك ت ٢٠٠٦
0.04858	-0.04442	-358678	86428	1.010659	392297	1.050278	8074800	شباط
0.02020	-0.01556	-129600	6234	1.000745	168223	1.020500	8329362	آذار
0.02368	-0.02663	-228577	-97611	0.988595	203231	1.024611	8583924	نيسان
0.05247	-0.07497	-662583	92090	1.010659	463719	1.056086	8838485	أيار
-0.05264	-0.13602	-1236799	5496	1.000745	-478615	0.939121	9093047	حزيران
-0.03558	-0.16551	-1547146	-85171	0.988595	-332599	0.956891	9347609	تموز
-0.01970	-0.16833	-1616374	83104	1.010659	-189200	0.976552	9602171	آب
0.05220	-0.15464	-1524248	6591	1.000745	514546	1.061703	9856732	أيلول
-0.01355	-0.15006	-1517292	-96452	0.988595	-137023	0.983875	10111294	تشرين الأول
-0.04691	-0.13505	-1399902	90385	1.010659	-486289	0.946304	10365856	تشرين الثاني
0.01141	-0.11321	-1202291	7107	1.000745	121161	1.012855	10620417	كانون الأول
0.04950	-0.09604	-1044407	-118257	0.988595	538305	1.055425	10874979	ك ت ٢٠٠٧
-0.00693	-0.09527	-1060363	106505	1.010659	-77152	0.992418	11129541	شباط
-0.04335	-0.09841	-1120264	7279	1.000745	-493476	0.951955	11384102	آذار
0.01007	-0.08029	-934418	-123418	0.988595	117183	1.011075	11638664	نيسان
-0.02556	-0.04413	-524891	117935	1.010659	-304007	0.973533	11893226	أيار
0.00608	-0.00176	-21345	9089	1.000745	73869	1.006087	12147788	حزيران
0.04287	0.02784	345329	-151451	0.988595	531712	1.042212	12402349	تموز
-0.00697	0.03634	459985	138872	1.010659	-88257	0.993342	12656911	آب

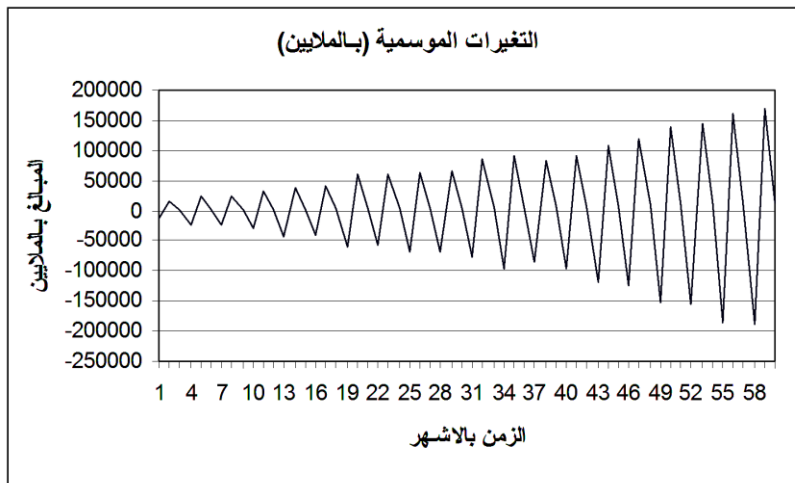
-0.00039	0.03152	406979	9919	1.000745	-4971	0.999627	12911473	أيلول
-0.00416	0.03498	460515	-154785	0.988595	-54830	0.995930	13166034	تشرين الأول
-0.05683	0.05869	787602	143316	1.010659	-762682	0.946857	13420596	تشرين الثاني
0.03519	0.08969	1226478	11460	1.000745	481216	1.032268	13675158	كانون الأول
0.06171	0.10430	1452861	-185242	0.988595	859637	1.056565	13929719	كانون الثاني ٢٠٠٨
-0.04041	0.09948	1411096	160121	1.010659	-573201	0.963619	14184281	شباط
-0.02533	0.08994	1298615	11452	1.000745	-365768	0.976775	14438843	آذار
0.02904	0.10254	1506707	-189629	0.988595	426727	1.026653	14693405	نيسان
-0.06356	0.13255	1981416	170324	1.010659	-950025	0.944442	14947966	أيار
0.05730	0.13671	2078291	13523	1.000745	871099	1.050369	15202528	حزيران
-0.10739								

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد للبيانات المستخرجة من نظامي (Eviews) و (Statistica) للتطبيقات الإحصائية

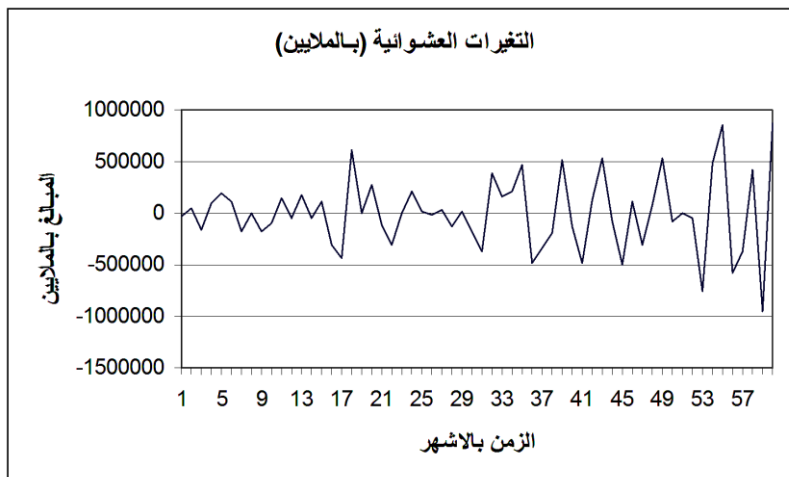
(أ)



(ب)



(ج)



شكل (١)

مكونات السلسلة الزمنية لإجمالي الودائع

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد للبيانات الواردة في الجدول (١) .

المبحث الثاني - الائتمان النقدي في مصرف الرافدين

يعد الائتمان الوجه الآخر للطلب على السيولة في المصرف ، فإذا كانت السحوبات من الودائع تمثل السبب الأول لاحتفاظ المصرف بالأرصدة النقدية فإن الطلب على الائتمان يعد السبب الثاني لحاجة المصرف للسيولة ، فالمصرف وإن كان يستطيع أن يرفض طلبات القروض والسلف والتسهيلات المقدمة إليه أو أن يخفضها إلا أنه سيفوت عليه بذلك فرصا كبيرة لتحقيق الربح وبالتالي سيقصر نشاطه الائتماني على منح الائتمان التعهدي والذي لا يحتاج إلى سيولة نقدية كبيرة ، إذ أنه لا يتعدى كونه تعهدا من المصرف بالسداد بدلاً من الزبون في حالة تلكؤ الأخير في الوفاء بالتزاماته تجاه جهة معينة ، كما أنه لن يغطي وحده تكاليف منحه إضافة إلى تكاليف تعبئة المدخرات وإن استطاع فإنه لن يحقق الأرباح المرجوة من كل هذه الأنشطة هذا علاوة على أن المصرف سيضطر للاحتفاظ بودائع الجمهور دون الاستفادة منها في نشاط ائتماني مربح . وقد لاحظ الباحث أن نسبة الائتمان التعهدي غير المسدد إلى إجمالي ما منح من هذا الائتمان خلال المدة التي شملتها الدراسة تكاد تكون معدومة . أما في ما يخص التسهيلات المصرفية فقد انصبت النسبة العظمى منها على التسهيلات بالحساب الجاري المدين بسبب رغبة الزبائن بالحصول على هذا النوع من التسهيلات دون غيره (١) وعليه سيقصر البحث في دراسته لاحتياجات السيولة بغية تغطية للائتمان الممنوح على تحليل القروض والسلف والتسهيلات بالحساب الجاري المدين الممنوحة خلال المدة التي شملتها الدراسة وذلك للأسباب الآتية :

- ١- إن هذه الأنواع من الائتمان تمثل الغالبية العظمى من الائتمان الممنوح خلال هذه المدة.
 - ٢- إنها الأنواع الرئيسة من الائتمان التي تحتاج إلى توفير سيولة نقدية عند منحها أما بقية الأنواع كالائتمان التعهدي فهي نادراً ما تحتاج إلى توفير سيولة نقدية عند منحها وحتى تسديدها.
- وقد ارتفعت القروض والسلف والتسهيلات بالحساب الجاري المدين (المكشوف) الممنوحة من مصرف الرافدين خلال المدة التي شملتها الدراسة بشكل مطرد من (١٧٢.٣٣٥.٢٦٨.٤٢٢) دينار (مئة واثنين وسبعون ملياراً وثلاثمائة وخمسة وثلاثين مليوناً ومئتين وثمان وستين ألفاً وأربعمائة واثنين وعشرين ديناراً) في نهاية شهر تموز ٢٠٠٣ إلى (٧٧٥.٥١٩.٩٥٩.٢٣٨) دينار (سبعمائة وخمسة وسبعين ملياراً وخمسمائة وتسعة عشر مليوناً وتسعمائة وتسعة وخمسين ألفاً ومئتين وثمان وثلاثين ديناراً) في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٨ ويعود السبب في ذلك إلى :
- ١- عدم قدرة المصرف على استثمار كل الفوائض النقدية المتوافرة لديه مع ضعف واضح في النشاط التسويقي حيث لم يزد حجم القروض الممنوحة خلال المدة التي شملتها الدراسة في أفضل الأحوال على (٦٠ %) من إجمالي القروض المطلوبة (٢) .

(١) شعبة التسهيلات المصرفية للفروع داخل بغداد / قسم الائتمان في الإدارة العامة لمصرف الرافدين.

(٢) شعبة القروض / قسم الائتمان في الإدارة العامة لمصرف الرافدين

- ٢- عدم وجود آلية لتحديد الاحتياجات الفعلية للسيولة مما يضطره للاحتفاظ بموجودات سائلة أكثر مما يحتاج الأمر الذي اثر سلباً في قدرته على منح الائتمان .
- ٣- وجود منافذ استثمارية منخفضة المخاطرة ومرتفعة العائد وفرها البنك المركزي ضمن سياساته النقدية لامتناس السيولة مع تراجع كبير في النشاط الاقتصادي خلال للمدة نفسها .
- ٤- زيادة الاحتياطي القانوني خلال آب ٢٠٠٧ مما اثر سلباً في الموارد المتاحة لمنح الائتمان .
- ويظهر الجدول (٢) خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية للائتمان النقدي خلال المدة التي شملها البحث والتي تم استخراجها بنظام (Statistica) للتطبيقات الإحصائية وبالاعتماد على معادلة الانحدار الخطي المشار إليها آنفاً ، كما اظهر نظام (Eviews) للتطبيقات الإحصائية قيمة (a) كانت (٥٢٠٢.٧٣٦) . أما قيمة (b) فكانت (١٠١٣٩.٠٤) ، وعند تعويض هذه القيم بمعادلة الانحدار الخطي وتعويض قيم (x) بالأشهر ابتداء من الشهر الأول في العينة كما في السلسلة الزمنية لإجمالي الودائع نحصل على خط اتجاه عام ممدد يمكننا من التنبؤ بما سيكون عليه رصيد الائتمان النقدي مستقبلاً باحتساب القيم المتسلسلة للأشهر التالية لشهر حزيران ٢٠٠٨ ابتداء من شهر تموز ٢٠٠٨ والذي يأخذ تسلسل الرقم (٦١) وبالطريقة نفسها التي اعتمدت في فصل التغيرات عن بعضها للسلسلة الزمنية لإجمالي الودائع يمكننا استخراج التغيرات الدورية والموسمية والعشوائية للسلسلة الزمنية للائتمان النقدي ، وحيث أن زيادة الطلب على الائتمان النقدي يؤدي إلى ازدياد احتياجات السيولة فانه وبالعكس الودائع تعبر القيم الموجبة عن عجز في السيولة والسالبة عن فائض فيها ولكي يتم التخلص من هذا التناقض تم ضرب التغيرات الدورية والموسمية والعشوائية للسلسلة الزمنية للائتمان النقدي ونسب كل منها إلى خط الاتجاه العام لهذا الائتمان في الجدول (٢) بالعدد (١-) لكي تتوحد مدلولاتها مع مدلولات السلسلة الزمنية للودائع . ويتضح من الجدول (٢) إن مجموع نسب التغيرات العشوائية إلى خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية للودائع خلال المدة التي شملتها الدراسة بلغ (٠.٢٩٢٨٩-) . وهذا يعني أن على المصرف أن يحتفظ بما يعادل حاصل ضرب هذه النسبة بالقيم التنبؤية لخط الاتجاه العام للائتمان النقدي شهرياً على شكل احتياطات ثانوية واستثمارات قصيرة الأجل موزعة على آماذ استحقاق مختلفة لتغطية الاحتياجات المتوقعة الناتجة عن التغيرات العشوائية للسلسلة الزمنية للائتمان النقدي . أما التغيرات الدورية والموسمية فيتم التنبؤ بحجم ونوعية كل منهما والتعامل معه بذات الطرق التي تم شرحها آنفاً وبلاستعانة بالشكل (٢) والجدول (٢) . ولا بد من الإشارة هنا إلى انه وعلى غرار القيم التنبؤية لمجموع الودائع فانه لا يمكن اخذ القيم المتوقعة لما ستكون عليه السلسلة الزمنية للائتمان النقدي مستقبلاً أساساً للتنبؤ بهذه السلسلة لمدة طويلة ولأسباب نفسها التي تم الإشارة إليها عند دراسة السلسلة الزمنية للودائع في مصرف الرافدين ، الأمر الذي يوجب تحديث السلسلة بشكل مستمر .

جدول (٢)

مكونات السلسلة الزمنية للاتتمان النقدي وتأثيرات عوامل التغيرات الموسمية والعشوائية لها ونسب تغيراتها العشوائية والدورية إلى

خط الاتجاه العام فيها من ٢٠٠٣/٧/٣١ لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ بالملايين

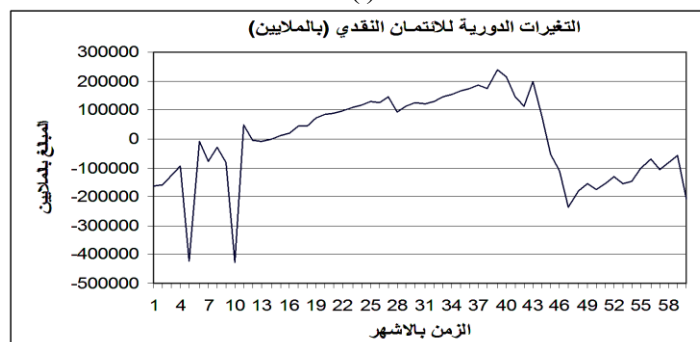
التغيرات العشوائية إلى خط الاتجاه العام	التغيرات الدورية إلى خط الاتجاه العام	التغيرات الدورية	التغيرات الموسمية	تأثير عامل التغيرات الموسمية	التغيرات العشوائية	تأثير عامل التغيرات العشوائية	خط الاتجاه العام للاتتمان النقدي	الأشهر
-0.29023	-10.55178	-161883	-437	1.002542	-4453	1.026522	15342	تموز ٢٠٠٣
-0.09271	-6.20271	-158050	-768	1.004278	-2362	1.013268	25481	آب
0.46330	-3.52968	-125727	1230	0.99318	16503	0.915622	35620	أيلول
0.79764	-2.04309	-93490	-444	1.002542	36499	0.827674	45759	تشرين الأول
-2.26752	-7.59187	-424370	-1500	1.004278	-126750	1.562661	55898	تشرين الثاني
0.91588	-0.10832	-7153	924	0.99318	60482	0.689961	66037	كانون الأول
0.19038	-1.00194	-76324	-422	1.002542	14502	0.919913	76176	ك ث ٢٠٠٤
0.43204	-0.35554	-30689	-654	1.004278	37292	0.804686	86315	شباط
0.20720	-0.83397	-80440	1361	0.99318	19985	0.908419	96454	آذار
-1.39287	-4.02385	-428915	-979	1.002542	-148470	1.624904	106593	نيسان
0.57548	0.39680	46320	-584	1.004278	67177	0.670996	116732	أيار
0.15689	-0.02951	-3744	1041	0.99318	19905	0.883915	126871	حزيران
0.00711	-0.06090	-8344	-370	1.002542	974	0.993372	137010	تموز
0.00157	-0.00511	-752	-628	1.004278	232	0.998433	147149	آب
-0.01070	0.06812	10714	1002	0.99318	-1683	1.011667	157288	أيلول
-0.01515	0.10981	18385	-371	1.002542	-2537	1.017664	167427	تشرين الأول
0.02345	0.25522	45319	-579	1.004278	4164	0.970258	177566	تشرين الثاني
-0.02512	0.23583	44267	959	0.99318	-4715	1.034934	187705	كانون الأول
0.01396	0.35794	70816	-328	1.002542	2761	0.979119	197844	ك ث ٢٠٠٥
0.01523	0.40138	83481	-542	1.004278	3167	0.975693	207984	شباط
-0.00493	0.40779	88948	886	0.99318	-1075	1.008407	218123	آذار

0.00078	0.43166	98532	-329	1.002542	178	0.998632	228262	نيسان
0.00750	0.46314	110413	-550	1.004278	1788	0.986353	238401	أيار
-0.00228	0.46823	116374	910	0.99318	-568	1.004302	248540	حزيران
0.01344	0.49720	128614	-338	1.002542	3476	0.974565	258679	تموز
0.00765	0.47103	126621	-612	1.004278	2056	0.985889	268818	آب
0.03535	0.51616	143985	1001	0.99318	9862	0.93666	278957	أيلول
-0.04256	0.31851	92079	-467	1.002542	-12303	1.071555	289096	تشرين الأول
-0.00696	0.37322	111681	-787	1.004278	-2083	1.01141	299235	تشرين الثاني
0.00380	0.40526	125378	1280	0.99318	1175	0.993736	309374	كانون الأول
-0.00744	0.37962	121294	-495	1.002542	-2376	1.012314	319513	ك ث ٢٠٠٦
-0.00282	0.39825	131285	-837	1.004278	-930	1.004752	329652	شباط
-0.00369	0.42475	144326	1343	0.99318	-1254	1.006453	339791	آذار
0.00109	0.44097	154308	-496	1.002542	380	0.998059	349930	نيسان
0.00380	0.46147	166160	-828	1.004278	1367	0.993017	360069	أيار
-0.00122	0.47475	175756	1341	0.99318	-452	1.00232	370208	حزيران
0.00627	0.49443	188056	-492	1.002542	2386	0.98786	380347	تموز
-0.02078	0.44623	174246	-883	1.004278	-8116	1.040758	390486	آب
0.04958	0.59345	237752	1263	0.99318	19863	0.902567	400625	أيلول
0.03959	0.52373	215129	-536	1.002542	16261	0.928562	410764	تشرين الأول
-0.01898	0.34961	147151	-1127	1.004278	-7988	1.031125	420903	تشرين الثاني
-0.03647	0.26097	112489	2094	0.99318	-15721	1.054359	431042	كانون الأول
0.10649	0.44919	198174	-733	1.002542	46979	0.860277	441181	ك ث ٢٠٠٧
0.03984	0.17998	81229	-1646	1.004278	17979	0.955543	451320	شباط
-0.03732	-0.11837	-54621	3449	0.99318	-17222	1.035502	461460	آذار
-0.00822	-0.23199	-109406	-1460	1.002542	-3875	1.006777	471599	نيسان
-0.08687	-0.49374	-237853	-2875	1.004278	-41850	1.066112	481738	أيار
-0.02271	-0.36666	-180350	4571	0.99318	-11170	1.017068	491877	حزيران
0.01624	-0.30981	-155527	-1684	1.002542	8153	0.98787	502016	تموز
-0.00812	-0.34152	-174912	-2897	1.004278	-4161	1.006156	512155	آب
-0.00857	-0.29381	-153457	4641	0.99318	-4476	1.006667	522294	أيلول

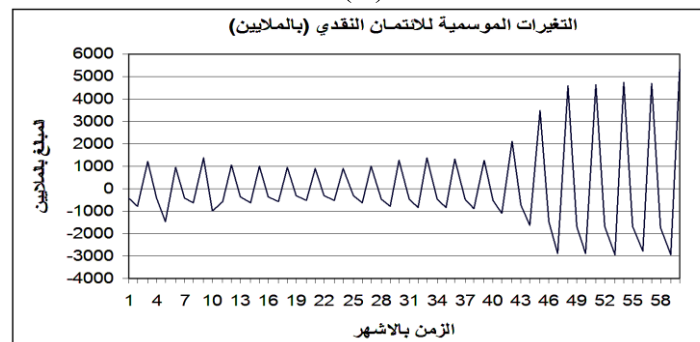
0.01918	-0.24450	-130181	-1702	1.002542	10211	0.985013	532433	تشرين الأول
-0.00958	-0.28731	-155887	-2941	1.004278	-5199	1.007589	542572	تشرين الثاني
-0.02715	-0.26782	-148028	4741	0.99318	-15008	1.022219	552711	كانون الأول
0.01386	-0.17872	-100595	-1698	1.002542	7802	0.988481	562850	ك ت ٢٠٠٨
0.03053	-0.12308	-70521	-2804	1.004278	17492	0.974113	572989	شباط
-0.01982	-0.18453	-107602	4696	0.99318	-11560	1.017194	583128	آذار
0.01850	-0.13535	-80301	-1731	1.002542	10974	0.984182	593267	نيسان
0.05009	-0.09621	-58054	-2934	1.004278	30225	0.957961	603406	أيار
-0.08577	-0.34109	-209275	5325	0.99318	-52625	1.072798	613545	حزيران
-0.29289								

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد للبيانات المستخرجة من نظامي (Eviews) و (Statistica) للتطبيقات الإحصائية .

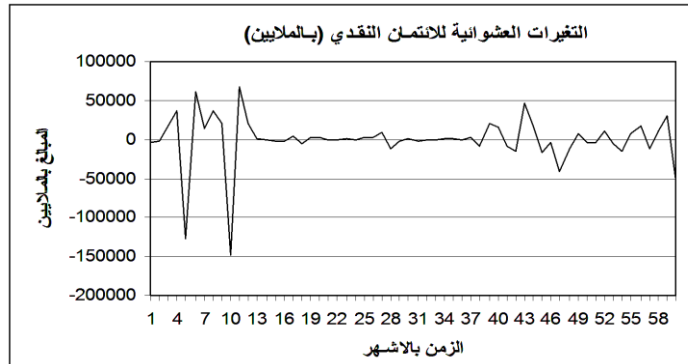
(أ)



(ب)



(ج)



شكل (٢)

مكونات السلسلة الزمنية للانتمان النقدي

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد للبيانات الواردة في الجدول (٢) .

المبحث الثالث - موقف السيولة في مصرف الرافدين

تعلمنا من المبحثين السابقين أن هناك عاملين رئيسيين يؤثران في احتياجات السيولة هما :

١- الإيداعات والسحوبات من الودائع المختلفة .

٢- الطلب على الائتمان النقدي .

وبما أن رصيد الودائع في مصرف الرافدين هو في ازدياد مما يعني أن الإيداعات أكبر من السحوبات كما أن المصرف يقوم بمنح الائتمان النقدي على شكل قروض وسلف وتسهيلات بالحساب الجاري المدين (المكشوف) وإن مجموع هذه الفقرات هي الأخرى في ازدياد ، وعليه فإذا أردنا أن نصل إلى قاعدة السيولة فما علينا نظرياً إلا أن نطرح خط الاتجاه العام للانتمان النقدي من خط الاتجاه العام للودائع لكل شهر من الأشهر التي شملتها الدراسة . ويكون هذا الكلام صحيحاً لو لم تكن هناك مصادر أخرى للسيولة غير الودائع يمكن استثمارها كالتأمينات والمقبوضات المتسلمة لقاء الخدمات المصرفية المقدمة ، وهي أرصدة يمكن استخدامها في تغطية جزء من احتياجات السيولة ، وتشمل :

١- التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة ، وجلها مبالغ تم إيداعها قبل مدة طويلة لاعتمادات لم يتم تنفيذها بسبب ظروف الحصار ولم يراجع أصحابها لتسليمها عقب انقضاء مدة الاعتمادات والجدير بالذكر أن مصرف الرافدين لم يفتح أي اعتماد مستندي خلال المدة التي شملتها الدراسة

- ٢- التأمينات لقاء التزامات الدفع الآجل وتشمل التأمينات المتسلمة عن قيام المصرف بضمان التزامات زبائنه بالدفع الآجل إلى الغير والناجمة عن عمليات استيراد البضائع والخدمات وكذلك عن تنفيذ التعهدات والمشاريع (١) .
- ٣- التأمينات لقاء الخزائن المؤجرة ، وتشمل التأمينات المستوفاة من الزبائن عند قيامهم باستئجار صناديق الإيداع الآمنة (Save deposit box) (٢) .

٤- التأمينات المستوفاة عن قيام المصرف بإصدار خطابات ضمان للزبائن غير الممنوحين تسهيلات بخطابات الضمان الصادرة وبنسبة (١١٠%) من قيمتها أو بنسبة (١٥%) بصلاحيه مدير الفرع وبما لا يزيد على (٧٥) مليون دينار شرط أن يكون الغرض منها الدخول في مناقصة (٣) .

وهذه الأرصدة تبقى متوافرة في حساب (تأمينات مستلمة ومقبوضات لقاء العمليات المصرفية) خلال مدة تقديم الخدمات المرتبطة بها ولحين قيام الزبائن باسترجاعها بعد انتفاء الحاجة إليها ، وهي تمثل صافي أرصدة هذه الخدمات ، أي الفرق بين التأمينات والمقبوضات المستوفاة من عدد من الزبائن الحاصلين على هذه الخدمات والتأمينات والمقبوضات المعادة إلى زبائن آخرين سبق أن قدمت لهم هذه الخدمات وبالتالي يمكن استخدام الرصيد المتوافر في هذا الحساب لتغطية جزء من احتياجات السيولة مادام ذلك الرصيد في تزايد . وكما أن هناك فقرات غير الودائع التي يمكن إضافتها إلى مصادر السيولة فإن هناك فقرات غير الائتمان النقدي ينبغي طرحها من السيولة المتوافرة للوصول إلى قاعدة هذه السيولة في مصرف الرافدين خلال المدة التي شملتها الدراسة وهذه الفقرات هي :

١- العجز الناتج من حاصل جمع احتياجات السيولة الدورية والموسمية والعشوائية والذي يظهر في بعض الأشهر التي شملتها الدراسة ، فما دامت الإشارات السالبة لهذه التغيرات في كل من الودائع والائتمان النقدي تدل على عجز في السيولة بعد أن تم توحيد مدلولاتها ، فإن حاصل جمعها سيظهر لنا إن كان هناك فائض أو عجز في إجمالي هذه التغيرات وما دام الفائض في هذه التغيرات مجتمعة.

يعني أن المصرف قد قام بتغطية الاحتياجات الناشئة عنها من هذا الفائض وإن هناك رصيذاً إضافياً ينبغي استثماره (لأقل من شهر) أو (من شهر إلى سنة) وحسب نوع التغير الذي سببه آخذاً بنظر الاعتبار تغطية العجز الناشئ عن تغير ما من الفائض الحاصل في التغير الذي يناظره إن وجد قبل تغطيته أو تغطية المتبقي منه من فوائض أخرى لتماثل مدة استثمار

(١) النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين - صفحة ١١٥ .

(٢) جدول أسعار العمليات المصرفية / شعبة العمليات المصرفية / مصرف الرافدين .

(٣) شعبة التسهيلات المصرفية للفروع داخل بغداد / قسم الائتمان وشعبة العمليات المصرفية / قسم الدراسات والعمليات المصرفية / صلاحيات مدراء الفروع .

الفائض مع مدة احتياج السيولة لكل نوع من أنواع التغيرات فان العجز في إجمالي هذه التغيرات لابد من توفيره من رصيد السيولة المتبقية والناجمة من طرح خط الاتجاه العام للاتئمان النقدي من خط الاتجاه العام للدائع خلال الشهر الذي حدث فيه ذلك العجز .

٢- نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من البنك المركزي العراقي على الودائع لدى المصارف المجازة بممارسة العمل المصرفي في العراق بما فيها مصرف الرافدين وينتج منها كما أسلفنا حساب مجمد لدى البنك المركزي لا يستحق المصرف عليه أي فائدة ولا يمكنه السحب منه .

وقد بقيت نسبة هذا الاحتياطي ثابتة منذ بداية المدة التي شملتها الدراسة ، وكانت (٢٠%) من إجمالي الودائع تودع في حساب الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي و (٥%) من إجمالي الودائع يحتفظ بها المصرف في خزائنه لغاية (آب ٢٠٠٧) ، حيث ازدادت هذه النسبة على الودائع الحكومية إلى (٧٥%) فيما استمرت على الودائع الأخرى كما هي . وبأخذ هذه الفقرات الثلاث بنظر الاعتبار يمكن استخراج قاعدة السيولة من خلال المعادلة الآتية :

قاعدة السيولة = خط الاتجاه العام للودائع + تأمينات مستلمة ومقبوضات لقاء العمليات المصرفية - خط الاتجاه العام للاتئمان النقدي - الاحتياطيات القانونية - العجز الناتج من حاصل جمع التغيرات الدورية والموسمية والعشوائية إن وجد

وبين الشكل (٣) قاعدة السيولة في مصرف الرافدين من ٢٠٠٣/٧/٣١ لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ ، وكما يظهره الجدول (٣) وفيه يظهر أن قاعدة السيولة كانت في ارتفاع مستمر نتيجة لارتفاع أرصدة الودائع خلال المدة التي شملتها الدراسة ومحدودية تأثير التغيرات الدورية والموسمية والعشوائية في السيولة في مصرف الرافدين خلال هذه المدة ومن خلال معادلة الانحدار الخطي التي تم استخراجها بنظام (Eviews) ، وبعد استبعاد القيمة الأولى (كونها شاذة عن بقية القيم وتقع في بدايتها) ظهرت قيمة (a) تساوي (٩٢٨٨٤٤.٢) وقيمة (b) تساوي (١١٨٩٥٩.٨) ، وبتعويض هاتين القيمتين بهذه المعادلة ابتداء من شهر (تموز ٢٠٠٨) الذي يستعاض عن قيمة (X) فيه بالعدد (٦٠) يتم التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه قاعدة السيولة في مصرف الرافدين مستقبلا. ومن خلال النتائج التي أفرزتها هذه المعادلة فانه يتوقع لقاعدة السيولة أن تستمر بالازدياد وبالرغم من أن قاعدة السيولة ابتدأت سلسلتها الزمنية بقيمة سالبة إلا أنها سرعان ما تحولت لتكون بالموجب وأخذت بالتزايد بشكل مستمر وبمعدلات كبيرة لتصل إلى (٧٦٨٦٨٢٦) مليون دينار (سبعة تريليونات وستمئة وستة وثمانين مليارا وثمانمئة وستة وعشرين مليون دينار) في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٨ ، وهو مبلغ يمثل نسبة تزيد على (٤٢%) من إجمالي الودائع خلال ذلك الشهر بالرغم من الأثر السلبي والذي سببه فيها قرار البنك المركزي العراقي برفع نسبة الاحتياطيات القانونية خلال (آب ٢٠٠٧) والواضح في الشكل (٣) والذي تجاوزته المصرف سريعا لتعود قاعدة السيولة فيه إلى مستوياتها السابقة مستفيدا من ارتفاع مستوى الدخل القومي والذي رافقته زيادة كبيرة في حجم الإيداعات . وهذه القاعدة تمثل ما يمكن للمصرف استخدامه من الموارد المالية المتاحة له في ائتمانات واستثمارات طويلة الأجل (تزيد على السنة) مع ما يمكن أن يعود عليه ذلك من

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

أرباح اكبر دون إغفال استخدام سياسات التنويع الكفاء في هاتين المحفظتين بما فيها تنويع آجال الاستحقاق واعتماد ضوابط صارمة لتحجيم المخاطر التي ترافق الائتمان والاستثمار طويلي الأجل .

جدول (٣)

أرصدة الفقرات المؤثرة في تحديد قاعدة السيولة والاستثمارات طويلة الأجل داخل وخارج العراق في مصرف الرافدين للمدة من ٢٠٠٣/٧/٣١ لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ بالملايين

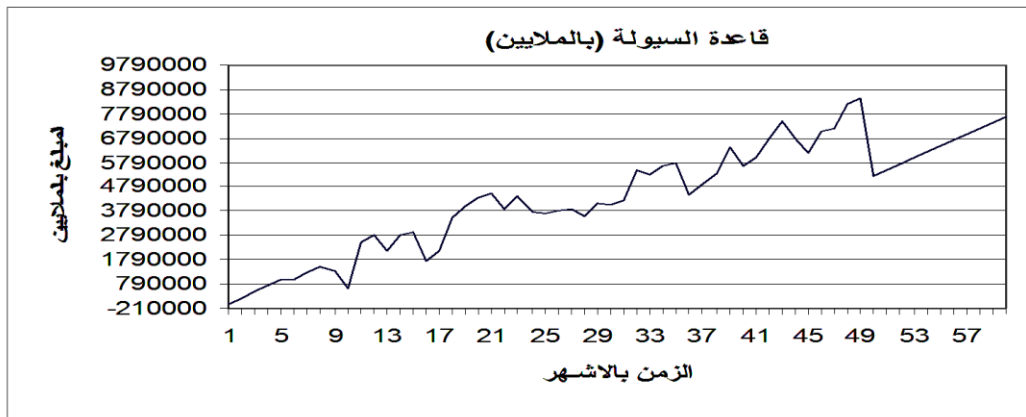
الأشهر	خط الاتجاه العام للودائع	خط الاتجاه العام للائتمان النقدي	تأمينات مستلمة ومقبوضات لقاء العمليات المصرفية	الاحتياطي القانوني	حاصل جمع تغيرات السلسلتين الزمنية للودائع والائتمان النقدي	قاعدة السيولة
تموز ٢٠٠٣	183388	15342	2407	191182	840736	-20729
آب	437949	25481	3980	191182	841374	225267
أيلول	692511	35620	3956	147322	715473	513525
تشرين الأول	947073	45759	3946	147322	1034216	757938
تشرين الثاني	1201634	55898	4027	147322	598060	1002441
كانون الأول	1456196	66037	3912	436156	934688	957916
كانون الثاني ٢٠٠٤	1781932	76176	3935	435069	133833	1274622
شباط	1965320	86315	3903	375220	273138	1507688
آذار	2219881	96454	3908	658510	-116929	1351895
نيسان	2474443	106593	4024	1171570	-554252	646052
أيار	2729005	116732	4360	125480	533529	2491152

2795880	270673	65201	4386	126871	2983566	حزيران
2177505	428271	928037	4424	137010	3238128	تموز
2784506	141104	565368	4334	147149	3492690	آب
2954855	113496	639463	4354	157288	3747251	أيلول
1757139	-394478	1687110	4341	167427	4001813	تشرين الأول
2144470	-251552	1687110	4324	177566	4256375	تشرين الثاني
3542064	1024180	785607	4440	187705	4510937	كانون الأول
4009874	451387	562197	4417	197844	4765498	كانون الثاني ٢٠٠٥
4330519	728003	486039	4482	207984	5020060	شباط
4537753	-25261	498304	4819	218123	5274622	آذار
3878609	-469993	956904	4585	228262	5529183	نيسان
4394465	-86206	1069126	4453	238401	5783745	أيار
3776009	67612	2018319	4561	248540	6038307	حزيران
3708215	-277566	2052930	4521	258679	6292868	تموز
3803208	-368358	2111508	4461	268818	6547430	آب
3857528	-556202	2113711	4406	278957	6801992	أيلول
3597511	-1045649	2128785	4487	289096	7056554	تشرين الأول
4094172	-836341	2086077	4709	299235	7311115	تشرين الثاني
4056780	-1013324	2191080	4881	309374	7565677	كانون الأول

4247863	-1057080	2200741	4958	319513	7820239	كانون الثاني ٢٠٠٦
5461731	249564	2288780	5362	329652	8074800	شباط
5310411	189272	2684700	5539	339791	8329362	آذار
5665963	31236	2573443	5412	349930	8583924	نيسان
5779259	59924	2704718	5561	360069	8838485	أيار
4451919	-1533272	2743096	5449	370208	9093047	حزيران
4871450	-1774966	2326514	5667	380347	9347609	تموز
5364557	-1557222	2295667	5762	390486	9602171	آب
6405875	-744232	2312070	6070	400625	9856732	أيلول
5656392	-1519914	2530053	5829	410764	10111294	تشرين الأول
6027518	-1657771	2265528	5865	420903	10365856	تشرين الثاني
6753191	-975161	2467287	6265	431042	10620417	كانون الأول
7496710	-379939	2563294	6146	441181	10874979	كانون الثاني ٢٠٠٧
6769834	-933449	2980978	6041	451320	11129541	شباط
6183420	-1674854	3070466	6096	461460	11384102	آذار
7081896	-1055394	3035917	6142	471599	11638664	نيسان
7196327	-993541	3227817	6197	481738	11893226	أيار

8186444	-125336	3350897	6766	491877	12147788	حزيران
8420336	576532	3486855	6857	502016	12402349	تموز
5240420	328632	6912131	7795	512155	12656911	آب
5485046	258634	6912131	7998	522294	12911473	أيلول
5729324	129229	6912131	7853	532433	13166034	تشرين الأول
5974562	4208	6912131	8669	542572	13420596	تشرين الثاني
6218560	1560859	6912131	8244	552711	13675158	كانون الأول
6465224	2032766	6912131	10485	562850	13929719	كانون الثاني ٢٠٠٨
6707492	942183	6912131	8331	572989	14184281	شباط
6952285	829832	6912131	8701	583128	14438843	آذار
7197934	1672747	6912131	9927	593267	14693405	نيسان
7442392	1170951	6912131	9963	603406	14947966	أيار
7686826	2706338	6912131	9974	613545	15202528	حزيران

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير الشهرية الصادرة عن شعبتي الإحصاء والموازنة الموحدة في مصرف
الرافدين والنتائج المستخرجة من نظامي (Eviews) و (Statistica) للتطبيقات الإحصائية



شكل (٣)

قاعدة السيولة في مصرف الرافدين

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الواردة في الجدول (٣) .

الفصل الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - الاستنتاجات

بعد الدراسة المعمقة لموضوع استخدام مقاييس إحصائية في تحديد السيولة المصرفية وجمع البيانات المتعلقة بموقف السيولة في مصرف الرافدين والحسابات المؤثرة فيه لمدة خمس سنوات وإخضاعها إلى مجموعة من المقاييس الإحصائية أمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية :

١- يتطلب دراسة السيولة المصرفية تحليل كافة الفقرات المؤثرة فيها . ويأتي في مقدمة هذه الفقرات الودائع والائتمان النقدي واللذين يعدان من أهم مكونات موجودات ومطلوبات المصرف . وقد يتسع هذا التحليل ليشمل فقرات أخرى وفقا لمدى اتساع نشاط المصرف في تعبئة المدخرات واستخدامها واثار ذلك في سيولته ، وبالتالي فانه للوصول إلى مركز السيولة في أي مصرف لا بد أولا من تحليل أهم أوجه النشاط المصرفي وأثرها في سيولته بما يقدم تصورا أكثر شمولاً للنمو في ابرز مصادر تمويل المصرف واستخداماتها .

٢- تعطي المقاييس الإحصائية بشكل عام مؤشرات لمعدلات النمو في موقف السيولة والفقرات المؤثرة فيه من خلال تحديد نسب انحرافها عن وسطها الحسابي واتجاهها والارتباط في ما بينها إلا أن المزج بين أسلوبي السلاسل الزمنية ومعادلة الانحدار الخطي يقدم أنموذجا لتحديد معدلات النمو في موقف السيولة بشكل واضح ، كما ويساعد على التنبؤ بما سيكون عليه هذا الموقف والفقرات المؤثرة فيه مستقبلا استنادا إلى البيانات التاريخية المتوفرة ، ويقوم بفصل التأثيرات المختلفة عن بعضها البعض بما يساعد في معالجتها كل حسب طبيعته .

٣- لم يعتمد المصرف قاعدة معلومات تساعد في تحديد موقف السيولة لديه بالرغم من قيامه بجمع بيانات شهرية عن الأرصدة المختلفة لديه التي تصلح أن تؤدي ذلك الدور إذا ما تم تحليلها ، إذ أنها مبوبة بشكل جيد ، وهناك التزام من قبل الفروع بتقديم هذه البيانات في مواعيدها المحددة ومتابعتها وتوحيدها من قبل أكثر من شعبة في الإدارة العامة للمصرف .

٤- لم يكن لدى المصرف إستراتيجية واضحة لإدارة موجوداته ومطلوباته كما لم يتوفر لديه نظام معلومات يساعد متخذ القرار فيه على تحديد الحجم المناسب من الأرصدة في كل مكون من مكونات السيولة والفقرات المؤثرة فيها ، الأمر الذي منعه من استغلال الموارد الكبيرة التي أتاحت له بكفاية وتحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة .

٥- لم تكن لدى المصرف إدارة متخصصة تقوم بتحديد احتياجاته من السيولة والعمل على توفيرها والفوائض التي يمتلكها والعمل على استثمارها والتنبؤ بما سيكون عليه موقف هذه السيولة في المستقبل بغية التهيؤ للتعامل معه مسبقا . وكان قرار السيولة مشتتا بين القسم المالي وقسم الخزينة وإدارات الفروع ، واعتمد على التقدير الذاتي لكل جهة في ما يخص الأعمال والواجبات الملقة على عاتقها دون وجود المستوى المطلوب من التنسيق فيما بينها .

٦- أدى الرفع المفاجئ لنسبة الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع الحكومي بشكل كبير من البنك المركزي العراقي في شهر آب من عام ٢٠٠٧ إلى تراجع موقف السيولة في المصرف وبالرغم من أن هذا الموقف عاد ليتعافى بسرعة عجز المصرف عن الوفاء بهذه النسبة أكثر من مرة .

ثانيا - التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من استنتاجات أمكن وضع مجموعة من التوصيات التي يرى الباحث أن العمل بموجبها في مصرف الرافدين من شأنه أن يؤدي إلى تحسين مستوى أداء إدارة السيولة فيه من خلال تحديد احتياجاته الحالية والمستقبلية منها وكيفية توفير هذه الاحتياجات . ويمكن إجمال هذه التوصيات بما يأتي :

١- الاستعانة بالأساليب الإحصائية وخاصة أسلوبي السلاسل الزمنية ومعادلة الانحدار الخطي لتحديد موقف السيولة الفعلي للمصرف والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل ليتمكن في ضوء ذلك من تحديد حجم الأرصدة السائلة التي ينبغي عليه الاحتفاظ بها لتغطية كل نوع من أنواع الاحتياجات ، كل حسب طبيعته والأرصدة المتوافرة فيه والاستخدام الأنسب لكل منها .

٢- إنشاء إدارة تعنى بالسيولة في المصرف تمتلك الصلاحيات اللازمة لأداء دورها وتزود بأفضل الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية لتتمكن من أداء جميع المهمات الملقة على عاتقها في إدارة الموجودات والمطلوبات السائلة والقريبة من السيولة وتحديد احتياجات المصرف من السيولة والعمل على توفيرها وتوزيعها على الفروع ، كل حسب حاجته ، والتنبؤ

بما سيكون عليه موقف السيولة في المستقبل لتحديد خيارات استثمار الفائض أو توفير العجز المتوقع في السيولة قبل حدوث أي منهما .

٣- توزيع تواريخ استحقاق القروض والسلف والاحتياطيات الثانوية والودائع الاستثمارية لدى البنك المركزي والودائع قصيرة الأجل في الخارج بطريقة تضمن للمصرف استحقاق جزء محدد منها كل يوم عمل يمكن استخدامه في دعم السيولة ، كما ويمكن زيادة نسبة المبالغ المستحقة في هذه الموجودات في التواريخ التي يتوقع المصرف فيها أن يزداد السحب من الودائع ويرتفع الطلب على الائتمان النقدي ويقلل من المبالغ التي تستحق في التواريخ التي يتوقع فيها انخفاض السحوبات من الودائع والطلب على الائتمان النقدي .

٤- المبادرة إلى إصدار شهادات إيداع وقبولات مصرفية بهدف تنويع مكونات السيولة في المصرف والخدمات المقدمة والاستفادة من العائد المتحقق عن هذه الخدمات ووضع دراسات لتحديد آلية لتسديد القروض التي يقدمها المصرف وكيفية استخدام أدوات التحوط لتخفيض مخاطر السيولة تضع الأسس لإصدار مثل هذا الأدوات بما يجعل المصرف على استعداد للاستفادة منها حالما يكون ذلك متاح له قانونا .

٥- بناء محفظة استثمارية خاصة بالمصرف تحتوي على مجموعة من الأوراق المالية الصادرة عن شركات ذات جدارة ائتمانية عالية تعتمد في إدارتها على سياسة التنويع في توزيع المخاطر وتواريخ الاستحقاق ، يمكن للمصرف الاستفادة منها في دعم سيولته من خلال بيع جزء من الموجودات التي اقترب موعد استحقاقها في هذه المحفظة أو استخدامها كضمان للاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى وحسب الحاجة لتغطية عجز مؤقت في السيولة .

٦- العمل على إنشاء سوق نقدية ثانوية يتم فيها تبادل الاحتياطيات الثانوية وعقد اتفاقيات إعادة الشراء بين المصارف العاملة في العراق تساعد المصرف في الحصول على السيولة التي يحتاجها وإقراض الفوائض النقدية التي تتوافر لديه وللمدة التي يقدراها وزيادة سيولة الاحتياطيات الثانوية التي بحوزته بحيث يمكنه بيعها متى شاء في هذه السوق بالإضافة إلى العملات التي سيحصل عليها من المصارف الأخرى لقاء إدارته للسوق .

٧- الاهتمام بالنشاط الائتماني النقدي والتعهدي على حد سواء وزيادته بما يؤمن للمصرف استخدام كامل الفوائض النقدية المتوافرة لديه من خلال التوسع في منح الائتمان النقدي وزيادة هذه الفوائض من خلال زيادة التأمينات المستلمة لقاء التوسع في منح الائتمان التعهدي دون إغفال ضرورة استخدام جميع الأساليب العلمية المتبعة في تقليل المخاطرة .

٨- الاستفادة من الزيادات الكبيرة والمستمرة في أرصدة الودائع باعتماد قانون المتوسطات وإستراتيجية إدارة الأموال ونظرية الدخل المتوقع لتحقيق الموازنة بين أهداف الربحية والسيولة والأمان ، إذ أن هذه الأساليب مجتمعة يمكن أن تضمن للمصرف تحقيق أعلى ربح ممكن وبأكبر درجة من الأمان مع الاحتفاظ بسيولة مناسبة لتغطية احتياجاته منها فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تضمن عدم التضحية بأحد هذه الأهداف الثلاثة في سبيل تحقيق آخر .

٩- استخدام المقاييس الإحصائية في فقرات أخرى غير السيولة المصرفية وصولاً إلى تعميم هذا الأسلوب على جميع فقرات الميزانية العمومية وكشف الدخل في المصرف ، كل حسب طبيعته والعمل على تطوير الطريقة التي اقترحها البحث باستخدام نظرية الاحتمالات وبحوث العمليات كالبرمجة الخطية وغيرها بما يزيد من دقة المعلومات المستخرجة منه ويساعد إدارة المصرف على اتخاذ أصوب القرارات .

المصادر

أولا - الكتب العربية :

- ١- أبو صالح ، محمد صبحي ، احمد عبد الله درويش ، ووائل أبو مغلي ، وعبد الرحمن سالم ، واحمد أبو هنطش ، " مقدمة في الطرق الإحصائية " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن : ٢٠٠٠
- ٢- بانكروفت ، جوردن ، واوسوليفان ، جورج ، " الرياضيات والإحصاء لدراسات المحاسبة والأعمال " ، ترجمة جمال سامي مقدسي ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الثانية ، القاهرة ، مصر : ١٩٩٨
- ٣- رمضان ، زياد سليم ، وجودة ، محفوظ احمد ، " إدارة البنوك " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن : ١٩٩٦
- ٤- الحسيني ، فلاح حسن ، والدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، " إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن : ٢٠٠٣
- ٥- الحناوي ، محمد صالح ، وعبد السلام ، السيدة عبد الفتاح ، " المؤسسات المالية ، البورصة والبنوك التجارية " ، الدار الجامعية طبع - نشر - توزيع، الإسكندرية ، مصر : ٢٠٠٠
- ٦- السعودي ، جميل سالم الزيدانين ، " أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي " ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن : ١٩٩٩
- ٧- عبد ربه ، إبراهيم علي إبراهيم ، " مبادئ علم الإحصاء " ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر : ٢٠٠١
- ٨- العريضي ، عدنان ، " الوسيط في إدارة المصارف " دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان : ١٩٨٨
- ٩- العصار ، رشاد ، وعبد الواحد ، سعيد ، " إدارة المصارف " ، دار الهلال للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن : ١٩٩١
- ١٠- العلاق ، بشير عباس ، " إدارة المصارف " ، مطبعة جامعة التحدي ، ليبيا : ١٩٩٨

- ١١- فليف ، كامل ، وحمدان ، فتحي ، " مبادئ الإحصاء للمهن التجارية " ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الأردن : ١٩٩٩
- ١٢- نجم الدين ، عدنان كريم ، " سلسلة (٢٥٠) سؤال وجواب في الإحصاء " ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن : ٢٠٠٠
- ١٣- الهواري ، سيد ، " إدارة البنوك " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر : ١٩٨٣
- ١٤- هندي ، منير إبراهيم ، " إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، مصر : ١٩٩٦
- ١٥- هيكل ، عبد العزيز فهمي ، وحسن ، امتثال محمد ، " مبادئ الإحصاء " ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان : ١٩٨٥

ثانيا - الأنظمة والتعليمات :

- ١- " النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين " ، الجزء الأول ، دار الحرية للطباعة ، بغداد : ١٩٩٢
- ٢- " جدول أسعار العمليات المصرفية " / قسم الدراسات والعمليات المصرفية / شعبة العمليات المصرفية ، تعليمات إدارية ٢٧٠٩ في ٢٠٠٤/٤/٩

ثالثا - الدوريات :

- ١- إتحاد المصارف الكويتية ، مجلة المصارف ، بحوث ودراسات ، " إدارة السيولة " ، الكويت : ٢٠٠٧/٨/٢٤

English references

- 1- American Banks Association (A.B.A.) "Bank Management" American Institute of Banking, Washington, U.S.A: 1980
- 2- Central bank of Liberia, Guidelines for CAMELS rating at Liberian banks , September 30, 2005
- 3- Hempel, George H., & Simonson, Donald G., "Bank management text & cases", John Wiley & sons, inc., New York U.S.A:1999
- 4- Reed, Edward, & Gill, Edward, "The commercial banking", 4th Ed. Prentice-Hall Inc., U.S.A:1989
- 5- Rose, Peter, "Commercial Bank Management", Irwin McGraw-Hill, New York U.S.A: 1999

الموازنة المبنية على الأداء وأثرها في كفاءة تخصيص الموارد المالية
دراسة تطبيقية في إمارة الشارقة

Performance Based Budgeting and its Impact on the Efficiency of Financial Resource

Allocation

An applied study in the Emirate of Sharjah

الباحث

الأستاذ الدكتور فلاح حسن عداي الحسيني (*)

المستخلص

تعد عملية تطبيق الموازنة المبنية على الأداء Performance Based Budgeting واحدة من الادوات الفاعلة التي تدعم القرارات الحكومية في تخصيص الموارد المالية على أوجه الإنفاق الحكومي وربط هذا الإنفاق بمجموعة من مؤشرات الاداء المالي والاستراتيجي، وتستند موازنة الاداء على مجموعة من المبادئ والركائز الاساسية والتي تحقق أهداف تطبيقها في الجهات الحكومية حيث أنها تعمل على تكامل المنظومة المالية للحكومة بالتوجهات والاولويات الاستراتيجية الحكومية. يهدف البحث الى قياس أثر تطبيق الموازنة المبنية على الاداء في كفاءة تخصيص الموارد الحكومية على البرامج والانشطة الحكومية، تم اختيار التطبيق في دولة الامارات العربية المتحدة - حكومة الشارقة كونها حكومة سباقة في تبني وتطبيق موازنة الاداء (الانشطة والنتائج)، حيث تم اختيار عينة من الموظفين العاملين في حكومة الشارقة، هذه العينة شملت (١٠٠) موظف بمستويات اداريه ومجالات عمل مختلفة ومنها المالي والاستراتيجي والاداري. تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي تقيس العناصر الاساسية لموازنة الاداء كمتغيرات مستقلة وتخصيص الموارد المالية كمتغيرات معتمدة، وقد تم جمع المعلومات من خلال وسيلة استبيان صممت لهذا الغرض، وقد تمثلت الفرضية الرئيسية للبحث في انها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموازنة المبنية على الاداء في كفاءة تخصيص الموارد المالية الحكومية". توصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها أن تطبيق الموازنة المبنية على الأداء سوف يؤدي الى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية، ويعزز من قدرة الجهات الحكومية في الاستدامة المالية وضبط الانفاق. الكلمات المفتاحية: الموازنة، موازنة الاداء، تخصيص الموارد، الكفاءة، مؤشرات الاداء، المدخلات، المخرجات، النتائج.

(*) مستشار الدراسات والبحوث - حكومة الشارقة

Abstract

The performance-based budgeting process is considered to be one of the effective tools that support government capabilities in allocating financial resources to government spending and linking government spending to a set of financial and strategic performance indicators. The performance budget is based on a set of basic principles and pillars that achieve the objectives of their implementation in Governmental departments, and integrates the government's financial system with the governmental strategic directions and priorities.

This research aims to measure the impact of the performance budget implementation on the efficiency of government resource allocation on government programs and activities. The implementation was chosen in the United Arab Emirates – Sharjah government, being a proactive government in adopting and implementing performance budget (activities and results). A sample of (100) employees was chosen. The sample includes employees currently employed at the government of Sharjah in various fields, such as financial, strategic and administrative.

A set of variables that measure the basic elements of performance balancing are referred to as independent variables, and the allocation of financial resources as approved variables. The data was collected through a questionnaire designed for the purpose of allocating government financial resources.

The main conclusion is that the implementation of the performance budget will lead to achieving efficiency in the allocation of financial resources, and enhance its ability to maintain and control spending.

Key words : Budget, Performance based Budgeting, Resource Allocation,

Efficiency , key Performance Indicators, Inputs, Outputs , Outcomes.

المقدمة:

تسعى الحكومات الحديثة إلى بناء وتطوير منظومة مالية متكاملة ومنقدمة في إدارة مواردها المالية المتاحة والعمل على توظيفها في المجالات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق قيمة مضافة للمجتمع، كما تسعى أيضاً إلى بناء وتطوير تقنيات متطورة وذكية من خلال توفير قاعدة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات لمتخذي القرارات وعلى كافة المستويات التنظيمية من خلال التقارير المالية المتنوعة بالشكل الذي يمكنها من اتخاذ القرارات السليمة في بناء خطط إستراتيجية لتحقيق النمو والازدهار وتوظيف الثورة التقنية الذكية لخدمة تعزيز الكفاءة والاستدامة والاستقرار في إدارة الموارد المالية للحكومة.

وفي هذا المجال فقد تصدرت الوزارات والدوائر المالية في العديد من الدول لأحد أهم الموضوعات الاستراتيجية حيوية وهي تطبيق التقنيات الحديثة في إعداد وتنفيذ وتحليل الموازنة المبنية على الأداء في الجهات الحكومية التي تمول عملياتها من الموازنة العامة للحكومة، بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية في تخصيص الموارد الحكومية على البرامج والأنشطة والمجالات التي تحقق الغايات الاستراتيجية.

وفي الوقت الذي تمثل فيه الوزارات والدوائر المالية واحدة من الدعامات الأساسية في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية والاقتصادية والمالية للحكومة ، فهي تعمل على تهيئة الاحتياجات من الموارد المالية بهدف توظيفها ضمن المجالات والمشاريع التي تحقق أفضل النتائج وفق معايير قياسية للأداء الحكومي المتميز، حيث تعمل على بناء نظام مالي متطور وفق المعايير والممارسات الدولية المتطورة، يعزز من قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية بكفاءة وفاعلية ويحقق معدلات تنمية متصاعدة، ولعل الموازنة المبنية على الأداء تمثل واحدة من الأدوات الاستراتيجية التي تمكن الحكومات من ربط الانفاق الحكومي بمؤشرات الاداء المالي والاستراتيجي للجهة الحكومية وتضمن لها تخصيص الموارد على البرامج والأنشطة بطريقة سليمة وعلمية وتعزز من أدوات الرقابة والتقييم المالي والاستراتيجي على أداء الموازنة.

يهدف البحث الحالي الى قياس أثر استخدام الموازنة المبنية على الأداء في كفاءة تخصيص الموارد المالية على الأنشطة الحكومية المتعددة لتحقيق من ذلك مجموعة من الاهداف ، لعل من أبرزها هو تخصيص الموارد على الاولويات الاستراتيجية وضمان تحقيق الأنضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية وتفعيل آليات فاعلة لتقييم الأداء والرقابة على تنفيذ الموازنة.

الفصل الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

(1.1): **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في عدم أدراك طبيعة العلاقة بين استخدام الموازنة المبنية على الأداء وبين كفاءة تخصيص اي توزيع الموارد المالية على البرامج والأنشطة الحكومية بهدف تحقيق النتائج المرغوبة في عملية التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية.

(٢.١): أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال التصدي لدراسة وتحليل لاحد الموضوعات الاستراتيجية المهمة وهي تطبيق واستخدام الموازنة المبنية على الاداء كونها تمثل أداة كفوءة في تخصيص الموارد المالية لتقادي الاسراف والهدر والتبذير في المال العام والزام الجهات الحكومية في تحقيق الترشيد والأنضباط المالي والمساهمة في تحقيق الرؤية والاولويات الحكومية، وعرض أهم النتائج المتحققة من تطبيق موازنة الاداء بالإضافة الى استعراض معطيات ونتائج إحدى التجارب الناجحة في هذا المجال في حكومة الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة.

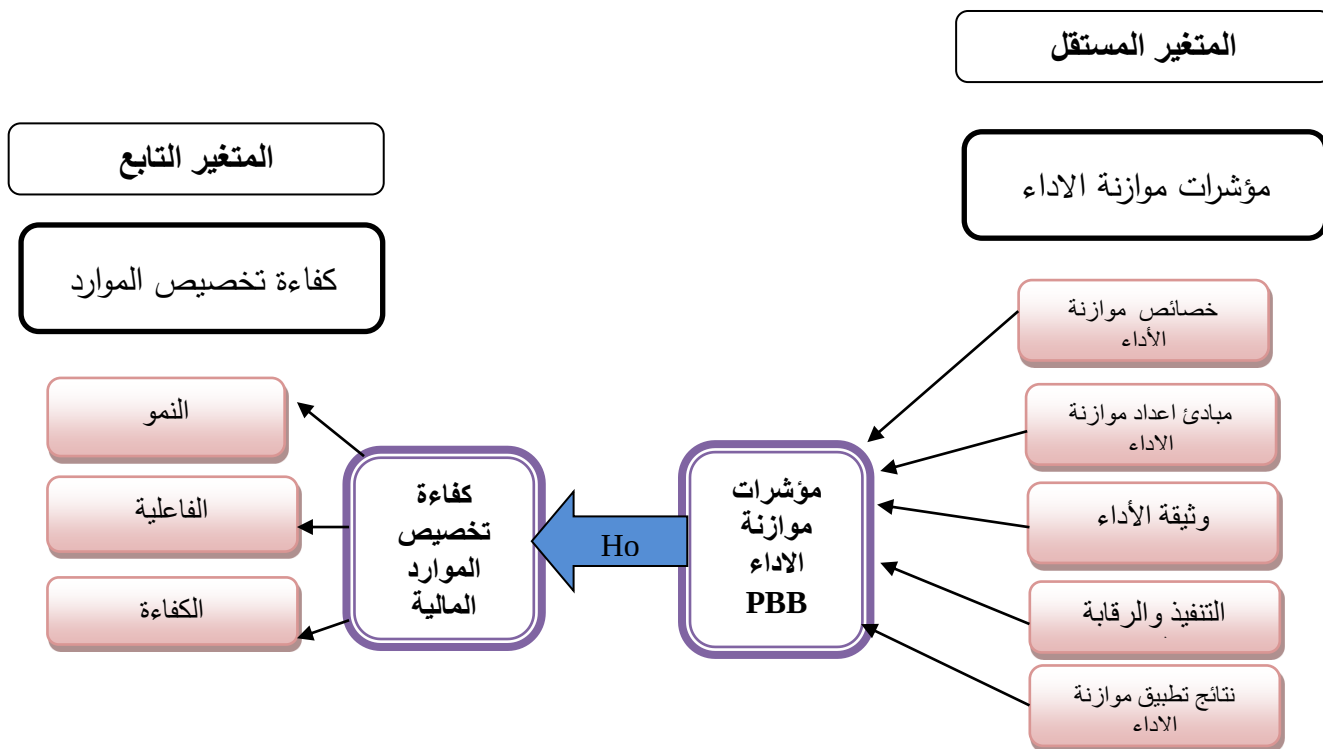
(٣.١): أهداف البحث: يهدف البحث الى قياس أثر تطبيق الموازنة المبنية على الاداء في كفاءة تخصيص (توزيع) الموارد المالية الحكومية على البرامج والانشطة ومراكز التكلفة في الجهات الحكومية والتي ستحقق الترشيد والانضباط المالي وتحسين جودة وكمية الخدمات والسلع المقدمة للمستفيدين والمتعاملين مع هذه الجهات ويمكن الحكومة من تحقيق رؤيتها الاستراتيجية.

(٤.١): مجتمع وعينة البحث: أعتمدت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها منهجية البحث الوصفي الميداني التحليلي وقد تمثل مجتمع البحث في الموظفين الماليين والاستراتيجيين والاداريين العاملين في الجهات الحكومية في حكومة الشارقة وهم نحو (٤٥٤) موظف والذين يساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية أعداد وتنفيذ الموازنة والرقابة عليها وعمليات تقييم الاداء للمخرجات والنتائج المتحققة في هذه الجهات، وقد تم اختيار عينة من هؤلاء الموظفين وعددهم (١٠٠) موظف لتشكل هذه العينة نحو (٢٢%) وقد تم اختيار هؤلاء المختصين بطريقة عشوائية تمثلت في مدراء الادارات الرئيسية والمدراء الماليين ومحلي الموازنة ورؤساء الاقسام المالية والمحاسبية في هذه الجهات. وقد تم جمع المعلومات منهم من خلال أستمارة أستبيان تشتمل على نحو (٩٤) سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي.

(٥.١): فرضية البحث: يقوم البحث الحالي على اختبار فرضية رئيسة مفادها الفرضية أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموازنة المبنية على الاداء في كفاءة تخصيص الموارد المالية الحكومية".

وينبثق عن الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية وهي:

- الفرضية الفرعية الأولى: (HO_{1-1}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموازنة المبنية على الاداء في النمو.
- الفرضية الفرعية الثانية: (HO_{1-2}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموازنة المبنية على الاداء في الفاعلية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: (HO_{1-3}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموازنة المبنية على الاداء في الكفاءة.
- النموذج الافتراضي للدراسة ووصف متغيرات الدراسة، تم تحديد خمس متغيرات مستقلة لقياس العناصر الأساسية للموازنة المبنية على الاداء وثلاث مؤشرات لقياس كفاءة تخصيص الموارد المالية والشكل التالي يوضح هذه المتغيرات.



(٦.١): التعريفات الإجرائية:

- **موازنة الأداء (PBB) Performance Based Budgeting:** هي أداة مالية واقتصادية لترجمة الخطط وتحقيق الأهداف من خلال التخصيص الكفوء للموارد على البرامج والأنشطة التي تنفذها الوزارات والدوائر التنفيذية والهيئات الحكومية الأخرى، وذلك للحصول على مخرجات ونتائج تحقق قيمة مضافة للمجتمع بجودة عالية وتكاليف منخفضة، وفي ضوء معايير قياسية واضحة ومحددة لكل برنامج/نشاط وتؤكد على الربط المتكامل بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات الأداء. (Amini, Azar and Nayeri, 2019).
- **البرنامج Program:** مجموعة من الأنشطة الهادفة (المفيدة) والتي يمكن إدارتها، وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق مخرجات مميزة وأهداف قصيرة الأجل وأهداف إستراتيجية طويلة الأجل.

- **المدخلات Inputs:** الموارد المتنوعة المستخدمة لتنفيذ المخرجات : (بشرية، معدات، مبانٍ) (Van den Bekerom, Schalk and Torenvlied, 2017).

- **الأنشطة (العمليات) Activity (Processes):** طبيعة ونوع العمل الذي تقوم به الوزارة أو الدائرة أو الإدارة أو القسم أو أية وحدة تنظيمية وما ينتج عن هذا العمل من مخرجات أو نتائج محددة سواء أكانت خدمات غير ملموسة أو منتج معين إلى المستفيدين خارج هذه الوحدة التنظيمية.. (B, S and W, 2017)
- **المخرجات Outputs:** السلع والخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية إلى المستفيدين وتساهم في تحقيق النتائج المرغوبة وتطبق عليها معايير SMART ، ويكون لها مؤشرات اداء KPI's واضحة ومحددة (Ogbeiwi, 2017).
- **مؤشرات المخرجات:** عوامل الكمية، النوعية، التكلفة والفترة الزمنية التي تقيس عملية تسليم المخرجات.
- **النتائج Outcomes:** وهي النتائج المرغوبة التي تحققها البرامج الحكومية للمستفيدين وتحقق قيمة مضافة للمجتمع، وهي تمثل الأثر الذي يمكن قياسه في تحقيق رضا المستفيد (Belcher and Palenberg, 2018)
- **مراجعة الإنفاق:** هي عملية التدقيق المنهجي للنفقات الحالية لتحديد، على وجه الخصوص، خيارات لعملية التخفيض، حيث تنطوي العملية على استعراض ومراجعة البرامج والخدمات التي تقدمها الحكومة) والاهتمام بجانب مراجعة الكفاءة (التي تركز على خفض تكلفة تقديم الخدمات).
- **الأولويات:** هي المجالات الرئيسية التي يتم التركيز عليها أو هي البرامج والأنشطة التي تتبناها أي جهة حكومية لتحقيق النتائج المرغوبة من خلال المساهمة المباشرة فيها أو الاشتراك مع جهات أخرى. والأولويات هي أهداف استراتيجية التي تطمح الجهة الحكومية إلى تحقيقها وذلك للمساهمة في تحقيق النتائج، ولهذه الأولويات مؤشرات قياس محددة (B, S and W, 2017).

• **الكفاءة: Efficiency**

أنتاج مخرج بأقل تكلفة ممكنة مع المحافظة على الجودة بالنظر إلى أسعار المدخلات السائدة، تؤكد الكفاءة على الاستخدام الأمثل للموارد (Goshu, Kitaw and Matebu, 2017).

• **الفاعلية: Effectiveness**

درجة نجاح مخرج في تقديم النتائج المرجوة منه ضمن الوقت الزمني المحدد، تؤكد الفاعلية على البعد الزمني مع المحافظة على جودة المخرج ضمن المعايير المتفق عليها (Belcher and Palenberg, 2018).

• **الجودة: Quality**

الخصائص والمواصفات لخدمة أو سلعة معينة والتي تلبي توقعات ورضا المستفيد منها وتساهم في تلبية احتياجاته.

• **الكمية: Quantity**

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

حجم وكمية المخرجات أو الخدمات التي يتم تقديمها للمستفيدين وفق مؤشرات محددة فاعلية التكلفة
Cost Effectiveness: تحقيق النتائج المرجوة بأقل تكلفة ممكنة.

● **اتفاقية الأداء: Performance Agreement**

- وثيقة معتمدة من الجهة الحكومية ووزارة/ دائرة المالية يتم فيها الاتفاق على مخرجات البرامج ومؤشرات الأداء الخاصة بها والتي تلتزم الجهة الحكومية بموجبها بتقديم المخرجات للمستفيدين وفق مؤشرات أداء محددة وتلتزم وزارة/ دائرة المالية بتقديم التمويل الملثم وفق المعايير والاسس والضوابط لإعداد الموازنة للسنة المالية المعنية.
- **تخصيص الموارد المالية:** هي عملية منظمة يتم من خلالها توزيع المخصصات المالية على بنود البرامج والأنشطة ومراكز التكلفة وفق مؤشرات أداء محددة بهدف تمكينها من تقديم السلع والخدمات للمستفيدين وتمكين الحكومة من تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

(٧.١): **خلاصة نتائج دراسات وتجارب عالمية في تطبيق الموازنة المبنية على الاداء:**

- فمن خلال تجارب العديد من الدول التي استخدمت الموازنة المبنية على الاداء ومنها دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD فأنها حققت العديد من الأهداف والمزايا والتي أشارت إليها العديد من الدراسات والبحوث ومنها (Diamond, 2003):
١. تعزيز القدرة في التركيز على الأولويات الحكومية، حيث يتم تخصيص الموارد المالية على الأولويات والأهداف التنموية الحكومية لتحقيق قيم مضافة للمجتمع وتساهم في تعزيز النتائج المرغوبة.
 ٢. تحقق تكامل الموازنة مع إطار الانفاق متوسط الاجل ويتم ذلك من خلال تحديد سقف الانفاق للموازنات والجهات الحكومية في ضوء الاحتياجات الفعلية وتقديم الخدمات.
 ٣. تعمل على زيادة كفاءة وفاعلية الانفاق الحكومي حيث تحفز على تطوير الانجاز في مؤشرات الكفاءة والفاعلية من خلال ترشيد وضبط الانفاق وتحقيق الغايات بوقت قياسي.
 ٤. تساهم في تحسين مستوى المخرجات والنتائج حيث تعمل على تطوير مستوى جودة العوائد والمنافع الناجمة عن الانفاق الحكومي وفق مؤشرات اداء المخرجات والنتائج المستهدفة
 ٥. ربط الموازنة بالأداء التشغيلي والاستراتيجي حيث يتم تخصيص الموارد المالية للجهات الحكومية في ضوء الأهداف والبرامج الاستراتيجية والتشغيلية ومستوى التقدم والتطور في الاداء السنوي.
 ٦. تساهم في تطوير وتغيير نمط واسلوب الادارة التنظيمية من النمط التقليدي الى الادارة بالنتائج.
 ٧. تعمل على تعزيز الدور المحوري والريادي للقيادة الادارية وللمتخذ القرار والمشرع حيث يعمل على توفير البنية التشريعية اللازمة للتطبيق والاداء.

٨. توفر اطار متكامل لقياس وتقويم والرقابة والمسائلة عن الاداء.
٩. تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية في مجال الفكر الاستراتيجي، والفكر المالي، والاداري، وتحسين الاداء.
١٠. توفر البيئة التنظيمية المناسبة لتحفيز الموظفين على الاداء المميز.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

يتناول الفصل الحالي مناقشة وعرض أهم المحاور النظرية للموازنات الحكومية ومداخل اعدادها، بالإضافة الى العناصر والمكونات الاساسية والتي يجب توفرها في التقنيات أو الاساليب الحديثة في اعداد هذه الموازنات، كم سيتصدى هذا الفصل الى آلية أو خطوات التحول من موازنة البنود وهي الموازنة التقليدية الى الموازنة المبنية على الاداء والذي يمثل تحدياً استراتيجياً تواجهه الحكومات عند تبني أسراتيجية التحول الى المنهج الحديث في اعداد وتنفيذ الموازنة الحكومية.

(١.٢): مفهوم الموازنة العامة:

يتفق معظم الباحثين والمختصين في مجال المالية العامة على أن الموازنة العامة للحكومة هي الخطة المالية التقديرية للسنة القادمة والتي تغطي أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية أو الحكومة لفترة مستقبلية في صورة شاملة ومنسقة وتعكس حجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها وتقديرات مستوى الإنفاق الحكومي في القطاعات المختلفة وذلك لتحقيق رؤية وأهداف الحكومة (Sponem & Lambert, 2016).

والموازنة هي ترجمة مالية لخطة كمية تغطي أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية أو الحكومة لفترة مستقبلية في صورة شاملة ومنسقة، ووافق عليها المسؤولون والمنفذون ويرتبطون بها، وتتخذ هدفا يتم على أساسه متابعة نتائج التنفيذ الفعلي والرقابة عليها، وتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الانحرافات وتحقيق الكفاءة القصوى. (Oktavia, 2017). وهي أداة ووسيلة عملية لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الموضوعة لفترة زمنية محددة، وتسعى لتحقيق أهداف وغايات واضحة ومحددة، وتمكن من تحقيق العملية الرقابية. وبالتالي فهي خطة كمية لاستغلال الموارد المتاحة للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة في المستقبل .

ولذلك فان الموازنة تكون في صيغة كمية وتتعلق بوحدة محاسبية بالإضافة الى أنها تغطي فترة مستقبلية. أما عناصرها فهي تشمل على تقدير النفقات العامة، وتقدير الإيرادات العامة بالإضافة الى تحديد عجز الموازنة وأقترح آلية تمويل هذا العجز. أن البحث الحالي سوف يركز على الإطار النظري والتطبيقي للموازنة المبنية على الاداء Performance Based budgeting، كونها من أحدث التقنيات التي تستخدم في ادارة الموارد المالية الحكومية، والتي عملت على معالجة نقاط الضعف الواردة في الموازنة التقليدية (موازنة البنود)، وكما سيتضح ذلك لاحقاً.

(٢.٢): مداخل أعداد الموازنات الحكومية:

هناك العديد من التقنيات والمنهجيات التي تستخدم في أعداد الموازنات الحكومية وهي:

- موازنة البنود Incremental Budgeting
- موازنة أداء البرنامج Programme Performance Budgeting (P2B)
- موازنة البرامج والأداء Programs and Performance Budgeting
- موازنة الأساس الصفري Zero – Based Budgeting
- الموازنة على أساس النشاط Activity – based Budgeting
- محاسبة الموارد والموازنة Resource Accounting and Budgeting

(٣.٢): الأهداف العامة للموازنات الحكومية:

يتفق معظم الباحثين في هذا المجال على أن للموازنة أهداف عامة محددة وهي:

١. أداة للتخطيط المالي والاستراتيجي.
٢. أداة للتنسيق بين الجهات والادارات ومراكز التكلفة.
٣. أداة للرقابة والتقييم.
٤. أداة للتحفيز على التطوير والاداء المميز.

(٤.٢): المبادئ الأساسية للموازنات الحكومية:

هناك مجموعة من المبادئ التي تستند عليها عملية أعداد الموازنة وهي:

١. مبدأ الشمول حيث تغطي كافة أوجه العمليات والأنشطة في الجهة الحكومية.
٢. مبدأ الاطار الزمني للموازنة فترة زمنية محددة وهي سنة مالية.
٣. مبدأ التعبير المالي يتم التعبير عن قيم الموازنة بوحدات نقدية.
٤. مبدأ المشاركة حيث يشترك من هم في الجهة الحكومية في أعداد الموازنة من المدراء والموظفين المعنيين.
٥. مبدأ التكامل بين مؤشرات الموازنة والمسؤولية حيث يتم تحديد المسؤولية عن الانجاز للإدارات ومراكز التكلفة وفي ضوء مؤشرات الاداء المتفق عليها.
٦. مبدأ وحدة الموازنة حيث يتم وضع النفقات والايرادات في وثيقة واحدة وتعرض على الهيئة التشريعية بصيغة موحدة.

(٥.٢): مفهوم الموازنة المبنية على الأداء:

يقصد بموازنة الأداء هي أداة مالية واقتصادية لترجمة الخطط وتحقيق الأهداف من خلال التخصيص الكفوء للموارد وفق البرامج والأنشطة التي تقوم بها الدوائر التنفيذية والهيئات الحكومية الأخرى، وذلك للحصول على مخرجات ونتائج تحقق قيمة مضافة للمجتمع بجودة عالية وتكاليف منخفضة، وفي ضوء معايير قياسية واضحة ومحددة لكل برنامج / نشاط وتؤكد على الربط المتكامل بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات الأداء.

والموازنة المبنية على الاداء هي نظام ديناميكي متكامل يعمل على ربط الإنفاق الحكومي بالأداء المستهدف ووفق سياسة مالية واقتصادية حكومية واضحة الأولويات والاهداف الاستراتيجية، بحيث يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية الحكومية (Amakobe, 2017).

وتعرف الموازنة المبنية على الاداء على أنها آلية لتمويل القطاع العام والتي تستخدم معلومات الاداء Performance (PI) information لربط التمويل بالنتائج Results (سواء المخرجات Outputs او النتائج Outcomes) مع التأكيد على الهدف الاساسي وهو تحسين الاداء. (Kovaleva, Khvostenko, Glukhova, Nikeryasova, and Gavrilov, (2016)

تهدف الموازنة المبنية على الاداء الى تحسين كفاءة وفاعلية الانفاق الحكومي وذلك من خلال ربط تمويل الجهات الحكومية بالنتائج التي تقدمها هذه الجهات ، ولذلك فهي تستخدم معلومات الاداء بشكل منتظم سواء أكانت (المؤشرات، منهجية التقييم، تكاليف البرامج) وذلك لغرض تحقيق هذا الربط بطريقة علمية ومتناسكة. حيث يوضح الاثر الكبير لموازنة الاداء في تحسين أولويات الانفاق الحكومي وفي تحسين فاعلية و/أو كفاءة الخدمات.

وهناك العديد من الآليات المختلفة التي تتبناها الموازنات المبنية على الأداء، والتي تبحث في ربط التمويل بالنتائج بطريقة مميزة، فالبعض من هذه الآليات يركز بشكل رئيسي على تحسين أولويات الانفاق الحكومي اي بعبارة اخرى مساعدة ودعم الموازنة في توزيع الموارد المالية الحكومية المحدودة على الانواع المختلفة من الخدمات والتي تحقق أكبر منفعة الى المجتمع، أي تحويل طريقة التمويل من الأولوية المنخفضة أو الخدمات غير الفاعلة. أما النوع الآخر من آليات موازنة الاداء فأنها تركز على تحسين أو زيادة الكفاءة أو الفاعلية للخدمات الحالية.

(٦.٢): أهمية الموازنة المبنية على الأداء:

تبرز أهمية الموازنة المبنية على الاداء بشكل عام من خلال مجموعة الفوائد التي تحققها للحكومة بشكل خاص في إدارة مواردها المتنوعة وللمجتمع بشكل عام من خلال تحقيق نتائج إيجابية وقيمة مضافة للخدمات المقدمة اليه، ومن خلال التجارب المميزة في هذا المجال من خلال تطبيق الموازنة المبنية على الاداء فقد أثبتت عملية التطبيق الى أهمية الموازنة المبنية على الاداء بالنسبة للحكومة وذلك لعدة أسباب ومنها (Ryu, 2013):

- تُرود اطار واضح ومؤشرات محددة للمجتمع في المسائلة والرقابة.
- تساهم في عملية اعادة ترتيب وتصميم البرامج (التركيز على التحسينات).
- تساعد في تبني العقلانية والرشد في عملية توزيع الموازنة (من خلال استخدام معلومات الاداء كونها أساس للبراهين والموثوقية).
- تساهم في تحسين القدرات والمعارف والفهم في حل التعارض بين البرامج الحكومية.
- تساعد المؤسسات والجهات الحكومية على الربط بين الاعمال اليومية التشغيلية مع جميع النتائج الحكومية والانشطة المتشابهة في هذه الجهات او المؤسسات.
- تساعد في اجراء المقارنات لفاعلية التكلفة Cost - Effectiveness بين البرامج.
- وتحقق الموازنة المبنية على الاداء مجموعة من الفوائد للحكومة من الناحية المالية والاقتصادية والاستراتيجية: (الحسيني، ٢٠٠٦)
- ربط الإنفاق الحكومي بمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل GDP ، معدل التضخم، معدل البطالة، الدخل القومي، نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، دخل الفرد، وغيرها.
- تهتم بتحديد الأولويات الحكومية اقتصادياً ومالياً واجتماعياً. وحسب قيمة أثارها ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمجتمع، وبالتالي فهي تعمل في البحث عن الفرص الاقتصادية التي تُعظم قيمة الإنفاق ومردود الاقتصادي والاجتماعي معاً.
- تعمل من الناحية الاقتصادية على ترشيد وضبط الإنفاق أي إدارة كفاءة للموارد الاقتصادية المتنوعة، وهذا ينسجم مع معنى الاقتصاد أي التدبير والترشيد والعقلانية والكفاءة في إدارة الموارد الحكومية.
- تهتم بالتوقعات للمتغيرات الاقتصادية الهامة ذات العلاقة مثل مؤشرات الإنتاج، الأسعار، عرض السيولة، ميزان المدفوعات، وغيرها.
- تحقق إدارة فاعلة وكفاءة للموارد المالية الحكومية وضمان كفاءة التخصيص المالي للأنشطة الحيوية كونها تمتلك رؤية استراتيجية.
- تُحفز على إعداد إطار استراتيجي متكامل للتخطيط الاقتصادي والمالي.
- تُحفز على استخدام تقنيات التحليل والتنبؤ ضمن إطار الاقتصاد الكلي والسياسة المالية العامة.
- تُشجع على تفعيل التكامل والتنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي لتحقيق النتائج بأقل الموارد.
- تُمكن من بناء منظومة متكاملة لمحاسبة الموارد والمسؤولية عنها.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

- تُوفر نظام متكامل لتقويم مردود الإنفاق الحكومي والرقابة على الأداء .
- تشجع على بناء منظومة التقارير لأغراض اتخاذ القرارات والتأكيد على الشفافية والإفصاح.
- تضمن التكامل والتنسيق بين عمليات التخطيط الاستراتيجي وأنواع الموازنات المختلفة (الجارية ، المشاريع، تكاليف المبادرات الاستراتيجية).
- تشجع على المدراء ومسؤولي الوحدة الحكومية في التركيز على السياسات والنتائج وليس على العمليات والمداخلات، والعمل على تحسين أداء ونتائج الأنشطة.
- وعليه فان أهمية الموازنة المبنية على الاداء تبرز من خلال المزايا الرئيسية التي تعمل على إنجازها عندما يتم صياغة اطار عمل متكامل لتطبيقها وهي: (الحسيني، ٢٠٠٦)
- ١. تحقيق مستويات متقدمة في مجال الترشيح والانضباط المالي من خلال ربط عملية الاعداد لموازنة الاداء بمؤشرات مستهدفة ووفقا لقواعد واسس تقنيات تسبق الاعداد ويمكن تفصيلها الى:
 - الانضباط في الموازنة
 - إمكانية التنبؤ بالإيرادات
 - التخطيط المحسن والمطور
 - تقليل الملحقات والاعتمادات الإضافية
- ٢. تحقق ميزة اضافية مقارنة بالمدخل التقليدي لأعداد الموازنة (موازنة البنود)، حيث تساهم أيضاً في التركيز على العمليات التشغيلية وبالتالي تعمل على تطوير وتحسين الانضباط التشغيلي ليحقق الكفاءة ويعمل على تحليل التكاليف للمخرجات أي الخدمات والسلع، وبالتالي ضبط الإنفاق أيضا ولكن بطريقة مُطَوَّرَة، وهذه تساهم في تحسين المجالات التالية والتي تحفز على أيجادها الموازنة المبنية على الاداء وهي:
 - الإدارة المالية المطورة
 - تقليل عجز الميزانية
 - التركيز على المصروفات
 - زيادة قيمة النقود
 - تقليل العمليات الضائعة غير الفعالة وغير الكفوءة
- ٣. تبرز ايضا أهميتها من خلال زيادة كفاءة التخصيص للموارد وفي ضوء أولويات الانفاق الحكومي على المجالات الحيوية والتي تساهم في تقديم مخرجات ونتائج مستهدفة مسبقاً، أي التأكيد على الترابط بين البعد الاستراتيجي والمالي، وهذا يتمحور من خلال:
 - اتخاذ القرارات الخاصة بالبرامج والسياسات على أساس قاعدة معلوماتية متكاملة.

- تقليل مستوى الشك والتردد وعدم اليقين.
- تحسين عملية توزيع (تخصيص) الموارد النادرة.
- تقليل الصراع والتناقض بين النشاطات المتنافسة.

(٧.٢): المبادئ الأساسية للموازنة المبنية على الاداء:

تقوم عملية أعداد هذه الموازنة على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي يمكن تحديدها من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١. الى اين تريد الجهة الحكومية - الوزارة أن نذهب؟ اي ما هو مسارها المستقبلي؟
٢. ماهي الاهداف والمخرجات والنتائج المستهدفة؟
٣. ماهي تكلفة هذه الاهداف والمخرجات والنتائج؟
٤. ماهي المنهجية المناسبة لتحقيق التكامل بين الاولويات الاستراتيجية واطار الموازنة؟
٥. ما هو الاسلوب العملي لتحديد مؤشرات أداء كفاءة وفاعلية الانفاق الحكومي وتحقيق الأستدامة؟
٦. كيف تبنى منظومة الرقابة على الاداء والتقارير؟

(٨.٢): أهداف وخصائص نظام الموازنة المبنية على الأداء:

تتمثل الاهداف الرئيسية العامة للموازنة المبنية على الأداء بالآتي: (الحسيني، ٢٠٠٦)

١. تحقيق نتائج مالية واقتصادية على المستوى الكلي اي للمجتمع .
٢. تحديد سليم لأولويات الانفاق الحكومي ، أن يتم توزيع الاموال على القطاعات والبرامج والتي تكون ذات فاعلية اكبر للبية احتياجات المجتمع.
٣. الوصول الى كفاءة وفاعلية الخدمات وتعني كفاءة وفاعلية الخدمات بوصفها واحدة من أهم اهداف هذه الموازنة، أولاً ان يتم تقديم الخدمات الحكومية بطريقة كفوءة اي الكفاءة بالدرجة الاولى، وثانياً ان تُصمم وتُدار لتكون بدرجة عالية من الفاعلية.
٤. تحسين توزيع (تخصيص) الموارد حيث تعمل هذه الموازنة ومن خلال مجموعة مؤشرات التي يتم الحصول عليها من تقارير الاداء وعمليات الفحص والمراجعة والتقييم لأداء البرامج والانشطة ومدى مستويات الانجاز، ومن خلال هذه المعطيات فانه يمكن تشخيص مواطن الضعف في البرامج غير الفاعلية والخدمات ذات الكفاءة المنخفضة فيمكن لمتخذ القرار من أن يُعيد النظر في عملية توزيع الموارد وتوظيفها في المجالات التي تُحسن وتُعزز من دور الجهة الحكومية في المساهمة الجادة لتعظيم قيمة النتائج وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأنفاق الحكومي، اذن هي وسيلة ممتازة لتحسين توزيع الموارد على المجالات التي لها تأثير واضح في خدمة المجتمع.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٥. استحداث أساليب إدارية متطورة للبرامج أو الأنشطة الحكومية حيث أن تطبيق موازنة الاداء إنما يتطلب على الأقل تطوير أسلوبين وهما التحول من أسلوب الادارة البيروقراطية التقليدية الى أسلوب الادارة نحو النتائج والذي يعني استخدام معلومات الأداء لتحسين كفاءة وفاعلية القطاع الحكومي.

٦. تحسين المسؤولية عن البرامج أو الأنشطة، حيث أن مدير البرنامج يكون المسؤول التنفيذي الاول عن تخطيط اهداف وغايات هذا البرنامج وادارة الموارد المتنوعة المخصصة له وهو الذي يتولى الاشراف والرقابة والمتابعة والتحسين والتطوير لآلية تنفيذ الاعمال والانجاز لمؤشرات الاداء المستهدفة وتقديم التقارير المناسبة.

(٩.٢): دورة الموازنة المبنية على الاداء:

هنالك أربع مراحل رئيسية تمر بها عملية اعداد هذه الموازنة وهي:

المرحلة الاولى: تحديد التوجهات والاولويات الاستراتيجية الاستراتيجية للحكومة وتحديد الاطار العام للسياسة المالية للفترة القادمة.

المرحلة الثانية: اعداد الموازنة العامة للحكومة في ضوء المؤشرات والمبادئ الأساسية والضوابط واجراءات ترشيد الانفاق.

المرحلة الثالثة: تنفيذ الموازنة حيث أنه بعد اعتماد الموازنة وصدر قانون الموازنة يتم البدء بالصرف ووفق قواعد وأسس لتنفيذ الموازنة والصلاحيات المحددة.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الرقابة والتقييم للأداء المالي والاستراتيجي والتشغيلي للوحدات الحكومية.

(١٠.٢): الركائز الأساسية لتطبيق الموازنة المبنية على الاداء:

تستند الموازنة المبنية على الاداء على مجموعة من الركائز الأساسية وهي:

١. تعزيز وتطوير ثقافة الاداء في الجهة الحكومية حيث ان ممارسات تطبيقها سوف يطور ويعزز من ثقافة الاداء المالي والاستراتيجي والتشغيلي، وبالتالي تعتبر ثقافة الاداء واحدة من أهم الركائز الأساسية للموازنة المبنية على الاداء.

٢. الادارة على أساس النتائج: ينبغي ان يتحول أسلوب الادارة في الجهة الحكومية من المنهج البيروقراطي - المركزي على أسلوب الادارة بالنتائج من خلال تحديد أهداف ومؤشرات اداء للإدارات والموظفين لغرض انجازها ضمن اطار زمني محدد.

٣. نظام متكامل للرقابة والتقييم: ومن أجل نجاح تطبيق هذه الموازنة فأنه لا بد من وجود نظام متكامل وعادل للرقابة على الاداء المالي والاستراتيجي وعملية التقييم وتوليد التغذية المرتدة للمدراء والموظفين عن نتائج الاداء للبرامج والأنشطة.

٤. نظام للمساءلة عن الأداء: وبذات الوقت لابد من توفر نظام للمساءلة عن الاداء وهذا يدخل ضمن اطار ومفهوم محاسبة المسؤولية عن الاداء بهدف ضمان أنجاز مؤشرات الاداء المتفق عليها في وثيقة الاداء وبالذات المخرجات والنتائج المستهدفة.

(١١.٢): منهجية أعداد الموازنة المبنية على الاداء:

تقوم منهجية أعداد موازنة الاداء على مفهوم وفلسفة نظرية النظم (van den Bekerom, (open System Theory) (Schalk and Torenvlied, 2017) حيث تتم آلية عمل هذه النظرية من خلال تحديد المدخلات وهي الموارد المتنوعة وبالذات المالية والتي غالباً ما تتوضح من خلال أبواب الموازنة وهي الرواتب والاجور والمزايا، والمصروفات التشغيلية (المصروفات السلعية ولخدمية) والمصروفات الرأسمالية والتي تمثل الاصول الثابتة Fixed Assets ، تتحول هذه المدخلات من خلال العمليات (الانشطة) الى مخرجات Outputs والتي تمثل سلع وخدمات تقدمها الجهة الحكومية للمستفيدين والمتعاملين معها، وتعمل هذه المخرجات على تحقيق نتائج Outcomes محددة وهي تمثل الأثر الذي يساهم في تحقيق رؤية والأولويات الحكومية، وهذه تتم من خلال خطة محدد وفترة زمنية محددة. لقياس المخرجات هناك أربعة مؤشرات لقياس اداء هذه المخرجات وهي التكلفة والجودة والزمن والكمية، والتي يتم توضيحها بالتفصيل في اتفاقية الاداء التي تعتمد من وزارة المالية والجهة الحكومية المعنية. ولذلك فان الموازنة المبنية على الاداء يتم تحليلها الى عنصرين رئيسين:

- هي نظام لترجمة وعرض المعلومات عن الوضع الفعلي اي الحالي والنتائج المتوقعة.
- هي نظام للحصول على النتائج من خلال أنفاق المال العام.

أن هذين العنصرين مرتبطين مع بعضهم البعض وبالتالي فان عدم توفر المعلومات على أساس النتائج سوف يحول دون توزيع الموارد على اساس النتائج. بمعنى أن توزيع الموارد يجب ان يكون على أساس النتائج وليس على أساس شراء مواد أو تمويل أدارات ومؤسسات معينة.

(١٢.٢): اتفاقية الاداء وفوائدها:

وثيقة الاداء أو ما يطلق عليها في بعض الدول عقد الاداء وكما تمت الإشارة إليها في التعريفات الاجرائية هي وثيقة تعاقدية بين الجهة الحكومية ووزارة المالية وهي وثيقة مهمة من وثائق الموازنة المبنية على الاداء، وأنها تحقق العديد من المزايا والفوائد ومنها:

١. ستوفر إطار للعمل على أساس النتائج
٢. ارتباط الأداء بالموازنة
٣. التركيز على النتائج والمخرجات
٤. تطوير ثقافة أدائية
٥. تحديد أهداف للأداء يتم الاتفاق عليها

٦. التأكيد على المسؤولية حيال النتائج
٧. تخلق أداء محسن ومطور في الوحدة الحكومية
٨. تساعد في التركيز على التقييم وتشجيعه.

(١٣.٢): خطوات التحول الى الموازنة المبنية على الأداء:

تعتمد معظم الحكومات استراتيجية شاملة لعملية التحول من موازنة البنود الى احدى تقنيات الموازنة المبنية على الاداء وبشكل مختصر هناك العديد من الخطوات لاعتمادها وهي:

- تطوير ثقافة موازنة الاداء للموظفين الماليين والاستراتيجيين.
- تطوير الانظمة الادارية والتقنية للتوافق مع منهجية الاداء.
- تطوير الهيكل التنظيمي والسياسات وتطوير نظام للرقابة على الاداء والمسائلة.
- تعريف البرامج واهدافها واعداد توصيف متكامل لكل برنامج رئيسي وفرعي.
- ربط البرامج الرئيسية والفرعية بالهيكل التنظيمي اي بالإدارات والاقسام.
- تعريف المخرجات ومؤشرات الاداء للبرامج الرئيسية والفرعية.
- تعريف النتائج متوسطة الاجل للبرامج الرئيسية.
- أعداد وثيقة الاداء بين الوزير أو رئيس الجهة الحكومية مع وزارة (دائرة المالية).
- تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة/ للدائرة وتحديد الاهداف والاولويات ومؤشرات الاداء.
- وضع اطار عملي لربط الموازنة باستراتيجية الوزارة/ الدائرة وتطوير منظومة التقارير المالية.

(١٤.٣): منهجية اعداد الموازنة المبنية على الاداء في حكومة الشارقة

أعتمدت حكومة الشارقة منهجية واضحة ومحددة في تطبيق إحدى تقنيات الموازنة المبنية على الاداء وهي موازنة الأنشطة والنتائج وقد تمثلت المنهجية بالنقاط التالية:

- تبنت مفهوم الموازنة المبنية على الاداء من خلال ربط الانفاق الحكومي بالاولويات الحكومية ومؤشرات الاداء KPI's وتحديد المخرجات Outputs والنتائج Outcomes لكل جهة حكومية وتفعيل عملية المسائلة والمراجعة عن الاداء الكلي للجهة.
- تبنت الحكومة منهجية التحول من موازنة البنود الى موازنة الاداء (الانشطة والنتائج) في عام ٢٠١٠.
- تم وضع استراتيجية متكاملة لعملية التطبيق تمثلت مرحلتها الاولى في تطوير وقدرات الموظفين الماليين في الجهات الحكومية وقد استغرقت هذه المرحلة نحو سنة وبالتأكيد استمرت عملية بناء هذه القدرات لغاية هذا اليوم.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

- في عام ٢٠١١ تم عقد ورش عمل مع كافة الجهات الحكومية بهدف تحديد وتعريف الأنشطة ومخرجاتها مع مؤشرات الاداء الخاصة بها.
- تم تحديد مؤشرين أساسيين لكل مخرج وهو التكلفة والكمية كمرحلة أولى.
- في عام ٢٠١٢ تم التطبيق التجريبي لتطبيق موازنة الاداء على خمس جهات حكومية وبالتزامن مع الاستمرار في موازنة البنود.
- في نهاية السنة تم اجراء التقييم للمرحلة التجريبية والقرار بتعميم التطبيق على كافة الجهود الحكومية.
- في عام ٢٠١٣ تم التطبيق الفعلي على كافة الجهات الحكومية وتم تطوير نظام ادارة الموارد الحكومية تكامل ليلبي احتياجات الدوائر في تطبيق موازنة الاداء.
- في عام ٢٠١٤ تم تطوير اتفاقية الاداء مع كافة الجهات الحكومية حيث يتم اعتمادها من قبل رئيس الدائرة المعنية ودائرة المالية وتتضمن مؤشرات اداء عن المخرجات.
- في عام ٢٠١٤ تم البدء برفع تقارير الاداء الربع سنوية عن أداء الموازنة العامة للمجلس التنفيذي في حكومة الشارقة.
- في عام ٢٠١٦ تم البدء بإضافة مجموعة من المؤشرات الاخرى الى مؤشرات الاداء الخاصة بالمخرجات وهي اصبحت تشمل الكمية والتكلفة والفاعلية والجودة.
- في عام ٢٠١٧ تم تطوير مؤشرات الاداء للأنشطة ولتضاف النتائج Outcomes على مستوى كل جهة حكومية.
- تبنت الدائرة في عام ٢٠١٦-٢٠١٧ ايضا تطوير اطار للأنفاق متوسط الاجل MTBF .
- تستمر الدائرة في تطوير منظومة التقارير الخاصة بالموازنة والمجالات الاخرى ضمن خطتها الاستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢١
- يتم عقد ورش وملتقيات مالية مع الموظفين الماليين للاطلاع على الافكار والمبادرات لتطوير منظومة موازنة الأنشطة والنتائج.
- يتم قياس مستوى الرضا للجهات الحكومية من منهجية وآلية التطوير والتطبيق والفوائد المتحققة، حيث ان مستوى الرضا يتطور باستمرار مع تقدم وتطوير منهجية التطبيق.

الفصل الثالث: تحليل النتائج وأختبار الفرضيات

يشتمل الفصل الحالي على عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل الاحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة وباستخدام أستمارة الاستبيان وأختبارها من حيث الصدق والثبات وكذلك عرضها على محكم أكاديمي متخصص وهو الأستاذ المشارك الدكتور محمد الخولي - أكاديمية السادات - مصر مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي في حكومة رأس الخيمة وهو عضو هيئة التحرير في مجلة العلوم المالية والمحاسبية - العراق.

(١.٣): **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها منهجية البحث الوصفي الميداني التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية السابقة، والتي تشكل رافداً حيويًا للدراسة. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاستطلاعي لعينة محددة وتحليل كافة البيانات المجمعة من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة التي اعتمدها الدراسة، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي الميداني وذلك بهدف دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص ومتطلبات الموازنة المبنية على الاداء وكفاءة تخصيص الموارد المالية على البرامج والأنشطة.

(٢.٣): أداة الدراسة:

تضمنت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء كانت على النحو التالي:

الجزء الأول: وأشتمل على بيانات المبحوثين في وحدة التحليل وكان الهدف من جمع البيانات في هذا الجزء دراسة وتحليل الخصائص الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين في عينة الدراسة (الجنس، والعمر، والمستوى العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

الجزء الثاني: وتناول المتغير المستقل موازنة الاداء بأبعادها (خصائص موازنة الاداء، مبادئ موازنة الاداء، وثيقة الاداء، التنفيذ والرقابة والتقييم، نتائج تطبيق موازنة الاداء).

الجزء الثالث: المتغير التابع تخصيص الموارد المالية بأبعاده (النمو، والفاعلية، والكفاءة).

(٣.٣): مقياس الدراسة:

اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن فقرات اداة الدراسة، واعطيت كل اجابة درجة اجابة على النحو التالي: درجة (٥) أوافق بشدة، (٤) أوافق، (٣) أوافق إلى حد ما، (٢) لا أوافق، (١) لا أوافق على الإطلاق،

(٤.٣): خصائص عينة الدراسة:

من أجل الوصول الى وصف دقيق لخصائص عينة الدراسة الشخصية والديمغرافية من خلال وحدة التحليل تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، حيث كانت المؤشرات المتعلقة بهذه الخصائص متمثلة في البيانات الشخصية والديمغرافية (الجنس، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة).

الجدول رقم (١) يوضح نتائج التحليل لهذه المتغيرات.

المتغيرات		الجنس		الفئة العمرية		المستوى التعليمي		المسمى الوظيفي		سنوات الخبرة	
الفئات	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكر	82%	82									
انثى	18%	18									
اقل من ٢٠ سنة			1%	1							
٢١ - ٣٠ سنة			32%	32							
٣١ - ٤٠ سنة			35%	35							
أكثر من ٤٠ سنة			32%	32							
ثانوية عامة					6%	6					
دبلوم					18%	18					
بكالوريوس					65%	65					
ماجستير					9%	9					
دكتوراه					2%	2					
مدير إدارة							18%	18			
مدير مالي							39%	39			
مدير حسابات							12%	12			
خبير مالي							6%	6			
رئيس قسم							10%	10			
محلل موازنة							15%	15			
اقل من ٥ سنة									9%	9	
٥ - ١٠ سنة									15%	15	
١٠ - ١٥ سنة									65%	65	
١٥ سنة فأكثر									11%	11	
المجموع	100%	100	100%	100	100%	100	100%	100	100%	100	100

(٥.٣): تحليل نتائج الموازنة التقليدية – موازنة البنود:

البعد الأول: خصائص الموازنة التقليدية (موازنة البنود)

يوضح الجدول التالي نتائج المبحوثين بشأن البعد رأيهم في خصائص ومزايا موازنة البنود والتي توضحها من مجموعة الاسئلة الاربعة عشر (البعد الاول في استمارة الاستبيان موضحة في ملحق البحث)

	أوافق بشدة	أوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق	
المقياس	5	4	3	2	1	مجموع الإجابات
الاجابات	216	83	79	210	812	1400
الأهمية النسبية	15%	6%	6%	15%	58%	100%

أظهرت نتائج التحليل أن موازنة البنود تحقق فوائد في مجالين الاول سهولة الأعداد والثاني الاهتمام بالرقابة على الصرف، أما بقية الخصائص للإعداد الموازنات من حيث ربط الموازنة بمؤشرات الاداء وتوفر الخطة الاستراتيجية وتطوير مهارات الموظفين الماليين والاستراتيجيين وغيرها من العوامل والمرتكزات الحيوية لإدارة الموارد المالية الحكومية بكفاءة وفاعلية فأنها لم تتوفر في هذا النوع من الموازنات، ولذلك بلغت نسبة الاجابات في لا أوافق على الإطلاق نسبة (٥٨%) من مجموع الاجابات وكذلك بالنسبة الى عدم الموافقة بنسبة (١٥%) وهذا يعني أن الموازنة التقليدية لا توفر المتطلبات الاساسية المتقدمة في إدارة المالية العامة لكي تتمكن من تحقيق الكفاءة والفاعلية والنمو في مخرجات ونتائج توظيف فيها هذه الموارد في الجهات الحكومية.

(٦.٣): تحليل أثر الموازنة المبنية على الأداء في كفاءة تخصيص الموارد المالية:

تم قياس أثر متغيرات خصائص وعناصر ومبادئ موازنة الاداء بوصفها متغيرات مستقلة في كفاءة تخصيص الموارد المالية بوصفها متغير معتمد (تابع) من خلال ثلاث مؤشرات أساسية هي النمو والفاعلية والكفاءة في إدارة الموارد المالية، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد تم التوصل الى النتائج التالية.

– اختبار الفرضية الفرعية الأولى (HO_{1-1}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموازنة المبنية على الاداء في النمو.

جدول رقم (٢): نتائج اختبار تحليل الانحدار لبيان أثر مؤشرات موازنة الأداء في النمو

المتغير التابع	المتغيرات	(R) الارتباط	(R ²) معامل التحديد	F المحسوبة	قيمة t
النمو	خصائص موازنة الاداء	0.9999	0.9997	11155	105
	مبادئ أعداد موازنة الاداء	0.9999	0.9997	11740	108
	خصائص وثيقة الاداء	0.999	0.998	1452	38011
	عاصر التنفيذ والرقابة والتقييم	0.9998	0.9997	12089	10909
	نتائج تطبيق موازنة الاداء	0.9996	0.9992	420906	63048

يوضح الجدول (٢) أثر مؤشرات موازنة الاداء وهي (خصائص موازنة الاداء، مبادئ أعداد موازنة الاداء، خصائص وثيقة الاداء، عناصر التنفيذ والرقابة والتقييم، نتائج تطبيق موازنة الاداء) في النمو للجهات الحكومية في حكومة الشارقة. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية مؤشرات موازنة الاداء وهي (خصائص موازنة الاداء، مبادئ أعداد موازنة الاداء، خصائص وثيقة الاداء، عناصر التنفيذ والرقابة والتقييم، نتائج تطبيق موازنة الاداء) في النمو المتحقق في عمليات وأنشطة ومخرجات الجهات الحكومية في اماره الشارقة ، إذ بلغت معاملات الارتباط R للمتغيرات كالتالي: (0.999) خصائص موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و(0.999) لمبادئ أعداد موازنة الاداء وخصائص وثيقة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و(0.999) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ وأخيرا (0.999) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.9997) خصائص موازنة الاداء مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، (0.9997) مبادئ أعداد موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و(0.998) وخصائص وثيقة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و (0.9997) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ وأخيراً (0.992) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. ويؤكد معنوية هذا التأثير التغير في قيمة F والتي بلغت (11155) خصائص موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، (11740) لمبادئ أعداد موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، (1452) وخصائص وثيقة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. (12089) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ وأخيرا و(4209.6) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

مما أكد على عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية جزئياً، لذا تم رفض الفرضية الصفرية جزئياً، وقبلت الفرضية البديلة جزئياً أيضاً التي نصت على: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموازنة المبنية على الاداء في النمو.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية (HO_{1-2}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموازنة المبنية على الاداء في الفاعلية.

جدول رقم (٣): نتائج اختبار تحليل الانحدار لبيان أثر مؤشرات موازنة الأداء في الفاعلية

المتغير التابع	المتغيرات	(R)	(R ²)	F	قيمة t
الفاعلية	خصائص موازنة الاداء	0.999	0.999	27929	167.1
	مبادئ أعداد موازنة الاداء	0.999	0.999	400139	632.5
	خصائص وثيقة الاداء	0.999	0.999	3007.5	54.84
	عاصر التنفيذ والرقابة والتقييم	0.999	0.999	99640.6	305.6
	نتائج تطبيق موازنة الاداء	0.999	0.998	1788.9	42.29

يوضح الجدول (3) أثر مؤشرات موازنة الاداء وهي (خصائص موازنة الاداء، مبادئ أعداد موازنة الاداء، خصائص وثيقة الاداء، عناصر التنفيذ والرقابة والتقييم، نتائج تطبيق موازنة الاداء) في الفاعلية للجهات الحكومية في حكومة الشارقة. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية مؤشرات موازنة الاداء وهي (خصائص موازنة الاداء، مبادئ أعداد موازنة الاداء، خصائص وثيقة الاداء، عناصر التنفيذ والرقابة والتقييم، نتائج تطبيق موازنة الاداء) في الفاعلية المتحققة في عمليات وأنشطة ومخرجات الجهات الحكومية في إمارة الشارقة، إذ بلغت معاملات الارتباط R للمتغيرات كالاتي: (0.999) خصائص موازنة الاداء عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، و (0.999) لمبادئ أعداد موازنة الاداء وخصائص وثيقة الاداء عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، و (0.999) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وأخيراً (0.999) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.999) خصائص موازنة الاداء مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، (0.999) مبادئ أعداد موازنة الاداء عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، و (0.999) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وأخيراً (0.998) لنتائج تطبيق

موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. ويؤكد معنوية هذا التأثير التغير في قيمة F والتي بلغت (27929) خصائص موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، (400139) لمبادئ أعداد موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، (3007) وخصائص وثيقة الأداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. (99640) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ واخيرا و(1788.9) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

مما أكد على عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية جزئيا، لذا تم رفض الفرضية الصفرية جزئيا، وقبلت الفرضية البديلة جزئيا ايضا التي نصت على: وجود د أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للموازنة المبنية على الاداء في الفاعلية.

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (HO_{1-3}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للموازنة المبنية على الأداء في مؤشرات الكفاءة.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار تحليل الانحدار لبيان أثر مؤشرات موازنة الأداء في الكفاءة

المتغير التابع	المتغيرات	(R)	(R ²) معامل التحديد	F المحسوبة	قيمة t
الكفاءة	خصائص موازنة الاداء	0.985	0.9708	100.07	10.003
	مبادئ أعداد موازنة الاداء	0.984	0.969	94.896	9.741
	خصائص وثيقة الاداء	0.979	0.959	71.819	8.474
	عاصر التنفيذ والرقابة والتقييم	0.984	0.969	93.829	9.686
	نتائج تطبيق موازنة الاداء	0.990	0.981	161.319	12.701

يوضح الجدول (4) أثر مؤشرات موازنة الاداء وهي (خصائص موازنة الاداء، مبادئ أعداد موازنة الاداء، خصائص وثيقة الاداء، عناصر التنفيذ والرقابة والتقييم، نتائج تطبيق موازنة الاداء) في النمو للجهات

الحكومية في حكومة الشارقة . إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية مؤشرات موازنة الاداء وهي (خصائص موازنة الاداء، مبادئ أعداد موازنة الاداء، خصائص وثيقة الاداء، عناصر التنفيذ والرقابة والتقييم، نتائج تطبيق موازنة الاداء) في النمو في عمليات وأنشطة ومخرجات الجهات الحكومية في امانة الشارقة ، إذ بلغت معاملات الارتباط R للمتغيرات كالاتي: (0.985) خصائص موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و(0.984) لمبادئ أعداد موازنة الاداء و(0.979) خصائص وثيقة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و(0.984) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ واخيرا (0.990) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.9708) خصائص موازنة الاداء مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، (0.969) مبادئ أعداد موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و(0.959) وخصائص وثيقة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و (0.969) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ وأخيراً (0.981) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. ويؤكد معنوية هذا التأثير التغير في قيمة F والتي بلغت (100.07) خصائص موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، (494.896) لمبادئ أعداد موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، و(71.819) وخصائص وثيقة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. (93.829) لعناصر التنفيذ والرقابة والتقييم عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ واخيرا و(161.319) لنتائج تطبيق موازنة الاداء عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

مما أكد على عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية جزئياً، لذا تم رفض الفرضية الصفرية جزئياً، وقبلت الفرضية البديلة جزئياً ايضا التي نصت على: وجود د أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لموازنة الاداء في الكفاءة.

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن أيجازها بالآتي:

١. أن الموازنة التقليدية تركز على بعدين فقط هما سهولة الاعداد من قبل الجهات الحكومية والرقابة المحكمة على الصرف، أما بقية الأبعاد الحيوية والتي يجب توفرها في الموازنات الحكومية فهي لا توفرها وخاصة موضوع تحديد الأولويات الحكومية في الانفاق وإمكانية قياس الاداء الاستراتيجي والمالي والتشغيلي للبرامج والأنشطة والوحدات الحكومية، أو في إمكانية قياس أثر هذا الانفاق ومدى مساهمته في تحقيق قيمة مضافة للمجتمع.
٢. تعتبر الموازنة المبنية على الاداء بمنهجياتها المختلفة وتقنيات أعداد المتنوعة سواء أكانت موازنة البرامج والاداء أو الموازنة الصفرية أو موازنة أداء البرنامج P2B او موازنة الأنشطة والنتائج تعمل على تحقيق الكفاءة والفاعلية في ادارة الموارد الحكومية، وتحقق قيمة مضافة للمجتمع من خلال التركيز على أولويات الانفاق الحكومي.
٣. توفر الموازنة المبنية على الاداء تقنيات متقدمة في إدارة الاداء وتحقيق النتائج على مستوى الجهة الحكومية او على مستوى البرنامج او النشاط، حيث تعتمد عملية أعدادها على توفير مجموعة من مؤشرات الاداء $Kpi's$ ، وبالتالي يتم

- تخصيص الموترد المالية في ضوء هذه المؤشرات للمخرجات Outputs وللنتائج Outcomes.
٤. توفر الموازنة المبنية على الاداء كما أتضح من إجابات المستجيبين منظومة متكاملة للرقابة والتقييم والمحاسبة عن الاداء وبالتالي توفر فرصة مميزة للتحسين والتطوير في طبيعة وتكلفة ونوعية الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية.
 ٥. أثبت التحليل الاحصائي من خلال الارتباط والانحدار وقيم F المحسوبة أنه هناك علاقة وتأثير واضح لعناصر وخصائص ومبادئ موازنة الاداء في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية ، وكذلك وجود تأثير كبير لموازنة الاداء في القدرة على تحقيق الاهداف والغايات من خلال مستوى الفاعلية في ذلك، بالإضافة الى هذا النوع من الموازنات يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق معدلات النمو في الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية على مستوى المخرجات (السلع والخدمات) أو على مستوى النتائج المتحققة للمجتمع بشكل عام.
 ٦. يتطلب تطبيق الموازنة المبنية على الأداء توفر متطلبات متنوعة منها تشريعية وفنية وإدارية وتقنية بالإضافة الى ضرورة تعزيز ثقافة الاداء لدى متخذي القرارات والموظفين على حد سواء في الجهات الحكومية.
 ٧. في ضوء التجارب العالمية في مجال تطبيقات الموازنة المبنية على الاداء، أنه لابد تطوير أسلوب الادارة في الجهات الحكومية من نمط الادارة التقليدية الى الادارة بالنتائج، وتطوير نظام متكاملة للمسائلة عن الاداء.
 ٨. يحقق تطبيق الموازنة المبنية على الاداء على مستوى الحكومة العديد من المزايا والمنافع الاستراتيجية والاقتصادية والمالية للحكومة بشكل علم وللجهات الحكومية بشكل خاص ويحقق لها الأنضباط والترشيد والعقلانية في ادارة المالية والمالية الحكومية.

ثانياً: التوصيات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات والتي يمكن أيجازها بالآتي:

١. أن عملية تطبيق الموازنة المبنية على الاداء يحتاج الى فترة زمنية لاتقل عن خمس سنوات، بعد أن يتم تطبيقها كمرحلة تجريبية لمدة سنة كاملة يتم خلالها تهيئة المتطلبات الأساسية للنجاح.
٢. أن التطبيق يتطلب وضع خطة تنفيذية دقيقة تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الوضع المالي والاداري والاستراتيجي للحكومة المعنية، تحدد فيها الموارد المالية والبشرية والتقنية والاستراتيجية والتنظيمية التي تتطلبها عملية التطبيق.
٣. تتطلب عملية التطبيق توفير منظومة متكاملة لقياس وتقويم الأداء للمخرجات والنتائج ونظام للمساءلة عن الاداء والتي تحدها وثيقة الأداء (اتفاقية الأداء)، وترتبط بها تقارير ربع سنوية عن الأداء والتي توحد وترفع الى مجلس الوزراء لمتابعة أداء الموازنة العامة.
٤. لابد من تعزيز ثقافة الاداء وتطويرها لدى جميع المدراء ومتخذي القرارات والموظفين عموماً حيث سوف يساعد ذلك في التحفيز والتحسين المستمر للعمليات والمخرجات والنتائج.

٥. لابد من توفر خطة استراتيجية ورؤية شمولية للحكومية توضح فيها الأولويات الاستراتيجية على مستوى القطاعات الاقتصادية وتتبع في صيغة أهداف ومؤشرات أداء للجهات الحكومية.
٦. لابد من إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للجهات الحكومية وتحقيق عملية الربط المتكامل بين البرامج التي يتم تعريفها وبين الإدارات ومراكز التكلفة.
٧. تطوير منظومة متكاملة لصياغة وتحديث مؤشرات الأداء المالي والاستراتيجي على مستوى البرامج والجهة الحكومية وتتكامل هذه المؤشرات مع أهداف ومؤشرات الأجندة الحكومية.
٨. ضرورة التركيز على تأهيل الموارد البشرية كونها الدعامة الأساسية للنجاح في هذا المشروع، وهذا يتطلب وضع برامج تدريبية متطورة لتحسين المهارات والقدرات المتنوعة وبالذات مهارات التحليل والتقييم والرقابة على الأداء.
٩. ضرورة تبني منهج الإدارة نحو النتائج وهذا يتطلب التركيز على عملية التحديد الدقيق للأهداف والمخرجات والنتائج وكيفية توفير الموارد اللازمة لها.
١٠. ضرورة وضع آلية واضحة لمراجعة الانفاق Spending Review للبرامج والأنشطة ذات الكفاءة المنخفضة وذلك لتلافي الهدر والإسراف والتخلص من البرامج التي لا تحقق أهدافها وغايتها وهذا سيؤدي إلى الكفاءة في عملية تخصيص الموارد على البرامج التي تحقق أهدافها.
١١. ضرورة وضع أطار عملي للتكامل بين الاطار المالي والاطار الاستراتيجي بحيث تكون الموازنة الأداة الفاعلة لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للحكومة وخلق قيمة مضافة للمجتمع، ويدعم قدرات الحكومة في التركيز على الأولويات الاستراتيجية من أجل تخصيص الموارد اللازمة.
١٢. من الضروري وضع أطار للموازنة متوسط الاجل Medium Term Budgetary Framework وهو ما يطلق عليه موازنة متعددة السنوات ويتم تحديثه سنويا كونه يمثل ادوات استرشادية لتحديد سقف الانفاق الكلي Budget Ceiling ويمكن الحكومة والجهات الحكومية من تحديد الانفاق الاساسي Baseline والحيز المالي Fiscal Space (المخصصات الاضافية المطلوبة).
١٣. ضرورة المراجعة الدورية لمؤشرات الاداء الخاصة بالمخرجات (التكلفة، الكمية، الجودة، الفاعلية) ومؤشرات النتائج من أجل موائمتها مع الظروف والقدرات التي تمتلكها الجهة الحكومية.

المراجع العربية والأجنبية:

١. الحسيني، فلاح حسن عداي، "موازنة الأداء: منهج متكامل لإدارة الموارد الحكومية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٦.
2. Amakobe, D. (2017). The Budgeting Process and its Impact on the Strategic Plan Valley View Hospital. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/315485910_Business_Budgeting.
3. Amini, M., Azar, A. and Nayeri, M. (2019). Developing a Performance-Based Budgeting Maturity Model and Constructing a DEA-Based Composite Indicator to Measure It's Score. *Industrial Engineering & Management Systems*, 18(1), pp.144-154.
4. B, B., S, B. and W, C. (2017). Crafting Strategic Objectives: Examining the Role of Business Vision and Mission Statements. *Journal of Entrepreneurship & Organization Management*, 06(01).
5. Belcher, B. and Palenberg, M. (2018). Outcomes and Impacts of Development Interventions. *American Journal of Evaluation*, 39(4), pp.478-495.
6. Diamond, J. (2003). Performance budgeting: managing the reform process.
7. Diamond, J. (2003). Performance Budgeting: Managing the Reform Process. International Monetary Fund.
8. Goshu, Y., Kitaw, D. and Matebu, A. (2017). Development of Productivity Measurement and Analysis Framework for Manufacturing Companies. *Journal of Optimization in Industrial Engineering*, 10, pp.1-13.
9. Kovaleva, T., Khvostenko, O., Glukhova, A., Nikeryasova, V. and Gavrilov, D. (2016). The Budgeting Mechanism in Development Companies. *International Journal of Environmental & Science Education*, 11(15), pp.7726-7744.
10. Ogbeiwi, O. (2017). Why written objectives need to be really SMART. *British Journal of Healthcare Management*, 23(7), pp.324-336.

11. Oktavia, R. (2017). The impact of an implementation performance-based budgeting PBB on an efficiency of financial performance on local governance in Indonesia. *International Journal of Scientific & Technology Research*, 6(8), 214–220. <https://www.ijstr.org>
12. Ryu, J.E. (2013). Performance-based budgeting (PBB), allocative efficiency, and budget changes: the case of the U.S. Department of commerce. *The Free Library*. Retrived from [https://www.thefreelibrary.com/Performance-based budgeting \(PBB\), allocative efficiency, and budget...-a0352490988](https://www.thefreelibrary.com/Performance-based budgeting (PBB), allocative efficiency, and budget...-a0352490988)
13. Sponem, S., & Lambert, C. (2016). Exploring differences in budget characteristics, roles and satisfaction: A configurational approach. *Management Accounting Research*, 30, 47–61.
14. Van den Bekerom, P., Schalk, J. and Torenvlied, R. (2017). Transforming Input into Output: How Downward Networking Mediates the Effect of External Networking on Organizational Performance. *Public Performance & Management Review*, 40(4), pp.625–651.

الملاحق: أستمارة أستبيان

الموازنة المبنية على الأداء وأثرها في كفاءة تخصيص الموارد المالية
دراسة تطبيقية في أمانة الشارقة

أخي المستجيب، أختي المستجيبة،

يسرني أن أضع بين أيديكم الكريمة استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة حول الموازنة المبنية على الاداء وأثرها في كفاءة تخصيص الموارد المالية: دراسة تطبيقية في أمانة الشارقة، وذلك من أجل قياس أثر تطبيق الأساليب الحديثة في اعداد الموازنات الحكومية في تحسين عملية توزيع الموارد المالية المتاحة على البرامج والأنشطة الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للجهات الحكومية، حيث أن ذلك سوف يؤدي الى ضبط وترشيد الانفاق الحكومي وتقليل العجز في الموازنات وتعزيز قدرات هذه الجهات في استخدام المدخل الاستراتيجي في إدارة الموارد المالية من خلال الربط المتكامل بين الرؤية والاهداف الاستراتيجية للجهة وبين الانفاق الحكومي، وبالتالي تكون الخطة الاستراتيجية هي القائد والموجه لعملية إدارة الموازنة بشكل شمولي، وبالنتيجة النهائية سيؤدي هذا المدخل الى تعزيز قدرة الحكومة من خلال الموازنة في تطوير عمليات التنمية المستدامة لإحداث النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي للمجتمع.

تم صياغة الأسئلة بطريقة بسيطة وواضحة وأتطلع الى أن تكون مساهمتكم وإجاباتكم تتسم بالموضوعية والحيادية من أجل تمكين الباحث من الوقوف بدقة على قياس أثر استخدام التقنيات الحديثة في اعداد الموازنات الحكومية على كفاءة تخصيص الموارد المالية للجهات الحكومية في دولة الامارات العربية المتحدة، كما أنها ستشكل محطة أساسية ومهمة في تطوير منظومة العمل المالي الاستراتيجي والارتقاء بمستوى الخدمات لهذه الجهات، كما أن إجاباتكم ستكون محل اعتزاز وتقدير وستحظى بالسرية التامة، ونشكر لكم حسن تعاونكم.

ملاحظة: يرجى الإجابة على العبارات التالية من خلال وضع إشارة (✓) في المربع المناسب:

الجنس:	ذكر ☐	انثى ☐
العمر:	☐ أقل من ٢٠ عاماً	☐ ٢١ - ٣٠ عاماً ☐ ٣١ - ٤٠ عاماً ☐ أكثر من ٤٠ عاماً
المستوى العلمي:	☐ ثانوية عامة	☐ دبلوم
	☐ دكتوراه	☐ أخرى
المسمى الوظيفي:	☐ مدير ادارة	☐ مدير مالي
	☐ رئيس قسم	☐ محلل موازنة
سنوات الخبرة:	☐ أقل من ٥ سنوات	☐ ٥ - ١٠ سنوات ☐ ١٠ - ١٥ سنة ☐ ١٥ سنة فأكثر

درجات التقييم

لا أوافق على الإطلاق		لا أوافق		أوافق إلى حد ما		أوافق		أوافق بشدة	
(١)		(٢)		(٣)		(٤)		(٥)	
أولاً: التقنيات الحديثة في اعداد الموازنات الحكومية									
البعد الأول: خصائص الموازنة التقليدية (موازنة البنود)									
١	تعتبر الموازنة التقليدية أكثر سهولة في الاعداد من موازنة الاداء								
٢	يتطلب هذا النوع من الموازنات توفر خطة استراتيجية متكاملة للجهة الحكومية								
٣	يهتم هذا النوع من الموازنات بالرقابة على الصرف بدرجة كبيرة								
٤	تهتم بدراسة وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي عند الموازنة على مستوى القطاعات والموازنة العامة للحكومة								
٥	يتطلب هذا النوع من الموازنات مهارات مالية وتحليلية متعمقة من محلل الموازنة في الجهة الحكومية								
٦	تساهم بدرجة عالية في ضبط وترشيد الانفاق على مستوى الإدارات ومراكز								

					التكلفة للجهة الحكومية	
٧	يمكن قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات الاقتصادية من خلال هذا النوع من الموازنات	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
٨	تعتمد عملية اعداد موازنة البنود على توفر مؤشرات للأداء المالي والاستراتيجي Kpi's	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
9	سهولة تطبيق استراتيجية مراجعة الانفاق على مستوى الإدارات في حالة اعداد موازنة موحدة على مستوى الجهة الحكومية	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
10	سهولة تقييم الأداء المالي والاستراتيجي للموازنة على مستوى الإدارات في حال اعداد موازنة موحدة على مستوى الجهة الحكومية	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١١	توفر الموازنة التقليدية المحفزات الكافية للإدارات على ترشيد الانفاق في حال اعداد موازنة موحدة على مستوى الجهة الحكومية	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١٢	تساهم في تطوير مهارات محلي الموازنة في مجال التحليل والتقييم المالي والاقتصادي والاستراتيجي	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١٣	سهولة تطبيق استراتيجية مراجعة الانفاق على مستوى الإدارات ومراكز التكلفة	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١٤	سهولة في اعداد إطار الموازنة متوسط الاجل من حيث سقف الانفاق وخط الأساس والحيز المالي	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
البعد الثاني: خصائص موازنة الأداء - الصفرية، البرامج والأداء، الأنشطة والنتائج، موازنة أداء البرنامج P2B						
١٥	تعتبر موازنة الأداء أكثر صعوبة في الاعداد من الموازنة التقليدية	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١٦	يتطلب هذا النوع من الموازنات توفر خطة استراتيجية متكاملة للجهة الحكومية	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١٧	يهتم هذا النوع من الموازنات بالرقابة على الصرف بدرجة كبيرة	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١٨	تهتم بدراسة وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي عند الموازنة على مستوى القطاعات والموازنة العامة للحكومة	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □
١٩	يتطلب هذا النوع من الموازنات مهارات مالية وتحليلية متعمقة من محلل الموازنة في الجهة الحكومية	(1) □	(2) □	(3) □	(4) □	(5) □

٢٠	تساهم بدرجة عالية في ضبط وترشيد الانفاق على مستوى البرامج والأنشطة للجهة الحكومية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢١	يمكن قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات الاقتصادية من خلال هذا النوع من الموازنات	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢٢	تعتمد عملية اعداد موازنة الأداء على توفر مؤشرات للأداء المالي والاستراتيجي Kpi's	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢٣	سهولة تطبيق استراتيجية مراجعة الانفاق على مستوى البرامج والأنشطة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢٤	سهولة تقييم الأداء المالي والاستراتيجي للموازنة على مستوى البرامج والأنشطة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢٥	توفر موازنة الأداء المحفزات الكافية للمدراء على ضبط وترشيد الانفاق للبرامج والأنشطة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢٦	تساهم في تطوير مهارات محلي الموازنة في مجال التحليل والتقييم المالي والاقتصادي والاستراتيجي	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢٧	سهولة تطبيق استراتيجية مراجعة الانفاق على مستوى البرامج والأنشطة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٢٨	سهولة في اعداد إطار الموازنة متوسط الاجل من حيث سقف الانفاق وخط الأساس والحيز المالي	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
البعد الثالث: مبادئ اعداد موازنة الاداء						
٢٩	تمتلك الجهة الحكومية بنية متكاملة من الأنظمة والسياسات وقواعد البيانات	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٣٠	تهتم الجهة الحكومية ببناء وتطوير البنية التقنية والتشريعية وقواعد البيانات	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٣١	تعمل الجهة الحكومية باستمرار على تطوير استراتيجية لتحسين مستوى أداء الموازنة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٣٢	وجود سياسة وإجراءات واضحة لاعداد موازنة البرامج والأنشطة في الجهة الحكومية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□

٣٣	تهتم الجهة الحكومية بالربط بين مؤشرات الأداء للمخرجات والنتائج والمخصصات المالية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٣٤	تهتم الجهة الحكومية بتوفير نظام متكامل لتقييم الأداء على مستوى مخرجات البرامج والنتائج	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٣٥	تهتم الجهة الحكومية بإعداد تقارير ربع سنوية عن أداء البرامج والأنشطة لتحليل الانحرافات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٣٦	وجود دورة واضحة وشاملة لاعداد الموازنة مع التوقيتات الزمنية تحدد الأدوار والمسؤوليات لكافة الأطراف المعنية في اعداد الموازنة العامة للحكومة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٣٧	تهتم بتوفير اتفاقية للأداء (Contract Performance) بين الجهة الحكومية ووزارة/ دائرة المالية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٣٨	تهتم بتوفير نظام للمساءلة عن الأداء Accountability System لمتابعة أداء مسؤولي البرامج	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٣٩	تعمل على تحفيز الإدارات والبرامج والأنشطة على ضبط وترشيد الانفاق وتحسين أداؤها	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٤٠	وجود إطار واضح لمراجعة الانفاق Spending Review للبرامج والأنشطة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٤١	تهتم بمبدأ المشاركة والتكامل بين الجهات الحكومية وكافة الشركاء الاستراتيجيين	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
البعد الرابع: وثيقة الأداء (اتفاقية الأداء بين وزارة/ دائرة المالية وبين الجهة الحكومية)						
٤٢	تهتم الجهة الحكومية بإعداد وثيقة الأداء لتحديد المخرجات والنتائج المستهدفة ومؤشرات الأداء لها	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٤٣	تمثل وثيقة الأداء احدى الوثائق الأساسية من وثائق موازنة الاداء	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٤٤	وثيقة الأداء تحفز الجهة الحكومية على تطوير مؤشرات الأداء المؤسسي بشكل عام	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٤٥	تساهم وثيقة الأداء في إلزام الموظفين لتطوير أداء البرامج والأنشطة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)

المسؤولين عنها					
٤٦	تعتبر وثيقة الأداء أداة فاعلة في تقييم أداء البرامج والأنشطة للجهة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٤٧	تعتبر وثيقة الأداء عامل مهم في تطبيق نظام المسائلة عن أداء البرنامج والنشاط في الجهة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٤٨	تظهر وثيقة الأداء مستوى التقدم المحرز في مؤشرات الأداء حسب دورية قياسها للبرامج والأنشطة ومستوى التأثير في قطاع أعمالها	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
البعد الخامس: التنفيذ والرقابة والتقييم					
٤٩	تمتلك الجهة الحكومية منهجية واضحة للتنفيذ والرقابة والتقييم للأداء المالي	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٥٠	تهتم الجهة الحكومية بتشجيع الموظفين على الالتزام بإجراءات التنفيذ والرقابة والتقييم	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٥١	توفر موازنة الأداء أدوات فعالة للتنفيذ والرقابة والتقييم على موازنة البرامج والأنشطة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٥٢	تضمن موازنة الأداء تقييم دقيق للأداء المالي والاستراتيجي للموازنة على مستوى البرنامج والجهة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٥٣	توفر موازنة الأداء مؤشرات أداء مستهدفة للتحسين المستمر في تقنيات التنفيذ والرقابة والتقييم	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٥٤	تستند موازنة الأداء في الرقابة الشاملة على الأداء المالي والاستراتيجي على مؤشرات أداء معتمدة في وثيقة الاداء	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٥٥	تحقق موازنة الأداء فاعلية الرقابة المالية على أداء الجهات الحكومية حسب البرامج والأنشطة والبند الحسابية مقارنة بالموازنة التقليدية للبند في هذا المجال	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
البعد السادس: نتائج تطبيق موازنة الاداء					
٥٦	تدعم الجهة الحكومية في ترشيد وضبط الانفاق الحكومي حسب الأولويات الاستراتيجية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□
٥٧	تحقق الربط الشمولي بين الانفاق الحكومي ومؤشرات الأداء المالي	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□

					والاستراتيجي	
٥٨	تعمل موازنة الاداء على ربط الانفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي للقطاع الحكومي	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٥٩	تحفز الجهة الحكومية على زيادة كفاءتها التشغيلية لتحسين مساهمتها الفاعلة في تحقيق نتائج أداء اقتصادي داعمة لفرص التنمية المستدامة.	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٠	تحفز الجهة الحكومية على التطوير والتحسين المستمر للخدمات التي تقدمها للمجتمع	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦١	تساهم بتحسين مستوى الرفاهية وجودة الحياة للمجتمع من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٢	تضمن الموازنة الاستراتيجية ما بين الموازنة العامة والتوجهات الاستراتيجية للحكومة والجهة ذاتها	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٣	تعمل على تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة والعمل على توفير التمويل اللازم لها	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٤	تحفز على بناء وتطوير أنظمة لتقييم الأداء المالي والاستراتيجي للأنفاق الحكومي	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٥	تضمن تحديد منهجية لقياس وتقويم مردود الإنفاق الحكومي	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٦	توفر منظومة متكاملة للمساعدة على الأداء في الجهات الحكومية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٧	تحفز على تطوير قدرات ومهارات الموظفين الماليين والاستراتيجيين في مجال التحليل والتقييم	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٨	تطور وتعزز ثقافة الأداء لجميع الموظفين في الجهة الحكومية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٦٩	تعمل على تحسين توزيع الموارد بشكل أمثل على البرامج والأنشطة في الجهة الحكومية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٧٠	تؤدي الى تحسين نوعية القرارات الإستراتيجية والتشغيلية من خلال التغذية العكسية المنتظمة لعملية اتخاذ القرارات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
٧١	تهتم بالتوقعات للمتغيرات الاقتصادية الهامة ذات العلاقة مثل مؤشرات الإنتاج، الأسعار، عرض السيولة، ميزان المدفوعات، وغيرها	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)

٧٢	تعمل على ربط الاتفاق الحكومي بالإطار الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال إطار الاتفاق متوسط الاجل MTEF	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٧٣	تحقق إدارة فاعلة وكفاءة للموارد الحكومية وضمان كفاءة التخصيص المالي للأنشطة حسب القطاعات الحيوية.	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□

ثانياً: تخصيص الموارد المالية الحكومية:

البعد الأول: مؤشرات النمو:

٧٤	تحقق الجهة الحكومية معدل تغير ايجابي مستمر في زيادة الأصول الرأسمالية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٧٥	تحقق الجهة الحكومية معدل تغير ايجابي مستمر في زيادة الإيرادات السنوية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٧٦	تحقق الجهة الحكومية معدل تغير ايجابي مستمر في ترشيد النفقات التشغيلية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٧٧	تحقق الجهة الحكومية نمو واضح لكمية المخرجات المقدمة للمتعاملين	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٧٨	تحقق الجهة الحكومية معدل تغير ايجابي مستمر في قيم مؤشرات الأداء للنتائج المستهدفة	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□

البعد الثاني: مؤشرات الفاعلية:

٧٩	تهتم الجهة الحكومية بتوجيه موظفيها باستمرار نحو تحقيق الأهداف والأولويات الاستراتيجية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٨٠	تعمل الجهة باستمرار على إنجاز المخرجات المستهدفة حسب المخطط خلال السنة المالية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٨١	تهتم الجهة الحكومية بتحليل نتائج قياس الأداء وتعمل على تطوير مؤشرات الأداء باستمرار	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٨٢	تعمل الجهة الحكومية على تحقيق الاهداف ومؤشرات الأداء وفق الفترة الزمنية المحددة لها	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□
٨٣	تتمكن الجهة من تحقيق مؤشرات النتائج المستهدفة حسب المخطط خلال السنة المالية	(1)□	(2)□	(3)□	(4)□	(5)□

البعد الثالث: مؤشرات الكفاءة:					
٨٤	تمتلك الجهة الحكومية قدرات مميزة في تحقيق أهدافها وأولوياتها الاستراتيجية بنفس الموارد المتاحة	(1)	(2)	(3)	(4)
٨٥	توفر الجهة الحكومية الموارد المالية الكافية ذاتيا لتمويل عملياتها التشغيلية والرأسمالية	(1)	(2)	(3)	(4)
٨٦	تعمل الجهة الحكومية باستمرار على ترشيد وضبط التكاليف لتحسين جودة الخدمات للمتعاملين	(1)	(2)	(3)	(4)
٨٧	تعمل الجهة الحكومية على تحقيق المخرجات المستهدفة للبرامج والأنشطة استنادا إلى مؤشرات لقياس كفاءة الأداء	(1)	(2)	(3)	(4)
٨٨	تعتمد عملية تخصيص الموارد المالية على مجموعة من مؤشرات الأداء المالية والاستراتيجية	(1)	(2)	(3)	(4)
٨٩	هناك منظومة متكاملة للرقابة والتقييم لكفاءة تخصيص الموارد المالية حسب البرامج والأنشطة	(1)	(2)	(3)	(4)
٩٠	تحقق الجهة الحكومية ضبط وترشيد للانفاق من خلال تطبيق موازنة الأداء	(1)	(2)	(3)	(4)
٩١	تحقق الجهة الحكومية تحسين مستمر في إدارة الموارد المالية عند التحول في تطبيق موازنة الاداء	(1)	(2)	(3)	(4)
٩٢	تمكن آلية تطبيق موازنة الأداء سهولة في مراجعة أولويات الانفاق الحكومي لتحقيق الوفرة في الانفاق	(1)	(2)	(3)	(4)
٩٣	ساهم تطبيق موازنة الأداء على تخفيض عجز الموازنة بدرجة كبيرة من خلال ترشيد الانفاق	(1)	(2)	(3)	(4)
٩٤	تعمل الجهة الحكومية على تحقيق النتائج المستهدفة بنفس كمية الموارد المتاحة لها في الموازنة	(1)	(2)	(3)	(4)

(*) أية ملاحظات أو مقترحات إضافية تود إضافتها:

١.

٢.

٣.

٤.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

ترشيد مهارات المراجعة الداخلية وأثر الخصائص الديموغرافية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية
لعينة مسحية من المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق

Rationalize the use of internal auditing in reducing creative accounting methods according to the impact of the demographic characteristics of a sample of specialists in the field of accounting and auditing

الباحثين

الاستاذ المشارك الاستاذ المشارك الاستاذ المشارك
د. محمد أحمد الخولي (١*) د. نعيمة زعرور (٢*) د. سهام كردودي (٣*)

المستخلص:

ركزت الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على أهمية مساهمة عملية ترشيد استخدام التدقيق الداخلي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية، خاصة بعد تداعيات الانهيارات التي شهدتها المؤسسات العالمية الكبرى، وظهور ما يسمى بأساليب المحاسبة الإبداعية مما كانت محفزا أساسيا لظهور الاهتمام بهذه الوظيفة لخدمة صانع القرار في دعم الحوكمة وتحسين سير العمليات والإجراءات المحاسبية. ونظرا لكون المحاسبة تتصف بأن لها مبادئ مرنة تعتمد في بعضها على الاختيارية والتقدير الشخصي للمحاسب، الأمر الذي شجع بعض المديرين التنفيذيين على استغلالها للتأثير على القوائم المالية وتحسين المركز المالي للمؤسسة، وذلك بممارسة أساليب مبتدعة تسمى بأساليب المحاسبة الإبداعية، ولذلك جاءت مسؤولية المدقق الداخلي ترشيد استخدام التدقيق المحاسبي لاكتشاف هذه الأساليب والحد منها وقد سعت الدراسة إلى استعراض كيفية ترشيد مهارات التدقيق الداخلي للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية مع مراعاة الخصائص الديموغرافية. وتحددت أهمية الدراسة في الاهتمام المعاصر بوظائف التدقيق الداخلي خاصة بعد الانهيارات التي شهدتها كبريات المؤسسات العالمية، والتحديات التكنولوجية التي يشهدها العالم في ظل الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها كالذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين والحوسبة السحابية الداعمة للمحاسبة الذكية، وانتشار الفيروسات كجائحة كورونا وآثارها المتلاحقة لتطور نسخ جديدة من الفيروسات التي تفتح مجالات لتطوير مهارة التدقيق عن بعد عبر بيئة افتراضية باعتباره التدقيق الداخلي أداة فعالة داخل المنظمات والهيئات بمختلف أنواعها يمكن من خلالها الكشف عن الغش والاختلاس والفساد الإداري والمالي، والحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.

(١*) كلية العلوم الإدارية /أكاديمية السادات للعلوم الإدارية/ وزارة التعليم العالي / القاهرة – مصر
(٢*) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية/ جامعة محمد خيضر بسكرة – دولة الجزائر
(٣*) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية/ جامعة محمد خيضر بسكرة – دولة الجزائر

وقد حددت أهداف الدراسة في إبراز أهمية دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب التلاعبات في القوائم المالية لتحقيق أهداف الأطراف ذوي المصلحة مع تحديد الأهمية النسبية في الاتجاهات المطلوب تعزيزها لدى المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق بين المحاور الثلاثة الأساسية الداعمة للإشكالية الخاصة بالإطار النظري، بجانب فحص مدى وجود العلاقة الارتباطية بين هذه المحاور. بالإضافة إلى تحديد أهم الاختلافات النسبية في آراء المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق وفقا لبعض الخصائص الديموجرافية الأساسية (النوع / الفئة العمرية/ المؤهل التعليمي/ مجال التخصص/ الخبرة). وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من الدراسة، مع الجانب التطبيقي اعتماد على المسح الميداني الذي تضمن عينة عشوائية لآراء المحاسبين والمدققين الأكاديميين والمهنيين، وكانت نسبة الاستجابة ٧٦%.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التدقيق الداخلي يعمل على زيادة موثوقية البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية مع وجود أثر احصائي معنوي لبعض الخصائص الديموجرافية في صقل مهارات المدقق الداخلي حسب النوع الاجتماعي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرات المهنية لممارسة التدقيق، كما توصلت الدراسة إلى أن أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنها التأثير على عدم موثوقية القوائم المالية، وأيضاً على الانطباعات السلبية لآراء مستخدمي هذه القوائم، فالمدقق الداخلي هو المسؤول المباشر عن اكتشاف هذه الأساليب عن طريق التخطيط الجيد والكفاءة لمهمة التدقيق الداخلي، لذا يستلزم الاستفادة من تطوير مهارات العاملين في المهنة مع مراعاة خصائصهم الديموجرافية في رسم خطط وسيناريوهات استشراف المستقبل في ظل تحدياته وعناصر الغموض المحيطة به.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، محاسبة إبداعية، لعبة الأرقام المالية، تجميل الدخل، تلطيف الدخل، الخصائص الديموجرافية.

Abstract

This study aims to identify the contribution of the process of rationalizing the use of internal auditing in reducing creative accounting methods, especially in the light of the rapid repercussions and collapses experienced by the major international institutions or companies recently. As well as the emergence of so-called creative accounting methods was a major catalyst for the emergence of interest in this function to serve the decision makers in supporting governance criteria, and improving the operation of accounting processes and procedures as well.

The study has sought to show how to rationalize internal auditing skills to limit creative accounting methods, taking into account demographic characteristics. The importance of the study was determined in the contemporary interest in internal audit functions, especially after the collapses witnessed by major global institutions, and the technological challenges that the world is witnessing in light of the Fourth Industrial Revolution and its applications such as artificial intelligence, block chains technologies and cloud computing supporting smart accounting, and the spread of viruses such as the Corona pandemic and its successive effects of the development

of new versions of the Viruses that open up areas for developing remote auditing skills through a virtual environment as internal audit is an effective tool within organizations and bodies of various kinds through which it can detect fraud, embezzlement, administrative and financial corruption, and limit creative accounting methods.

The aims of the study were defined in highlighting the importance of the role of internal auditing in reducing the methods of manipulation in the financial statements to achieve the objectives of stakeholders. It will be pursuing to determine the relative importance of trends to be strengthened by academic and professional professionals in accounting and auditing with respect to the three main axes supporting the theoretical framework problem, as well as examining the relationship between these axes. In addition, to determining the most important differences in the opinions of academic and professional specialists in the field of accounting and auditing according to some basic demographic characteristics (type / age group / educational qualification / field of specialization / experience). This study has included a survey of a sample of accountants, academic auditors and professionals, and the response rate was 76%.

One of the main findings of the study is that the internal auditing contributes in increasing the reliability of the data contained in the accounting files and records through the internal auditor's ability to acquire scientific qualifications and required experiences to practice the skills of auditing. As well as, there was a statistically significant impact of some demographic characteristics in refining the skills of the internal auditor according to gender, academic qualification and years of professional experience to practice auditing. It was reached that the methods of creative accounting affecting the reliability of the financial statements. The internal auditor is directly responsible for the discovery of these methods by means of good and efficient planning of the internal audit function. Therefore, it is necessary to benefit from the development of the skills of workers in the profession, taking into account their demographic characteristics, in drawing plans and scenarios for shaping the future in light of its challenges and the elements of ambiguity surrounding it.

Key words: Internal Auditing, Creative Accounting, Game of Financial Number, Income Analysis, Income Smoothing, Demographic Characteristics.

مقدمة:

شهد العالم العديد من الفضائح المالية وما تبع ذلك من الانهيارات التي أصابت الكثير من المؤسسات العالمية مثل انهيار WorldCom و Enron و Xerox، والسبب الرئيسي في هذه الانهيارات هو الفساد الإداري والمالي لإدارات تلك المؤسسات وانقارها للممارسات السليمة ونقص الشفافية والإفصاح المحاسبي، كل هذا أدى إلى فقدان الثقة في موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وزيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي ودوره الهام الذي يلعبه في اكتشاف الغش والأخطاء.

ونظرا لكون المحاسبة تتصف بأن لها مبادئ مرنة تعتمد في بعضها على الاختيارية والتقدير الشخصي للمحاسب، الأمر الذي شجع بعض المديرين التنفيذيين على استغلالها للتأثير على القوائم المالية وتحسين المركز المالي للمؤسسة، وذلك بممارسة

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

أساليب مبتدعة تسمى بأساليب المحاسبة الإبداعية، ولذلك جاءت مسؤولية المدقق الداخلي ترشيد استخدام التدقيق المحاسبي لاكتشاف هذه الأساليب والحد منها ومما سبق طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن ترشيد استخدام مهارات التدقيق الداخلي للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية مع مراعاة الاختلافات النسبية حسب أثر الخصائص الديموجرافية لتطوير مهارات المتخصصين في مهنة المحاسبة والتدقيق؟.

الفرضيات:

وكذلك لدعم الاجابة على الإشكالية الرئيسية من خلال الإطار النظري، فقد تم طرح ايضا بعض الفرضيات التي تخص التحقق من ثلاثة محاور رئيسية كالآتي:

- **المحور الأول:** فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة
- **المحور الثاني:** ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة على موثوقية القوائم المالية
- **المحور الثالث:** كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها

وقد جاءت تلك الفرضيات المطلوب التحقق من صحتها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد اتجاهات لها أهمية نسبية عالية لدى آراء عينة المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق حول فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة.

الفرضية الثانية: لا توجد اتجاهات لها أهمية نسبية عالية لدى آراء عينة المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق حول ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة على موثوقية القوائم المالية.

الفرضية الثالثة: لا توجد اتجاهات لها أهمية نسبية عالية لدى آراء عينة المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق حول كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين جانب فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة وبين طبيعة ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.01$.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين جانب فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة وبين مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها حيث بلف عند مستوى الدلالة $\alpha=0.01$.

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة على موثوقية القوائم المالية وبين مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها عند مستوى الدلالة $\alpha=0.01$.

الفرضية السابعة: لا توجد علاقة اختلافات ذو دلالة إحصائية في آراء المستجيبين حول فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة وفقا للخصائص الديموجرافية الأساسية لعينة الدراسة المسحية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

الفرضية الثامنة: لا توجد علاقة اختلافات ذو دلالة إحصائية في آراء المستجيبين حول ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة على موثوقية القوائم المالية وفقا للخصائص الديموجرافية الأساسية لعينة الدراسة المسحية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

الفرضية التاسعة: لا توجد علاقة اختلافات ذو دلالة إحصائية في آراء المستجيبين حول مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها وفقا للخصائص الديموجرافية الأساسية لعينة الدراسة المسحية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي يسعى لها هذا البحث هو محاولة إبراز:

- بيان الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية وأهم الأساليب المتبعة في إطار المحاسبة الإبداعية.
- إبراز أهمية دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب التلاعبات في القوائم المالية لتحقيق أهداف الأطراف ذوي المصلحة.
- تحديد الأهمية النسبية في الاتجاهات المطلوب تعزيزها لدى المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق فيما يخص المحاور الثلاثة الأساسية: (فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة/ طبيعة ترشيد أساليب المحاسبة الإبداعية/ كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها).
- فحص مدى وجود العلاقة الارتباطية بين المحاور الثلاثة الأساسية الداعمة للإشكالية الخاصة بالإطار النظري .
- تحديد أهم الاختلافات النسبية في آراء المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق وفقا لبعض الخصائص الديموجرافية الأساسية (النوع / الفئة العمرية/ المؤهل التعليمي/ التخصص/ الخبرة)

المفاهيم الإجرائية المستخدمة:

أولاً: مفهوم التدقيق: هو عملية منتظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقييمها بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.^١

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي: فيمكن تعريفه كما يلي:

- عرفه IFAC على أنه فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، إن الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي إذن تدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة.ⁱⁱ
- عرفه IIA على أنه نشاط استشاري مستقل، وتأكيد موضوعي، بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المؤسسة، حيث يساعدها في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة.ⁱⁱⁱ
- التدقيق الداخلي هو تقييم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة كخدمة للمؤسسة وتشمل وظائفه الفحص والتقييم والمراقبة لمدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة والمحاسبة.^{iv}
- يمثل التدقيق الداخلي أداة مستقلة من داخل المؤسسة للتحقق من تطابق السياسات والإجراءات مع ما هو مخطط لها، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة لتحقيق أهداف الإدارة.^v
- التدقيق الداخلي يقوم به شخص أو أشخاص مؤهلين تابعين تنظيميا للإدارة العليا ومستقلين عن باقي الوظائف ما فيها المحاسبة والمالية، وهو وظيفة رقابية داخلية ترتبط مباشرة بمدير المؤسسة.

ثالثا: مفهوم المحاسبة الإبداعية: تعددت التعاريف التي تناولت المحاسبة الإبداعية باختلاف توجهات الباحثين والكتاب، وقد

ظهرت العديد من التعاريف نذكر منها:

- المحاسبة الإبداعية نشاط دوافعه تضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر، وقد أطلقت على المحاسبة الإبداعية عدة مصطلحات مثل: التلاعب، الخداع، التحريف، كما سماها البعض بالخداع في يد المحاسبة أو العبث بالدفاتر أو التقارير التجميلية. ويطلق كتاب فرنسيين مصطلحات معينة على المحاسبة الإبداعية مثل طبخ الدفاتر أو المحاسبة الخلاقة.^{vi}
- المحاسبة الإبداعية تشمل كل الأساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار المتعمد وغير المتعمد والتطبيق المخادع وغير المخادع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتقارير المالية الاحتيالية وأي خطوات تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تخفيف تقلبات الدخل.^{vii}

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

أقسام البحث : للإجابة على السؤال البحثي لدعم الإطار النظري للدراسة فقد تم تقسيم المداخلة إلى ثلاث محاور :

- أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية
- مساهمة التدقيق الداخلي في تدنية الممارسات السلبية لأساليب المحاسبة الإبداعية
- دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في المحاسبة والتدقيق ولاية بسكرة بالجزائر

أولاً: أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

لاشك أن مكافحة أساليب المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية، وذلك لكشف تلك الأساليب ومن ثم محاولة الحد منها، وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق لاهم الاتجاهات والطرق الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وكذا أهم أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

١.١ الاتجاهات والطرق الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية

من أهم الاتجاهات والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها:^{viii}

- (١) ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك NYSE وهيئة سوق المال الأمريكية SEC بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليتها عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام ١٩٦٧م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام ١٩٧٢م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية SEC توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1978 أُلزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة.
- (٢) بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات وذلك للحد من مظاهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية.

٣) خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها، وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

٢.١ أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

فيما يلي أهم أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

١.٢.١ أساليب المحاسبة الإبداعية في حساب النتائج

أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في حساب النتائج في إطار المحاسبة الإبداعية هي: ix

١. تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك: حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.
٢. تسجيل إيراد مزيف: تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.
٣. زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة: تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة مؤسسة ما بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة، إذ تعطي هذه الممارسات صورة ايجابية عن إدارة المؤسسة من خلال فترة مالية محددة، من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أدائها سيئا وعادة ما يتم التعامل مع هذا النوع من الإيرادات بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية.
٤. نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة: إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولا يحسم اهتلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيلها كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.
٥. الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات: تقوم إدارة بعض المؤسسات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباط الالتزامات بشؤون قضائية، أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٦. **نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة:** تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية ونقلها إلى الفترة المالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع المؤسسة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة المؤسسة أنها يمكن أن تكون صعبة ومن المعروف محاسبيا أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها، إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها.

٧. **نقل المصروفات المترتبة على المؤسسة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة:** تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها المؤسسات أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، ويهدف التخفيف من المصروفات عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

٢.٢.١ أساليب المحاسبة الإبداعية في الميزانية

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى المؤسسة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة الميزانية يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين، وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في الميزانية:^x

١. **الأصول غير الملموسة:** حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

٢. **الأصول الثابتة:** حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الاهلاكات المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة.

٣. **الاستثمارات المتداولة:** حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

٤. **النقدية:** و يتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٥. **الذمم المدينة:** و يتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المؤسسة.
٦. **الاستثمارات طويلة الأجل:** تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.
٧. **الموجودات المحتملة:** حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.
٨. **المطلوبات المتداولة:** مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.
٩. **المطلوبات طويلة الأجل:** مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.
١٠. **المخزون:** في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون.
١١. **حقوق المساهمين:** مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلا من معالجة ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة.

٣.٢.١ أساليب المحاسبة الإبداعية في جدول سيولة الخزينة

- تعرض قائمة سيولة الخزينة جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخدامها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والباحثين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة. وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة سيولة الخزينة: x
١. يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.
 ٢. تستطيع المؤسسة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وتبعتها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية. وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.
 ٣. وتتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجما عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

٤.٢.١ أساليب المحاسبة الإبداعية في جدول تغير الأموال الخاصة.

يعتبر جدول تغير الأموال الخاصة، حلقة الربط بين حساب النتائج وبين الميزانية، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود الأموال الخاصة من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق. إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.^{xii}

ثانيا: مساهمة التدقيق الداخلي في تدنية الممارسات السلبية لأساليب المحاسبة الإبداعية

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في اكتشاف الأخطاء والغش الجوهري وتوفير قوائم مالية ذات جودة عالية وتتوافر لها المصادقية اللازمة التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الأطراف ذات الصلة و تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة. ونظرا لصعوبة الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها، وجب على المختصين في هذا المجال البحث باستمرار ومتابعة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك من خلال ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للمحاسبة الإبداعية.

تعتبر المحاسبة الإبداعية سلوك مهني لا أخلاقي بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدموا القوائم المالية في تلك القوائم المالية، كما في حالة التزوير أو تغيير السجلات أو الاختلاس أو تسجيل عمليات وهمية أو حتى حذف أو إلغاء نتائج العمليات من السجلات، بالإضافة إلى ذلك عدم الارتباط السليم بالقواعد المحاسبية وغيرها سواء لمنفعة خاصة أو بهدف الإنجاز لمصلحة طائفة بعينها عن إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع اعتبارات الموضوعية والاستقلال المهني.

١.٢ مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف الغش الجوهري

لم تحدد معايير التدقيق أي فرق بين مسؤوليات المدقق عند البحث عن الأخطاء والغش أو مسؤولياته عن البحث عما إذا كان التحريف ناشئا من تقارير مالية مضللة أم ناتجا من اختلاس الأصول، بالنسبة لكل من الأخطاء والغش يتعين على المدقق أن يحصل على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تخلو من التحريفات الجوهريّة. تعترف المعايير أيضا بأنه غالبا ما يكون من الصعوبة أن يتم اكتشاف الغش مقارنة بالأخطاء، إذ أن الإدارة أو العاملين فيها الذين يرتكبون الغش يحاولون إخفاء ذلك الغش، إن الصعوبة في اكتشاف الغش لن يغير من مسؤولية المدقق عن تخطيط و أداء عملية التدقيق على وجه سليم، إن أحد أهم أجزاء التخطيط لكل عملية تدقيق تتمثل في تقييم مخاطر حدوث الأخطاء والغش، وعند إجراء تقييم الغش لعل من المفيد الوضع في الاعتبار أن الغش يتضمن عادة خاصيتين هما: ^{xiii}

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

١. **الضغط والحافز على ارتكاب الغش:** عندما يكون ذلك الضغط مرغوباً لأغراض الكسب المالي المباشر في حالة اختلاس الأصول أو كسب مالي غير مباشر في حالة التقرير المالي المضلل، قد يمثل الكسب في الحالة الثانية على سبيل المثال القيمة السوقية لأسهم المؤسسة التي تحتفظ فيها الإدارة.

٢. **الفرص المدركة لارتكاب الغش:** على الرغم من أن هناك حافزاً لارتكاب الغش، إلا أنه من غير المحتمل أن يحدث الغش إلا إذا كان الشخص أو الأشخاص ذو الصلة يعتقدون بأنهم يمكنهم ارتكابه بدون أن يتم اكتشافه.

هناك اختلاف رئيسي فيما بين التقرير المالي الاحتيالي واختلاس الأصول، إذ أن التقرير المالي الاحتيالي يضر المستخدمين عن طريق توفير معلومات غير صحيحة تتضمنها البيانات المالية التي يتخذون قراراتهم بناءً عليها، أما عندما يتم اختلاس الأصول فإن حملة الأسهم والدائنين والآخرين قد يصابون بأضرار بسبب أن الأصول لم تعد ملكيتها متاحة كحقوق وموجودات المؤسسة، وبالتالي فإن كلا النوعين من الغش من المحتمل أن يؤدي إلى الضرر بالمستخدمين، عادة ما يتم إعداد التقرير المالي المغشوش عن طريق الإدارة، وأحياناً بدون معرفة العاملين بالمؤسسة، حيث أن الإدارة في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات مرتبطة بالمحاسبة وإعداد التقارير بدون علم العاملين فيها، وعادة وليس دائماً ما يتم ارتكاب سرقة الأصول عن طريق العاملين وليس عن طريق الإدارة، وغالباً ما تكون قيمتها غير جوهرية، إن أحد الأمور الهامة لاختلاس الأصول تتمثل في التمييز بين سرقة الأصول والتحريفات الناشئة من سرقة الأصول.^{xiv}

٢.٢ الاتجاهات الحديثة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية

لاشك أن مكافحة أساليب المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية، وذلك لكشف تلك الأساليب ومن ثم محاولة الحد منها، وفيما يلي أهم الاتجاهات الحديثة المستخدمة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها كالاتي:^{xv}

١. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها. وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن المؤسسة التي ستختار معالجة محاسبية في فترة مالية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة.

٢. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي:^{xvi}

أ. سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها.

ب. أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية "الثبات"، ويقصد بالثبات هنا الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني أنه متى ما اختارت أي مؤسسة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

السياسات كما كانت، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يعني أنه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى.

٣. تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني و تشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمدقق المعتمد.^{xvii}

٤. يقظة وكفاءة المدققين والمراقبين ولجان التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية، حيث أن المدقق الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات التدقيق للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية.

٥. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق إما التنقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات تمثل القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.^{xviii}

٣.٢ الإجراءات التي يطبقها المدقق الداخلي للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

لقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم ٢٤٠ بعض الاعتبارات التي يجب على المدقق مراعاتها بشأن أساليب المحاسبة الإبداعية عند تدقيق البيانات المالية ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:

١. يجب على المدقق عند التخطيط وأداء التدقيق تخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول وأن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش.

٢. إن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المؤسسة وإدارتها.

٣. إن عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث توفر ضمان معقولا بأن البيانات المالية خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة الغش أو الخطأ.

٤. إن مخاطر عدم اكتشاف التحريف المادي الناتج عن الغش هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف التحريف المادي الناتج عن الخطأ، وذلك لأن الغش قد يتضمن خطط متقنة ومنظمة بعناية لإخفاء هذا الغش مثل التزوير.

٥. المخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطر التي يواجهها عند عدم اكتشاف تحريف ناتج عن غش العاملين، وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة غالبا ما يكونون في وضع يعترض أمانتهم ويسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية.^{xix}

٦. إن الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العميل لا يسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف آخر خارج مؤسسة العميل، على أن مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو المحاكم القانونية.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٧. إذا استنتج المدقق أنه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود ناتج عن غش أو الاشتباه بوجود غش فإنه يجب على المدقق:

✓ النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية.

✓ أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية.

✓ وفي حال انسحاب المدقق يجب:

أ. مناقشة الانسحاب من العملية والأسباب التي دعت له للانسحاب من المستوى الإداري المناسب أو مع أولئك المكلفين بالرقابة.

ب. النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب التعيين لعملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.

كما نص معيار التدقيق الأمريكي رقم ٩٩ على بعض الإرشادات التي تمكن المدقق من إخلاء مسؤوليته تجاه أساليب المحاسبة الإبداعية المرتبطة بالغش، ويمكن تلخيص أهم متضمنات المعيار بالنقاط الآتية:

١. وصف خصائص الغش.

٢. المناقشة بين أعضاء مهمة التدقيق بخصوص مخاطر التحريف الجوهرى الناشئة عن الغش.

٣. الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناشئ عن الغش.

٤. تحديد المخاطر المحددة بعد الأخذ بعين الاعتبار تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

٥. الاستجابة إلى نتائج التقييم.

٦. تقييم نتائج اختبار التدقيق.

٧. إبلاغ الإدارة و لجنة التدقيق والأطراف الأخرى بالغش.

٨. توثيق دراسة المدقق عن الغش.^{xx}

وفيما يلي أهم الإجراءات التي ينفذها المدقق للحد من آثار استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية لحماية حقوق الأطراف ذات المصالح في المؤسسة، وذلك في كل من حساب النتائج والميزانية:

١٠.٣.٢ الإجراءات التي يطبقها المدقق للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في حساب النتائج:

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر حساب النتائج (الإيرادات والمصروفات) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية)، وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معا وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها، كنسب الربحية وكفاءة النشاط،

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

والجدول الآتي يتضمن عرضاً لأهم أساليب المحاسبة الإبداعية المتعلقة بحساب النتائج والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق تطبيقها: ^{xxi}

٢.٣.٢ الإجراءات التي يطبقها المدقق للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في الميزانية:

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر الميزانية إلى تحسين المركز المالي للمؤسسة، وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما معاً، وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل: نسب السيولة أو الربحية وغيرها، والجدول الآتي يتضمن عرضاً لأهم الإجراءات المضادة التي تتوجب على المدقق: ^{xxii}

ثالثاً دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في المحاسبة والتدقيق ولاية بسكرة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في الورقة البحثية، تم تدعيمها بدراسة ميدانية تعتمد على اختيار عينة عشوائية من سجلات تخص المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق بولاية بسكرة بالجزائر لدى الكلية محور اهتمام الدراسة الحالية حيث تمثلت في عدد (٥٤) فرد حيث تم توزيع الاستبيانات على العينة المستهدفة إلا أنه بلغت نسبة الاستجابة ٧٦% تقريباً. حيث تم تصميم أداة استمارة استبيان تم الاعتماد عليها في التقصي وجمع المعلومات، والأساليب الإحصائية المستخدمة إضافة إلى عرض محتوى الأداة وقياس مدى صدقها وثباتها لكل محور رئيسي من محاور الاستبانة.

١.٤ عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة الميدانية.

سنحاول التطرق في هذا الجزء لتحليل الظروف التي أعد فيها الاستبيان وكيفية بناءه، ثم إخضاعه للتحكيم العلمي، إضافة إلى ذلك سنوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

١.١.٤ عرض بيانات أداة الدراسة

تضمن استبيان الدراسة مجموعة من الأسئلة التي تناولت كيف يمكن ترشيد استخدام التدقيق الداخلي وعن كيفية الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. تتكون من ٤٤ سؤالاً موزعة على أربع محاور أساسية موضحة كما يلي:

- بيانات شخصية (يحتوي على ٥ عبارات).
- المحور الأول: فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة (يحتوي على ١٣ عبارة).
- المحور الثاني: طبيعة أساليب المحاسبة الإبداعية (يحتوي على ١٣ عبارة).
- المحور الثالث: كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها (يحتوي على ١٣ عبارة).

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات لفقرات الاستبيان

٢.١.٤ منهجية الدراسة ومعالجة البيانات

اعتمدت الدراسة بالدرجة الأولى على المنهج الكمي المعتمد على المسح بالعينة العشوائية البسيطة من خلال جمع وتحليل البيانات لغرض الوصول إلى استنتاجات ذات دلالة احصائية يمكن تعميمها في حالة مدى توافرت نفس الظروف والمقومات لمجتمع الدراسة المستهدف من قبل الدراسة الحالية، وقد جاء استخدامه لدعم الإطار النظري المتعلق بالسؤال البحثي الذي يمثل الإشكالية الأساسية التي تم فحصها ودراستها مسبقا في نفس الدراسة .

١.٢.١.٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة وتمثلت في :

- ✓ **معامل الثبات ألفا كرومباخ :** والثبات يعرف بأن هناك اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الاستبيان مرات عديدة، ومعامل الثبات وكما هو معروف فإن معامل الثبات يكون مقبولا ابتداء من ٠,٦
- ✓ **المتوسطات والنسب المئوية:** وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.
- ✓ **الانحراف المعياري:** للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد المجتمع لكل عبارة عن متوسطها الحسابي .
- ✓ **معامل الارتباط:** لفحص مدى وجود العلاقة المعنوية فيما بين المحاور الثلاثة الرئيسية من وجهة نظر المستجيبين من الأكاديميين والمهنيين في المحاسبة والتدقيق المستهدفين من قبل الدراسة التي تمثل بعض فرضيات الدراسة محل الاهتمام من قبل الدراسة الحالية.
- ✓ **تحليل التباين:** لفحص مدى الاختلافات المعنوية في إدراك كل محور من المحاور الثلاثة الرئيسية المتضمنة في فرضيات الدراسة حسب الخصائص المختلفة للمستجيبين ممثلة في (متغير النوع/ المؤهل التعليمي/ الخبرة العملية/ الفئة العمرية/ مجال التخصص)

٢.٢.١.٤ معالجة بيانات الاستبيان

صدق وثبات الاستبيان

تم تقدير معامل الثبات لكل محور، ألفا كرومباخ للاتساق الداخلي لكل متغير و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٠٣)، حيث يلاحظ أن معامل الثبات للمحور الأول 0.812 في حين المحور الثاني 0.773 ، المحور الثالث ٠.٨٥٥ أما الكلي ٠.٧٨٩، وهي نسب مقبولة في مثل هذه الدراسات.

٢.٤ تحليل وتفسير نتائج الاستبان.

نتائج فحص الفرضية الأولى:

١.٢.٤ تحليل وتفسير عبارات المحور الأول "فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة

١.١.٢.٤ تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الاول "

- تهدف العبارات الواردة في المحور الاول لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة ، وبالرجوع للجدول رقم (٠٤) ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تحليل العبارات كما يلي
- يؤكد بشدة أفراد عينة الدراسة على أنه يجب على المدقق الداخلي أن يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة اللازمة لمزاولة وظيفته، وهذا ما تؤكد به العبارة (٧) من المحور (٢)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.٦١ وانحرافها المعياري ٠.٤٩٤ حيث بلغت الأهمية النسبية ٩٢%.
 - يؤكد بشدة أفراد عينة الدراسة على أن التدقيق الداخلي يعمل على زيادة دقة وموثوقية البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات المؤسسة، وهذا ما تؤكد به العبارة (٤) من المحور (٢)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.٤٤ وانحرافها المعياري ٠.٥٠٢ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٨%.
 - يؤكد بشدة أفراد عينة الدراسة على أن التدقيق الداخلي يوفر حماية لأصول وسجلات المؤسسة من الضياع والسرقة والتزوير، وهذا ما تؤكد به العبارة (٣) من المحور (٢)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.٣٩ وانحرافها المعياري ٠.٥٨٦ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٧.٨%.
 - ويؤكد أفراد عينة الدراسة أيضا على أن المدقق الداخلي يحرص على أداء مهمته بكل نزاهة وموضوعية وبذل الكفاءة المهنية اللازمة وهذا ما تؤكد به العبارة (٨) من المحور (٢)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.١٧ وانحرافها المعياري ٠.٧٣٨ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٣.٤%.
 - يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن يستخدم المدقق الداخلي أكثر من أداة للتدقيق أثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة، وهذا ما تؤكد به العبارة (١٢) من المحور (٢)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.١٧ وانحرافها المعياري ٠.٥٨٧ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٣.٤%.
 - يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن التدقيق الداخلي يعمل على زيادة دقة وموثوقية البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات المؤسسة، وهذا ما تؤكد به العبارة (٥) من المحور (٢)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.١٠ وانحرافها المعياري ٠.٠٤٩ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٢%.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٢.١.٢.٤ تفسير آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة " واختبار صحة الفرضية

نستنتج أن آراء جميع أفراد العينة حول فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة تؤكد على أن تمتع المدقق الداخلي بالتأهيل العلمي والخبرة اللازمة لمزاولة وظيفته، وأن التدقيق الداخلي يعمل على زيادة دقة وموثوقية البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات المؤسسة، وحماية الأصول والسجلات من الضياع والسرقة والتزوير.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للتدقيق والمدقق الداخلي دور فعال بالمؤسسة، من خلال:

- يجب على المدقق الداخلي أن يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة اللازمة لمزاولة وظيفته.
- التدقيق الداخلي يعمل على زيادة دقة وموثوقية البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات المؤسسة.
- يوفر التدقيق الداخلي حماية لأصول وسجلات المؤسسة من الضياع والسرقة والتزوير.
- يحرص المدقق الداخلي على أداء مهمته بكل نزاهة وموضوعية وبذل الكفاءة المهنية اللازمة.
- يستخدم أكثر من أداة للتدقيق أثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة.
- التدقيق الداخلي عملية منتظمة ومدروسة، تمر بمجموعة من المراحل بما يتوافق وأولويات وأهداف المؤسسة.

نتائج فحص الفرضية الثانية:

٢.٢.٤ تحليل وتفسير عبارات المحور الثاني "طبيعة أساليب المحاسبة الإبداعية"

١.٢.٢.٤ تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني "

تهدف هذه العبارات الواردة في المحور الثاني لمعرفة إتجاهات أفراد العينة حول طبيعة أساليب المحاسبة الإبداعية والجدول رقم (٥) يوضح النتائج المتحصل عليها:

- يؤكد بشدة أفراد عينة الدراسة على أن أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنها أن تساهم في عدم موثوقية القوائم المالية وتضليل مستخدمي هذه القوائم والتأثير على آرائهم، وهذا ما تؤكد العبارة (٥) من المحور (٣)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.٢٧ وانحرافها المعياري ٠.٧٧٥ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٥.٤%.
- يؤكد بشدة أفراد عينة الدراسة على أن عدم الإهتمام بجوهر الواقع الإقتصادي للأحداث والعمليات المحاسبية والاكتفاء فقط بشكلها القانوني يؤثر على موثوقية القوائم المالية، وهذا ما تؤكد العبارة (٧) من المحور (٣)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.٢٧ وانحرافها المعياري ٠.٧٤٢ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٥.٤%.
- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن التحيز والتقدير الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية يعد أحد أهم أسباب استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، وهذا ما تؤكد العبارة (٢) من المحور (٣)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤ وانحرافها المعياري ١ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٠%.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أنه يمكن إعتبار المبالغة أو التقليل في تقدير العمر الإنتاجي للأصول العينية والمبالغة في تقدير قيمة الأصول المعنوية من بين أساليب المحاسبة الإبداعية، وهذا ما تؤكدته العبارة (١٠) من المحور (٣)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٣.٩٨ وانحرافها المعياري ٠.٩٨٧ حيث بلغت الأهمية النسبية ٧٩.٦%.
 - يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن المرونة التيقّد تتمتع بها الأساليب والبدائل المحاسبية واستغلال الثغرات الموجودة بها توفر فرصا للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية عن المؤسسة، وهذا ما تؤكدته العبارة (٤) من المحور (٣)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٣.٩ وانحرافها المعياري ٠.٨٦ حيث بلغت الأهمية النسبية ٧٨%.
 - يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن عدم إتباع المؤسسة للطرق المحاسبية البديلة من شأنه أن يحد من أساليب المحاسبة الإبداعية، وهذا ما تؤكدته العبارة (٣) من المحور (٣)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٣.٥٩ وانحرافها المعياري ٠.٩٢١ حيث بلغت الأهمية النسبية ٧١.٨%.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنها أن تؤثر على موثوقية القوائم المالية، ومنه يتم رفض الفرضية الثانية وعدم إثبات صحتها.

٢.٢.٢.٤ تفسير آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني فعالية طبيعة أساليب المحاسبة الإبداعية واختبار صحة الفرضية

- من الجدول رقم (٥) نستنتج أن آراء جميع أفراد العينة حول طبيعة أساليب المحاسبة الإبداعية تؤكد على أن أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنها أن تساهم في عدم موثوقية القوائم المالية وتضليل مستخدمي هذه القوائم والتأثير على آرائهم، وأن عدم الإهتمام بجوهر الواقع الإقتصادي للأحداث والعمليات المحاسبية والاكتفاء فقط بشكلها القانوني يؤثر على موثوقية القوائم المالية، وإعتبار التحيز والتقدير الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية أحد أهم أسباب استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.
- إن أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنها أن تساهم في عدم موثوقية القوائم المالية وتضليل مستخدمي هذه القوائم والتأثير على آرائهم.
 - عدم الاهتمام بجوهر الواقع الإقتصادي للأحداث والعمليات المحاسبية والاكتفاء فقط بشكلها القانوني يؤثر علموثوقية القوائم المالية.
 - إن التحيز والتقدير الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية يعد أحد أهم أسباب استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.
 - يمكن إعتبار المبالغة أو التقليل في تقدير العمر الإنتاجي للأصول العينية والمبالغة في تقدير قيمة الأصول المعنوية من بين أساليب المحاسبة الإبداعية.
 - المرونة التيقّد تتمتع بها الأساليب والبدائل المحاسبية واستغلال الثغرات الموجودة بها توفر فرصا للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية عن المؤسسة.
 - عدم إتباع المؤسسة للطرق المحاسبية البديلة من شأنه أن يحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.

نتائج فحص الفرضية الثالثة:

٣.٢.٤ تحليل وتفسير عبارات المحور الثالث "كفاءة وفعالية المدقق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية

والحد منها"

١.٣.٢.٤ تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث "

تهدف هذه العبارات الواردة في المحور الرابع لمعرفة إتجاهات أفراد العينة حول كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن التخطيط الجيد والكفاءة لمهمة التدقيق الداخلي يزيد من فرص إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية، وهذا ما تؤكده العبارة (١٠) من المحور (٤)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤.١٧ وانحرافها المعياري ٠.٩٩٨ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٣.٤%.
- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن الخبرة العلمية والعملية للمدقق الداخلي تساهم في زيادة فرص اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية، وهذا ما تؤكده العبارة (٣) من المحور (٤)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤ وانحرافها المعياري ٠.٨٩٤ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٠%.
- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن أسلوب إستخدام العينات في مهمة التدقيق الداخلي يساعد في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية، وهذا ما تؤكده العبارة (١١) من المحور (٤)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٤ وانحرافها المعياري ١.١٤٠ حيث بلغت الأهمية النسبية ٨٠%.
- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن التدقيق الداخلي يساهم في إكتشاف إذا ما كان هناك تحيز شخصي للمحاسب عند وضع التقديرات المحاسبية، وهذا ما تؤكده العبارة (٢) من المحور (٤)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٣.٩٥ وانحرافها المعياري ٠.٨٩٣ حيث بلغت الأهمية النسبية ٧٩%.
- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من التطابق بين الأنظمة المطبقة مع الخطط والإجراءات، وهذا ما تؤكده العبارة (٦) من المحور (٤)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٣.٨٨ وانحرافها المعياري ١.٠٠٥ حيث بلغت الأهمية النسبية ٧٧.٦%.
- يؤكد أفراد عينة الدراسة على أن يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة اللازمة بالمبادئ المحاسبية والثغرات التي تحويها هذه المبادئ، والتي تمكنه من الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية، وهذا ما تؤكده العبارة (١) من المحور (٣)، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة بـ ٣.٨٧٨ وانحرافها المعياري ٠.٧١٤ حيث بلغت الأهمية النسبية ٧٧.٦%.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه يوجد دور فعال للتدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد

منها، ومنه يتم رفض الفرضية الثالثة وعدم إثبات صحتها.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٢.٣.٢.٤ تفسير آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث كفاءة وفعالية المدقق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها "واختبار صحة الفرضية

من الجدول رقم (٠٦) نستنتج أن آراء جميع أفراد العينة حول كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها، تؤكد على أن التخطيط الجيد والكفاءة لمهمة التدقيق الداخلي يزيد من فرص اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية، وكذلك أن تمتع المدقق الداخلي بالخبرة العلمية والعملية يساهم في زيادة فرص اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية، كما أن استخدام أسلوب العينات في مهمة التدقيق الداخلي يساعد في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.

- التخطيط الجيد والكفاءة لمهمة التدقيق الداخلي يزيد من فرص إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.
- الخبرة العلمية والعملية للمدقق الداخلي تساهم في زيادة فرص اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.
- أن أسلوب استخدام العينات في مهمة التدقيق الداخلي يساعد في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.
- التدقيق الداخلي يساهم في إكتشاف إذا ما كان هناك تحيز شخصي للمحاسب عند وضع التقديرات المحاسبية.
- يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من التطابق بين الأنظمة المطبقة مع الخطط والإجراءات.
- أن يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة اللازمة بالمبادئ المحاسبية والثغرات التي تحويها هذه المبادئ، والتي تمكنه من الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية.

وفي الأخير ومما سبق يمكن القول أن التدقيق الداخلي يلعب دورا هاما في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.

نتائج فحص الفرضية الرابعة:

من الجدول رقم (٠٧) نستنتج أنوجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من $\alpha=0.01$ فيما بين كل من فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة وبين طبيعة ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة على موثوقية البيانات المحاسبية حيث بلغ معامل الارتباط بين المحورين ٠.٦٦٥، وهي علاقة متوسطة طردية الاتجاه أي كلما زادت فعالية ممارسة المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق لوظيفة التدقيق والمدقق الداخلي داخل المؤسسات المستهدفة من قبلهم كلما ساهم ذلك بشكل كبير في الحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة بشكل سلبي على موثوقية القوائم المالية وكافة المعلومات المحاسبية والمالية.

نتائج فحص الفرضية الخامسة:

من الجدول رقم (٠٧) نستنتج أن وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من $\alpha=0.01$ فيما بين كل من فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة وبين مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠.٤١٣، وهي تعبر عن وجود علاقة طردية الاتجاه أي كلما زادت فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي داخل المؤسسات كان لها أثرها المباشرة في زيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق

الداخلي من أجل إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها قدر المستطاع، بما يخدم في نهاية المطاف فعالية وكفاءة مهنة التدقيق الداخلي بشكل أساسي.

نتائج فحص الفرضية السادسة:

من الجدول رقم (٠٧) نستنتج أن وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من $\alpha=0.01$ فيما بين كل من ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة على موثوقية القوائم المالية وبين مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠.٥٨٦، وهي تعبر عن وجود علاقة متوسطة طردية الاتجاه أي كلما زادت اتجاهات المختصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق في ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية كلما زادت كفاءة وفعالية عملية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها بشكل عام لخدمة الأطراف المستفيدة.

نتائج فحص الفرضية السابعة:

من الجدول رقم (٠٨) نستنتج عدم وجود اختلافات نسبية في آراء المستجيبين من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق وفقا للخصائص الديموجرافية الأساسية المستهدفة فيما يخص المحور الأول ذات العلاقة بمدى إدراكهم أهمية فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة.

نتائج فحص الفرضية الثامنة:

من الجدول رقم (٠٨) نستنتج وجود اختلافات نسبية في آراء المستجيبين من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق فيما يخص المحور الثاني ذات العلاقة بمدى إدراكهم لأهمية طبيعة ترشيد أساليب المحاسبة الإبداعية وفقا لبعض الخصائص الديموجرافية الأساسية المتمثلة في كل من: متغير (النوع) وذلك لصالح الاناث ، و متغير (مجال التخصص) لصالح فئة المحاسبين حيث انهم اكثر إدراكا من المدققين والتخصص المختلط ، وأيضا متغير (الخبرة) وذلك لصالح المختصين والأكاديميين والمهنيين أقل من خمس سنوات حيث أنهم أكثر إدراكا بطبيعة ترشيد اساليب المحاسبة الابداعية، وجاءت هذه النتيجة مخالفة للتوقعات، وربما تعكس مدى الحرص والحماس والمعرفة المتجددة في مجال التدقيق والمراجعة لدى المختصين ذوي سنوات الخبرة الأقل حبا لإثبات الذات واكتشاف الأخطاء المحاسبية بشكل أكبر مقارنة بالمختصين ذوي سنوات الخبرة الأعلى، وهذا له دور كبير في فعالية عملية المراجعة والتدقيق.

نتائج فحص الفرضية التاسعة:

من الجدول رقم (٠٨) نستنتج وجود اختلافات نسبية في آراء المستجيبين من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق فيما يخص المحور الثالث ذات العلاقة بمدى إدراكهم لأهمية كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف أساليب المحاسبة والحد منها، وذلك وفقا لبعض الخصائص الديموجرافية الأساسية المتمثلة في كل من: متغير (النوع) وذلك لصالح الاناث، و متغير (مجال التخصص) لصالح فئة المحاسبين، وأيضا متغير (الخبرة) وذلك لصالح المختصين والأكاديميين والمهنيين أقل من خمس سنوات، وهي تعطي نفس النتيجة التي آلت إليها الفرضية السابقة. مما يؤكد على ضرورة مراعاة دعم تلك الخصائص لدى عملية اختيار المتخصصين في مجال عملية التدقيق الداخلي، والعمل على تنمية باقي الخصائص دعما لمهنة التدقيق وزيادة فعاليتها وكفاءتها بشكل أمثل داخل المؤسسات سواء على الصعيد الحكومي أو الخاص.

الخاتمة

في سبيل تحقيق بعض الأهداف تسعى المؤسسات إلى التلاعب والإحتيال، عن طريق إستغلال الثغرات القانونية والبدائل المحاسبية المتاحة في إطار ما يسمى بأساليب المحاسبة الإبداعية وذلك بغية نقل صورة غير حقيقية عن الوضعية المالية لها لمستخدمي القوائم المالية. ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي للتصدي لمثل هذه السلوكيات والأساليب الإحتيالية والكشف عن الغش والأخطاء في الحسابات، إلى جانب وجود أثر لبعض الخصائص الديموجرافية حسب كل من النوع، ولاسيما الاناث ، وكذلك المؤهل الدراسة لتخصص المحاسبة ، وعدد سنوات الخبرة المهنية، ولاسيما لأقل من ٥ سنوات في توظيف مهارات التدقيق الداخلي بشكل أمثل بحي يستلزم أخذها بعين الاعتبار في إعداد الخطط المستقبلية لتطوير مهارات المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق تزامنا مع استشراف المستقبل أفضل السيناريوهات والتوجهات المستقبلية المصاحبة للمهنة في ظل مستجدات الثورة الصناعية الرابعة وتوظيف التقنيات الحديثة كالمحاسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين وغيرها.

نتائج الدراسة:

بعد إجراء الدراسة الميدانية التي شملت كل من المحاسبين والمدققين الداخليين والأساتذة الجامعيين المختصين، واستقصاء آرائهم لمعرفة كيف يمكن ترشيد استخدام التدقيق الداخلي بكفاءة وفعالية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية، تم الخروج بالنتائج التالية:

- يجب على المدقق الداخلي أن يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة اللازمة لمزاولة وظيفته.
- التدقيق الداخلي يعمل على زيادة دقة وموثوقية البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات المؤسسة.
- يحرص المدقق الداخلي على أداء مهمته بكل نزاهة وموضوعية وبذل الكفاءة المهنية اللازمة.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

- أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنها أن تساهم في عدم موثوقية القوائم المالية وتضليل مستخدمي هذه القوائم والتأثير على آرائهم.
- إن التحيز والتقدير الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية يعد أحد أهم أسباب استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.
- عدم إتباع المؤسسة للطرق المحاسبية البديلة من شأنه أن يحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.
- التخطيط الجيد والكفاءة لمهمة التدقيق الداخلي يزيد من فرص إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.
- أن أسلوب استخدام العينات في مهمة التدقيق الداخلي يساعد في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.
- أن يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة اللازمة بالمبادئ المحاسبية والثغرات التي تحويها هذه المبادئ، والتي تمكنه من الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية.
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين المحاور الثلاثة الأساسية الداعمة لعملية التدقيق الداخلي ممثلة في المحور الأول المتمثل في فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة، والمحور الثاني المتمثل في ترشيد استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة على موثوقية القوائم المالية، والمحور الثالث المتمثل في كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها، وهذا يشير إلى أهمية تدعيم مهنة التدقيق الداخلي في تلك المحاور الأساسية لضمان ترشيد استخدام عملية التدقيق الداخلي الداعم للحد من أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية المؤثرة بشكل سلبي على سمعة الأداء المالي وموثوقية البيانات المالية والمحاسبية لدى المؤسسات، وبما يخدم صناع القرار المؤسسي في المقام الأخير.
- وجود اختلافات معنوية ذات دلالة احصائية لدى إدراك المتخصصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق حول أهمية كل منطبعة ترشيد أساليب المحاسبة الإبداعية و أيضا كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة والحد منها وفقا لبعض الخصائص الأساسية لدى المتخصصين أنفسهم متمثلة في: متغير (النوع) وذلك لصالح الاناث ، و متغير (مجال التخصص) لصالح فئة المحاسبين، وأيضا متغير (الخبرة) لصالح المدققين ذوي خبرة أقل من خمس سنوات. مما يستلزم معه ضرورة دراسة آثار تلك الخصائص فيما بعد على مدى زيادة أداء وكفاءة مهنة المدقق الداخلي بشكل عام.

التوصيات:

- ضرورة فصل التدقيق الداخلي عن وظيفة المحاسبة والمالية وتبعيةها للإدارة العليا مباشرة.
- ضرورة إجراء دورات تدريبية للمدقق الداخلي بهدف زيادة معرفته وخبرته لمسايرة المستجدات ضمن بيئة الأعمال المتغيرة.
- تنمية الثقافة المحاسبية والمالية بين المهتمين ومستخدمي القوائم المالية.
- وضع ضوابط محددة لإستخدام البدائل المحاسبية.
- إصدار قوانين وتشريعات ردية تجاه كل من يمارس أساليب المحاسبة الإبداعية للحد من نقشي هذه الظاهرة.
- ضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

- ضرورة إعداد المزيد من البحوث والدراسات التي ترصد مدى تأثير بعض الخصائص الأساسية للمتخصصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق على كفاءة الأداء لعملية التدقيق الداخلي مثل متغير النوع ومجال التخصص والخبرة العملية، والتركيز على تلك المقومات لتتميتها دعماً لفعالية وكفاءة عملية التدقيق الداخلي وتحقيق النتائج المرجوة منها بشكل عام.
- مراعاة العمل على سد الفجوات النوعية بين بعض الخصائص الديموجرافية الأساسية لدى المتخصصين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال تنمية المهارات بشكل مستمر بما يضمن الحفاظ على مستوى أداء كفوء موحد لدى جميع الممارسين لمهنة التدقيق الداخلي.
- ضرورة توظيف مهارات التدقيق الداخلي للمتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق استناداً إلى تفعيل وتطبيق أدوات ونماذج استشراف المستقبل المؤثرة على هذه المهنة باعتبارها عوامل غموض يستلزم دراستها بعناية من قبل مراكز البحث والتطوير والمتخصصين في الدراسات والبحث الاستشرافية لضمان الاستعدادية والجاهزية للمستقبل في ظل التحديات التي تواجه المهنة وفقاً لمستجدات التكنولوجيا المتسارعة كالثورة الصناعية الرابعة في ظل اتساع نطاق الاهتمام العالمي بتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والحوسبة السحابية كأحد مسارات التطوير لمفهوم المحاسبة الذكية فضلاً عن انتشار سريع للفيروسات، ولاسيما في ظل جائحة كورونا التي ظهرت في بداية عام ٢٠٢٠ ومازالت توابعها وأثارها مستمرة حتى الآن في ظل تطور الفيروس إلى أنماط جديدة أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول والعديد من المهن والوظائف مثل التدقيق الداخلي حيث يستلزم معه العمل على توظيف مهارات التدقيق الداخلي لتصبح عن بعد بدلاً من تطبيق الأساليب التقليدية في إجراء عمليات التدقيق وجها لوجه داخل المؤسسات والهيئات في مختلف دول العالم.

قائمة الجداول والاشكال :

جدول رقم ٠١ : أهم الإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق تطبيقها للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في حساب

النتائج

الفقرة	هدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية	إجراءات المدقق المضادة
المبيعات	تهدف الإدارة بممارساتها لأساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين رقم المبيعات في حساب النتائج عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة	التحقق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة
تكلفة البضاعة المباعة	تهدف الإدارة إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

مصرفات التشغيل	تهدف الإدارة إلى تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف
البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	تهدف الإدارة إلى تحسين ربحية المؤسسة من عملياتها التشغيلية ومن خلال أنشطة غير تشغيلية	استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي

المصدر: ناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص، ٢٥٢

جدول رقم ٠٢: أهم الإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق تطبيقها للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في الميزانية

الفقرة	هدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية	إجراءات المدقق المضادة
النقدية	تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة	استبعاد النقدية المقيدة بصورة غير صحيحة عند احتساب السيولة
الاستثمارات المتداولة	تهدف الإدارة إلى زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة	التحقق من صحة الأسعار المستخدمة
الذمم المدينة	تهدف الإدارة إلى المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض تحسين نسب السيولة.	طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة
المخزون السلعي	تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة و التأثير في نسب السيولة	فحص كشوفات الجرد و التحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن
الاستثمارات طويلة الأجل	تهدف الإدارة إلى التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر المؤسسة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر	التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مدقق الحسابات والآثار المترتبة في حساب النتائج و الميزانية
الأصول طويلة الأجل	تهدف الإدارة إلى تحسين أرباح المؤسسة بتضمينها في إعادة التقييم أو بتخفيض مصروفات الاندثار	التحقق من نسب الاندثار وتعديل مصروف الاندثار
الأصول غير الملموسة	تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة موجودات المؤسسة لتحسين نسب الملاءمة المالية بالإضافة إلى تحسين الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول	التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة
المطلوبات المتداولة	تهدف الإدارة إلى تخفيض قيمة المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة	التحقق من صحة الأسس المتبعة في إثبات المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة
المطلوبات طويلة الأجل	تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة وأرباح المؤسسة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها	التحقق من صحة إجراءات الحصول على قرض طويل الأجل وعمل التعديلات اللازمة

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

تهدف الإدارة إلى تحسين نتيجة أعمال المؤسسة بتضمينها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة واستبعاد الخسائر الناتجة عن تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بعملات أجنبية	حقوق المساهمين
تعدّل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيعات الأرباح	
تهدف الإدارة إلى التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض المطلوبات	الموجودات والالتزامات الطارئة
دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل توفر شروط تحققها على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب	

المصدر: ناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص، ٢٥٣.

جدول رقم ٠٣: صدق وثبات أداة الدراسة

محاور الإستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	١٣	٠.٨١٢	0.901
المحور الثاني	١٣	٠.٧٧٣	0.879
المحور الثالث	١٣	٠.٨٥٥	0.925
المجموع	٣٩	٠.٧٨٩	0.888

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

جدول رقم ٠٤: إجابات الأفراد حول فعالية وظيفة التدقيق والمصدق الداخلي بالمؤسسة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
١	التدقيق الداخلي وظيفة رقابية ترتبط مباشرة بمدير المؤسسة.	٣.٦٣	١.٠٩	%٧٢.٦
٢	يلعب التدقيق الداخلي دوراً استشارياً للإدارة العليا.	٣.٩	١.٠٤٤	%٧٨.٠
٣	يوفر التدقيق الداخلي حماية لأصول وسجلات المؤسسة من الضياع والسرقة والتزوير.	٤.٣٩	٠.٥٨٦	%٨٧.٨
٤	يعمل التدقيق الداخلي على زيادة دقة وموثوقية البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات المؤسسة	٤.٤٤	٠.٥٠٢	%٨٨.٨
٥	التدقيق الداخلي عملية منتظمة ومدروسة، تمر بمجموعة من المراحل بما يتوافق وأولويات وأهداف المؤسسة.	٤.١٠	٠.٤٩	%٨٢.٠

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٦	يجب على المدقق الداخلي عند التخطيط وأداء مهمته تخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول.	٣.٦٣	٠.٦٢٣	%٧٢.٦
٧	يجب على المدقق الداخلي أن يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة اللازمة لمزاولة وظيفته	٤.٦١	٠.٤٩٤	%٩٢.٢
٨	يحرص المدقق الداخلي على أداء مهمته بكل نزاهة وموضوعية وبذل الكفاءة المهنية اللازمة.	٤.١٧	٠.٧٣٨	%٨٣.٤
٩	يقوم المدقق الداخلي بتوثيق كافة أعماله بأوراق عمل ثبوتية وداعمة.	٣.٩٨	٠.٧٩	%٧٩.٦
١٠	يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى واقعية التقديرات المحاسبية المطبقة.	٣.٦٣	٠.٦٦٢	%٧٢.٦
١١	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم ومراقبة مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة والعمليات المحاسبية.	٣.٩٨	٠.٦٥١	%٧٩.٦
١٢	يستخدم المدقق الداخلي أكثر من أداة للتدقيق أثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة.	٤.١٧	٠.٥٨٧	%٨٣.٤
١٣	يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقارير دورية من أجل تحديد المشاكل الموجودة ومحاولة معالجتها.	٤.٠٥	٠.٧٤	%٨١.٠
المتوسط العام للعبارات		٤.٠٥٢٥	٠.٣٨٨٩٩	%٨١.١

جدول رقم ٥٥ : إجابات الأفراد حول طبيعة أساليب المحاسبة الإبداعية

#	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
١	يمكن اعتبار أساليب المحاسبة الإبداعية سلوك أخلاقي وقانوني باعتبارها تتم وفق الأطر القانونية وتتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	٢.٤٩	١.٢٢٧	%٤٩.٨
٢	يعد التحيز والتقدير الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية أحد أهم أسباب استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.	٤	١	%٨٠.٠
٣	إن عدم إتباع المؤسسة للطرق المحاسبية البديلة من شأنه أن يحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.	٣.٥٩	٠.٩٢١	%٧١.٨
٤	إن المرونة التي تقتضها التمتع بها للأساليب والبدائل المحاسبية واستغلال الثغرات الموجودة بها توفر فرصاً للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية عن المؤسسة.	٣.٩	٠.٨٦	%٧٨.٠
٥	إن أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنها أن تساهم في عدم موثوقية	٤.٢٧	٠.٧٧٥	%٨٥.٤

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

			القوائم المالية وتضليل مستخدمي هذه القوائم والتأثير على آرائهم.
٦	١.٥٩	٠.٧٠٦	يؤدي استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية إلى خدمة مستخدمي القوائم المالية وتزويدهم بمعلومات صحيحة.
٧	٤.٢٧	٠.٧٤٢	عدم الإهتمام بجوهر الواقع الإقتصادي للأحداث والعمليات المحاسبية والإكتفاء فقط بشكلها القانوني يؤثر على موثوقية القوائم المالية.
٨	٣.٢٩	١.٠٥٥	عدم الإفصاح عن كل الأرباح والخسائر يكون بهدف التهرب الضريبي فقط.
٩	٣.٣٩	٠.٩٧٢	من بين أساليب المحاسبة الإبداعية القيام بتصنيف بعض الإيرادات والمصاريف الإستثنائية ضمن الإيرادات والمصاريف العادية في جدول حسابات النتائج.
١٠	٣.٩٨	٠.٩٨٧	يمكن إعتبار المبالغة أو التقليل في تقدير العمر الإنتاجي للأصول العينية والمبالغة في تقدير قيمة الأصول المعنوية من بين أساليب المحاسبة الإبداعية.
١	٣.٣٧	١.٠١٩	من بين أساليب المحاسبة الإبداعية إجراء تغيير دوري وغير مبرر في الطريقة المتبعة في تقييم المخزونات والإهلاكات والمؤنات.
١	٣.٢٢	٠.٩٨٨	يعتبر إثبات إيرادات محتملة قبل إكتسابها كإيراد المتوقع تحصيله من الدعاوي القضائية قبل بث الحكم فيها من بين أساليب المحاسبة الإبداعية.
٣	٣.٤٩	١.٠٠٣	من بين أساليب المحاسبة الإبداعية إبقاء الدفاتر المحاسبية مفتوحة لعدة أيام رغم إنتهاء السنة المالية الواقعة بها لتسجيل بعض المبيعات المتوقعة.
المتوسط العام للعبارات			٣.٤٤٨٤
			٠.٤٨٩٢
			٠.٦٩٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

جدول رقم ٠٦: إجابات الأفراد حول كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها

#	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
١	يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة اللازمة بالمبادئ المحاسبية والثغرات التي تحويها هذه المبادئ، والتي تمكنه من الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية.	٣.٨٧٨	٠.٧١٤	٧٧.٦%

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٢	يساهم التدقيق الداخلي في إكتشاف إذا ما كان هناك تحيز شخصي للمحاسب عند وضع التقديرات المحاسبية.	٣.٩٥	٠.٨٩٣	%٧٩.٠
٣	الخبرة العلمية والعملية للمدقق الداخلي تساهم في زيادة فرص إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.	٤	٠.٨٩٤	%٨٠.٠
٤	الإلمام بمعايير المحاسبة والتدقيق يحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.	٣.٧٦	١.٢	%٧٥.٢
٥	عند تصميم إجراءات التدقيق الداخلي يقوم المدقق بالحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية.	٣.٦١	٠.٨٠٢	%٧٢.٢
٦	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من التطابق بين الأنظمة المطبقة مع الخطط والإجراءات.	٣.٨٨	١.٠٠٥	%٧٧.٦
٧	للمدقق الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يقوم بتدقيقها.	٢.٩٣	١.٠٨١	%٥٨.٦
٨	يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق الناتجة عن عملية التدقيق دون أي ضغوطات أو تأثير على رأيه.	٣.٦٦	٠.٧٩٤	%٧٣.٢
٩	يقوم المدقق الداخلي برفع التقارير عن نتائج التدقيق عند الانتهاء منها مباشرة.	٣.٧٣٢	٠.٨٦٦٧	%٧٤.٦
١٠	التخطيط الجيد والكفاء لمهمة التدقيق الداخلي يزيد من فرص إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.	٤.١٧	٠.٩٩٨	%٨٣.٤
١١	يساعد أسلوب إستخدام العينات في مهمة التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.	٤	١.١٤٠	%٨٠.٠
١٢	عدم قدرة المدقق الداخلي على إكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية دليل على عدم بذل العناية المهنية اللازمة.	٣.٣٤	١.١٩٦	%٦٦.٨
١٣	عدم قدرة المدقق الداخلي على مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية تعود لعدم توفير المؤسسة للوسائل اللازمة لتنفيذ مهمته.	٢.٩٣	٠.٨٤٨	%٥٨.٦
المتوسط العام للعبارات		٣.٦٧٩٢	٠.٥٧٩٩٧	%٧٣.٦

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

جدول رقم ٠٧: مصفوفة معاملات الارتباطات فيما بين المحاور الرئيسية لفرضيات الدراسة

المحور الرئيسي لأداة القياس وفقاً لفرضيات الدراسة	المحور الثاني: ترشيد أساليب المحاسبة الإبداعية	المحور الثالث: كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف أساليب المحاسبة
المحور الأول: فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة	٠.665**	٠.413**

المحور الثاني: ترشيد أساليب المحاسبة الإبداعية	٠.586**
--	---------

* معنوية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ * * معنوية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠١

جدول رقم ٠٨ : تحليل التباين لدراسة الاختلافات النسبية في آراء المستجيبين من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق حول المحاور الأساسية لعملية التدقيق وفقا للخصائص الأساسية لعينة الدراسة

المتغيرات الأساسية	المحور الأول: فعالية وظيفة التدقيق والمدقق الداخلي بالمؤسسة	المحور الثاني: طبيعة ترشيد أساليب المحاسبة الإبداعية	المحور الثالث: كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف أساليب المحاسبة
قيمة اختبار ف / (F-Test)			
النوع (ذكور/ إناث)	1.917	* 13.787	* 10.241
الفئة العمرية (٢٠-٣٠ / ٣١-٤٠ / ٤١-٥٠) (٥٠ / أكبر من ٥٠)	1.827	0.670	1.159
المؤهل التعليمي (متوسط/ عالي/ فوق العالي)	0.143	2.819	0.945
مجال التخصص (تدقيق/ محاسبة/ مختلط)	0.583	* 9.895	* 6.264
الخبرة (أقل من ٥ / ٥-١٠ / أكثر من ١٠)	3.834	* 5.447	* 12.766

* معنوية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥

(■) مصدر الاختلافات في صالح أعلى متوسط للفئة باللون الأحمر

المراجع والمصادر:

١. ⁱحسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية. مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ١٩٩٩، ص ١٣.
٢. ⁱⁱمحمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص، ١٥.
٣. ⁱⁱⁱثناء علي القباني، نادر شعبان السوامح، المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦، ص، ٢٦.
٤. ^{iv}أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات. ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠، ص، ٤١.
٥. ^vرزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات. ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص، ٤٥.
٦. ^{vi}أمينة قداوي فريد، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. المجلة الجامعة، المجلد ١، العدد ١٦، جامعة باجي مختار، عنابة، ٢٠١٤، ص - ص، ٢٥١ - ٢٥٢.
٧. ^{vii}طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١، ص، ٤٦.
٨. ^{viii}حسين فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في البورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، ٢٠١١، ص ص ٣٩٦-٣٧١.
٩. ^{ix}ناظم شعلان جبار، أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ٣٢، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٥، ص - ص، ٢٤٤ - ٢٤٥.
١٠. ^xناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص - ص، ٢٤٥ - ٢٤٦.
١١. ^{xi}ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الصناعية العامة. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٩، ص - ص، ٤٥.
١٢. ^{xii}ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الصناعية العامة. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٩، ص - ص، ٤٦ - ٤٩.

١٣. ^{xiii} ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الصناعية العامة. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٩ المرجع السابق، ص - ص، ٥٤ - ٥٥.
١٤. ^{xiv} نفس المرجع السابق، ص - ص، ٥٤ - ٥٥.
١٥. ^{xv} ناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص - ص، ٢٥١ - ٢٥٢.
١٦. ^{xvi} ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص - ص، ٥٧ - ٥٨.
١٧. ^{xvii} ناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص - ص، ٢٥١ - ٢٥٢.
١٨. ^{xviii} طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم، مرجع سابق، ص، ٩٢.
١٩. ^{xix} ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص - ص، ٥٧ - ٥٨.
٢٠. ^{xx} نفس المرجع السابق، ص - ص، ٥٩ - ٦٠.
٢١. ^{xxi} ناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص، ٢٥٢.
٢٢. ^{xxii} نفس المرجع السابق، ص، ٢٥٣.

اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى على وفق استراتيجية الاستثمار في الشركات الخاسرة
باستخدام تقنية معدل القطع انموذج مقترح - دراسة تطبيقية

**Choosing the optimal investment portfolio according to the investment strategy of losing companies Using the Cutting Rate Technique:
A Suggested Model - An Empirical Study**

الباحثين

م.م. ايفان سمير اليار (٣*)

م.د. لميس محمد مطرود (٢*)

أ.م.د. سمير عبد الصاحب اليار (١*)

المستخلص

تعد تقنية معدل القطع واحدة من اهم التقنيات المستخدمة في اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى والتي تستخدم عادة في سوق اغلب شركاته رابحة . يهدف هذا البحث الى تقديم انموذج مقترح لتقنية معدل القطع يمكن استخدامه عندما يتعرض جميع شركات السوق المالية الى خسائر رأسمالية ، ولغرض تحقيق هدف البحث تم تحديد مشكلة البحث بـ " مدى امكانية استخدام تقنية معدل القطع في تشكيل المحفظة الاستثمارية المثلى في ظل الاستثمار في الشركات الخاسرة" وعلى اساس هذه المشكلة فقد تم وضع فرضية رئيسية واحدة للبحث مفادها " يمكن استخدام الانموذج المقترح في اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى في ظل الاستثمار في الشركات الخاسرة" وتم اختيار (15) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتكون عينة البحث . وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها "دراسة الانموذج المقترح ليكون جاهزاً لاستخدامه في اختيار المحفظة المثلى " .

الكلمات المفتاحية : المحفظة المثلى ، معدل القطع ، الشركات الخاسرة

Abstract

Cutting rate technology is one of the most important techniques used in selecting the optimal investment portfolio, which is usually used in the market of most of its profitable companies. This research aims to provide a proposed model of cutting rate technology that can be used when all financial market companies are exposed to capital losses, For the purpose of achieving the objective of the research, the research problem was determined: "The extent to which the cutting rate technology can be used in selecting the optimal investment portfolio" 15 companies were listed in the Iraqi Stock Exchange were selected as a research sample. The study concluded with a set of Results: "Study of the proposed model to be ready for use in selecting the optimal portfolio".

Key words : Optimal Portfolio , Cut off Rate, Losing Companies .

(١*) الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

(٢*) الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية / بغداد .

(٣*) الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

المبحث الاول

منهجية البحث

1-1 : مشكلة البحث

تعد عملية تشكيل المحفظة الاستثمارية المثلى واحدة من المواضيع المهمة في مجال الادارة المالية والمصرفية والتي اولدت جدلا فلسفيا كبيرا بين الباحثين كون تشكيل المحفظة الاستثمارية المثلى والتي تحقق اعلى عائد بمستوى معين من المخاطرة او ادنى مخاطرة بمستوى معين من العائد من اهم القرارات التي تتخذها الادارة المالية وبالتالي فان نماذج اختيار المحفظة المثلى باتت محل اهتمام جميع المتخصصين، وتعد تقنية معدل القطع (cut off rate) من اهم التقنيات المستخدمة في كثير من النماذج لهذا الغرض . ولكن هذه التقنية عادة ما تطبق في اسواق تكون اغلب شركاتها رابحة فتختار من تلك الشركات الربحية لتضمها الى المحفظة المثلى، ولكن ماذا لو حققت جميع الشركات خسائر رأسمالية فهل تستطيع تقنية معدل القطع من تشكيل المحفظة المثلى، وهنا تكمن مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها الاتي " مدى امكانية استخدام تقنية معدل القطع في تشكيل المحفظة الاستثمارية المثلى في ظل استراتيجية الاستثمار في الشركات الخاسرة".

2-1: اهمية البحث .

تبرز اهمية البحث من تناولها لاحد المجالات الاساسية في النظرية المالية والتي هي تشكيل المحفظة الاستثمارية المثلى بحيث تحقق اعلى عائد بمستوى معين من المخاطرة او ادنى مخاطرة بمستوى معين من العائد ، كما تبرز اهمية البحث لارتباط الانموذج بالجانب الكمي بتشكيل المحفظة والابتعاد عن توقعات المستثمرين والذي اصبح مجال اهتمام الباحثين في ظل تزايد الاستثمارات في الاسواق المالية . كما تبرز الاهمية من خلال عرض انموذج مقترح لاستخدام تقنية معدل القطع في اختيار المحفظة المثلى . .

3-1 : اهداف البحث .

يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها الاتي :

1-قياس عائد ومخاطرة الشركات عينة البحث .

2- دراسة ما اذا كانت المحفظة الاستثمارية التي سيتم تشكيلها وفق تقنية معدل القطع ستحقق افضل مبادلة بين العائد والمخاطرة .

3- عرض كيفية حساب عائد ومخاطرة المحفظة الاستثمارية .

4- تقديم انموذج مقترح لتقنية معدل القطع واستخدامه في اختيار المحفظة المثلى .

4-1 : فرضية البحث.

يستند البحث على فرضية رئيسية واحدة هي :

" يمكن استخدام الانموذج المقترح في اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى في ظل استراتيجية الاستثمار في الشركات الخاسرة

5-1

: مجال البحث ومدته .

لغرض تحقيق اهداف البحث تم اختيار (15) شركة ومصرف من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجال للبحث وللمدة (2013-2017) وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (1-1)
المصارف عينة البحث

ت	المصرف
1	مصرف الائتمان العراقي
2	مصرف كوردستان الدولي
3	مصرف بغداد
4	المصرف المتحد
5	المصرف العراقي الاسلامي
6	دار السلام للتأمين
7	الامين للتأمين
8	الزوراء للاستثمار المالي
9	بغداد العراق للنقل العام
10	مدينة العباب الكرخ السياحية
11	فنادق عشتار
12	المدينة السياحية في سد الموصل
13	فندق المنصور
14	الشرق الاوسط للأسماك
15	انتاج وتسويق اللحوم

1-6 : الاساليب الاحصائية والمالية المعتمدة في البحث .

اعتمد البحث على مجموعة من الاساليب الاحصائية والمقاييس المالية والتي تمثلت بالاتي :

1-مقاييس العائد للموجود المنفرد .

أ- اعتمدت الدراسة على قياس معدل عائد الشركات خلال مدة الدراسة على الصيغة الرياضية الاتية :

$$\bar{R} i = \frac{\sum_{i=1}^n R_i}{N}$$

اذ ان :

R^- : معدل العائد .

R : عائد الشركة خلال مدة البحث .

N : عدد سنوات البحث .

ب - لحساب نسبة النمو في عوائد الشركات تم اعتماد الصيغة الاتية :

$$R = \frac{R_t - (R_{t-1})}{R_{t-1}}$$

اذ ان :

R_t : العائد في الفترة الحالية .

R_{t-1} : العائد في الفترة السابقة .

2- لحساب مخاطرة الموجود المنفرد .

أ- تم استخدام معادلة الانحراف المعياري لحساب المخاطرة غير النظامية للموجود المنفرد وكالاتي :

$$\sigma = \sqrt{\frac{(R - \bar{R})^2}{n}}$$

ب - لحساب المخاطرة النظامية للموجود المنفرد تم استخدام معادلة معامل بيتا وكالاتي :

$$\beta = \frac{Cov_{im}}{\sigma_i^2}$$

3- لحساب عائد المحفظة المثلى تم استخدام الصيغة الاتية :

$$R^m = \sum w r$$

4- حساب مخاطرة المحفظة المثلى .

أ- لحساب المخاطرة غير النظامية للمحفظة المثلى تم استخدام الصيغة الآتية :

$$\sigma = \sqrt{w_1^2 \sigma_1^2 + w_2^2 \sigma_2^2 + 2 w_1 w_2 \rho_{12} \sigma_1 \sigma_2}$$

ب - لحساب المخاطرة النظامية تم استخدام مقياس معمل بيتا وكالاتي :

$$\beta_m = \sum \beta_i w_i$$

5 - لاختيار المحفظة المثلى تم استخدام تقنية معدل القطع وحسب الصيغة الآتية :

$$C = \frac{\sigma_m^2 \sum \frac{(R - R_f) \beta_i}{\sigma_i^2}}{1 + \sigma_m^2 \sum \frac{\beta_i^2}{\sigma_i^2}}$$

$$X_i = \frac{Z_i}{\sum_{i=1}^n Z_i}$$

$$Z_i = \frac{\beta_i}{\sigma_i^2} \left[\frac{(R - R_f)}{\beta_i} - C \right]$$

اذ ان :

C : معدل القطع .

σ_m^2 : تباين السوق .

σ_i^2 : تباين الورقة المالية .

X : وزن الموجود .

6- الانموذج المقترح .

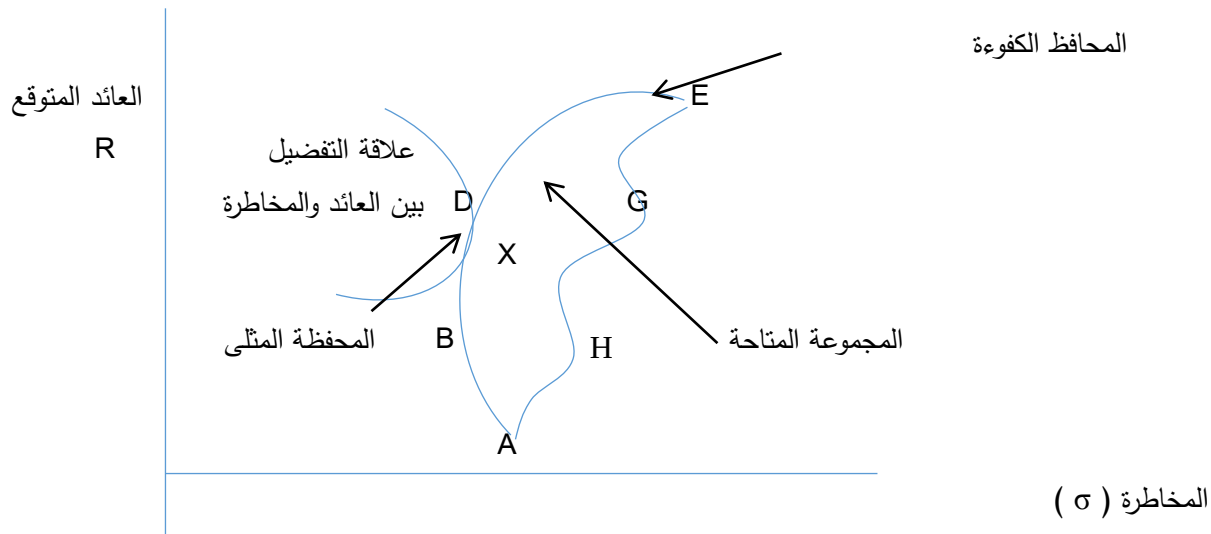
$$Z = \left| \frac{\beta_i}{\sigma_i^2} \left[\frac{R - R_f}{\beta_i} - C \right] \right|$$

المبحث الثاني

الاطار النظري

1-2 : مفهوم المحفظة .

تستند النظرية المالية الحديثة الى ركيزتين اساسيتين ، الركيزة الاولى هي العائد والذي يبحث المستثمر عن تعظيمه دائماً مقابل استثمار امواله، والثانية هي المخاطرة التي تتعرض لها تلك الاستثمارات مقابل الحصول على العائد وغالباً ما يحاول المستثمر تجنبها او تخفيضها الى ادنى حد ممكن. يرتبط العائد بالمخاطرة بعلاقة طردية وهذه العلاقة مثلت رغبتين متناقضتين بالنسبة للمستثمر فهو يبحث عن تعظيم العائد مقابل تخفيض المخاطرة كونه يتصف بالرشد، وهذا التناقض بين العلاقة الطردية والرغبة دفع الكثير من الباحثين والمتخصصين في الادارة المالية الى التفكير الى خلق نوع من الموازنة والمبادلة بين العائد والمخاطرة لتقليل حجم فتوة التناقض (ياره،2016:3)، وخلصت هذه المحاولات الى ظهور نظرية المحفظة التي وضع دعائمها (Harry Markowitz) عندما نشر مقالته التي حملت عنوان "Portfolio Selection" عام 1952 والتي اصبحت الاساس التي بنيت عليه هذه النظرية (Fabozzi,et,al,2002:7) ، وقد قدم الكثير من الباحثين تعريفات مختلفة للمحفظة الاستثمارية واجمع جُلهم على ان المحفظة هي " توليفة من موجودين او اكثر" (Jordan&Miller,2009:353) . اما نظرية المحفظة فهي " نظرية معيارية تعنى بالقرارات المالية الرشيدة للمستثمرين من ناحية المبادلة بين العائد والمخاطرة " (Brentani,2004:1) ، ومن المبادئ الاساسية التي بنيت على اساسها نظرية المحفظة فضلاً عن النظرية الاقتصادية لسلوك المستهلك الذي يوازن بين المنفعة والثمن هي فرضية السير العشوائي "Random Walk" والتي تنص على ان حركة اسعار الموجودات بخاصة الاسهم تتبع مساراً غير متوقع ، اي ان اتجاه اسعار الموجودات او السوق بشكل عام لايمكن استخدامها للتنبؤ بالحركة المستقبلية ، اي ان الاسعار غالباً ما تأخذ مساراً عشوائياً غير متوقع (Hagin,2004:49) ، فلو كان مسار حركة الاسعار بشكل منتظم اي يمكن التنبؤ باسعار الموجودات وان الاسعار الماضية تعكس الاسعار المستقبلية فان المستثمر يستطيع ان يحدد اتجاهاته نحو الاستثمار دون الحاجة الى المحفظة . اما المحفظة الكفوءة فانها " تلك المحفظة التي تحقق ادنى مخاطرة ممكنة بمستوى معين من العائد او اعلى عائد ممكن بمستوى معين من المخاطرة (العامري،2010:71) ، وتقع تلك على منحنى الحد الكفوء ومن خلال مجموعة المحافظ الكفوءة يختار المستثمر محفظته والتي يطلق عليها المحفظة المثلى وبالتالي فان لكل مستثمر محفظة مثلى واحدة خاصة به وحسب درجة تجنبه للمخاطرة ، والشكل (1-2) يوضح ذلك .



شكل (1-2)

الحد الكفوء والمحفظة المثلى

المصدر : الميداني، محمد عزت " الادارة التمويلية للشركات " - 1989 - p 391 .

يتضح من الشكل (1-2) ان مجموعة المحافظ الكفوءة والواقعة على الحد الكفوء هي المحافظ الواقعة على المنحنى (ABDE)، وان المحافظ الواقعة الى يسار المجموعة الكفوءة (الحد الكفوء) تعد محافظ غير متاحة ، اما المحافظ الواقعة على يمين المنحنى فهي غير كفوءة لان هناك محافظ تعطي عوائد اعلى وبنفس درجة المخاطرة او مخاطرة ادنى ونفس درجة العائد. وبالتالي فان المحفظة المثلى ستحدد على وفق علاقة التفضيل بين العائد والمخاطرة العائدين للمستثمر نفسه ، اي تحدد بنقطة التماس بين منحنى الحد الكفوء واعلى منحنى السواء وهنا فالمحفظة المثلى (D). ومن الجدير بالذكر ان المحفظة المثلى تعتمد على مبدأ التنويع والذي مفاده توزيع المبلغ المستثمر بين عدد من الاوراق المالية لتخفيض درجة المخاطرة المصاحبة لها (Ross, et, al. 2013:341). ويتحقق هذا التخفيض في المخاطرة من خلال تضمين المحفظة لمجموعة من الاسهم ترتبط عوائدها ارتباطا غير تام ، وكلما انخفض هذا الارتباط كلما تحقق هدف المحفظة في تعظيم العائد اذ كلما انخفض عائد ورقة ما سيعوضه ارتفاع عائد ورقة اخرى كون اسعار الاسهم او اية ورقة مالية لا تتحرك باتجاه واحد. مع العلم ان مبدأ التنويع تخفض المخاطرة غير النظامية اي المخاطرة المتعلقة بالمنشأة المصدرة لتلك الاوراق المالية بينما لا يسهم في تخفيض المخاطرة النظامية الناتجة عن الظروف العامة سواء الاقتصادية ام الاجتماعية ام غيرها .

2-2 : نظرية المنفعة .

تعد نظرية المنفعة من المبادئ الأساسية التي بنيت على أساسها نظرية المحفظة ، فالمنفعة هي مقياس نسبي لرضا الشخص حول ما يرغب به، فإذا عرض عليه بديلين فإنه سوف يختار البديل الذي يحقق له المنفعة الأعلى (Francis, Kim, 2013:35). في عالم التأكد تقول نظرية المنفعة ان على الشخص تحديد قيمة عددية لكل بديل ثم اختيار البديل الذي يحمل اكبر قيمة عددية ، وتستخدم دالة منفعة المستثمر لتحديد القيمة العددية لكل بديل. اما تطبيق نظرية المنفعة في حالة عدم التأكد في مجال اختيار المحفظة تكون عملية معقدة ، لان في حالة التأكد تكون معدلات العائد للمحافظ البديلة معروفة وبالتالي سيكون من السهولة على المستثمر من اختيار المحفظة ذات العائد الاعلى، اما في ظل اللاتأكد فان معدلات العائد للمحافظ البديلة ستكون متغيرات عشوائية . وتتص نظرية المنفعة على انه ينبغي على المستثمر تعظيم المنفعة المتوقعة اذ تكون المنفعة المتوقعة قيمة عددية مخصصة لاحتمالية عائد المحفظة ، يتم حساب هذه القيمة العددية من خلال المتوسط المرجح لمختلف العوائد الممكنة. والاوزان هنا هي الاحتمالات المرتبطة بكل عائد محتمل وعادة ما يشار الى هذا الوصف لكيفية تصرف المستثمر اتجاه فرضية المنفعة المتوقعة التي تستند الى نموذج المنفعة الذي وضعه (Neumann and Morgenstern) ، يبدأ تحليل المنفعة بالافتراضات الاتية (Francis, Kim, 2013:46):

- 1- لجميع الاشخاص تفضيلات خاصة بهم ، وبالتالي في ضوء الاختيار بين الاستثمار A و B يمكن للشخص من معرفة ما اذا كان يفضل A على B ، ($UA > UB$) او يفضل B ($UB > UA$) .
- 2- اختيارات الشخص تعددية ، اي اذا كان الشخص يفضل A على B ، ويفضل B على C فإنه يفضل A على C .
- 3- الاشياء ذات المنفعة المتساوية تكون مرغوبة بشكل متساوي ، فإذا كان ($UD = UA$) و ($UA > UB$) لذلك فان ($UD > UB$) تفهم مباشرة ، لان كل من A و D مرغوبين .
- 4- يمكن استخدام المنفعة مع قرارات المخاطرة ، على سبيل المثال اذا كان ($UA > UB$) و ($UB > UC$) لذلك فان مخاطرة A و C تكون مقبولة مثل B .
- 5- اذا قام الشخص بتصنيف وترتيب اشياءه المفضلة ، فان اضافة اي عنصر غير مهم او غير ذات صلة الى كل البدائل فان ذلك لا يغير الترتيب .
- 6- عندما يتخذ الشخص قرارات ذات مخاطرة فإنه سوف يعمل الى تعظيم منفعته ، عادة منفعة الاشياء الخطيرة تساوي المنفعة المحتملة من النتائج المحتملة .

هذه الافتراضات تعد اساس اختيار المحفظة المثلى والتي يستخدمها الاقتصاديون لتحليل اثار نماذج قراراتهم لمعرفة ما اذا كانت منطقية وواقعية . اما المنفعة الحدية فتعرف بانها "المنفعة الاضافية التي يحصل عليها الشخص من تغيير بسيط في ثروته" (Francis, Kim, 2013:47). يعتمد الاقتصاد على فكرة ان المزيد من الثروة مرغوبة اكثر من الثروة الاقل دائماً ، وبعبارة اخرى ، يجب ان تكون المنفعة الحدية للثروة عند اي شخص عقلاني قيمة موجبة دائماً . ان تناقص المنفعة الحدية يدفع المستثمر الى تبني سلوك تجنب المخاطرة

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

لانه عند اي نقطة على منحني منفعة الثروة (او منفعة العائد) يكون الاستثمار ذات المخاطرة اقل منفعة متوقعة من الاستثمار الخالي من المخاطرة وبنفس العائد ، لذلك فان المستثمر العقلاني يكون متجنب للمخاطرة دائماً .

2-3 : اختيار المحفظة المثلى على وفق إنموذج المؤشر الواحد (single-index model).

ينص إنموذج العامل الواحد (The Single-Factor Model) على ان السبب في التحرك المشترك بين عوائد الاوراق المالية هو ارتباطها بعامل اقتصادي عام واحد ومؤثر. والمدخل المنطقي لجعل هذا الانموذج قابل للتطبيق هو بالافتراض ان المؤشر الواسع من الاوراق المالية (مثل مؤشر S&P 500) يعد ممثلاً صادقاً ودقيقاً لهذا العامل الواحد . وبذلك تحولت تسمية الانموذج من انموذج العامل الواحد الى انموذج

المؤشر الواحد بسبب استخدامه لمؤشر السوق كممثل للعامل العام (Bodie,et,al,2008:260) (هادي،2012:102). قدم (Alton) اسلوباً لاختيار مكونات المحفظة المثلى يتضمن ترشيح الاسهم المؤهلة كاستثمارات جذابة ، وتتم عملية الترشيح هذه على وفق تقنية معدل القطع (Cut off) وبموجب الخطوات الاتية : (singh&Gutam,2014:112) .

1-ترتيب الاوراق المالية (الاسهم) تنازلياً باستخدام نسبة علاوة المخاطرة والتي تتم على وفق مؤشر (Treynor) :

$$(1): T = \frac{E(R_i) - (R_f)}{\beta_i}$$

اذ ان :

R_i : معدل عائد الورقة (i) .

R_f : معدل العائد الخالي من المخاطرة .

β : بيتا الموجود (i) ، وهو مقياس للمخاطرة النظامية .

2- تحديد معدل القطع (C^*) : يقصد بمعدل القطع ذلك المعدل الذي من خلاله سيتم تحديد الورقة المالية المرشحة للانضمام الى المحفظة الاستثمارية المثلى ، وذلك من خلال مقابلة قيمة مؤشر (Treynor) لكل

سهم مع معدل القطع فاذا كانت قيمة المؤشر اعلى من معدل القطع تدخل الورقة المالية الى المحفظة الاستثمارية المثلى اما اذا كانت قيمة معدل القطع اكبر من قيمة المؤشر فان الورقة المالية سوق تستبعد من المحفظة المثلى (Elton,et,al,2014:65) . ويقاس معدل القطع على وفق الصيغة الاتية :

$$(2) C^* = \frac{\sigma_m^2 \sum \frac{(R - R_f)\beta}{\sigma_{ei}^2}}{1 + \sigma_m^2 \sum \left(\frac{\beta_i^2}{\sigma_{ei}^2} \right)}$$

اذ ان :

C* : معدل القطع .

3- تحديد الوزن الترجيحي للورقة المالية المرشحة للانضمام الى المحفظة المثلى وذلك طبقاً للصيغة الآتية:

$$Z = \frac{\beta_i}{\sigma_i^2} \left[\frac{R - RF}{\beta_i} - C^* \right]$$

2-3-1 : الانموذج المقترح .

بات من الواضح عندما يمر اي بلد بظروف اقتصادية او سياسية سيئة كظروف الحرب او الاحتلال كما مر به العراق او ازمتات مالية فان اغلب الشركات ان لم نقل جميعها سوف تحقق خسارات متتالية ، وهذه الخسارات سوف لاثمنع المستثمرين وخاصة المضاربين منهم من الاستمرار باستثماراتهم وتكوين محافظهم الاستثمارية ، ولكن عندما نراجع تقنية معدل القطع نلاحظ ان تلك التقنية لم تنطبق الى معالجة هذه الحالة لذلك فان تقديم انموذج لمعالجة تلك الحالة بات من الضروري .

عندما تمر الشركة بمرحلة خسارات متتالية فان معدل عائدها خلال تلك الفترة تكون حتماً سالبة ، لذلك فعندما يتم تحديد المرحلة الاولى من تقنية معدل القطع والذي يشمل ترتيب الشركات تنازلياً حسب انموذج (Treynor) اي ($r - rf / \beta$) فان الترتيب يكون من اقل الخسارة الى اعلى خسارة اي من ادنى قيمة سالبة الى اعلى قيمة سالبة ، وهذا يجعل معدل القطع سالب ايضاً والمحفظة المثلى ستكون من الشركات التي حققت علاوة مخاطرة اعلى من قيمة معدل القطع اي الاقل قيمة سالبة ، وقد يكون هذا منطقياً لحد الان، ولكن عندما نصل الى مرحلة تحديد الوزن الترجيحي فان قيمة الجزء الثاني من المعادلة $\left[\frac{R - RF}{\beta} - C \right]$ ستكون سالبة في بعض الشركات وهي تلك الشركات التي تكون علاوة مخاطرتها $\left[\frac{R - RF}{\beta} \right]$ ادنى (اعلى قيمة سالبة) من قيمة معدل القطع ، وعند ضربها بالجزء الاول $\left(\frac{\beta_i}{\sigma_i^2} \right)$ فان النتيجة ستكون سالبة ، وهذا لايمكن ان يكون المنطقي ان يكون الوزن بالسالب . لذلك فان هناك طريقتين لتجنب تلك الحالة ، اما ان نحذف الشركات ذات الوزن الترجيحي السالب من المحفظة المثلى وهذا سيخالف منطق او عمل تقنية معدل القطع الذي تاكد ان الشركات الداخلة في المحفظة المثلى تكون تلك التي تكون مرتبة على وفق انموذج (Treynor) ، علماً انه في حالة كون كل الشركات العاملة في السوق خاسرة فان ترتيب الشركات حسب علاوة المخاطرة قد تدخل فيها شركات تكون معدل علاوة مخاطرتها اقل من معدل القطع اي اعلى قيمة سالبة وهذا مخالف لمنطق تقنية معدل القطع التي تاكد ان كافة الشركات التي تسبق معدل القطع يجب ان تكون علاوة مخاطرتها اعلى من معدل القطع ، والطريقة الثانية وهي مضمون الانموذج المقترح والذي يؤكد على اعطاء القيمة المطلقة للوزان الترجيحية للشركات الداخلة في المحفظة المثلى وكالاتي :

$$Z = \left| \frac{\beta_i}{\sigma_i^2} \left[\frac{R - R_f}{\beta_i} - C \right] \right|$$

وفي هذه الحالة اي عند تطبيق الانموذج المقترح فان الوزن الترجيحي سيكون موجباً حتماً وبذلك نستطيع تطبيق تقنية معدل القطع لضم الاوراق المالية الى المحفظة المثلى . ومن الجدير بالذكر بانه يمكن اعتبار الطريقتين اي طريقة حذف الشركات ذات العلاوة الادنى او الانموذج المقترح تعملان ضمن منطق التقنية .

المبحث الثالث الاطار العملي

1-3 : تحليل عوائد شركات العينة .
يوضح الجدول (1-3) عوائد شركات العينة للمدة (2013-2017) .

جدول (1-3)
عوائد شركات العينة للمدة (2013-2017)

ت	الشركة	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل
1	مصرف الائتمان العراقي	-0.17	-0.40	-0.51	-0.15	0.20	-0.20
2	مصرف كوردستان الدولي	0.04	-0.11	-0.07	-0.46	0.32	-0.05
3	مصرف بغداد	-0.06	-0.06	-0.24	-0.37	-0.13	-0.17
4	المصرف المتحد	-0.12	-0.46	-0.44	-0.58	0.55	-0.21
5	المصرف العراقي الاسلامي	0.25	-0.31	-0.30	-0.33	0.47	-0.04
6	دار السلام للتأمين	-0.05	-0.06	-0.50	-0.12	0.04	-0.14
7	الامين للتأمين	0.17	0.36	-0.36	-0.53	0.32	-0.01
8	الزوراء للاستثمار المالي	-0.24	-0.08	-0.24	-0.33	-0.15	-0.20
9	بغداد العراق للنقل العام	0.04	-0.28	-0.44	-0.38	0.04	-0.20
10	مدينة العباب الكرخ السياحية	-0.27	-0.09	0.027	-0.27	-0.16	-0.16
11	فنادق عشتار	0.19	0.22	-0.46	-0.35	-0.01	-0.08
12	المدينة السياحية في سد الموصل	-0.36	-0.64	-0.25	0.05	0.19	-0.20
13	فندق المنصور	-0.10	-0.12	-0.25	-0.267	0.29	-0.09

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

14	الشرق الاوسط للاسماك	-0.48	-0.23	-0.23	-0.01	0.12	-0.17
15	انتاج وتسويق اللحوم	0.22	-0.37	-0.34	-0.36	0.58	-0.05

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية .

تبين من خلال الجدول ان جميع الشركات قد حققت خسارة راسمالية تراوحت بين (0.21) و (0.01) خلال المدة وقد يكون السبب هو تأثير الوضع الامني المتمثل بسيطرة المجاميع الارهابية على بعض مناطق العراق على الوضع الاقتصادي ، اذ نلاحظ ان معدل خسارة شركات العينة خلال المدة بلغت (13%) ، كما ونلاحظ ان شركات القطاع المالي والبالغ عددها (6) شركات قد حققت معدل خسارة اعلى من باقي الشركات اذ بلغ معدل خسائرها (15%) بينما حققت الشركات الاخرى خسائر بمعدل (12%) ، وهذا يعني ان المؤسسات المالية هي الاكثر تائراً بالوضع الاقتصادي العام . ونلاحظ ان المصرف المتحد قد حقق اعلى خسارة من بين شركات العينة اذ بلغت (21%) تلاها مصرف الائتمان العراقي وشركة الزوراء للاستثمار المالي وشركة بغداد للنقل العام والمدينة السياحية في سد الموصل على التوالي ، كما حققت شركة الامين للتأمين ادنى خسارة من بين شركات العينة اذ بلغت خسارته (1%) فقط ويأتي بعدها المصرف العراقي الاسلامي وبخسارة مقدارها (4%) .

2-3 : تحليل المخاطرة النظامية وغير النظامية للشركات عينة البحث.

يوضح الجدول (2-3) قيمة المخاطرة غير النظامية مقاسة بمقياس التباين (σ^2) والمخاطرة النظامية مقاسة بمقياس بيتا (β) خلال المدة

جدول (2-3)
المخاطرة النظامية وغير النظامية لشركات العينة

ت	الشركة	σ^2	β
1	مصرف الائتمان العراقي	0.0749	1.1250
2	مصرف كوردستان الدولي	0.0793	1.2124
3	مصرف بغداد	0.0177	0.3768
4	المصرف المتحد	0.2095	2.2036
5	المصرف العراقي الاسلامي	0.1422	1.7634
6	دار السلام للتأمين	0.0442	0.7359
7	الامين للتأمين	0.1678	1.5302
8	الزوراء للاستثمار المالي	0.0092	0.2242

1.0347	0.0529	بغداد العراق للنقل العام	9
0.1570	0.0160	مدينة العاب الكرخ السياحية	10
0.8619	0.0963	فنادق عشتار	11
0.5997	0.1091	المدينة السياحية في سد الموصل	12
1.0932	0.0506	فندق المنصور	13
0.3428	0.0533	الشرق الاوسط للاسماك	14
2.0531	0.1881	انتاج وتسويق اللحوم	15

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1-3)

يوضح الجدول اعلاه قيمة المخاطرة غير النظامية والمخاطرة النظامية للشركات خلال المدة ، اذ حقق المصرف المتحد اعلى مخاطرة غير نظامية اذ بلغت قيمة تباينها (0.21) يليه شركة انتاج وتسويق اللحوم وتباين بلغ قيمته (0.19) ، اما ادنى مخاطرة غير النظامية فكانت من حصة شركة الزوراء للاستثمار المالي وتباين قيمته (0.009) . وعند العودة الى الجدول (1-3) نلاحظ ان المصرف المتحد الذي حقق اعلى مخاطرة غير نظامية قد حقق اعلى خسارة ايضاً ، كما ان شركة الزوراء التي حققت ادنى مخاطرة غير نظامية قد حققت خسارة عالية وبقية (0.20) . اما المخاطرة النظامية والمقاسة بمقياس بيتا ، نلاحظ ان اعلى مخاطرة نظامية سجلت كانت من حصة المصرف المتحد ايضاً بقيمة بيتا بلغت (2.20) ، كما تبين ان ادنى مخاطرة كانت لشركة مدينة العاب الكرخ وبقية (0.16) . ومن هنا نلاحظ ان المصرف المتحد قد حقق اعلى مخاطرة كلية اذ انها سجلت اعلى مخاطرة نظامية واعلى مخاطرة غير نظامية من بين شركات العينة وبالتالي سجلت اعلى معدل خسارة خلال المدة وهذا يخالف المنطق المالي القائل ان بارتفاع المخاطرة يرتفع مقابلها العائد ، وهذا يعني ان في مرحلة الخسائر ترتفع قيمة الخسارة بارتفاع المخاطرة .

3-3 : اختيار المحفظة المثلى .

يوضح الجدول (3-3) استخدام تقنية معدل القطع على شركات العينة لاختيار المحفظة المثلى

N 0	Company	$(r-rf) / \beta$	$(r-rf)\beta/\sigma^2$	$B2 / \sigma^2$	$\sum_{i=1}^{15} (R - Rf)\beta / \sigma$	$\sum_{i=1}^{15} \beta^2 / \sigma^2$	$\sigma^2 m \sum_{i=1}^{15} (R - Rf)\beta / \sigma^2$	$1 + \sigma^2 m \sum_{i=1}^{30} \beta^2 / \sigma^2$	CI
1	الامين للتأمين	-0.03921	-0.54724	13.95645	-0.54724	13.95645	-0.02198	1.56049	-0.01408
2	انتاج وتسويق اللحوم	-0.04871	-1.09147	22.40852	-1.63871	36.36497	-0.04383	1.899925	-0.02307
3	المصرف العراقي الاسلامي	-0.05104	-1.11608	21.86792	-2.75479	58.23289	-0.04482	1.878215	-0.02386
4	مصرف كوردستان الدولي	-0.08248	-1.52938	18.54239	-4.28417	76.77528	-0.06142	1.744661	-0.0352
5	المصرف المتحد	-0.11799	-2.73483	23.1791	-7.01899	99.95437	-0.10983	1.930871	-0.05688
6	فندق المنصور	-0.12806	-3.02573	23.62672	-10.0447	123.5811	-0.12151	1.948848	-0.06235
7	فنادق عشتار	-0.15082	-1.16388	7.716877	-11.2086	131.298	-0.04674	1.309909	-0.03568
8	مصرف الائتمان العراقي	-0.22222	-3.75624	16.90296	-14.9648	148.2009	-0.15085	1.678822	-0.08985
9	بغداد العراق للنقل العام	-0.24162	-4.88983	20.23775	-19.8547	168.4387	-0.19638	1.812747	-0.10833
10	دار السلام للتأمين	-0.25818	-3.16161	12.24554	-23.0163	180.6842	-0.12697	1.49178	-0.08511
11	المدينة السياحية في سد الموصل	-0.41686	-1.37457	3.297479	-24.3909	183.9817	-0.0552	1.132427	-0.04875
12	مصرف بغداد	-0.58382	-4.6904	8.034037	-29.0813	192.0157	-0.18837	1.322647	-0.14242
13	الشرق الاوسط للأسماك	-0.64181	-1.41618	2.206525	-30.4974	194.2223	-0.05687	1.088614	-0.05224
14	الزوراء للاستثمار المالي	-1.11508	-6.05943	5.434075	-36.5569	199.6563	-0.24335	1.218232	-0.19975
15	مدينة العباب الكرخ	-1.33758	-2.05841	1.538903	-38.6153	201.1952	-0.08267	1.061802	-0.07785

علمًا ان تباين السوق = 0.0402 و RF = 0.05 .

من خلال تطبيق تقنية معدل القطع على شركات العينة والموضحة في الجدول (3-3) نلاحظ ان قيمة معدل القطع قد بلغت (-0.06235) ، وتم استخراج هذه القيمة من خلال ترتيب العائد الاضافي الى بيتا ($(R-RF)/\beta$) من اعلى قيمة الى ادناه ولكون جميع الشركات قد حققت خسارة فان الترتيب يكون من ادنى خسارة الى اعلى خسارة . ومن خلال ذلك نلاحظ ان المحفظة المثلى قد ضمت (6) شركات بدأت بشركة الامين للتأمين وانتهت بشركة فندق المنصور . من المعلوم انه عندما تكون قيمة ($(R-RF)/\beta$) اعلى قيمة سالبة من معدل القطع فان قيمة (Z) ستكون سالبة . وهنا سنقوم باختيار محفظتين والمقارنة بينهما من حيث العائد والمخاطرة ثم يتم اختيار الافضل ، وبالاعتماد على نفس معدل القطع المستخرج في الجدول (3-3) وكالاتي .

3-3-1 : المحفظة الاولى : وتشكل باستبعاد الشركات التي تكون قيمة عائدها الاضافي الى البيتة اعلى خسارة من معدل القطع .

عند تشكيل هذه المحفظة فانه سيتم استبعاد (3) شركات وهي مصرف كوردستان ومصرف المتحد وفندق المنصور كون ان قيمة العائد الاضافي الى البيتة لهذه الشركات والبالغة (-0.08248 ، -0.11799 ، -0.12806) على التوالي اعلى (بالسالب) من قيمة معدل القطع البالغة (-0.06235) وبالتالي فان المحفظة المثلى ستتكون من (3) شركات فقط .

1-حساب اوزان الشركات ضمن المحفظة المثلى .

يوضح الجدول (4-3) اوزان الشركات الثلاث في المحفظة المثلى .

جدول (4-3)

اوزان الموجودات داخل المحفظة المثلى

NO	Company	R-RF	β	σ^2	Z	X
1	الامين للتأمين	-0.06	1.5302	0.1678	0.2111	0.4219
2	انتاج وتسويق اللحوم	-0.1	2.0531	0.1881	0.1489	0.2977
3	المصرف العراقي الاسلامي	-0.09	1.7634	0.1422	0.1403	0.2805
					0.5003	1

نلاحظ من خلال الجدول (4-3) ان شركة الامين للتأمين قد حققت اعلى وزن ضمن المحفظة المثلى اذ بلغ وزنها (42%) بينما حقق المصرف العراقي الاسلامي ادنى وزن ضمن المحفظة المثلى اذ بلغ وزنها (28%) .

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

2- حساب عائد المحفظة المثلى .

يوضح الجدول (3-5) عائد المحفظة المثلى .

جدول (3-5)
عائد المحفظة المثلى

NO	Company	R	W	WR
1	الامين للتأمين	-0.01	0.4219	-0.00422
2	انتاج وتسويق اللحوم	-0.05	0.2977	-0.01488
3	المصرف العراقي الاسلامي	-0.04	0.2805	-0.01122
			1	-0.0303

يوضح الجدول ان المحفظة المثلى قد حققت خسارة قيمتها (-0.03) ، وهذه القيمة تعد اقل خسارة من خسارة شركة انتاج وتسويق اللحوم والمصرف العراقي الاسلامي كما ونلاحظ ان عائد المحفظة هو اقل خسارة من معدل عائد الشركات الثلاث والبالغ (-0.033) ، وهذا يعني انه كما تهدف المحفظة الاستثمارية الى تعظيم العائد بمستوى معين من المخاطرة فانها تهدف الى تقليل الخسارة ايضاً . وعند العودة الى الجدول (3-1) والخاص بعوائد شركات العينة نلاحظ ان عائد المحفظة قد سجل اعلى عائد (ادنى خسارة) من جميع الشركات عدا شركة الامين للتأمين .

3- قياس مخاطرة المحفظة المثلى .

لاستخراج قيمة المخاطرة غير النظامية للمحفظة المثلى والمقاسة بمقياس الانحراف المعياري ، يجب استخراج قيمة معامل الارتباط بين موجودات المحفظة والجدول (3-6) يوضح قيم معامل الارتباط .

جدول (3-6)

قيم معامل الارتباط بين موجودات المحفظة

الشركة	الامين للتأمين	انتاج وتسويق اللحوم	المصرف العراقي الاسلامي
الامين للتأمين	1		
انتاج وتسويق اللحوم	0.564134	1	
المصرف العراقي الاسلامي	0.586678	0.995582	1

نلاحظ من خلال قيم الارتباط والموضحة في الجدول اعلاه ان جميع قيم الارتباطات قد سجلت قيم موجبة اي ان عوائدهم تتجه بنفس الاتجاه ، ونلاحظ ان اقوى ارتباط موجب قد سجل كان بين شركة انتاج وتسويق اللحوم والمصرف العراقي الاسلامي اذ سجل قيمة قريبة من الواحد وهي اعلى قيمة يمكن ان تسجل تقريباً ، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين شركة الامين وشركة انتاج وتسويق اللحوم ما قيمته (0.56) والتي تعد ادنى قيمة سجلت من بين القيم . عند تطبيق معادلة التباين على المحفظة المثلى نلاحظ ان قيمة تباين المحفظة المثلى قد بلغت (0.148) ، وهي بالتالي سجلت مخاطرة ادنى من مخاطرة شركة الامين وشركة انتاج وتسويق اللحوم التي بلغت قيمتهما (0.17) و (0.19) على التوالي ولكنها اعلى من مخاطرة المصرف العراقي الاسلامي والذي سجل (0.14) ، وعند مقارنة مخاطرة المحفظة مع المعدل الموزون لمخاطرة شركاتها والتي سجلت (0.17) نلاحظ ان مخاطرة المحفظة سجلت مخاطرة ادنى من مخاطرة المعدل الموزون . وعند مقارنة قيمة المخاطرة غير النظامية مع مخاطرة شركات عينة البحث بشكل منفرد نلاحظ ان قيمة مخاطرة المحفظة قد سجلت ادنى من قيمة مخاطرة ثلاث شركات فقط . اما قيمة الانحراف المعياري للمحفظة المثلى فقد بلغت (0.385) . وبلغت قيمة المخاطرة النظامية للمحفظة المثلى والمقاسة بمقياس بيتا (1.75) وهذه القيمة هي ادنى من مخاطرة ثلاث شركات ايضاً من شركات العينة وهي

(المصرف المتحد ، المصرف العراقي الاسلامي وانتاج وتسويق اللحوم) .

3-3-2- المحفظة الثانية (الانموذج المقترح) :

يتم تشكيل هذه المحفظة باخذ القيمة المطلقة لقيمة (Z) ، عند تشكيل هذه المحفظة ، وبذلك فان عدد الشركات في المحفظة المثلى قد بلغت (6) شركات تبدأ بشركة الامين للتأمين وتنتهي بفندق المنصور .

1-حساب اوزان الشركات في المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح .

يوضح الجدول (3-7) اوزان الشركات في المحفظة المثلى .

جدول (3-7)

اوزان الشركات ضمن المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح

NO	Company	$ R - RF $	β	σ^2	Z	X
1	الامين للتأمين	0.06	1.530	0.1678	0.21101	0.0750
2	انتاج وتسويق اللحوم	0.1	2.053	0.1881	0.14891	0.0529
3	المصرف العراقي الاسلامي	0.09	1.763	0.1422	0.14028	0.0499

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

4	مصرف كوردستان الدولي	0.1	1.212	0.0793	0.3078	0.1094
5	المصرف المتحد	0.26	2.204	0.2095	0.58523	0.2080
6	فندق المنصور	0.26	1.093	0.0506	1.41974	0.5047
					2.812958	1

نلاحظ من خلال الجدول ان الشركات الثلاث التي تم ضمها الى المحفظة المثلى (مقارنة مع المحفظة الاولى) على وفق الانموذج المقترح قد حققت اعلى الاوزان ، اذ بلغ وزن فندق المنصور (0.50) وهي اعلى الاوزان ، اما ادنى وزن فكان من نصيب المصرف العراقي الاسلامي اذ بلغ (0.05) بينما سجل في المحفظة المثلى السابقة وزناً بلغ (0.28) .

2-حساب عائد المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح .

يوضح الجدول (3-8) عائد المحفظة المثلى .

جدول (3-8)

عائد المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح

NO	Company	R	W	WR
1	الامين للتأمين	-0.01	0.0750	-0.00075
2	انتاج وتسويق اللحوم	-0.05	0.0529	-0.00265
3	المصرف العراقي الاسلامي	-0.04	0.0499	-0.00199
4	مصرف كوردستان الدولي	-0.05	0.1094	-0.00547
5	المصرف المتحد	-0.21	0.2080	-0.04369
6	فندق المنصور	-0.09	0.5047	-0.04542
			1	-0.09998

يوضح الجدول اعلاه ان عائد المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح قد بلغ بحدود (-0.10) وهذا العائد هو ادنى (اعلى خسارة) من عائد المحفظة المثلى السابقة ، اذ بلغ عائدها (-0.03) . وعند مقارنة عائد المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح مع عوائد الشركات بشكل منفرد نلاحظ انها ادنى (اعلى خسارة) من (5) شركات بينما سجلت شركة واحدة فقط وهي المصرف المتحد خسارة اعلى من خسارة المحفظة .

3- حساب مخاطرة المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح .

بلغت قيم معامل الارتباط بين موجودات المحفظة الستة كالآتي :

جدول (3-9)

معامل الارتباط بين عوائد موجودات المحفظة المثلى

الشركة	الامين للتامين	انتاج وتسويق اللحوم	المصرف العراقي الاسلامي	مصرف كوردستان	المصرف المتحد	فندق المنصور
الامين للتامين	1					
انتاج وتسويق اللحوم	0.564134	1				
المصرف العراقي الاسلامي	0.586678	0.995582	1			
مصرف كوردستان	0.729361	0.838399	0.836142	1		
المصرف المتحد	0.596605	0.96284	0.939085	0.89377 3	1	
فندق المنصور	0.70705	0.8909	0.860637	0.85809 2	0.96581 9	1

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان جميع قيم معامل الارتباط بين عوائد موجودات المحفظة المثلى كانت موجبة ايضاً اي ان جميع عوائد الشركات تتجه باتجاه واحد . وتبين ان ادنى قيمة سجلت كانت بين شركة التامين وشركة انتاج وتسويق اللحوم اذ بلغت (0.564) ، اما اعلى قيمة سجلت فبلغت بحدود (1) اي ارتباط تام بين شركة انتاج اللحوم والمصرف العراقي الاسلامي وتعد هذه القيمة اعلى قيمة لمعامل الارتباط التي يمكن ان تسجل اذ ان قيمة معامل الارتباط تتحدد بين (-1) و (1) . وبهذا فان قيمة تباين المحفظة المثلى قد بلغت (0.038) وبانحراف قيمته (0.195) ، اي ان المخاطرة غير النظامية للمحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح قد سجلت قيمة ادنى من مخاطرة المحفظة المثلى السابقة (المحفظة التي تم استبعاد الشركات التي سجلت قيمة Z سالبة) اذ سجلت تلك المحفظة انحرافاً معيارياً بقيمة (0.385) اي بحدود ضعف مخاطرة محفظة الانموذج . وعند العودة الى الجدول (3-2) والخاص بحساب مخاطرة شركات العينة نلاحظ ان المخاطرة غير النظامية لمحفظة الانموذج سجلت اعلى من مخاطرة ثلاث شركات فقط من شركات العينة والبالغ (15) شركة وهي (مصرف بغداد ، شركة الزوراء ، و العباب الكرخ) اذ سجلت القيم (0.018 ، 0.009 ، 0.016) على التوالي .

3-3-3 : المقارنة بين المحفظة المثلى باستبعاد الشركات صاحبت قيم (Z) السالبة والمحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح .

عند القيام بمقارنة المحفظة المثلى التي تم فيها استبعاد الاوراق المالية التي حققت قيمة (Z) سالبة مع المحفظة المثلى على وفق الانموذج المقترح والتي اعطت القيمة المطلقة لكل قيم (Z) نلاحظ الاتي :

جدول (3-10)

المقارنة بين المحافظ المثلى

المخاطرة (الانحراف المعياري)	العائد	العائد والمخاطرة المحفظة
0.385	-0.030	المحفظة الاولى
0.195	-0.10	المحفظة الثانية

نلاحظ من خلال جدول المقارنة بين المحافظتين ان عائد المحفظة الثانية (محفظة الانموذج المقترح) قد سجلت خسارة اعلى من المحفظة الاولى اذ بلغت (0.10) ، بينما نلاحظ ان مخاطرة المحفظة الثانية قد سجلت مخاطرة بقيمة (0.195) وهي ادنى من مخاطرة المحفظة الاولى والتي بلغت (0.385) . وهنا السؤال ايهما حقق افضل مبادلة بين العائد والمخاطرة ؟ . وللجواب على السؤال يمكن ان نستخرج قيمة مخاطرة الوحدة الواحدة من العائد (معامل الاختلاف)(CV) ، وكالاتي .

- قيمة المخاطرة لكل وحدة واحدة من العائد (CV).

$$p_1 = \frac{0.385}{-0.030} = -12.83$$

$$p_2 = \frac{0.195}{-0.10} = -1.95$$

ومن هنا نلاحظ ان قيمة مخاطرة الوحدة الواحدة من العائد للمحفظة الاولى يكون اكبر من المحفظة الثانية (اعلى مخاطرة) اذ سجلت المحفظة الاولى (-12.83) بينما سجلت المحفظة الثانية (-1.95) وهذا يعني وفقاً لذلك ان المحفظة الثانية افضل بالنسبة للمستثمر ، وهي المحفظة التي تم اختيارها على وفق الانموذج المقترح .

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات .

- 1-تأثر السوق المالي في العراق بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت على العراق وهذا ما تبين من خلال تعرض جميع شركات العينة الى خسائر رأسمالية .
- 2-عندما نستخدم معدل القطع في سوق جميع شركاته خاسرة فان ترتيب الشركات حسب علاوة المخاطرة ستنباين مع قيمة معدل القطع اي انها ستضم شركات تكون قيمة علاوة مخاطرتها ادنى من قيمة معدل القطع .
- 2 -من خلال التحليل تبين ان جميع معامل الارتباط بين شركات المحفظة الاستثمارية المثلى وبالطريقتين قد حققت قيم موجبة وقد يكون ذلك سبب الخسارة التي تحققت من قبل جميع الشركات .
- 3-بلغت خسارة القطاع المالي والمصرفي معدلات اعلى من معدلات خسارة الشركات الاخرى وهذا مايدل على تأثر ذلك القطاع بالأوضاع الاقتصادية والسياسية اكثر من باقي الشركات .
- 4-لا يمكن استخدام معدل القطع بصيغته الحالية في اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى في سوق يتميز بخسارة جميع الشركات العاملة به ولكن يمكن استخدامه بعد اجراء بعض التعديلات عليها(الانموذج المقترح)

ثانياً : التوصيات .

- 1-تحديث بعض القوانين الخاصة بعمل الشركات العاملة في السوق العراقية بصورة عامة والمالية والمصرفية بصورة خاصة لتخفيض مستوى التأثير بالمخاطرة النظامية فضلاً عن اصدار بعض التعليمات الخاصة بكل شركة في نفس المجال .
- 2-تنويع المحافظ الاستثمارية للشركات بحيث تكون قيمة معامل الارتباط بين تلك الاستثمارات سالبة لتخفيف الانتكاسات التي قد تحدث في بعض القطاعات .
- 3-توفير الكوادر البشرية المتخصصة للعمل في الشركات وخاصة المالية والمصرفية لتكون قادرة على مواكبة التطورات السريعة الحاصلة في المجال المالي في العالم ، والاستعانة ببعض الكفاءات المختصة في مجال وضع السياسات المالية والاخرى للشركات .
- 4-دراسة الانموذج المقترح بشكل معمق وتطويره ليكون جاهزاً لاختيار المحفظة الاستثمارية المثلى في السوق المالي العراقي

المصادر .

أولاً : المصادر العربية .

- ١- العامري ، محمد علي " الادارة المالية المتقدمة " - اثناء للنشر والتوزيع - عمان / الاردن - 2009 .
- ٢- الميداني ، محمد عزت " الادارة التمويلية في الشركات " - الظهران - 1989 .
- ٣- هندي ، منير ابراهيم " اساليب الاستثمار وتحليل الاوراق المالية " - الطبعة الثانية - الاسكندرية - دار المعارف - 2006 .
- ٤- هادي ، ميثم ربيع " الاساليب البسيطة في بناء محافظ الاسهم المثلى " - مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء - 2008 .
- ٥- سمير عبد الصاحب ياره ، " اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى - نموذج مقترح - دراسة تطبيقية " اطروحة دكتوراه غير منشورة - الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد - 2016 .

ثانياً : المصادر الاجنبية .

- 1- Fabozzi, Frank J. Markowitz, Harry M. Kolm, Petter N. Gupta, Francis. *The Legacy of Modern Portfolio Theory* " Institutional Investment , Inc- 2002 .
- 2- Jorden, Bradford D. Miller, Thomas, W. " *Fundamentals of investment, Valution and Management* " - 5th ed - McGraw-Hill Irwin-2009.
- 3- Brentani, Christine " *Portfolio Management in practice* " Elsevier butterworth hetnemann - 2004 .
- 4- Ross, Stephen A. Westerfield, Randolph W. Jaffe Jeffrey. " *Corporate finance* " 10th ed - The McGraw-Hill/Irwin Series in Finance, Insurance and Real Estate -2013 .
- 5- Francis, Jack . Kim, Dongcheol. " *Modern Portfolio Theory - Fundation, Anlysis, and New development* " Wiley, John Wiley & Sons, Inc.-2013.
- 6- Bodie, Zvi, Alex Kane, and Alan J. Marcus, *Investments*, 7th ed., Boston: McGraw-Hill, 2008.
- 7- Gautam, Jayant. Singh , Saurabh " *The Single Index Model & The Construction of Optimal Portfolio: A Case of Banks listed on nseindia* " - Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 4, Issue 2, 2014,
- 8- Hagin, Robert. " *Investment Management Portfolio Diversification- Risk and Timing fact and fiction* " John Wiley & Sons, Inc- 2004 .
- 9- Elton, Edwin J. Gruber, Martin J. Brown, Stephen J. Goetzmann , William N. " *Modern Portfolio Theory and Investment analysis* " - John Wiley & Sons, Inc.-2014 .

تقييم تطور الصيرفة الإسلامية في العراق دراسة تحليلية

Assessment of Islamic banking development in Iraq, an analytical study

الباحثين

أ.م.د. عبدالكاظم محسن كوين (٢*)

م.د. افراح خضر راضي (١*)

المستخلص

أصبحت المصارف الإسلامية أحد الركائز الأساسية في الصناعة المصرفية بالعديد من البلدان مع تزايد أهميتها وتنوع الأدوات التي تقدمها لعملائها، فضلاً عن أنها حقل بحثي ينال اهتمام العديد من الباحثين. ويتركز نطاق الدراسة في استعراض تطور وتقييم الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق من خلال دراسة وتحليل طبيعة أنشطة هذه المصارف للمدة (٢٠١٦-٢٠١٩)، ومدى انتشارها وتطورها. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تطور في بعض مؤشرات المصارف الإسلامية وأن كان محدوداً في بعض المجالات لاسيما نشاط التمويل ولم يتوافق مع تزايد أعدادها في العراق. والذي بدأ محكوم بعدد من المحددات تتعلق بظروف عمل المصارف في العراق، وسيطرة المصارف الحكومية على معظم النشاط المصرفي في العراق. **الكلمات المفتاحية:** الخدمات المصرفية، الخدمات المصرفية الإسلامية، الصيرفة الإسلامية.

ABSTRACT

Islamic banks have become one of the main pillars in the banking industry in many countries with their increasing importance and the variety of tools they provide to their clients, as well as being a research field that attracts the interest of many researchers.

The scope of the study is focused on reviewing the development and evaluation of the Islamic banking industry in Iraq by studying and analyzing the nature of these banks' activities for the period (2016-2019), and the extent of their spread and development. The study concluded that there is a development in some indicators of Islamic banks, although it was limited in some areas, especially financing activity, and did not correspond to the increase in their numbers in Iraq. Which began is governed by a number of determinants related to the conditions of work of banks in Iraq, and the control of governmental banks over most of the banking activity in Iraq.

Key Words: Banking, Islamic banking, Islamic Finance.

(١*) جامعة الامام جعفر الصادق (ع)
(٢*) الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد.

المقدمة :

مثلت الصناعة المصرفية الإسلامية توجهاً أساسياً في مجال العمل المصرفي الحديث يعكس أتباع نموذج مصرفي بديل يستند بشكل أساسي على الابتعاد عن الفائدة والتوافق مع مقاصد الشريعة . وقد أنتشر هذا النموذج في السنوات الأخيرة ، وتعاضم دورها وزادت مساهمتها في الأنشطة المصرفية ليس في البلدان الإسلامية فقط بل توسع على نطاق العالم لاسيما بعد الأزمة المالية في عام (٢٠٠٨) ، أذ أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على مواجهة الأزمة كونها تبتعد عن أنماط الائتمان التقليدية . وتوجهت الدراسة بشكل أساسي لتحليل وتقييم تطور المصارف الإسلامية الخاصة في العراق ومدى قدرتها على المنافسة وممارسة أنشطتها وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام .أشتمل أولها على منهجية الدراسة ، فيما تناول الثاني الإطار النظري للدراسة . وجاء الإطار العملي في القسم الثالث . وختمت الدراسة بالنتائج والتوصيات في القسم الرابع .

أولاً : منهجية الدراسة :

١- مشكلة الدراسة :

يعد دور وتطور المصارف الإسلامية أحد القضايا الجدالية التي شغلت كتابات الباحثين في حقل الاقتصاد الإسلامي . وتتباين المقاربات حول طبيعة وتطور أنشطة المصارف الإسلامية وتتعلق الدراسة من إشكالية تتركز حول تطور المصارف الإسلامية في العراق وقدرتها في توفير البديل للمصارف التقليدية . ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية :

- ما هو واقع وطبيعة تطور المصارف الإسلامية في العراق .
- ما هي أهمية التمويل الإسلامي في العراق وادواته وأنماطه الأساسية .

٢- أهمية الدراسة :

تتضح أهمية الدراسة في محاولتها استعراض تطور بعض جوانب الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق وتجربتها العملية وتشخيص مواطن القوة والضعف ، مما يساعد الأجهزة الإشرافية والتنظيمية المرتبطة بالعمل المصرفي الإسلامي برسم السياسات المناسبة لرفع كفاءة أدائها ومعالجة نقاط الضعف .

٣- أهداف الدراسة :

- أ- تحليل وتقييم تطور وانتشار المصارف الإسلامية في العراق .
- ب- إبراز المكانة التي تحتلها مقارنة بالمصارف الأخرى في النظام المصرفي العراقي .
- ج- تحديد مدى تنوع أساليب التمويل واتجاهاتها الأساسية وتوزيعها القطاعي ومدى مساهمتها في دعم القطاعات الاقتصادية

٤- فرضية الدراسة :

لازال دور المصارف الإسلامية وأنشطتها محدوداً في العراق .

٥- منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفي في تناول الجانب النظري . والمنهج التحليلي في الإطار العملي عبر تحليل البيانات التي تم الحصول عليها .

٦- حدود الدراسة :

- **حدود الموضوع** : أقتصر موضوع الدراسة على تناول تطور المصارف الإسلامية في العراق من منظور يركز على جوانب أدائها لاسيما في مجال التمويل مع أنه لا يمكن حصر نشاطها فقط بالتمويل ألا أنه مؤشر مهم لتحديد نجاح أعمال تلك المصارف) .
- **الحدود المكانية** : اقتصرت الدراسة على المصارف الإسلامية الخاصة في العراق لملائمتها لطبيعة موضوع الدراسة .
- **الحدود الزمانية** : تحدد بالمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) وهي الفترة التي شهدت توسعاً للمصارف الإسلامية فضلاً عن توفر البيانات وأن لم تكن تفصيله عنها .

٧- أساليب جمع البيانات :

- تم الحصول على البيانات الجانب النظري من طروحات الباحثين في الكتب والدراسات العملية وإسهاماتهم في حقل المصارف الإسلامية . فيما تم جمع البيانات الجانب العملي من إصدارات البنك المركزي والتقارير السنوية للمصارف .

ثانياً: الإطار النظري

١- مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية

- تعد المصارف الإسلامية جزء أساسي من الاقتصاد الإسلامي والذي يمثل بديلاً للنظام الرأسمالي والاشتراكي والذي يعرض أطار تتوافق فيه الأنشطة الاقتصادية مع الشريعة الإسلامية.
- تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات تستند على مرجعية (القرآن والسنة النبوية الشريفة) وترتبط قواعد عملها وقوانينها مع الاقتصاد الإسلامي (Stoika, 2019:1). أو هي منظمات اقتصادية تهدف إلى تداول واستثمار الأموال وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية والابتعاد عن التعامل بالربا (المغربي ، ٢٠٠٤ : 68) .
- وتهدف المصارف الإسلامية إلى أحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية وتمويل التنمية الاقتصادية وتلبية متطلبات المجتمع المالية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يساهم في نشر الازدهار الاقتصادي وتحفيز الادخار وتمويل المشاريع والمحافظة على الاستقرار المالي (Ullah, 2020 :1) .
- ان المصدر الاساسي لشرعية نموذج العمل المصرفي الاسلامي هو (القران والسنة النبوية الشريفة) .يليه الفقه المستند على الاجتهاد في المسائل التي تحتاج إلى رأي فقهي (Mauro: 2013 :12).
- وتتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها :-
- تحريم الفائدة والميسر والغرر والابتعاد عن الأنشطة المحرمة .
- الالتزام بالقواعد الشرعية للمعاملات المالية .
- المشاركة بالمخاطر ، وربط التمويل الذي تقدمه بالأنشطة الاقتصادية الفعلية .
- يعتمد منح التمويل على تقييم المشاريع ومنفعتاتها الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من التركيز على المقدرة الائتمانية للمقترض .
- (الهاشمي : 2018: 10)(Stoika: 2019:1) (بدران : 2015: 4) (Caporale&Helmi: 2018: 2) .

وتعتمد المصارف الإسلامية على مصادر عديدة للحصول على الأموال كالحسابات الجارية والتي لا تدفع عنها عوائد ، والحسابات الادخارية التي تدفع عنها حسب أرباح المصرف الفعلية ، والحسابات الاستثمارية التي يمنح أصحابها الحق للمصرف باستثمار أموالهم بشكل مطلق أو مقيد بموجب عقد مضاربة أو وكالة .(كراسنة: 2015: 5) (دواية 2006 : 22)

وتكون استخدامات أموال المصرف بأساليب مختلفة أهمها العقود المستندة على المتاجرة مثل المربحة وهو عقد بيع نوعاً من الموجودات للعمل بسعر الكلفة مضافاً إليه هامش ربح . والعقود المستندة على المشاركة مثل المضاربة وهي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين صاحب المال والمضارب ، والمشاركة من خلال اتفاق العمل مع المصرف على مشروع مشترك على أن يكون الربح حسب الاتفاق بينهما. (WBG:2016:58) (Dar&presley:2000:25).

وشهدت المصارف الإسلامية تطوراً كبيراً في أنشطتها وانتشاراً جغرافياً واسعاً ، أذ شهدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسودان تحولاً شاملاً نحو النظام المصرفي الإسلامي ، فيما كان هناك تحولاً بدرجات متفاوتة نحو المصارف الإسلامية بموازاة المصارف التقليدية لا سيما في بلدان الخليج العربي وماليزيا ، فضلاً عن تأسيس مصارف إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية المصارف عامة في بلدان أوروبا وأميركا وكندا، مثلاً في بريطانيا يوجد (٢٢) مصرفاً إسلامياً منها (١٧) نوافذ إسلامية لمصارف تقليدية (قندوز : ٢٠٠٨ : ١٠٥) (Stoika : 2019:1) ، (Homoud:1999,48)

٢- نشأة وتطور المصارف الإسلامية :

في ضوء التاريخ الطويل للأعمال المصرفية الحديثة فإن نموذج العمل المصرفي الإسلامية حديث نسبياً . وأن كان بعض الباحثين يرجع بدايته مع ظهور الاسلام بوجود صيرافة يقومون بالعديد من الأنشطة مثل بيع الذهب والفضة . ووجود من يكتبون المعاملات للرسول عليه وعلى اله الصلاة والسلام (الحوراني : 2018: 19) (البعلي : ٢٠١٠ : ٢٥) . ويمكن تمييز أربع مراحل أساسية في تطور العمل المصرفي الإسلامية نظرياً وعملياً :

- **مرحلة التمهيد (١٩٥٠ - ١٩٧٠):** وتمثلت بكتابات الرواد الأوائل وتأسيس القواعد والمبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية . وهي شكلت الإطار المرجعي من خلال توفير طروحات نظرية ناظمة للعمل المصرفي الإسلامي .

وتمثل النظر الإسلامي لفكرة المصارف الإسلامية في ضوء مساهمات مجموعة من الفقهاء والعلماء والباحثين مثل كتابات السيد الشهيد محمد باقر الصدر وأحمد عبد العزيز النجار ومحمد نجاة صديقي ومحمد عبد الله العربي . وتمثلت طروحات الشهيد الصدر علامه بارزة ومنطلق للدراسات والابحاث في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية .

وظهرت في هذه الفترة تجارب عملية مثلت البدايات الأولى للعمل المالي الإسلامي وأن لم ترقى إلى اعتبارها مصارف متكاملة ، مثل تأسيس شبكة التمويل الخالي من الفوائد في أواخر الخمسينات في باكستان . وفي ماليزيا عام (١٩٦٢) تم تأسيس صندوق الحج للادخار والإقراض الخالي من الفوائد . وأنشأ الدكتور أحمد النجار في مصر في منطقة ميت غمر بنك لا يتعامل بسعر الفائدة .

- **مرحلة التأسيس (١٩٧٠ - ١٩٨٠) :** وشهدت الظهور الفعلي والرسمي للمصارف الإسلامية مع تأسيس بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام (١٩٧١) ، والمصرف الإسلامي للتنمية عام (١٩٧٢) باعتباره مؤسسة عامة تملكها عدد من الحكومات الإسلامية . وشهد عام ١٩٧٥ تأسيس أول مصرف إسلامي خاص هو مصرف دبي الإسلامي . وتوالت بعدها بنك فيصل الإسلامي عام (١٩٧٧) والبنك الإسلامي في السودان عام ١٩٧٨ والبنك الإسلامي الاردني للتمويل الاستثمار عام (١٩٧٩) .

- **مرحلة التوسع (١٩٨٠ - ١٩٩٠) :** شهد هذا العقد توسع إعداد المصارف الإسلامية نتيجة الزيادة مساهمة القطاع الخاص في تأسيس مصارف إسلامية مع الوفرة المالية الناتجة من مبيعات النفط في بلدان الخليج العربي . ووصل عدد المصارف الإسلامية إلى (١٠٠) مصرف نهاية الثمانينيات .

- **مرحلة الانتشار (١٩٩٠ وما بعدها):** وتعد مرحلة النضج لنموذج العمل المصرفي الإسلامي في ضوء الزيادة في اعداد المصارف الإسلامية لتصل على (٢٧٠) مصرفاً عام (٢٠٠٩) لترتفع بعدها الى (٦٢٥) مصرفاً عام (٢٠١٦) . ومن المتوقع أن تسيطر المصارف الإسلامية عن حوالي (٥٠%) من ودائع المصارف في لبلدان الإسلامية في العقد القادم، مع استمرار زيادة السكان وزيادة الدخل لاسيما في بلدان الشرف الأوسط .

(حوراني : 2018 : ٣٧) (قندوز : 2008 : 100) (خضر وكوين : 2020 : 198)

(Ullah: 2020 :1) (Nasihaelat: 2020: 1551) (Hassan – Aliya : 2015)

(Abeddifar : 2015: 4) (Ward:2000 : 73) (Mauro : 2013 : 21) .

وفي موازاة ذلك فقد أصبحت المصارف الإسلامية تشغل مساحات واسعة من الكتابات الأكاديمية ، وأحد الحقول الدراسية التي تناول اهتمام كبير الباحثين . وتباينت توجهاتهم في تناول جوانبها المختلفة ، أذ ركز اتجاه على أداء المصارف الإسلامية ومحدداته ومقارنتها بأداء المصارف التقليدية . (Majidet al : 2013) (Yudistya: 2004) (Hassan & Bashir:2013) (Rashwan :2010) (Bader:2008) .

فيما ركز اتجاه آخر على دراسة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ، وبيّنت بعضها أن مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية أقل منها في المصارف التقليدية . (Pappas et al :2014) (Becetatal :2014) (Hassan & Lewie :) (2007) (Hayalet al : 2017)

فيما قدم اتجاه آخر العديد من الدراسات الهادفة لتقييم تطور وانتشار المصارف الإسلامية وطبيعته أنشطتها ، وتباين نتائج الدراسات حول تطور ونجاح المصارف الإسلامية . (Gheeraert :2014) (Imam & Kpoaer :2010) (Arshed :2021) (الهاشمي : 2018)

ونالت مقارنة دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي اهتمام العديد من الدراسات والتي عكست طبيعة التباين في العلاقة بينهما ، وأن كان هناك ميل نحو أثبات موافقة وجود دور للمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في المدى الطويل . (Ammar : 2013) (Abduh& Omar : 2012) (Boukhatemetal : 2019) .

٣. نموذج العمل المصرفي الإسلامي

أن الاتجاه النظري في الكتابات حول المصارف الإسلامية تكاد تتفق على الرغم من اختلاف الرؤى والأرضية التي نشأت بها على طرح صيغة بديلة للمصارف التقليدية مستندة على الشواهد والأدلة التي تقدمها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة . والنزاع الفقهي في إطار يمكن من خلاله التحرك نحو تأسيس فكرة المصارف الإسلامية وتطوير نموذج الوساطة المالية ليتوافق مع مقاصد الشريعة (ساعاتي: 2018 : 143) ، (وزيادة الوعي بأن مضمون الأدوات المالية الإسلامية ليس باعتبارها معاملات مالية فقط بل هي تحقق وظائف اقتصادية واجتماعية) ولأزال الجدل حول دور المصارف الإسلامية واقتضاه على الوساطة المالية مع مراعاة مبادئ الشريعة في إجراءات الوساطة بين المودعين باعتبارهم رب المال والمستثمرين باعتبارهم المضاربون . أو ممارسة المصارف دور التاجر الذي يشتري لنفسه ويبيع ولديها مخازنها الخاصة والوسائل التي تمكنها من ممارسة البيع والشراء . أو أن المصرف يقوم بعملية المضاربة المطلقة حيث المودعين هم رب المال والمصرف مضارب وفي موازاة ذلك يمكن أن يكون المصرف هو رب المال والمستثمرين مضاربون " مما يجعلها بعيدة عن المفهوم التقليدي للوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين . (قندوز : 2008:121) (Homoud:1994:1)

وفي نطاق التطبيق العملي بنموذج العمل المصرفي الإسلامي على جانب الموجودات يمكن تمييز مسارين أساسيين في عمل المصارف ب مجال التمويل ، الأول يتمثل بالتعامل بالمداينات (الاتجار بالدين بحيث تصبح النقود سلعة يتاجر منها وليس بها) وهذا يجعل عملها لا يبتعد كثيراً عن الوساطة المصرفية التقليدية ومن أمثلة هذه التعاملات المربحات والاستصناع (ساعاتي: 2018: 101) (احمد : 2019 : 414) ، بحيث يتمول المصرف إلى ممول فقط أو يعتمد بدرجة أكبر على صيغ هامش الربح . (WBG:2016:69)

والمسار الثاني يركز على عقود المشاركة والتي تتمثل بصيغ المضاربة والمشاركة والمزارة ، والذي يعكس أكثر الطبيعة الاستثمارية الخاصة لنموذج العمل المصرفي الإسلامي .

ويشير العديد من الباحثين أن المصارف اتجهت بشكل أكبر نحو صيغ المربحة بدلاً من الاعتماد على عقود المشاركة والمضاربة (دواية : 2006 : 110) (ميرة : 2011 : 40) (بدران : 2015 : 30). وفي دراسة (الهاشمي : 2018) ظهر أن عينة الدراسة تعتمد على المدائنات وفقاً لصيغة المربحة ووصلت النسبة في بعض المصارف إلى (91%) . وبينت دراسة (Arshed et al 2012) من بين (١٩) مصرف في عدد من الدول الإسلامية ثلاثة فقط وصلت بنسبة عقود المشاركة في تمويلها إلى (٥١%) ، فيما اعتمدت باقي المصارف على المربحة بدرجة أكبر .

وطبقاً لإحصاءات الجمعية الدولية للمصارف الإسلامية فإن صيغ المشاركة والمضاربة مثلت أقل من (٢٠%) من تمويل المصارف الإسلامية (4: 2000: Dar & Presiey) . فيما بينت إحصاءات للبنك الدولي حول نماذج التمويل الإسلامي إلى أن (٧٨%) منها على شكل مربحة و(١٠%) اتجار وأقل من (٦%) مشاركة ومضاربة (69: 2016: WBG) . وهذا يعكس سيادة نموذج المدائنات في العمل المصرفي الإسلامي على الرغم من أن طروحات الباحثين تؤكد على صيغ المشاركة وهذا قد يعود إلى سهولة تنفيذ إجراءات عقود المربحة وانخفاض درجة مخاطرتها (دواية : 2006: 111).

ثالثاً : الاطار العملي

سيتم في هذا القسم تحليل بيانات الدراسة الخاصة بالمصارف الإسلامية عبر استعراض مختصر لأهمية وتطور المصارف الإسلامية في العالم ثم تحليل تطورها في العراق:

١. تطور الصيرفة الإسلامية عالمياً

شهدت المصارف الإسلامية في العالم تطوراً كبيراً سواء عبر انتشارها الجغرافي أو توسع أنشطتها وعملياتها المالية ، وكما يظهر من الجدول (١) فإنها تستحوذ على جزء كبير من موجودات الصناعة المالية الإسلامية (تضم اربع مكونات أساسية هي المصارف الإسلامية وصناديق الموجودات الإسلامية وإصدار الصكوك والتكافل التأمين الإسلامي) ، إذ ارتفعت من (١.٤٩) بليون دولار عام (٢٠١٦) إلى (١.٥) بليون دولار عام (٢٠١٧) ، ولتصل إلى (١.٧٦) بليون دولار عام (٢٠١٩) ، مما يعكس تطوراً إيجابياً في هذا الجانب من العمل المصرفي .

وعلى الرغم من التباين في حصة المصارف الإسلامية من مجموع موجودات المكونات الأربعة فإنها لم تنخفض عن (٧٠%) بشكل يجعلها الجزء الأهم والاساسي في الصناعة المالية الإسلامية.

جدول (١)

موجودات المصارف الإسلامية (بليون دولار)

السنة	موجودات المصارف الإسلامية	مجموع موجودات الصناعة المالية الإسلامية	النسبة %
٢٠١٦	١.٤٩	١.٨٣	٨١%
٢٠١٧	١.٥٦	٢.٠٥	٧٦%
٢٠١٨	١.٥٧	٢.١٩	٧١%
٢٠١٩	١.٧٦	٢.٤٣	٧٢%

(IFSI Reports)

وبين الجدول (2) تطور حصة المصارف الإسلامية حسب البلدان لعام (٢٠١٩) حيث جاءت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أولاً بنسبة بلغت (٢٨%) من مجموع موجودات المصارف الإسلامية ، تليها السعودية بـ (٢٤%) ثم ماليزيا (١١%) وقطر والكويت (٦%) وفيما يخص السوقية في النظام المصرفي المحلي فأن (٨٥%) من موجودات النظام المصرفي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من حصة المصارف الإسلامية و (٧٠%) من موجودات النظام المصرفي السعودي هو تحت سيطرة المصارف الإسلامية فيما تملك المصارف الإسلامية في ماليزيا (٣٥%) من موجودات النظام المصرفي . وفي الإمارات تملك المصارف الإسلامية (٢٨%) من الموجودات وفي الكويت (١٨%) وقطر (١٧%) مما يعكس هيمنة نموذج العمل المصرفي الإسلامي في العديد من البلدان وقدرته على التطوير ومنافسة المصارف التقليدية

جدول (٢)

نسبة موجودات المصارف الإسلامية في عدد من البلدان لعام (٢٠١٩) %

الدولة	ايران	السعودية	الإمارات	ماليزيا	الكويت	قطر
نسبة الموجودات / موجودات المصارف الإسلامية	٢٨	٢٤	٨	١١	٦	٦
حصة السوقية للمصارف الإسلامية من الموجودات النظام المصرفي المحلي	٨٥	٧٠	٢٨	٣٥	١٨	١٧

(IFSIS Report 2020)

٢. تطور المصارف الإسلامية في العراق

يضم النظام المصرفي العراقي مجموعة متنوعة من المصارف يقف على قمته البنك المركزي كمؤسسة رقابية وتشريعية . ولغاية (٢٠١٩) فأن النظام المصرفي يشمل (٧) مصرفاً حكومياً و (٤٨) مصرفاً خاصاً منها (٢٤) مصرف إسلامي ، فضلاً عن عدد من فروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق يبلغ عددها (١٨) منها اثنان إسلامية . وعلى العكس منه في البلدان المجاورة فأن العراق شهد بداية متأخرة للعمل المصرفي الإسلامي .

ففي عام (١٩٩٣) تأسس أول مصرف إسلامي عراقي هو مصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ، واستمر وحيداً لغاية (٢٠٠١) مع تأسيس مصرف إيلاف الإسلامي . وحدث تحولاً كبيراً بعد عام (٢٠٠٣) بتأسيس العديد من المصارف الإسلامية منها واحد حكومي هو مصرف النهدين الإسلامي في عام (٢٠١٥) ودخول مصارف اجنبية بعضها إسلامية ليرتفع عددها الى (٢٨) مصرفاً عام (٢٠٢١) . فضلاً عن ان صدور قانون المصارف الإسلامية عام (٢٠١٥) والذي اعطى بعداً قانونياً وتنظيمياً وساندا لتطور اعمالها.

وسيتم تحليل واقع وتطور المصارف الإسلامية الخاصة في العراق وفقاً لبعض المؤشرات للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) وكالتالي :

أ. تحليل تطور عدد المصارف

يوضح الجدول (٣) اتجاهها تصاعدياً في عدد المصارف الإسلامية للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) فقد ارتفع عددها من (١٥) مصرفاً عام (٢٠١٦) الى (١٩) مصرفاً عام (٢٠١٧) مستمراً بالزيادة الى (٢٤) مصرفاً عام (٢٠١٩) مع زيادة تحول العديد من شركات التحويل المالي الى مصارف إسلامية بعد صدور قانون المصارف الإسلامية . وزادت نسبتها من النظام المصرفي كاملاً من (٢٣%) عام (٢٠١٦) الى (٣٢%) عام (٢٠١٩). مما يعكس تطوراً فيما يتعلق بانتشارها وزيادة اعدادها.

وبالنسبة لعدد فروع المصارف الإسلامية فكما في الجدول (٣) ، فأنها زادت من (١٠٢) عام (٢٠١٦) الى (١١٩) فرعاً عام (٢٠١٨) ولتصل الى (١٤٧) فرعاً عام (٢٠١٩). وهذا يؤشر جانب إيجابي في قدرتها على التوسع الجغرافي لاسيما وأن فروع المصارف الخاصة انخفضت في نفس المدة من (٣٠٨) عام (٢٠١٦) الى (٢٦٣) عام (٢٠١٩).

جدول (٣)

عدد المصارف الإسلامية في العراق للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩)

السنة	المصارف الكلية		المصارف الخاصة			المصارف الإسلامية	
	العدد	عدد الفروع	العدد	النسبة %	عدد الفروع	العدد	النسبة %
٢٠١٦	٦٥	٨٦٦	٢٤	٣٧	٣٠٨	١٥	٢٣
٢٠١٧	٦٩	٨٤٣	٢٤	٣٤	٢٦٨	١٩	٢٧
٢٠١٨	٧١	٨٦٤	٢٤	٣٣	٢٧٠	٢٢	٣١
٢٠١٩	٧٣	٩٩٢	٢٤	٣٢	٢٦٣	٢٤	٣٢

المصدر : تقارير البنك المركزي

ب. تطور بعض المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية

يبين الجدول (٤) تطور بعض المؤشرات المالية للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩). علماً ان الائتمان النقدي للمصارف الإسلامية يشمل صيغ المراجعة والمشاركة والمضاربة والقروض الحسن والتسهيلات الممنوحة لعملائها من الافراد والشركات في حين ان الائتمان النقدي في المصارف التقليدية يشمل القروض والسلف . إذ يظهر ارتفاعاً واضحاً وان كان متبايناً في نسبة الائتمان النقدي / الودائع ، حيث بلغت (٢٠٩%) عام (٢٠١٨) والمعدل للمدة (١٨٠%) . مما يؤشر توسيع حجم الائتمان بشكل يفوق حجم الودائع لديها وهذا يجعلها في دائرة المخاطرة على الرغم من ان جزء من الودائع المصرفية تكون بطبيعتها استثمارية وهذا يعطي المصارف مرونة اكبر في التوسع في الائتمان .

بالنسبة لمؤشر الائتمان النقدي / رأس المال والاحتياطيات فأن هناك اتجاه تنازلي من (٦٨%) عام (٢٠١٦) الى (٤٦%) عام (٢٠١٩) وبمعدل وصل الى (٥٣%) . وهذا يعود اساساً الى رفع المصارف الإسلامية رؤوس أموالها استجابة لتعليمات البنك المركزي وبالمقابل لم يكن هناك توسعاً يوازي ذلك في الائتمان .

وعلى الرغم من تسجيل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها / الائتمان النقدي منحنى تصاعدي من (٥%) عام (٢٠١٦) الى (٦٢%) عام (٢٠١٩) وبمعدل (١٠%) . فأنها يؤشر انخفاض النسبة والذي يعود الى طبيعة اشكال الائتمان المقدمة من قبل المصارف الإسلامية والتي تعتمد على صيغ تختلف عن القروض التقليدية. مما يجعلها اقل احتمالية بالتعثر في القروض وفيما يخص كفاية رأس المال بدى المؤشر مرتفعاً ، إذ بلغ (٢٧٢%) عام (٢٠١٧) وبمعدل (٢٠٧%) خلال المدة ، وهي عالية مقارنة مع معايير لجنة بازل . وقد يرجع هذا الى ان بعض صيغ التمويل في المصارف الإسلامية تتميز بالآجل القصير وانخفاض المخاطرة لاسيما المراجعات، فضلاً عن ارتفاع راس المال في المصارف الإسلامية .

وبلغت نسبة السيولة (١٨٨%) عام (٢٠١٦) لترتفع الى (٢٧٥%) عام (٢٠١٨) وبمعدل وصل الى (٢٢٩%) . مما يعني ارتفاع هذا المؤشر والتوجه العالي للمصارف الإسلامية في العراق نحو امتلاك سيولة عالية وتقليل الالتزامات طويلة الآجل . وعموماً هي مرتفعة مقارنة مع نسبة السيولة في المصارف الحكومية والخاصة.

جدول (٤)

مؤشرات المصارف الإسلامية للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) %

السنة	الائتمان النقدي / الودائع	الائتمان النقدي / رأس المال والاحتياطيات	ديون مشوك في تحصيلها / الائتمان	كفاية رأس المال	السيولة
٢٠١٦	١٥٥	٦٨	٥	١٢٤	١٨٨
٢٠١٧	١٩٧	٥٢	١٠	٢٧٢	٢٥٢
٢٠١٨	٢٠٩	٤٧	٩	٢٠٩	٢٧٥
٢٠١٩	١٦١	٤٦	١٦	٢٢٣	٢٠٤
المتوسط	١٨٠	٥٣	١٠	٢٠٧	٢٢٩

(تقارير البنك المركزي)

ج. تطور حجم الموجودات الإجمالي

يبين الجدول (٥) ارتفاع الموجودات في المصارف الإسلامية من (٥) تريليون دينار عام (٢٠١٦) الى (٧.٤) تريليون دينار عام (٢٠١٧)، لتواصل زيادتها الى (٨.٩) تريليون عام (٢٠١٩) ليعكس منحى تصاعدي بالتوازي مع ارتفاع أعداد المصارف وفروعها. وعند مقارنة حجم موجوداتها مع الحجم الكلي لموجودات النظام المصرفي فأنها لم تتجاوز (٦%) خلال مدة الدراسة بسبب سيطرة المصارف الحكومية على معظم النشاط المصرفي في العراق. ولم تستطيع المصارف الإسلامية منافسة المصارف الخاصة والتي وصل حجم موجوداتها خلال مدة الدراسة الى (١٥) تريليون دينار في الأعوام (٢٠١٨ - ٢٠١٩) مما يعني ان المصارف الإسلامية أقل قدرة من المصارف التقليدية على زيادة حجم موجوداتها.

جدول (٥)

حجم الموجودات الاجمالي للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) تريليون دينار

السنة	موجودات المصارف الإسلامية	موجودات النظام المصرفي	موجودات المصارف الخاصة	حصة المصارف الإسلامية من الموجودات %
٢٠١٦	٥	٢٢٢.٣	٢٣.٧	٢
٢٠١٧	٧.٤	١٥٦.٦	١٤.٥	٤
٢٠١٨	٨.٣	١٢٣.١	١٥.٣	٦.٥
٢٠١٩	٨.٩	١٣٣.٢	١٥.٤	٦

(تقارير البنك المركزي)

د. تطور حجم الائتمان في المصارف الإسلامية

تختلف اشكال التمويل الإسلامي عنها في المصارف التقليدية التي تعتمد على القروض والسلف في حين تعتمد المصارف الإسلامية على صيغ تعاقدية مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة فضلا عن اشكال أخرى كالقروض الحسن وهي تظهر في كشوفات المصارف الإسلامية تحت مسمى الائتمان النقدي.

وبين الجدول (٦) صعوداً واضحاً في حجم الائتمان من (١.٧) ترليون دينار عام (٢٠١٦) الى (٢.١) ترليون دينار عام (٢٠١٨) ، ثم الى (٢.٣) ترليون دينار عام (٢٠١٩) ، والذي جزء منه يرتبط بزيادة أعداد المصارف الإسلامية. وكما هو الحال مع الموجودات فإن مقارنة تطور الائتمان النقدي مع حجمه الإجمالي للمصارف العراقية يظهره منخفضاً جداً ، إذ كان ادنى من الحصة السوقية للمصارف الخاصة الأقرب إليها في المنافسة من حيث الإمكانات والتي حافظت تقريباً على حجم (٥) ترليون دينار لمدة الدراسة ، في حين وصل حجم الائتمان النقدي الكلي الى (٤٢) ترليون دينار عام (٢٠١٩) بعد ان كان (٣٧.٩) ترليون دينار عام (٢٠١٧) .

وبلغت حصة المصارف الإسلامية من حجم الموجودات الإجمالي للنظام المصرفي العراقي (٢%) عامي (٢٠١٦ - ٢٠١٧) و (٥%) للأعوام (٢٠١٨ - ٢٠١٩) . وهذا يؤثر تساؤلاً عن دور المصارف الإسلامية وقدرتها على المنافسة في ظل بيئة عمل تتميز بالتركيز العالي للنشاط المصرفي باتجاه المصارف الحكومية.

وضمن ذات السياق ولغرض تحديد مستوى تفاوت حجم الائتمان بين المصارف الإسلامية ومدى التركيز لديها فإن بيانات الجدول (٦) تشير الى هيمنة (٦) مصارف إسلامية على الحصة الأكبر من حجم الائتمان هي المصرف الإسلامي و مصرف إيلاف ومصرف البلاد والمصرف الوطني ومصرف دجلة والفرات ، وظهر من ضمنها مصرف جيهان في عامي (٢٠١٦ - ٢٠١٧) ومصرف الراجح في عامي (٢٠١٨ - ٢٠١٩) ، وعلى الرغم من ان نسبة الائتمان لهذه المصارف الى مجموع الائتمان الكلي للمصارف انخفضت من (٧٦%) عام (٢٠١٦) الى (٦٩%) عام (٢٠١٩) فأنها تعكس زيادة التركيز في الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق وسيطرت (٢٩%) من المصارف الإسلامية على معظم نشاط التمويل الإسلامي .

جدول (٦)

حجم الائتمان النقدي في المصارف للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) ترليون دينار

السنة	الائتمان النقدي الكلي	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الإسلامية	النسبة %	حصة (٧) مصارف من الائتمان %
٢٠١٦	٣٧.٩	٣٠.٨	٥.١	١.٧	٢	٧٦
٢٠١٧	٣٧.١	٢٩.٨	٥.٥	١.٩	٢	٧٣
٢٠١٨	٣٨.٤	٣١.١	٥.١	٢.١	٥	٦٦
٢٠١٩	٤٢.١	٣٤.٢	٥.٤	٢.٣	٥	٦٩

(تقارير البنك المركزي)

هـ. التوزيع القطاعي للائتمان في المصارف الإسلامية

بهدف تحديد توجهات المصارف الإسلامية فيما يخص تمويل القطاعات الاقتصادية. تم تحليل التوزيع القطاعي للتمويل. ويظهر الجدول (٧) ميل المصارف نحو تمويل قطاع التجارة والبناء والتشييد ثم القطاع العقاري، إذ نالت الحصة الأكبر من الائتمان ، إذ بلغ معدل تمويل قطاع التجارة خلال المدة (٨١٣) مليار دينار، ثم قطاع البناء والتشييد ب(٥٨٨) مليار دينار والقطاع العقاري بمبلغ (٣١١) مليار دينار . وبشكل يؤشر التوجه نحو نمط التمويل قصير الأجل لاسيما بالنسبة لقطاع التجارة والقطاع العقاري ورغبة في الابتعاد عن المخاطرة.

جدول (٧)

التوزيع القطاعي للاتئمان النقدي للمدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) مليار دينار

السنة	الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	الماء والغاز	والكهرباء	التجارة والفنادق	المقل والمواصلات	القطاع العائلي	البناء والتشييد
٢٠١٦	٤٧.٢	١٩.٩	٧١.١		٦٦٢.٣	٥١.٦	١٦٧.٨	٦٢٦.٣
٢٠١٧	١١.٩	٣٢.٦	٣٧.٩		٩٨٥.٨	٦٩.٢	١٠٦.٥	٥٩٤.٢
٢٠١٨	١٨.٨	١٩٠.٥	٥٠.٦		٧٦٦.٩	٤٧.٢	٤٤٦.٢	٥٧٦.٨
٢٠١٩	١٢٣	٢٢٠.٣	٢٨.١		٨٣٨.٨	٣١.٦	٥٢٤.٦	٥٥٨.٤
متوسط	٥٠.٢	١١٣.٥	٤٦.٩		٨١٣.٤	٤٩.٩	٣١١.٢	٥٨٨.٩

(تقارير البنك المركزي)

و. اشكال التمويل في المصارف الإسلامية

بهدف الوصول الى صورة اكثر تفصيلية حول طبيعة تطور المصارف الإسلامية في مجال الائتمان (التمويل) فأنا سنقوم بتحليل انماط صيغ التمويل المتبعة من قبلها ، وتم اختيار عينة من (٩) مصارف اكتملت بياناتها الخاصة بالتمويل لمدة الدراسة ، في حين لم نتمكن من الحصول على بيانات بعض المصارف لعدم القدرة من الوصول اليها أو لعدم وجود معلومات تفصيلية عن ماهية وحجم صيغ التمويل .

كما يظهر من الجدول (٨) فإن (٦) منها تعتمد بدرجة أكبر على المربحة، بل هي نالت الحصة الأكبر في مصرفي دجلة والفرات وكرديستان. وظهرت صيغة المشاركة والمضاربة بقيمة صفر في العديد من السنوات مما يؤثر رغبة المصارف في الابتعاد عن المشاركة والمضاربة ذات المخاطرة الأكبر فضلاً عن اجالها الطويلة وهي تحتاج الى خبرات ومهارات قد لا تملكها المصارف. وتباينت اثنان من المصارف (المصرف الإسلامي ومصرف العالم) خلال مدة الدراسة في مدى اعتمادها على صيغ المربحة أو المشاركة . فيما اظهر مصرف ايلاف اعتماداً أكبر على المشاركة خلال مدة الدراسة.

بناءً على ما سبق يمكننا القول بأن المصارف الإسلامية في العراق تفضل صيغة المربحة وهذا يتوافق مع ما توصلت اليه العديد من الدراسات حول ميلها الى صيغة المربحة.

من التحليل السابق لأنشطة المصارف الإسلامية في العراق فإن دورها لازال محدوداً ولا يتناسب مع تاريخها وزيادة اعدادها. حيث يعطي العديد من المؤشرات تصوراً بأنها غير قادرة على المنافسة مع المصارف الأخرى لاسيما الحكومية والتي لأسباب متعددة تسيطر على النشاط المصرفي في العراق . وهذا يدعم فرضية البحث عن ان المصارف الإسلامية في العراق لم تشهد تطوراً كبيراً في أنشطتها لاسيما في مجال التمويل . مما يثير تساؤلاً حول دور الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق.

جدول (٨)

اشكال التمويل الإسلامي لعينة من المصارف للمدة (٢٠١٧ - ٢٠١٨) مليار دينار

المصرف	السنة	جيهان	نور	كرديستان	العالم	الجنوب	الإسلامي	ايلاف	دجلة والفرات	الدولي
مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة	مشاركة
٢٠١٦	٣٦	* ١٦١	٣٤	١٧	٣١	٤	٤.٩	٤٩	صفر	٥٢
٢٠١٧	٣٢	* ٥٨٠	٢٧	٢٤	٦	٥	٧.٨	١٤	صفر	٥٠
٢٠١٨	١٠	٤	٤٢	صفر	١	٢	١٨	صفر	٦٠	صفر
٢٠١٩	١٧	صفر	٤٧	صفر	** -	** -	٩.٤	١٣	٤٩	٣٨

(التقارير السنوية للمصارف). (* مليون دينار ، ** عدم توفر بيانات)

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

١. الاستنتاجات

- أ. شهدت المصارف الإسلامية في العراق نمواً واضحاً في أعدادها وانتشارها الجغرافي بيد أن تطور تجربتها يواجه العديد من التحديات كونها تعمل في إطار مناخ ربوي مسيطر عن الصناعة المصرفية يتميز بهيمنة المصارف الحكومية على معظم النشاط المصرفي.
- ب. في ضوء تميز العمل المصرفي في العراق بالتركيز العالي فإن المصارف الإسلامية اثبتت وجودها وإن لم يكن بفاعلية.
- ج. دور المصارف الإسلامية لا زال محدوداً على الرغم من النمو في أعداد المصارف وانتشارها الجغرافي.
- د. سجلت العديد من المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية تطوراً واضحاً واتجاهاً تصاعدياً خلال مدة الدراسة لكنها لم تعكس قدرة كافية في منافسة المصارف الحكومية أو الخاصة، في ظل بيئة اجتماعية تميل للتعامل مع المصارف الحكومية باعتبارها تعمل في إطار الدولة ودعمها مما يجعلها أكثر جذباً للزبائن.
- هـ. لازال نشاط التمويل في المصارف الإسلامية محكوم بالتوجه نحو القطاعات التي تتميز بأجلها القصيرة وانخفاض مخاطرتها، والابتعاد عن المشاريع الاقتصادية طويلة الأجل.
- و. هيمنة نموذج عمل المدينيات (صيغ المربحة) على نشاط التمويل الإسلامي بسبب سهولة تنفيذ إجراءاتها وإمكانية الحصول على أرباح ثابتة مع مخاطر أقل.

٢. التوصيات

- أ. أهمية زيادة الوعي لدى الجمهور حول المصارف الإسلامية وأنشطتها عبر استخدام القنوات المختلفة للتواصل ونشر المعلومات عنها.
- ب. ضرورة التحول إلى النموذج المستند على المشاركات (صيغة المضاربة والمشاركة) بدلاً من التركيز على المربحة فقط، تحقيقاً للأهداف الاجتماعية والاقتصادية لهذه المصارف وتجاوز حقيقة الإبداع والاقراض السائدة في العمل المصرفي التقليدي.
- ج. توسع نشاط الائتمان ليشمل قطاعات اقتصادية مختلفة وبما يساهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمع.
- ح. إمكانية الاتجاه نحو الاندماج بين بعض المصارف الإسلامية لاسيما الصغيرة منها بهدف تعزيز قدرتها على منافسة المصارف التقليدية .

المصادر

أولاً : التقارير

١. تقارير البنك المركزي للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠).
٢. التقارير السنوية للمصارف الإسلامية للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠).
٣. Islamic Financial Services Industry Stability (IFSIS) Reports (2017-2020).

ثانياً: المصادر العربية

أ. الكتب

١. بدران ، احمد جابر ، ٢٠١٥ ، " الاستثمار الإسلامي واهميته في تمويل المشروعات الصغيرة " ، مركز الدراسات الاقتصادية ، سلسلة صيغ معاملات البنوك الإسلامية ، مصر .
٢. البعلي ، عبد الحميد محمود ، ٢٠١٠ ، " أدوات الاستثمار والتمويل في المؤسسات المالية الإسلامية " ، مجموعة البركة المصرفية ، جدة.
٣. دواية ، محمد أشرف ، ٢٠٠٦ ، " دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الإسلامية " ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة.
٤. قندوز ، عبد الكريم ، ٢٠٠٨ ، " الهندسة المالية الإسلامية " ، مؤسسة رسالة ناشرون ، دمشق.
٥. الكراسنة ، إبراهيم ، ٢٠١٣ ، " البنوك الإسلامية - الإطار المنهجي والتحديات " ، معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي ، أبو ظبي.
٦. المغربي ، عبد الحميد ، ٢٠٠٤ ، " الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية " ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
٧. ميرة ، حامد بن حسن ، ٢٠١١ ، " عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية " ، دار الميمان للنشر والتوزيع ، الرياض.

ب. البحوث

١. احمد ، مجذوب احمد ، ٢٠١٩ ، " مشكلات شرعية في تطبيقات التمويل الزراعي الحكومي والحلول المتاحة " ، ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي ، جدة.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٢. الحوراني ، ياسر ، ٢٠١٨ ، " المصرفية الإسلامية في فكر المؤسسين الرواد " ، مؤتمر الاكاديمية الاوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي الأول – إسطنبول .
٣. خضر، افراح. كوين، عبد الكاظم، ٢٠٢٠ ، تقييم دور التمويل الإسلامي لمشاريع البنية التحتية " ، المؤتمر الدولي الثالث والسنوي الرابع عشر لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية.
٤. الهاشمي ، محمد طاهر ، ٢٠١٨ ، " اساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية واثرها التنموي " ، مؤتمر الأكاديمية الاوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي الأول ، إسطنبول.

ثانياً : المصادر الأجنبية

أ. الكتب

1. Ward, I., 2000, " Islamic banking the global economic ", Edinburgh University Press.
2. World Bank Group, 2016, " Islamic Finance a catalyst or shared prosperity ", Islamic Development Bank Group.

ب. البحوث

1. Abedifar, P., 2015, " Islamic banking and Finance recent empiric literature and direction ", Journal of Economic surveys Research Gate.
2. Arched, N., 2021, " Financial disintermediation and profitability of global Islamic banks", Ojs.Unito.it /index/2067.
3. Caporale, G., Helmi, M., 2018, " Islamic banking, credit and economic growth", International Journal Finance and Economic Vol.1, No:22.
4. Dar, H., Presley, J., 2000, "Lack of Profit loss sharing in Islamic banking", Loughborough University. Department of Economic .paper NO:24.
5. Homud, S., 1994, "Progress of Islamic banking, the aspiration and the realities", isfin.netsites.com.
6. Mauro, F., 2013, "Islamic banking in Europe", European central Bank, Occasional Paper series, Joun, No.146.
7. Nasiha, O., Premila, K., Lija, S., 2020, " Impact of Islamic banking system on economic growth of UAE, " Talent Development and Excellence, Vol.12, No.3.
8. Stoika, V., 2019, Integration of Islamic banking in the national banking sector", The International of conference on monitoring modeling and management of emergent control.
9. Ullah, A., Zhao, X., Kamal, M., 2020, "Exploring asymmetric relationship between Islamic banking development and economic growth in Pakistan ", International Journal finance and economic , Vol.1, No.20.

تأثير جائحة فيروس كورونا على عائد ومخاطرة ادوات الدخل الثابت بحث تحليلي لمجموعة من السندات الحكومية

The Impact of the Coronavirus Pandemic on Risk and Return of Fixed Income Securities

الباحث

د. محمد يونس ابو رغيف*

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان تأثير تداعيات جائحة فيروس كورونا على ادوات الدخل الثابت من خلال تحليل تزايد عدد الحالات وتأثيرها على عائد ومخاطرة هذه الأدوات ، ولتحقيق هدف البحث تم اختبار الارتباط والتأثير باستخدام برنامج SPSS بين عدد الاصابات اليومية بمرض فيروس كورونا والقيمة السوقية والعائد حتى الاستحقاق (Yield to Maturity) واحتمالية التخلف عن السداد (Default Probabilities) لعينة من السندات الحكومية القياسية لأجل (١٠) سنوات متمثلة بعائد سندات الخزنة الامريكية والبريطانية والكندية والفرنسية والألمانية خلال عام (٢٠٢٠) وهو عام ظهور فيروس كورونا، وظهر ان تزايد حالات الاصابة بمرض فيروس كورونا تؤثر بشكل تام على اسعار والعائد حتى الاستحقاق واحتمالية التخلف عن السداد لهذه السندات.

الكلمات المفتاحية: وباء كورونا، العائد، الأسعار ، احتمالية الفشل ، السندات الحكومية

Abstract

This research aims to demonstrate the impact of the repercussions of the Coronavirus epidemic on fixed-income securities by analyzing the increasing number of cases and their impact on the risks and returns of these securities, to achieve the goal of the research, the correlation and impact was tested using the SPSS program between the number of daily cases infected with the Coronavirus epidemic and the value The market, yield to maturity, and default probability on a sample of standard government bonds for (10) years represented by the yield of the United States, Britain, Canada, France and Germany Treasury bonds in 2020, which is the year of the emergence of the Coronavirus (2020), and it seemed that the increase in cases of the Coronavirus epidemic fully affects prices The yield to maturity and default probability of on these bonds.

Key Words: Coronavirus epidemic, Default probability, Yield, Prices, Government bonds,

مقدمة

اظهرت ازمة تفشي فيروس كورونا حجم الاثار الكبيرة على الاقتصادات العالمية وعدم قدرة جميع المؤسسات العالمية على توقع اثار هذا الفيروس، وبالتالي ظهر العالم في بداية هذه الازمة مكتوف الايدي امام الاعلاق التاريخي للاقتصادات الكبرى، وهو ما اثر بشكل كبير على جميع الادوات المالية ومنها ادوات الدخل الثابت التي قد لا يسלט الضوء عليها كثيرا كون جل الاهتمام بأسواق الاسهم واسواق السلع ، وهنا كان لابد من تسليط الضوء وبشكل دقيق على تداعيات هذا الفيروس على هذه ادوات الدخل الثابت هذه والتي من اهمها السندات الحكومية للتعرف على تأثير هذا الفيروس والمستثمرين في هذه الادوات على حدا سواء.

المبحث الاول: منهجية البحث

مشكلة البحث

تقلب الأسواق المالية وارتفاع مؤشر الخوف فيها خلال جائحة كورونا جعل من الأدوات التي تعد الأقل مخاطرة وهي أدوات الدخل الثابت عرضة لتقلبات كبيرة مما يتطلب دراسة كيفية تأثير هذه الجائحة على عائد ومخاطرة هذه الأدوات.

اهمية البحث:

١. تأتي اهمية البحث من الدور الذي تلعبه ادوات الدخل الثابت في توفير التمويل اللازم لطالبي الأموال اثناء ازمات التحوط من المخاطرة من قبل المستثمرين وقت حدوث الأزمات وضرورة دراسة تأثير جائحة كورونا على عائد ومخاطرة هذه الأدوات.

٢. كما تبرز اهميته من قلة الأدبيات العربية التي تركز على التقلبات الحاصلة على ادوات الدخل الثابت والتركيز بدلاً من ذلك على الاسهم، بالرغم من أهمية هذه الأدوات في الأسواق المالية، لذا كان من الضروري معرفة سلوك هذه الأدوات في اثناء الازمات.

اهداف البحث:

يسعى البحث الى الآتي:

١. تحليل عائد ومخاطر أدوات الدخل الثابت اثناء انتشار جائحة فيروس كورونا.
٢. اعطاء صورة عن الدور الذي يمكن ان تلعبه أدوات الدخل الثابت خلال ارتفاع مستويات عدم التأكد والمخاطرة في الأسواق المالية وفي ظل انحسار فرصة الاستثمار.

فرضية البحث:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد الإصابات بفيروس كورونا وعائد ومخاطرة السندات الحكومية عينة البحث.

عينة البحث ومدتها:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على البيانات التاريخية للقيمة السوقية والعائد حتى الاستحقاق (YTM) واحتمالية التخلف عن السداد لسندات الخزنة الأمريكية والبريطانية والألمانية والكندية والفرنسية ذات اجل استحقاق (١٠) سنوات خلال عام (٢٠٢٠) وهو عام تسجيل إصابات فيروس كورونا والمستخرجة من منصة EKION REFINTIV (ثومسون رويترز سابقاً).

الأدوات والنماذج المستخدمة في الدراسة:

لقياس الارتباط والتأثير بين عدد الإصابات والقيمة السوقية والعائد حتى الاستحقاق للسندات عينة البحث تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation وباستخدام برنامج ال SPSS، ولقياس مخاطرة الائتمان وبالذات مخاطرة التخلف عن السند (Default probability) تم الاعتماد على نسب احتمالية الفشل المعدة من قبل وكالة REFINTIV (ثومسون رويترز سابقاً) والمنشورة بشكل يومي على منصة EKION العائدة الى البنك المركزي العراقي، كما تم حساب مخاطرة التقلب في عوائد السندات عينة البحث بالاعتماد على أنموذج التباين المستخرج بواسطة برنامج SPSS.

المبحث الثاني : الإطار النظري**أولاً : ما هو فيروس كورونا وما هو مرض COVID-19؟**

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض (كوفيد-١٩). اما مرض (كوفيد-١٩) هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩. وقد تحول كوفيد-١٩ الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم (www.who.com)، اما عدد الحالات فقد نمت بشكل كبير حيث يوضح الجدول (١) نمو عدد من ثلاث حالات في شباط (٢٠٢٠) الى (١٣٢١٥٧٦٠) في (١٨) من كانون الثاني (٢٠٢٠) وهو ما جعل العالم يواجه اكبر تحدي له في العصر ودفع بجميع الدول الى اتخاذ إجراءات احترازية

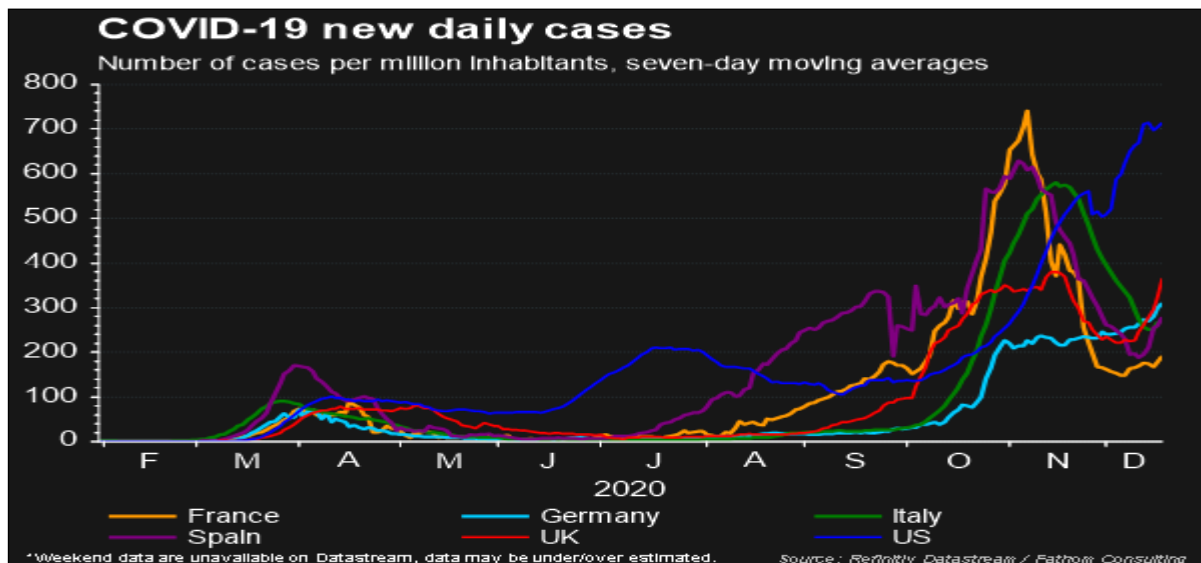
تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

وصلت الى حد الاغلاق التام وتقطع اوصال العالم بسبب توقف حركة النقل بين البلدان، كما اتخذت الحكومات والبنوك المركزية مجموعة من الإجراءات للحد من تأثير هذا الفيروس.

جدول (١): عدد الإصابات بـ COVID19 الكلية

عدد الحالات	التاريخ
13,251,760	18 Dec 2020
11,943,120	30 Nov 2020
10,356,538	31 Oct 2020
8,630,601	30 Sep 2020
6,736,926	31 Aug 2020
4,397,371	31 Jul 2020
2,360,500	30 Jun 2020
929,532	31 May 2020
196,213	30 Apr 2020
18,065	31 Mar 2020
3	29 Feb 2020

Source: REFINITIV Data Stream



شكل (١): الاصابات اليومية بكورونا خلال عام ٢٠٢٠

Source: REFINITIV Data Stream

ثانياً: الإجراءات المتخذة لمواجهة الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا:

اتخذت الحكومات والبنوك المركزية مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لمواجهة تأثير فيروس كورونا لعبث دوراً كبيراً في تهدئة مخاوف الأسواق ودعم الطلب والتأثير على أدوات الدخل الثابت، حيث عمل البنك المركزي الأمريكي على تقديم قروض وضخ ما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار للحكومات المحلية لمواجهة الفيروس. (<https://emea1.apps.cp.thomsonreuters.com>)، فيما وزاد البنك المركزي الأوروبي الحجم الإجمالي لبرنامج شراء السندات المرتبط بالوباء (٥٠٠) مليار يورو إلى (١.٨٥) تريليون يورو ومدد أجله تسعة أشهر حتى مارس آذار (٢٠٢٢) (<https://emea1.apps.cp.thomsonreuters.com>)، كما قدمت الحكومة الكندية حزمة من التحفيزات الضريبية بما يعادل (٥٠.٠) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم النظام الصحي، في فرنسا قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة (٤٥) مليار يورو (٢) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ (٣٠٠) مليار يورو (١٣) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك أعلنت الحكومة الألمانية عن حزمة إنفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة (١٥٦) مليار يورو (5.4) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وتوسيع نطاق استحقاقات رعاية الأطفال للأسر ذوي الدخل المنخفض (طلحة، ٢٠٢٠: 18).

كما تبنت المصارف المركزية العالمية، إجراءات أخرى لمواجهة آثار هذه الأزمة حيث تضمنت خفض معدلات الفائدة النقدية الموضحة في جدول (١) لتحفيز الطلب الكلي، وفي مقدمة هذه البنوك مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيث خفض معدل فائدة السياسة النقدية بمقدار نصف نقطة مئوية من (٠.٥%) إلى (٠.٢٥%) في آذار (٢٠٢٠)، كم خفض بنك انكلترا معدل الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية أيضاً إلى (٠.٢٥%)، وسار البنك المركزي الكندي بنفس الاتجاه وخفض سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية أيضاً. وتحفظ البنك المركزي الأوروبي على الاستجابة لتفشي فيروس كورونا بنفس النهج الذي اتبعته البنوك المركزية، حيث أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدودها الصفرية التي حددها منذ آذار (٢٠١٦).

جدول (1) اسعار الفائدة الرئيسية

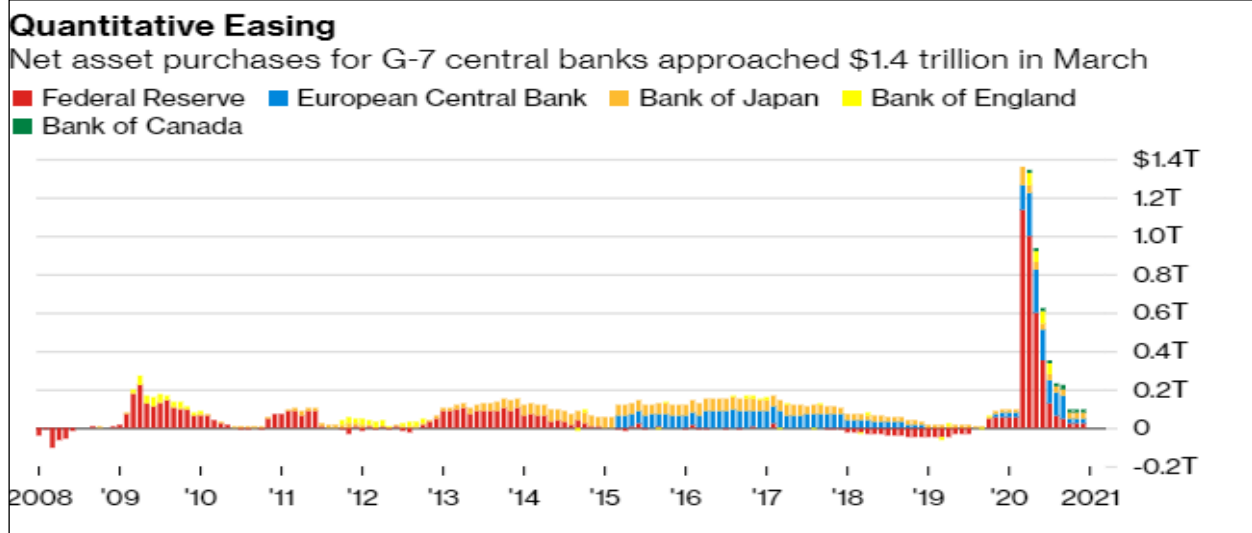
	GBP	USA		CA
12/31/2020	0.1	0.1	12/09/2020	0.25
11/30/2020	0.1	0.1	10/28/2020	0.25
09/30/2020	0.1	0.1	09/09/2020	0.25
08/31/2020	0.1	0.1	07/15/2020	0.25
06/30/2020	0.1	0.1	06/03/2020	0.25

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

05/31/2020	0.1	0.1	04/15/2020	0.25
03/31/2020	0.1	0.1	03/27/2020	0.25
01/31/2020	0.75	0.75	03/16/2020	0.75
12/31/2019	0.75	0.75	03/04/2020	1.25
11/30/2019	0.75	0.75	01/22/2020	1.75
09/30/2019	0.75	0.75	12/04/2019	1.75
08/31/2019	0.75	0.75	10/30/2019	1.75
06/30/2019	0.75	0.75	09/04/2019	1.75
05/31/2019	0.75	0.75	07/10/2019	1.75
04/30/2019	0.75	0.75	05/29/2019	1.75
03/31/2019	0.75	0.75	04/24/2019	1.75
02/28/2019	0.75	0.75	03/06/2019	1.75

Source : REFINITIV DataStream

ومن جهة أخرى، قرر البنك المركزي البريطاني توسيع برنامج شراء السندات بـ (١٥٠) مليار جنيه إسترليني ، وقررت لجنة السياسة النقدية التي تضم تسعة أعضاء، بالإجماع ، زيادة حجم برنامج شراء السندات إلى (٨٩٥) مليار جنيه إسترليني من (٧٤٥) مليار جنيه . (Bank of England) ، ويوضح الشكل (2) حجم صافي الأصول المشتراة من قبل البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى الذي وصل بنهاية (٢٠٢٠) إلى (١.٤) ترليون دولار امريكي.



شكل (٢) التحفيز الكمي

Bloomberg Source:

جاءت إجراءات الحكومات والبنوك المركزية اعلاه كردة فعل للتزايد الكبير وانتشار الإصابات بفيروس كورونا في جميع دول العام وهو ما يمكن ان يلعب دوراً كبيراً في التأثير على اسواق الدخل الثابت والأدوات المتداولة فيها.

ثالثاً: مفهوم وانواع أدوات الدخل الثابت:

تعرف الأدوات المالية ذات الدخل الثابت التي تسمى أيضاً أدوات المديونية (Securities Debt) بأنها مطالبة مالية (Financial Claim) محددة بتدفق دخل دوري وسميت بالأدوات المالية ذات الدخل الثابت لأنها أما تعهد بدفع دخل ثابت أو لأن تدفقات الدخل تكون بصيغة محددة (Bodi,et.al,2011:467) . أي أنها التزام على الجهة المصدرة بدفع فائدة ثابتة أو معومة في تواريخ مستقبلية محددة، وتأخذ هذه الأدوات أشكالاً عدة من أهمها:

١. **السندات Bonds** : وهي عبارة عن أدوات دين طويلة الأجل تعتمد من قبل الحكومات أو منشآت الأعمال لجمع مبالغ كبيرة من المال من مجموعة متنوعة من المقرضين، ذات فائدة سنوية ثابتة (Fixed Rate) أو معومة (Floating Rate) من قيمتها الاسمية (Gitman&Zutter,2013:36) .

٢. **حوالات الخزنة T- Bills** : هي سندات حكومية قصيرة الأجل ذات استحقاق سنة وقل توفر استثماراً بأقل مستوى من المخاطر في البلدان المستقرة مالياً وعند إصدارها تباع بخصم من قيمتها الاسمية وتسترد بقيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق (Brusk, 2013:4) .

٣. **اذونات الخزنة Treasury notes** : سندات متوسطة الأجل (١-١٠ سنوات) ذات قسائم دورية تصدرها الخزنة الأمريكية، وهي تصدر على نطاق واسع وبخلاف بعض السندات التي تكون قابلة للاستدعاء فإن Treasury notes تكون غير قابلة للاستدعاء (Elton,2014:14) .

٤. **الأوراق التجارية Commercial Paper** : هي أدوات قصيرة الأجل غير مضمونة (Unsecured) تصدرها الشركات والمؤسسات المالية الكبرى بدلاً من الاقتراض المباشر من المصارف (Bodi, et.al., 2011: 58) .

٥. **اتفاقيات إعادة الشراء Repurchase agreement** : وهي اتفاقية لبيع مجموعة من الأدوات المالية إلى طرف آخر ومن ثم إعادة شرائها منه بتاريخ محدد وبسعر فائدة محدد وهو سعر الفائدة على الاستثمار الليلي (Verones, 2011:15) .

رابعاً: مفهوم وأهمية اسواق ادوات الدخل الثابت

تعرف أسواق الدخل الثابت على أنها الأسواق التي يتم بها إصدار و تداول ادوات الدخل الثابت بأنواعها وهي تستخدم للمساعدة في تحويل الأموال من وحدات الفائض التي تمثل الأفراد أو الشركات أو الوحدات الحكومية إلى وحدات العجز التي تمثل الشركات أو الوحدات الحكومية التي تحتاج الى تمويل بالدين قصير أو طويل الأجل (Saunders & Cornett,2012:176-177). وبشكل عام فإن أسواق الدخل الثابت هي الأكبر بكثير مقارنة مع بورصات مثل

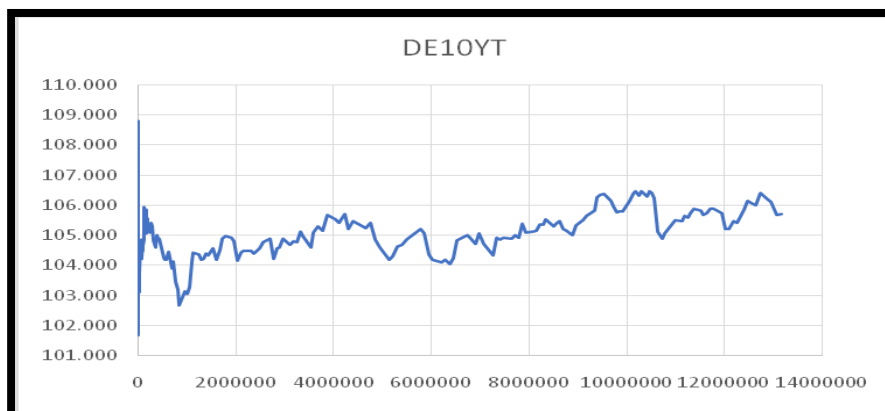
(NYSE,TSE,LSE) لأن الشركات تميل الى إصدار السندات بدلاً من الأسهم العادية ، اذ تشير الأرقام الصادرة عن جمعية الأدوات المالية (SIFMA) ان ١٠% من جميع الأدوات المالية المصدرة هي حقوق ملكية بما فيها الأسهم الممتازة لان الشركات تصدر أسهماً أقل كونها تحصل على التمويل بالملكية من الارباح المحتجزة، وان اسواق الاسهم هو سوق شركات فقط الا ان اسواق الدخل الثابت تتكون في معظم بلدان العالم من أربع قطاعات هي الحكومة والوكالات الحكومية والبلديات (Municipals) والسندات الدولية (مثل اليانكي واليوروبوند في الولايات المتحدة الصادرة من دول اخرى غير البلد الام لمصدر السند). (Frank&Keith,2012:594) الامر الذي جعل منها تحظى بأهمية كبيرة لدى المتعاملين بالأدوات المالية اذ توفر هذه الاسواق افراداً ومؤسسات أدوات ادخارية ذات جودة وسيولة عالية تتيح للمدخرين اختيار المخاطرة والاستحقاق وتطوير صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد، وإصدار السندات الحكومية في هذه الاسواق أهمية اخرى بالإضافة الى تمويل عجز الحكومات وهي بناء منحني عائد مرجعي (Yield Curve) لعائدات الأدوات المالية الاخرى، وهو ما يساعد في ان تلعب هذه الاسواق دوراً مهماً في تعزيز وانتقال وتنفيذ أدوات السياسة النقدية كما تحسن من الاستقرار العام والمنافسة (Debath,2014:10). وقد ازداد حجم هذه الأسواق من خلال الأدوات المصدرة فيها من قبل الحكومات والشركات خاصة بعد الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط في السنوات (2008,2009) وبدأت تمثل جزءاً مهماً من موارد الموازنات العامة للقطاع العام والخاص

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي

اولاً: تحليل تأثير تزايد حالات فيروس كورونا على القيمة السوقية للسندات الحكومية عينة البحث خلال المدة:

- لعبت حالات عدم التأكد والمخاوف الكبيرة من تداعيات فيروس كورونا وما تبعه من اجراءات من قبل البنوك المركزية دوراً كبيراً في التأثير على القيمة السوقية لجميع ادوات الدخل لثابت ومنها السندات عينة البحث وكالاتي:
١. تأثير فيروس كورونا على القيمة السوقية لسندات الخزانة الحكومية الالمانية ١٠ سنوات:
- يوضح شكل (٣) النقلب اليومي للقيمة السوقية لسندات الخزانة الالمانية (Benchmark 10Y) تبعاً لتزايد حالات الاصابة اليومية بفيروس كورونا ويوضح جدول (٢) الارتباط والتأثير لهذه الاصابات على اسعار السندات خلال عام ٢٠٢٠ .

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة



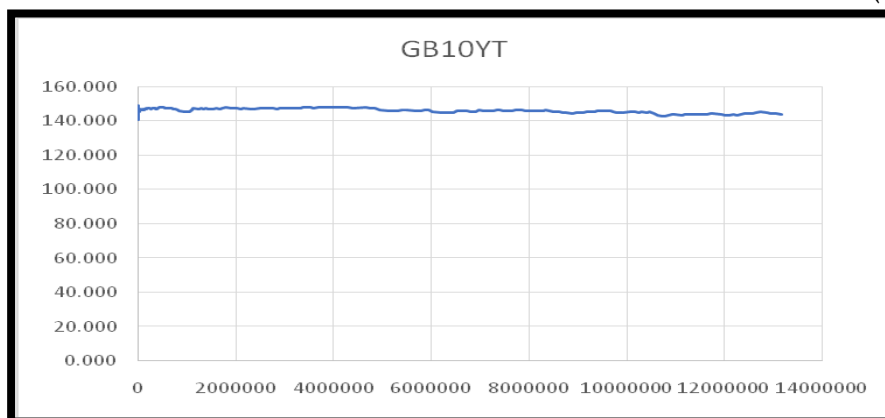
شكل (٣) التقلب اليومي لأسعار سندات الخزانة الألمانية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويتضح من خلاله تقلب هذا الاسعار مع تصاعد حالات فيروس كورونا حيث بلغت اعلى قيمة في الثامن من اذار حيث وصلت الى (١٠٨.٧٨٤) وهو الشهر الذي قفزت فيه إصابات كورونا من ثلاث حالات في شهر شباط الى (١٨,065) حالة . كما يتضح من جدول (٢) الارتباط الموجب المتوسط بين اسعار السندات وتزايد حالات الإصابة الذي بلغ (0.514) كما يظهر كما يظهر التأثير التام لتزايد حالات فيروس كورونا على هذه الاسعار وهو ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه الأداة بالرغم من عوائدها السالبة نتيجة المخاوف الكبيرة التي صاحبت بقية أدوات الاستثمار مثل الاسهم والتصنيف الائتماني المرتفع لألمانيا نتيجة قوة ومثانة هذا الاقتصاد.

٢. تأثير فيروس كورونا على القيمة السوقية لسندات الخزانة الحكومية البريطانية ١٠ سنوات:

يظهر شكل (٤) المستويات السعرية لسندات الخزانة البريطانية ١٠ سنوات.

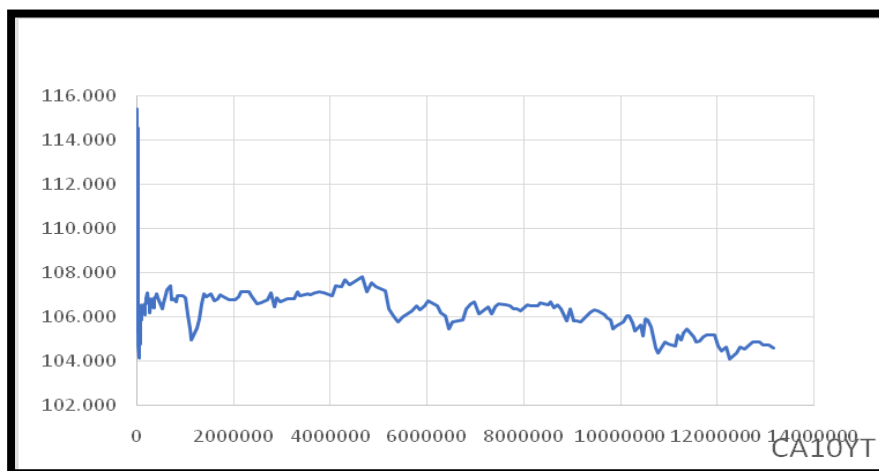


شكل (٤) التقلب اليومي لأسعار سندات الخزانة البريطانية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

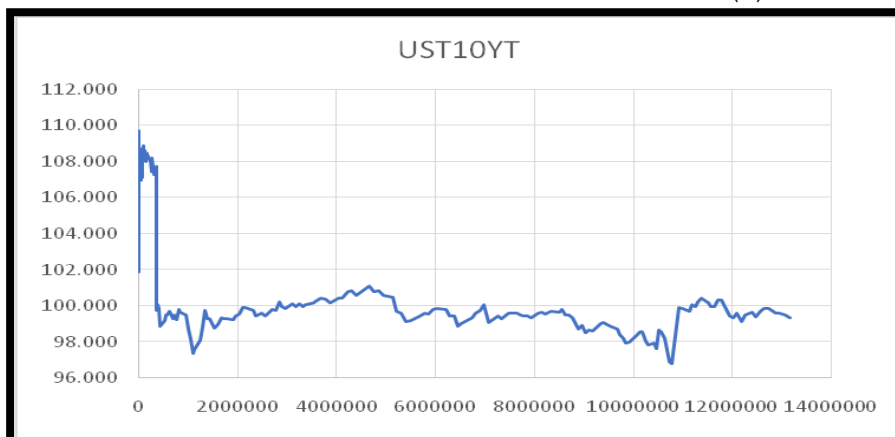
- ويظهر منه ان اعلى قيمة كانت ايضا في شهر اذار في الخامس منه حيث بلغت (١٤٨.٧٨) كما يظهر من جدول (٢) الارتباط الموجب المتوسط بين تزايد الحالات وارتفاع مستوى الاسعار حيث بلغ (٠.٥١٤) ويظهر ايضا التأثير التام لتزايد حالات كورونا على اسعار هذه السندات.
٣. تأثير فيروس كورونا على القيمة السوقية لسندات الخزنة الحكومية الكندية والامريكية (١٠) سنوات:
- يظهر من خلال شكل (٤) وشكل (٥) على التوالي تقلبات اسعار السندات الحكومية الكندية والامريكية استحقاق (١٠) سنوات.



شكل (٥) التقلب اليومي لأسعار سندات الخزنة الكندية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويظهر من خلال جدول (٢) الارتباط السالب المتوسط بين تزايد حالات فيروس كورونا وهذه الاسعار وان التأثير تاماً،



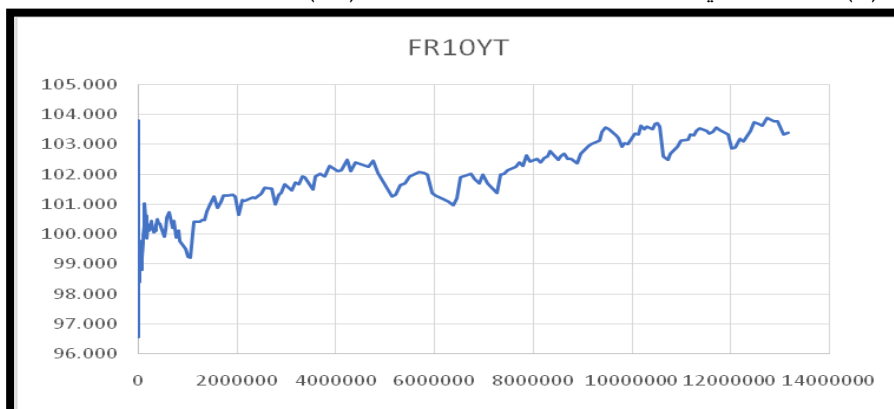
شكل (٦) التقلب اليومي لأسعار سندات الخزنة الامريكية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

وان هذا السلوك يفسر من جانب مؤشر سندات الولايات المتحدة الأمريكية (١٠) سنوات حيث لم تستجيب الولايات المتحدة بشكل سريع لهذا الفيروس من خلال اغلاق الاقتصاد والحياة العامة الاخرى كما ان خفض اسعار الفائدة على الدولار وإجراءات التحفيز الكمي اعطت اشارات لضعف الدولار الأمريكي امام العملات الرئيسية الاخرى وزاد من الطلب على ادوات الخزنة الأقصر اجلاً.

4. تأثير فيروس كورونا على القيمة السوقية لسندات الخزنة الحكومية الفرنسية (١٠) سنوات:

يوضح شكل (٧) التقلب اليومي لاسعار سندات الحكومة الفرنسية (١٠) تبعاً لتزايد الحالات الاصابة بفيروس كورونا.



شكل (٧) التقلب اليومي لأسعار سندات الخزنة الفرنسية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويظهر من خلاله شكل الاتجاه التصاعدي لاسعار سندات الحكومة الفرنسية مع تزايد حالات الاصابة بفيروس كورونا حيث بلغ اعلى سعر لهذه السندات (١٠٣.٨٨) بتاريخ الحادي عشر من شهر كانون الاول من عام (٢٠٢٠) وهذا ما يفسره الارتباط الموجب المرتفع الذي بلغ (٠.٧٧٧) والتأثير التام لحالات فيروس كورونا على هذه السندات الموضحة في جدول (2).

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

جدول (٢) تأثير عدد حالات كورونا فيروس على اسعار السندات عينة البحث خلال المدة

Correlations							
		case	DE10YT	GB10YT	CA10YT	USA10YT	FR10YT
case	Pearson Correlation	1	.514**	.354**	-.476**	-.500**	.777**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	243	243	243	243	243	243
DE10YT	Pearson Correlation	.514**	1	.520**	-.047	.045	.764**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.469	.485	.000
	N	243	243	243	243	243	243
GB10YT	Pearson Correlation	.354**	.520**	1	.052	.172**	.174**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.417	.007	.006
	N	243	243	243	243	243	243
CA10YT	Pearson Correlation	-.476**	-.047	.052	1	.515**	-.384**
	Sig. (2-tailed)	.000	.469	.417		.000	.000
	N	243	243	243	243	243	243
USA10YT	Pearson Correlation	-.500**	.045	.172**	.515**	1	-.489**
	Sig. (2-tailed)	.000	.485	.007	.000		.000
	N	243	243	243	243	243	243
FR10YT	Pearson Correlation	.777**	.764**	.174**	-.384**	-.489**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.006	.000	.000	
	N	243	243	243	243	243	243

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

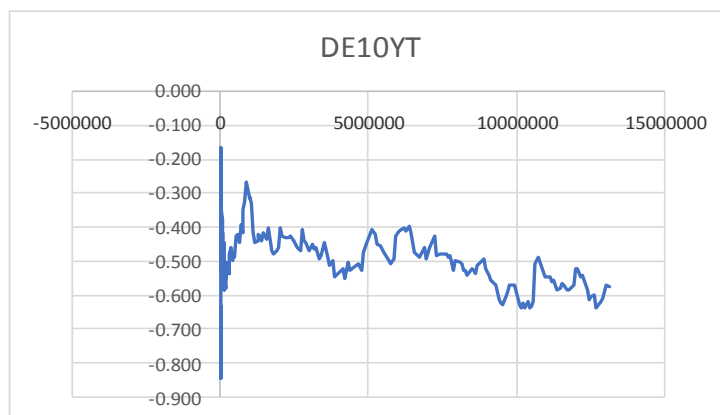
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ثانياً: تحليل تأثير تزايد حالات فيروس كورونا على العائد حتى الاستحقاق للسندات الحكومية عينة البحث خلال المدة:

١. تأثير فيروس كورونا على سندات الخزنة الالمانية (١٠ سنوات):

يوضح شكل (٩) التقلب اليومي للعائد حتى الاستحقاق (YTM) سندات الخزنة الالمانية مع تزايد حالات الإصابة

بالمرض ، كما يوضح جدول (٣) الارتباط بين عدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا خلال عام (٢٠٢٠) وتقلبات العائد.



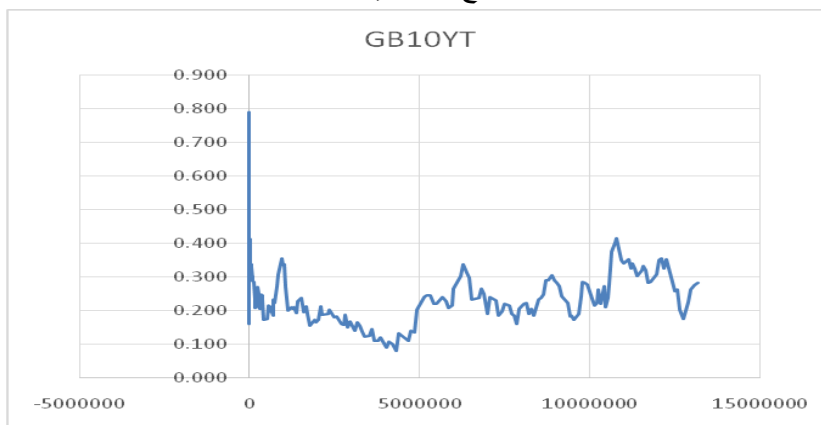
شكل (٩) التقلب اليومي لعائد سندات الخزينة الألمانية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويظهر من خلاله ان ادنى مستوى للعائد كان في الثامن عشر من اذار (٢٠٢٠) حيث وصل الى (-٠.٨٤٤) واخذ هذا العائد بالانخفاض مع تزايد حالات كورونا وارتفاع اسعار السندات وهو ما يوضحه الارتباط السالب المتوسط الذي بلغ (-٠.٥٠٢)، والتأثير التام لتزايد الحالات على تقلبات عائد هذه السندات.

٢. تأثير فيروس كورونا على سندات الخزينة البريطانية (١٠ سنوات):

يوضح شكل (١٠) تقلب عوائد سندات الخزينة لبريطانية مع زيادة الإصابة بفيروس كورونا.



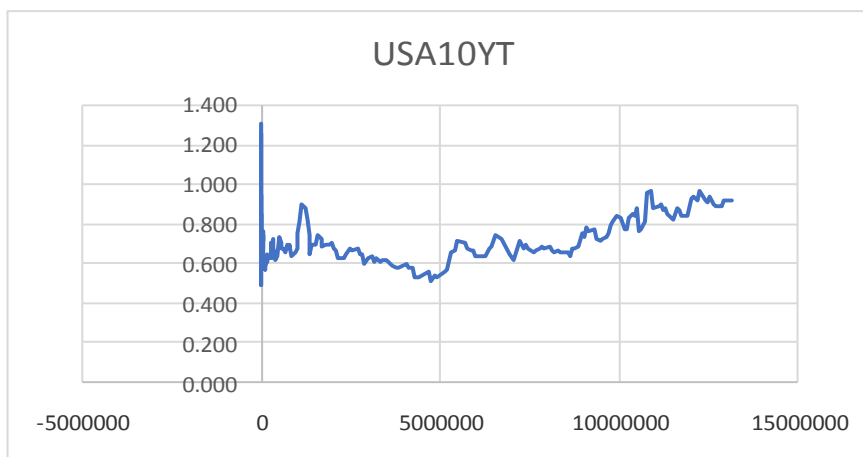
شكل (١٠) : التقلب اليومي لعائد سندات الخزينة البريطانية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

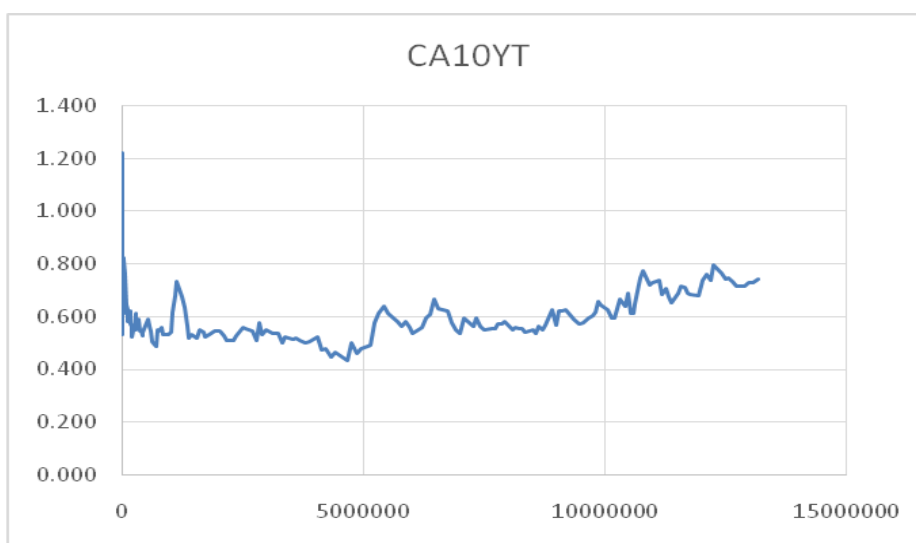
ويظهر من خلاله الانخفاض في هذه العوائد مع تزايد حالات الإصابة بالمرض، ويعكس ذلك الارتباط السالب الذي بلغ (-٠.٣٦٤) والتأثير التام لتزايد الحالات على العائد وكما موضح في جدول (٣).

٣. تأثير فيروس كورونا على عائد سندات الخزنة الكندية والأمريكية (١٠ سنوات):

وقد سلكت سندات الحكومة الكندية والأمريكية نفس السلوك ذات السلوك ولكن بارتباط سالب اقل حيث بلغ (-٠.٣٧٧) و (-٠.٢٨٩) على التوالي وبتأثير تام ، حيث يلاحظ ارتفاع هذه العوائد في منتصف العام مع ضعف الطلب على هذه السندات نتيجة ضعف الدولار الأمريكي.



شكل (٩) التقلب اليومي لعوائد سندات الخزنة الأمريكية استحقاق ١٠ سنوات
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS



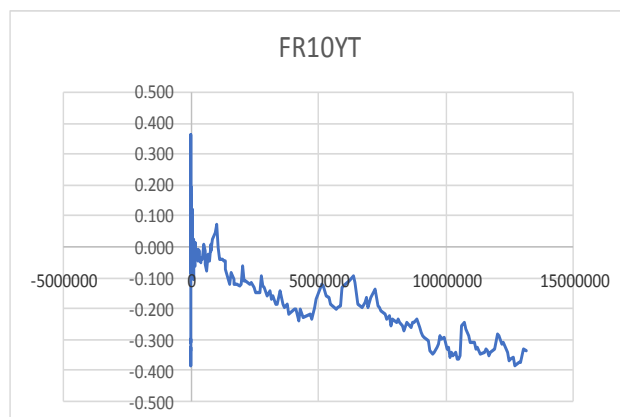
تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

شكل (١٠) : التقلب اليومي لعائد سندات الخزنة الكندية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

٤. تأثير فيروس كورونا على عائد سندات الحكومة الفرنسية (١٠) سنوات:

يلاحظ من شكل (١١) تقلب عوائد سندات الحكومة الفرنسية



شكل (١١) التقلب اليومي لعائد سندات الخزنة الفرنسية استحقاق ١٠ سنوات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويظهر حجم الانخفاض في العوائد مع تزايد الحالات وتزايد اسعار هذه السندات حيث بلغ ادنى عائد (٠.٣٨٣) في الثالث من اذار (٢٠٢٠)، كما يلاحظ من خلال جدول (٣) التأثير التام والارتباط الكبير بين زيادة الحالات والعائد حيث بلغ (٠.٧٤٠-).

جدول (٣) تأثير عدد حالات المصابين بفيروس كورونا على العائد

Correlations							
		case	DE10YT	GB10YT	CA10YT	USA10YT	FR10YT
case	Pearson Correlation	1	-.502**	-.364**	-.377**	-.289**	-.740**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	243	243	243	243	243	243
DE10YT	Pearson Correlation	-.502**	1	.503**	.361**	.358**	.759**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	243	243	243	243	243	243
GB10YT	Pearson Correlation	-.364**	.503**	1	.900**	.870**	.286**

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	243	243	243	243	243	243
CA10YT	Pearson Correlation	-.377**	.361**	.900**	1	.979**	.112
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.082
	N	243	243	243	243	243	243
USA10YT	Pearson Correlation	-.289**	.358**	.870**	.979**	1	.039
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.550
	N	243	243	243	243	243	243
FR10YT	Pearson Correlation	-.740**	.759**	.286**	.112	.039	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.082	.550	
	N	243	243	243	243	243	243

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ثالثاً: تأثير فيروس كورونا على مخاطر ادوات الدخل الثابت:

سوف يتم التركيز على اهم نوع المخاطر التي تتعرض لها السندات عينة الدراسة وهي مخاطرة التخلف عن السند (Default probability) وهي المخاطرة المؤثرة على حاملي السندات ويتم حسابه هذه الاحتمالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني بشكل يومي ومخاطرة القلب في عوائد السندات التي تؤثر على المحفظين بالسندات عينة البحث لغرض المتاجرة وكالاتي:

١. مخاطرة التخلف عن السداد

يوضح ملحق (١) نسب احتمالات التخلف عن السداد على اساس شهري، فيما يوضح جدول (4) الارتباط بين تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا يومياً خلال عام (٢٠٢٠) والتقلب اليومي في احتمالية فشل (Default probability) الحكومات عن سداد لسنداتها المصدرة باستحقاق (١٠) سنوات وحسب وكالات التصنيف العالمية المعتمدة.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

جدول (٤) تأثير عدد حالات المصابين بفيروس كورونا على احتمالية التخلف

Correlations							
		case	DE10YT	GB10YT	CA10YT	USA10YT	FR10YT
case	Pearson Correlation	1	.819**	-.121	.754**	-.171**	.836**
	Sig. (2-tailed)		.000	.061	.000	.008	.000
	N	242	242	242	242	242	242
DE10YT	Pearson Correlation	.819**	1	-.224**	.974**	.340**	.954**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	242	242	242	242	242	242
GB10YT	Pearson Correlation	-.121	-.224**	1	-.211**	-.212**	-.068
	Sig. (2-tailed)	.061	.000		.001	.001	.293
	N	242	242	242	242	242	242
CA10YT	Pearson Correlation	.754**	.974**	-.211**	1	.381**	.895**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001		.000	.000
	N	242	242	242	242	242	242
USA10YT	Pearson Correlation	-.171**	.340**	-.212**	.381**	1	.211**
	Sig. (2-tailed)	.008	.000	.001	.000		.001
	N	242	242	242	242	242	242
FR10YT	Pearson Correlation	.836**	.954**	-.068	.895**	.211**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.293	.000	.001	
	N	242	242	242	242	242	242

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويتضح من خلاله حجم الارتباط الموجب المرتفع بين تزايد حالات الإصابة واحتمالية التخلف عن السداد حيث بلغ معدل الارتباط (٠.٨١٩) ويتأثير تام لسندات الحكومة الألمانية (١٠) سنوات والحال ينطبق على سندات الحكومة الكندية حيث بلغ معامل الارتباط الموجب (٠.٧٥٤) ويتأثير تام وكذلك سندات الحكومة الفرنسية حيث بلغت اعلى معامل الارتباط موجب بين سندات العينة وهو (٠.٨٣٦) وبارتباط تام.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

ومن ناحية أخرى ولقوة الاقتصاد الأمريكي والبريطاني يبدو ان ارتباطهما هو الاضعف ولكن بتأثير تام حيث بلغ معامل الارتباط سالب ضعيف (-٠.١٢١) لسندات الحكومة البريطانية و (-٠.١٧١) للحكومة الأمريكية.

٢. مخاطرة التقلب في عوائد السندات عينة البحث

يوضح جدول (٦) مخاطر التقلب في عائد السندات عينة البحث.

جدول (٦): مخاطرة عوائد السندات عينة البحث

Statistics

	DE10YT	GB10YT	CA10YT	USA10Y T	FR10YT
Valid N	243	243	243	243	243
Missing	0	0	0	0	0
Std. Deviation	.10699	.16026	.31614	.36640	.14772
Variance	.011	.026	.100	.134	.022
Range	.68	.74	1.20	1.41	.75
Minimum	-.84	.08	.44	.50	-.38
Maximum	-.17	.82	1.63	1.91	.36

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويظهر منه اعلى تباين كان للسندات الامريكية اذ (٠.١٣٤) وهذا يرجع الى السيولة العالية التي تتمتع بها ادوات الدين الامريكية حيث تجري عمليات تداول كبيرة عليها مقسمة بين العرض والطلب تبعا لظروف السوق والاقتصاد كونها تمثل ملاذا امانا بعوائد موجبة على العكس من السندات الالمانية والفرنسية ذات الاستحقاق السالب لأجل (١٠) سنوات ، ونتيجة للارتباط الكبير بي الاقتصاد الكندي والامريكي نلاحظ مجيء سندات كندا بالمرتبة الثانية من حيث مستوى المخاطرة . فيما جاءت السندات الالمانية عند ادنى مستوى مخاطرة.

الاستنتاجات:

١. اظهرت ازمة فيروس كورونا اثارا وتداعيات لم تشهدها الاقتصادات العالمية من قبل مما رفع من مستويات المخاطرة بشكل كبير وزاد من مخاوف المستثمرين بشكل لم يشهد له مثيل من قبل.
٢. اسهمت الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات والبنوك المركزية في تحفيز الطلب على ادوات الدخل حيث ان ضح السيولة في الاسواق وخفض معدلات الفائدة اسهم في ذلك.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

٣. ان تزايد المخاطرة في الاسواق المالية نتيجة زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا والإجراءات المتخذة رفع من مستويات الطلب على ادوات الدخل الثابت بشكل عام والسندات بشكل خاص.
٤. بالرغم من مخاوف فيروس كورونا الا ان سندات بعض الدول عينة البحث اظهرت ارتباطاً ضعيفاً بهذه المخاوف وقد يرجع هذا الى التأخر في الاستجابة لتزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا من قبل الحكومات المصدرة لهذه السندات.
٥. ان ارتفاع القيمة السوقية للسندات الحكومية ذات التصنيف المرتفع في أوقات الازمات يمكن يجعل منها اداة فاعلة للتحوط في المحافظ الاستثمارية.
٦. ان ارتفاع القيمة السوقية للسندات الحكومية عينة البحث ذات العوائد السالبة مثل سندات الحكومة الألمانية في وقت الجائحة يبرز حجم الطلب عليها نتيجة المخاطر الكبيرة التي خلفها فيروس كورونا.
٧. بالرغم من الامكانات الكبيرة للدول الكبرى في اوقات الازمات الكبيرة الا ان احتمالية التخلف عن السداد ارتفعت في عام (٢٠٢٠) ارتفعت لجميع الدول عينة البحث بالمقارنة مع (٢٠١٩) باستثناء بريطانيا نتيجة قوة ومثانة الاقتصاد البريطاني وهو ما رفع من اسعار سنداتها بشكل كبير.

التوصيات

١. ضرورة تناول ادوات الدخل الثابت بمختلف انواعها بالمزيد من البحث والتحليل لما لها من اهمية وحجم في الاسواق المالية.
٢. اضافة ادوات الدخل الثابت ذات التصنيف المرتفع الى المحفظة الاستثمارية كونها تعد اداة فاعلة للتحوط اثناء الازمات.
٣. اتخاذ اجراءات تحفيزية في اوقات الازمات بما يضمن تحفيز الطلب على الادوات المالية المختلفة بما فيها ادوات الدخل الثابت.
٤. ضرورة متابعة احتمالية التخلف او التعثر عن السداد بغض النظر عن اسم وحجم الدولة او المؤسسة المصدرة للسند او اداة الدين.

المصادر:

أولاً: العربية

١. طلحة، الوليد احمد ، " التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية " ، صندوق النقد

العربي، ٢٠٢٠

ثانياً : الاجنبية

2. **Bodi, Zvi. Kane, Alex & Alane, Marcus J.(2011)** Investment and Portfolio, Ninth Edition, Mc Graw-Hill/ Irwin, N.Y. USA.
3. **Brusk, John. (2013)** "Timing Treasury Bond Market-Indicators predicting the relative evolution of treasury bonds and treasury bills", thesis for Degree of master of science, chalmers university of technology-Gothenburg, Sweden.
4. **Elton, Edwin J. Gruber Martin J. Brown Stephen J. Goetzmann William N. (2014)** "Modern Portfolio Theory and Investment Analysis", 9 th. ed., John Wiley & Sons, Inc.,
5. **Gitman, Lawrence . Zutter, Chad J. (2013)** Principles of Managerial Finance,13th, .ed., ,The Prentice Hall Inc. N.Y., USA.
6. **Reilly, Frank K. Brown, Keith C. (2012)** "Investment Analysis & Portfolio Management", Tenth Edition, South-Western, Cengage Learning.
7. **Sanunders, Anthony. & Cornett Marci Millon. (2012)** "Financial Markets and Institutions" McGraw-Hill co. Inc., N.Y., USA.
8. **Veronesi, Pietro.(2011)** "Fixed income securities, Valuation, Risk and Risk Management", John Wiley & Sons, INC., Canada,.
9. **Veronesi, Pietro.(2011)** "Fixed income securities, Valuation, Risk and Risk Management", John Wiley & Sons, INC., Canada,

ثالثاً: الأنترنت

10. Government of the UK, Bank of England (2020). Available at:
<https://www.bankofengland.co.uk/news/2020/march/the-covid-corporate-financing-facility>
11. www.who.com
12. <https://solutions.refinitiv.com/datastream>
13. <https://emea1.apps.cp.thomsonreuters.com>
14. <https://www.bloomberg.com/>
15. IMF (2020), "Policy Responses". Available at:<https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>

الملاحق:

ملحق (١): القيمة السوقية للسندات عينة البحث

Date	No. of case	DE10YT	GB10YT	CA10YT	UST10YT	FR10YT
17-Dec-2020	13167300	105.701	143.901	104.610	99.313	103.390
16-Dec-2020	13063925	105.651	144.000	104.760	99.484	103.321
15-Dec-2020	12960982	106.100	144.161	104.750	99.578	103.770
14-Dec-2020	12889239	106.175	144.633	104.890	99.563	103.757
11-Dec-2020	12726096	106.381	145.257	104.873	99.844	103.881
10-Dec-2020	12642623	105.991	144.948	104.700	99.844	103.620
09-Dec-2020	12561510	106.050	144.222	104.570	99.688	103.670
08-Dec-2020	12482837	106.124	144.295	104.650	99.375	103.740
07-Dec-2020	12410827	105.831	143.990	104.407	99.641	103.452
04-Dec-2020	12254254	105.396	143.175	104.121	99.500	103.101
03-Dec-2020	12178855	105.461	143.547	104.680	99.109	103.171
02-Dec-2020	12098779	105.198	143.187	104.480	99.563	102.884
01-Dec-2020	12020522	105.210	143.269	104.700	99.328	102.870
30-Nov-2020	11943120	105.724	143.793	105.232	99.438	103.330
27-Nov-2020	11773035	105.854	144.068	105.211	100.313	103.480
26-Nov-2020	11709460	105.876	144.145	105.132	100.313	103.549
25-Nov-2020	11641810	105.721	143.709	104.930	99.969	103.422
24-Nov-2020	11565131	105.668	143.562	104.880	99.938	103.369
23-Nov-2020	11509656	105.797	143.723	105.140	100.156	103.450
20-Nov-2020	11379109	105.864	143.938	105.500	100.438	103.536
19-Nov-2020	11312728	105.722	143.707	105.290	100.188	103.430
18-Nov-2020	11248820	105.567	143.549	104.996	99.938	103.287
17-Nov-2020	11187362	105.632	143.721	105.190	100.031	103.340
16-Nov-2020	11126784	105.470	143.425	104.710	99.703	103.162
13-Nov-2020	10990665	105.499	143.562	104.800	99.828	103.130
12-Nov-2020	10929822	105.356	143.475	104.890	99.891	102.925
10-Nov-2020	10788722	105.056	142.713	104.380	96.781	102.676
09-Nov-2020	10735148	104.876	142.876	104.630	96.906	102.480
06-Nov-2020	10622772	105.097	143.205	105.557	98.172	102.600
05-Nov-2020	10572038	106.231	144.433	105.900	98.563	103.590
04-Nov-2020	10519320	106.395	144.957	105.920	98.656	103.704
03-Nov-2020	10465203	106.455	145.318	105.170	97.609	103.689
02-Nov-2020	10426080	106.270	144.521	105.670	97.906	103.505
30-Oct-2020	10307235	106.460	145.196	105.400	97.813	103.581
29-Oct-2020	10250968	106.319	144.673	105.740	98.016	103.503
28-Oct-2020	10188696	106.450	145.211	106.090	98.531	103.629
27-Oct-2020	10126187	106.365	145.331	106.080	98.563	103.339
26-Oct-2020	10063069	106.141	145.097	105.780	98.328	103.362
23-Oct-2020	9919345	105.777	144.569	105.640	97.969	102.996
22-Oct-2020	9852935	105.780	144.538	105.500	97.906	103.043

21-Oct-2020	9791945	105.744	144.530	105.880	98.203	102.925
20-Oct-2020	9729960	105.956	145.061	106.000	98.375	103.198
19-Oct-2020	9671700	106.121	145.742	106.100	98.703	103.310
16-Oct-2020	9533550	106.373	145.965	106.290	98.875	103.510
15-Oct-2020	9465872	106.329	145.814	106.340	98.969	103.567
14-Oct-2020	9402670	106.234	145.899	106.250	99.078	103.421
13-Oct-2020	9342742	105.805	145.400	106.180	99.031	103.130
09-Oct-2020	9168362	105.628	145.178	105.790	98.578	103.008
08-Oct-2020	9105882	105.503	144.782	105.850	98.656	102.918
07-Oct-2020	9039757	105.404	144.691	105.850	98.484	102.801
06-Oct-2020	8971803	105.310	144.641	106.373	98.906	102.675
05-Oct-2020	8896200	104.987	144.451	105.840	98.703	102.369
02-Oct-2020	8766522	105.132	144.668	106.400	99.344	102.517
01-Oct-2020	8699690	105.189	144.657	106.550	99.500	102.495
30-Sep-2020	8630601	105.450	145.220	106.420	99.500	102.677
29-Sep-2020	8563735	105.363	145.382	106.720	99.813	102.590
28-Sep-2020	8500844	105.276	145.450	106.590	99.641	102.474
25-Sep-2020	8350908	105.510	146.035	106.650	99.672	102.772
24-Sep-2020	8282127	105.350	145.819	106.520	99.625	102.600
23-Sep-2020	8212802	105.332	146.002	106.530	99.516	102.524
22-Sep-2020	8143384	105.150	145.647	106.510	99.625	102.400
21-Sep-2020	8079763	105.102	145.679	106.570	99.563	102.500
18-Sep-2020	7928845	105.083	145.877	106.300	99.344	102.419
17-Sep-2020	7853819	105.374	146.480	106.370	99.453	102.617
16-Sep-2020	7782235	104.908	146.156	106.370	99.406	102.267
15-Sep-2020	7710865	104.987	146.156	106.540	99.484	102.380
14-Sep-2020	7642962	104.876	145.855	106.560	99.578	102.258
11-Sep-2020	7486344	104.893	145.785	106.620	99.594	102.140
10-Sep-2020	7407126	104.853	146.083	106.470	99.438	102.004
09-Sep-2020	7330812	104.916	146.255	106.170	99.250	101.970
08-Sep-2020	7258197	104.330	145.739	106.460	99.438	101.375
04-Sep-2020	7065950	104.688	145.617	106.160	99.063	101.681
03-Sep-2020	6978222	105.047	146.246	106.730	100.031	101.993
02-Sep-2020	6896936	104.690	145.486	106.620	99.750	101.690
01-Sep-2020	6813038	104.870	145.318	106.370	99.563	101.830
31-Aug-2020	6736926	105.000	145.701	105.910	99.344	102.000
28-Aug-2020	6534869	104.813	145.774	105.820	99.000	101.883
27-Aug-2020	6452805	104.230	144.986	105.490	98.844	101.210
26-Aug-2020	6370199	104.028	144.792	106.050	99.406	100.970
25-Aug-2020	6285950	104.170	144.531	106.187	99.453	101.083
24-Aug-2020	6203592	104.098	144.971	106.540	99.797	101.140
21-Aug-2020	6010610	104.178	145.455	106.770	99.859	101.280
20-Aug-2020	5944157	104.340	146.106	106.530	99.813	101.370
19-Aug-2020	5861271	105.055	146.209	106.340	99.516	101.976

18-Aug-2020	5771340	105.199	146.006	106.510	99.578	102.030
17-Aug-2020	5688956	105.082	145.869	106.320	99.438	102.085
14-Aug-2020	5500121	104.860	146.109	106.040	99.188	101.930
13-Aug-2020	5412214	104.684	146.148	105.790	99.125	101.701
12-Aug-2020	5312128	104.621	145.832	106.060	99.578	101.626
11-Aug-2020	5217093	104.300	145.864	106.400	99.688	101.322
10-Aug-2020	5127295	104.172	145.950	107.220	100.484	101.256
07-Aug-2020	4935508	104.580	146.427	107.380	100.594	101.770
06-Aug-2020	4847921	104.860	147.321	107.550	100.844	102.053
05-Aug-2020	4755877	105.407	147.241	107.150	100.781	102.450
04-Aug-2020	4662934	105.219	147.676	107.830	101.063	102.240
31-Jul-2020	4397371	105.459	147.400	107.500	100.594	102.385
30-Jul-2020	4311188	105.203	148.087	107.710	100.844	102.090
29-Jul-2020	4218859	105.699	147.828	107.400	100.797	102.480
28-Jul-2020	4119513	105.390	147.766	107.430	100.422	102.120
27-Jul-2020	4046848	105.504	148.008	106.960	100.422	102.095
24-Jul-2020	3865482	105.655	147.632	107.124	100.156	102.280
23-Jul-2020	3780531	105.152	147.777	107.170	100.344	101.920
22-Jul-2020	3691202	105.276	147.784	107.100	100.406	102.026
21-Jul-2020	3595248	105.075	147.345	107.030	100.281	101.930
20-Jul-2020	3527402	104.576	147.656	107.070	100.172	101.490
17-Jul-2020	3377049	104.975	147.700	106.960	100.047	101.908
16-Jul-2020	3313996	105.099	147.525	107.170	99.969	101.930
15-Jul-2020	3241799	104.748	147.323	106.840	100.125	101.670
14-Jul-2020	3178763	104.784	147.195	106.860	99.953	101.730
13-Jul-2020	3113466	104.670	147.550	106.860	100.109	101.467
10-Jul-2020	2966941	104.869	147.221	106.730	99.859	101.650
09-Jul-2020	2897968	104.583	147.435	106.890	99.922	101.385
08-Jul-2020	2832370	104.559	146.976	106.460	100.188	101.313
07-Jul-2020	2767213	104.195	147.383	107.110	99.734	100.984
06-Jul-2020	2701757	104.872	147.379	106.780	99.781	101.520
03-Jul-2020	2558847	104.765	147.092	106.664	99.438	101.540
02-Jul-2020	2495631	104.560	147.135	106.630	99.563	101.347
30-Jun-2020	2360500	104.391	146.867	106.970	99.453	101.182
29-Jun-2020	2309069	104.478	147.057	107.150	99.734	101.231
26-Jun-2020	2158424	104.474	147.104	107.160	99.891	101.113
25-Jun-2020	2091633	104.425	146.799	106.950	99.875	101.144
24-Jun-2020	2031252	104.140	147.316	106.780	99.531	100.630
23-Jun-2020	1970065	104.780	147.449	106.780	99.438	101.242
22-Jun-2020	1913496	104.900	147.342	106.810	99.203	101.310
19-Jun-2020	1787335	104.975	147.608	106.920	99.250	101.275
18-Jun-2020	1712498	104.890	147.186	107.010	99.297	101.271
17-Jun-2020	1672170	104.510	146.897	106.860	99.344	101.065
16-Jun-2020	1591904	104.190	147.143	106.770	98.969	100.870

15-Jun-2020	1540751	104.555	146.588	107.080	98.766	101.242
12-Jun-2020	1428955	104.321	146.773	106.940	99.266	100.927
11-Jun-2020	1383230	104.381	147.243	107.080	99.297	100.748
10-Jun-2020	1334366	104.200	147.027	106.620	99.734	100.468
09-Jun-2020	1284020	104.170	147.087	105.940	98.828	100.467
08-Jun-2020	1237759	104.339	147.048	105.510	98.063	100.400
05-Jun-2020	1132556	104.401	147.207	104.970	97.547	100.396
04-Jun-2020	1088092	104.108	146.317	105.500	97.344	100.040
03-Jun-2020	1042592	103.260	145.465	106.120	98.141	99.220
02-Jun-2020	999677	103.047	145.505	106.875	98.703	99.233
01-Jun-2020	957353	103.124	145.247	106.970	99.469	99.510
29-May-2020	845894	102.650	145.893	106.960	99.641	99.778
28-May-2020	804711	103.190	146.344	106.700	99.813	100.110
27-May-2020	763170	103.449	147.018	106.830	99.234	99.895
26-May-2020	727779	104.120	146.897	106.800	99.500	100.447
25-May-2020	697425	103.890	147.529	107.430	99.297	100.204
22-May-2020	617097	104.440	147.219	107.250	99.672	100.740
21-May-2020	585271	104.169	147.462	106.830	99.500	100.541
20-May-2020	554954	104.172	147.190	106.670	99.484	100.140
19-May-2020	523214	104.240	147.737	106.400	99.172	99.897
15-May-2020	432822	104.874	147.823	106.900	98.875	100.360
14-May-2020	408068	104.868	147.073	107.060	99.859	100.340
13-May-2020	384924	104.984	146.880	106.870	100.063	100.493
12-May-2020	364654	104.653	146.880	106.890	99.750	100.327
11-May-2020	347779	104.600	147.101	106.420	107.734	100.116
08-May-2020	307618	104.809	147.482	106.500	107.281	100.050
07-May-2020	291782	105.285	147.436	106.850	107.719	100.202
06-May-2020	274072	105.396	146.919	106.200	108.219	100.370
05-May-2020	259852	105.281	146.657	106.680	107.422	100.433
04-May-2020	246197	105.089	147.111	106.620	107.969	100.230
01-May-2020	209755	105.224	147.219	107.100	108.172	100.128
30-Apr-2020	196213	105.350	147.565	106.870	108.141	100.311
29-Apr-2020	183367	105.541	147.244	106.700	108.297	100.324
28-Apr-2020	172387	105.040	147.038	106.610	108.281	99.860
27-Apr-2020	161697	105.826	147.291	106.110	108.453	100.600
24-Apr-2020	136188	105.643	146.599	106.540	108.016	100.520
23-Apr-2020	118624	105.920	146.577	106.360	108.594	101.013
22-Apr-2020	111387	104.860	146.421	106.200	108.453	100.288
21-Apr-2020	105273	104.630	146.554	106.550	108.375	99.932
20-Apr-2020	99918	104.470	146.589	106.080	108.859	99.770
17-Apr-2020	84356	104.725	146.140	105.910	108.313	99.748
16-Apr-2020	78559	104.290	146.544	106.220	108.016	99.253
15-Apr-2020	74014	104.210	146.041	105.948	108.469	98.815
14-Apr-2020	68018	104.850	146.484	104.790	108.172	99.230

13-Apr-2020	64616	104.483	146.536	104.780	107.094	99.292
09-Apr-2020	47098	104.830	146.554	104.770	107.109	99.773
08-Apr-2020	41894	104.800	146.079	104.240	107.375	99.528
07-Apr-2020	36778	104.680	146.533	104.170	106.969	99.510
06-Apr-2020	33480	103.808	145.593	104.750	107.266	99.005
03-Apr-2020	26229	103.430	145.219	105.250	107.828	98.960
02-Apr-2020	23683	103.110	146.249	114.200	108.719	98.393
01-Apr-2020	20778	103.150	146.556	114.550	108.344	98.392
31-Mar-2020	18065	104.240	146.333	113.780	108.266	99.370
30-Mar-2020	15499	104.394	146.566	113.080	107.625	99.277
27-Mar-2020	11160	104.404	146.030	113.400	107.906	99.540
26-Mar-2020	9723	104.761	146.351	112.400	107.188	99.880
25-Mar-2020	8299	104.630	145.946	111.850	106.563	100.059
24-Mar-2020	7089	105.360	145.536	112.140	106.094	100.816
23-Mar-2020	6018	104.923	144.962	112.650	106.469	100.623
20-Mar-2020	3118	103.720	144.550	112.220	106.969	99.810
19-Mar-2020	2264	102.940	145.271	110.970	105.297	98.100
18-Mar-2020	1656	103.250	143.496	110.540	103.469	98.179
17-Mar-2020	1205	103.811	141.453	111.370	102.250	98.980
16-Mar-2020	935	103.420	140.620	113.011	104.750	98.871
13-Mar-2020	361	101.670	143.623	112.400	107.375	97.545
12-Mar-2020	247	102.322	145.151	114.830	105.156	96.554
11-Mar-2020	189	104.380	145.512	114.240	106.156	97.670
10-Mar-2020	142	104.650	147.461	114.150	106.453	98.158
09-Mar-2020	105	105.990	147.058	115.420	107.141	100.127
06-Mar-2020	41	107.650	147.776	113.560	109.703	101.515
05-Mar-2020	25	107.764	148.868	112.490	107.594	103.023
04-Mar-2020	18	108.320	147.921	110.820	105.453	102.930
03-Mar-2020	12	108.784	146.615	111.340	104.797	103.795
02-Mar-2020	9	107.532	146.140	110.060	104.563	103.552
28-Feb-2020	1	106.986	145.897	109.820	103.875	103.421
27-Feb-2020	1	106.534	145.691	109.650	103.516	103.200
26-Feb-2020	1	106.607	145.237	108.990	101.875	103.340
25-Feb-2020	0	105.247	102.821	107.740	99.766	102.392
24-Feb-2020	0	104.920	102.785	108.010	99.359	102.316
21-Feb-2020	0	104.420	102.568	107.700	99.484	102.038
20-Feb-2020	0	104.536	102.444	107.430	99.188	102.151
19-Feb-2020	0	104.252	102.177	107.420	98.922	101.760
18-Feb-2020	0	104.180	102.309	107.760	101.078	101.668
17-Feb-2020	0	104.070	102.080	108.180	101.438	101.559
14-Feb-2020	0	104.090	102.463	108.029	101.828	101.530
13-Feb-2020	0	103.962	102.871	107.670	101.563	101.430
12-Feb-2020	0	103.836	102.991	107.500	100.953	101.320
11-Feb-2020	0	103.993	102.869	108.010	100.906	101.413

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

10-Feb-2020	0	104.212	102.753	108.700	101.344	101.605
07-Feb-2020	0	103.903	102.436	108.560	102.078	101.312
06-Feb-2020	0	103.731	102.903	108.040	102.094	101.101
05-Feb-2020		103.781	103.420	108.230	101.766	101.064
04-Feb-2020	0	104.154	103.295	107.642	101.406	101.409
03-Feb-2020	0	104.476	103.128	108.290	100.984	101.705
31-Jan-2020	0	104.540	103.384	107.760	101.313	101.798
30-Jan-2020	0	104.175	103.050	107.290	100.625	101.468
29-Jan-2020	0	103.812	103.465	106.960	100.094	101.154
28-Jan-2020	0	103.882	102.941	106.370	99.813	100.919
27-Jan-2020	0	103.938	102.671	105.930	99.828	101.241
24-Jan-2020	0	103.379	102.244	105.970	99.234	100.740
23-Jan-2020	0	103.191	102.301	106.040	99.469	100.609
22-Jan-2020	0	102.651	102.122	106.210	99.656	100.073
21-Jan-2020	0	102.550	102.288	105.760	99.391	99.910
20-Jan-2020	0	102.195	102.168	105.540	99.125	99.591
17-Jan-2020	0	102.181	102.089	105.750	99.313	99.580
16-Jan-2020	0	102.177	101.439	105.600	99.031	99.538
15-Jan-2020	0	102.105	101.168	105.350	98.891	99.510
14-Jan-2020	0	102.028	100.977	105.800	99.328	99.191
13-Jan-2020	0	101.860	100.483	105.760	99.453	99.084
10-Jan-2020	0	102.234	100.509	106.230	99.656	99.506
09-Jan-2020	0	102.150	100.769	105.440	98.813	99.420
08-Jan-2020	0	102.510	100.985	104.730	98.563	99.640
07-Jan-2020	0	102.746	101.273	105.300	98.703	99.780
06-Jan-2020	0	102.802	100.767	105.670	98.891	99.790
03-Jan-2020	0	102.761	100.466	105.550	98.609	99.784
02-Jan-2020	0	102.152	100.084	105.370	98.578	99.208

Source: <https://emea1.apps.cp.thomsonreuters.com>

ملحق (٢): عوائد السندات عينة البحث

Date	No. of case	DE10YT	GB10YT	CA10YT	USA10YT	FR10YT
17-Dec-2020	13167300	-0.573	0.281	0.744	0.925	-0.335
16-Dec-2020	13063925	-0.568	0.274	0.728	0.920	-0.328
15-Dec-2020	12960982	-0.611	0.262	0.729	0.921	-0.372
14-Dec-2020	12889239	-0.618	0.224	0.714	0.891	-0.370
11-Dec-2020	12726096	-0.638	0.174	0.716	0.891	-0.382
10-Dec-2020	12642623	-0.600	0.202	0.735	0.908	-0.357
09-Dec-2020	12561510	-0.605	0.263	0.749	0.941	-0.361
08-Dec-2020	12482837	-0.612	0.258	0.741	0.913	-0.368
07-Dec-2020	12410827	-0.584	0.284	0.767	0.928	-0.340
04-Dec-2020	12254254	-0.541	0.352	0.798	0.969	-0.306

03-Dec-2020	12178855	-0.547	0.324	0.738	0.921	-0.313
02-Dec-2020	12098779	-0.521	0.355	0.760	0.946	-0.285
01-Dec-2020	12020522	-0.522	0.349	0.737	0.934	-0.283
30-Nov-2020	11943120	-0.572	0.307	0.680	0.842	-0.328
27-Nov-2020	11773035	-0.585	0.285	0.683	0.842	-0.342
26-Nov-2020	11709460	-0.586	0.282	0.691	0.878	-0.349
25-Nov-2020	11641810	-0.571	0.319	0.713	0.882	-0.336
24-Nov-2020	11565131	-0.566	0.332	0.718	0.859	-0.331
23-Nov-2020	11509656	-0.578	0.319	0.691	0.829	-0.339
20-Nov-2020	11379109	-0.584	0.303	0.653	0.855	-0.347
19-Nov-2020	11312728	-0.571	0.325	0.675	0.882	-0.336
18-Nov-2020	11248820	-0.555	0.339	0.707	0.872	-0.322
17-Nov-2020	11187362	-0.561	0.325	0.687	0.906	-0.327
16-Nov-2020	11126784	-0.545	0.351	0.738	0.893	-0.310
13-Nov-2020	10990665	-0.548	0.340	0.728	0.886	-0.307
12-Nov-2020	10929822	-0.534	0.350	0.719	0.972	-0.287
10-Nov-2020	10788722	-0.504	0.414	0.773	0.958	-0.263
09-Nov-2020	10735148	-0.487	0.402	0.747	0.820	-0.244
06-Nov-2020	10622772	-0.508	0.375	0.649	0.778	-0.255
05-Nov-2020	10572038	-0.617	0.276	0.614	0.768	-0.351
04-Nov-2020	10519320	-0.633	0.236	0.612	0.881	-0.361
03-Nov-2020	10465203	-0.638	0.208	0.691	0.848	-0.360
02-Nov-2020	10426080	-0.620	0.273	0.639	0.859	-0.342
30-Oct-2020	10307235	-0.638	0.220	0.667	0.836	-0.349
29-Oct-2020	10250968	-0.624	0.263	0.632	0.781	-0.342
28-Oct-2020	10188696	-0.637	0.222	0.596	0.778	-0.354
27-Oct-2020	10126187	-0.628	0.214	0.597	0.803	-0.326
26-Oct-2020	10063069	-0.607	0.234	0.628	0.841	-0.328
23-Oct-2020	9919345	-0.572	0.277	0.643	0.848	-0.292
22-Oct-2020	9852935	-0.572	0.281	0.658	0.816	-0.297
21-Oct-2020	9791945	-0.568	0.284	0.619	0.797	-0.286
20-Oct-2020	9729960	-0.588	0.242	0.606	0.762	-0.312
19-Oct-2020	9671700	-0.604	0.188	0.596	0.744	-0.322
16-Oct-2020	9533550	-0.627	0.171	0.577	0.734	-0.341
15-Oct-2020	9465872	-0.623	0.185	0.572	0.722	-0.347
14-Oct-2020	9402670	-0.614	0.181	0.581	0.727	-0.333
13-Oct-2020	9342742	-0.572	0.222	0.589	0.775	-0.304
09-Oct-2020	9168362	-0.555	0.241	0.629	0.767	-0.293
08-Oct-2020	9105882	-0.543	0.273	0.623	0.785	-0.284
07-Oct-2020	9039757	-0.534	0.282	0.624	0.740	-0.273
06-Oct-2020	8971803	-0.524	0.289	0.570	0.762	-0.261
05-Oct-2020	8896200	-0.493	0.305	0.625	0.694	-0.231
02-Oct-2020	8766522	-0.507	0.289	0.568	0.677	-0.245
01-Oct-2020	8699690	-0.512	0.290	0.552	0.677	-0.243

30-Sep-2020	8630601	-0.537	0.246	0.566	0.645	-0.260
29-Sep-2020	8563735	-0.528	0.236	0.536	0.663	-0.252
28-Sep-2020	8500844	-0.520	0.231	0.549	0.659	-0.241
25-Sep-2020	8350908	-0.542	0.185	0.543	0.664	-0.269
24-Sep-2020	8282127	-0.526	0.204	0.557	0.676	-0.252
23-Sep-2020	8212802	-0.525	0.190	0.556	0.664	-0.245
22-Sep-2020	8143384	-0.507	0.221	0.559	0.671	-0.233
21-Sep-2020	8079763	-0.502	0.220	0.553	0.694	-0.243
18-Sep-2020	7928845	-0.500	0.205	0.581	0.682	-0.235
17-Sep-2020	7853819	-0.528	0.158	0.573	0.687	-0.254
16-Sep-2020	7782235	-0.483	0.185	0.574	0.679	-0.220
15-Sep-2020	7710865	-0.490	0.188	0.557	0.669	-0.231
14-Sep-2020	7642962	-0.479	0.213	0.555	0.667	-0.219
11-Sep-2020	7486344	-0.481	0.219	0.549	0.684	-0.208
10-Sep-2020	7407126	-0.477	0.196	0.564	0.703	-0.194
09-Sep-2020	7330812	-0.483	0.184	0.596	0.684	-0.191
08-Sep-2020	7258197	-0.426	0.228	0.566	0.723	-0.134
04-Sep-2020	7065950	-0.461	0.238	0.597	0.622	-0.163
03-Sep-2020	6978222	-0.495	0.189	0.539	0.651	-0.193
02-Sep-2020	6896936	-0.460	0.250	0.551	0.671	-0.164
01-Sep-2020	6813038	-0.477	0.265	0.577	0.693	-0.177
31-Aug-2020	6736926	-0.490	0.237	0.624	0.729	-0.194
28-Aug-2020	6534869	-0.472	0.232	0.633	0.746	-0.182
27-Aug-2020	6452805	-0.416	0.296	0.668	0.687	-0.117
26-Aug-2020	6370199	-0.396	0.313	0.610	0.682	-0.094
25-Aug-2020	6285950	-0.410	0.337	0.597	0.646	-0.105
24-Aug-2020	6203592	-0.403	0.303	0.561	0.640	-0.111
21-Aug-2020	6010610	-0.410	0.265	0.538	0.644	-0.124
20-Aug-2020	5944157	-0.425	0.215	0.562	0.675	-0.133
19-Aug-2020	5861271	-0.493	0.207	0.582	0.669	-0.191
18-Aug-2020	5771340	-0.507	0.226	0.565	0.683	-0.196
17-Aug-2020	5688956	-0.496	0.238	0.584	0.709	-0.201
14-Aug-2020	5500121	-0.474	0.220	0.613	0.716	-0.186
13-Aug-2020	5412214	-0.457	0.218	0.639	0.670	-0.164
12-Aug-2020	5312128	-0.451	0.244	0.612	0.658	-0.157
11-Aug-2020	5217093	-0.421	0.244	0.577	0.574	-0.128
10-Aug-2020	5127295	-0.408	0.238	0.495	0.562	-0.121
07-Aug-2020	4935508	-0.447	0.202	0.479	0.536	-0.170
06-Aug-2020	4847921	-0.473	0.133	0.462	0.543	-0.197
05-Aug-2020	4755877	-0.525	0.140	0.503	0.513	-0.235
04-Aug-2020	4662934	-0.507	0.109	0.435	0.563	-0.215
31-Jul-2020	4397371	-0.529	0.131	0.468	0.536	-0.229
30-Jul-2020	4311188	-0.505	0.079	0.447	0.541	-0.201
29-Jul-2020	4218859	-0.551	0.100	0.479	0.581	-0.237

28-Jul-2020	4119513	-0.522	0.106	0.476	0.581	-0.203
27-Jul-2020	4046848	-0.533	0.090	0.523	0.609	-0.201
24-Jul-2020	3865482	-0.547	0.120	0.507	0.589	-0.218
23-Jul-2020	3780531	-0.499	0.110	0.503	0.582	-0.184
22-Jul-2020	3691202	-0.511	0.110	0.510	0.595	-0.194
21-Jul-2020	3595248	-0.491	0.145	0.518	0.607	-0.185
20-Jul-2020	3527402	-0.444	0.124	0.514	0.620	-0.143
17-Jul-2020	3377049	-0.482	0.122	0.525	0.628	-0.183
16-Jul-2020	3313996	-0.493	0.136	0.504	0.612	-0.185
15-Jul-2020	3241799	-0.460	0.153	0.538	0.630	-0.160
14-Jul-2020	3178763	-0.463	0.164	0.536	0.614	-0.166
13-Jul-2020	3113466	-0.452	0.139	0.536	0.640	-0.141
10-Jul-2020	2966941	-0.471	0.166	0.549	0.633	-0.158
09-Jul-2020	2897968	-0.444	0.150	0.534	0.605	-0.133
08-Jul-2020	2832370	-0.441	0.186	0.577	0.653	-0.126
07-Jul-2020	2767213	-0.407	0.156	0.512	0.648	-0.094
06-Jul-2020	2701757	-0.470	0.159	0.545	0.684	-0.145
03-Jul-2020	2558847	-0.460	0.182	0.557	0.671	-0.147
02-Jul-2020	2495631	-0.441	0.180	0.561	0.682	-0.129
30-Jun-2020	2360500	-0.424	0.202	0.527	0.653	-0.113
29-Jun-2020	2309069	-0.433	0.188	0.510	0.636	-0.118
26-Jun-2020	2158424	-0.432	0.187	0.509	0.638	-0.107
25-Jun-2020	2091633	-0.427	0.212	0.530	0.674	-0.109
24-Jun-2020	2031252	-0.400	0.172	0.548	0.684	-0.060
23-Jun-2020	1970065	-0.460	0.163	0.548	0.709	-0.119
22-Jun-2020	1913496	-0.471	0.172	0.545	0.704	-0.125
19-Jun-2020	1787335	-0.478	0.155	0.534	0.699	-0.122
18-Jun-2020	1712498	-0.470	0.188	0.525	0.694	-0.121
17-Jun-2020	1672170	-0.434	0.212	0.541	0.733	-0.102
16-Jun-2020	1591904	-0.404	0.193	0.550	0.754	-0.083
15-Jun-2020	1540751	-0.438	0.237	0.519	0.702	-0.118
12-Jun-2020	1428955	-0.416	0.226	0.534	0.699	-0.089
11-Jun-2020	1383230	-0.443	0.191	0.520	0.653	-0.071
10-Jun-2020	1334366	-0.425	0.208	0.566	0.748	-0.045
09-Jun-2020	1284020	-0.422	0.204	0.634	0.829	-0.045
08-Jun-2020	1237759	-0.439	0.208	0.678	0.884	-0.038
05-Jun-2020	1132556	-0.445	0.199	0.733	0.905	-0.038
04-Jun-2020	1088092	-0.415	0.269	0.679	0.820	-0.004
03-Jun-2020	1042592	-0.331	0.336	0.617	0.761	0.075
02-Jun-2020	999677	-0.310	0.334	0.542	0.680	0.074
01-Jun-2020	957353	-0.317	0.355	0.534	0.662	0.047
29-May-2020	845894	-0.270	0.307	0.534	0.644	0.023
28-May-2020	804711	-0.324	0.273	0.560	0.705	-0.012
27-May-2020	763170	-0.349	0.222	0.548	0.677	0.011

26-May-2020	727779	-0.415	0.232	0.551	0.698	-0.047
25-May-2020	697425	-0.393	0.184	0.489	0.659	-0.022
22-May-2020	617097	-0.447	0.211	0.507	0.677	-0.078
21-May-2020	585271	-0.420	0.193	0.548	0.679	-0.057
20-May-2020	554954	-0.420	0.215	0.565	0.711	-0.015
19-May-2020	523214	-0.426	0.174	0.592	0.742	0.011
15-May-2020	432822	-0.488	0.171	0.542	0.640	-0.038
14-May-2020	408068	-0.488	0.230	0.527	0.619	-0.036
13-May-2020	384924	-0.499	0.245	0.546	0.651	-0.052
12-May-2020	364654	-0.466	0.246	0.545	0.679	-0.034
11-May-2020	347779	-0.461	0.230	0.591	0.726	-0.012
08-May-2020	307618	-0.481	0.204	0.583	0.681	-0.005
07-May-2020	291782	-0.527	0.208	0.549	0.631	-0.021
06-May-2020	274072	-0.538	0.249	0.614	0.713	-0.039
05-May-2020	259852	-0.526	0.270	0.566	0.657	-0.045
04-May-2020	246197	-0.507	0.236	0.573	0.637	-0.024
01-May-2020	209755	-0.520	0.231	0.525	0.640	-0.013
30-Apr-2020	196213	-0.532	0.206	0.548	0.625	-0.032
29-Apr-2020	183367	-0.551	0.231	0.566	0.627	-0.034
28-Apr-2020	172387	-0.502	0.248	0.575	0.610	0.015
27-Apr-2020	161697	-0.578	0.231	0.624	0.654	-0.063
24-Apr-2020	136188	-0.560	0.285	0.582	0.596	-0.054
23-Apr-2020	118624	-0.586	0.288	0.600	0.611	-0.105
22-Apr-2020	111387	-0.484	0.301	0.616	0.619	-0.030
21-Apr-2020	105273	-0.461	0.292	0.582	0.571	0.007
20-Apr-2020	99918	-0.445	0.292	0.628	0.626	0.024
17-Apr-2020	84356	-0.470	0.327	0.645	0.656	0.026
16-Apr-2020	78559	-0.428	0.297	0.615	0.611	0.078
15-Apr-2020	74014	-0.419	0.336	0.642	0.641	0.124
14-Apr-2020	68018	-0.481	0.303	0.758	0.750	0.081
13-Apr-2020	64616	-0.446	0.302	0.759	0.749	0.074
09-Apr-2020	47098	-0.479	0.302	0.760	0.722	0.024
08-Apr-2020	41894	-0.476	0.339	0.813	0.764	0.049
07-Apr-2020	36778	-0.464	0.305	0.821	0.734	0.051
06-Apr-2020	33480	-0.379	0.382	0.763	0.678	0.104
03-Apr-2020	26229	-0.342	0.412	0.713	0.589	0.109
02-Apr-2020	23683	-0.311	0.333	0.649	0.627	0.169
01-Apr-2020	20778	-0.314	0.310	0.614	0.635	0.169
31-Mar-2020	18065	-0.421	0.330	0.695	0.699	0.066
30-Mar-2020	15499	-0.435	0.313	0.769	0.671	0.075
27-Mar-2020	11160	-0.436	0.355	0.736	0.744	0.048
26-Mar-2020	9723	-0.470	0.331	0.842	0.808	0.013
25-Mar-2020	8299	-0.457	0.363	0.902	0.856	-0.006
24-Mar-2020	7089	-0.527	0.398	0.871	0.818	-0.084

23-Mar-2020	6018	-0.485	0.443	0.818	0.767	-0.064
20-Mar-2020	3118	-0.369	0.475	0.864	0.938	0.020
19-Mar-2020	2264	-0.293	0.421	0.998	1.129	0.199
18-Mar-2020	1656	-0.323	0.559	1.045	1.258	0.190
17-Mar-2020	1205	-0.377	0.723	0.956	0.996	0.106
16-Mar-2020	935	-0.339	0.790	0.782	0.728	0.117
13-Mar-2020	361	-0.167	0.554	0.847	0.954	0.257
12-Mar-2020	247	-0.231	0.436	0.593	0.852	0.363
11-Mar-2020	189	-0.432	0.409	0.656	0.822	0.244
10-Mar-2020	142	-0.458	0.263	0.665	0.752	0.192
09-Mar-2020	105	-0.585	0.295	0.534	0.498	-0.013
06-Mar-2020	41	-0.740	0.241	0.728	0.707	-0.155
05-Mar-2020	25	-0.751	0.160	0.841	0.925	-0.306
04-Mar-2020	18	-0.802	0.232	1.020	0.992	-0.297
03-Mar-2020	12	-0.844	0.333	0.964	1.017	-0.383
02-Mar-2020	9	-0.728	0.371	1.102	1.088	-0.359
28-Feb-2020	1	-0.677	0.390	1.128	1.126	-0.346
27-Feb-2020	1	-0.634	0.407	1.147	1.299	-0.324
26-Feb-2020	1	-0.641	0.442	1.220	1.310	-0.337
25-Feb-2020	0	-0.620	0.471	1.214	1.330	-0.293
24-Feb-2020	0	-0.612	0.505	1.200	1.377	-0.293
21-Feb-2020	0	-0.552	0.521	1.281	1.470	-0.263
20-Feb-2020	0	-0.495	0.540	1.306	1.525	-0.224
19-Feb-2020	0	-0.512	0.574	1.359	1.570	-0.242
18-Feb-2020	0	-0.481	0.578	1.329	1.556	-0.235
14-Feb-2020	0	-0.433	0.601	1.364	1.588	-0.207
13-Feb-2020	0	-0.444	0.614	1.394	1.617	-0.218
12-Feb-2020	0	-0.416	0.642	1.396	1.630	-0.179
11-Feb-2020	0	-0.409	0.629	1.359	1.590	-0.169
10-Feb-2020	0	-0.399	0.653	1.313	1.547	-0.158
07-Feb-2020	0	-0.400	0.613	1.330	1.577	-0.155
06-Feb-2020	0	-0.388	0.570	1.369	1.644	-0.145
05-Feb-2020	0	-0.376	0.558	1.389	1.649	-0.134
04-Feb-2020	0	-0.391	0.570	1.333	1.601	-0.143
03-Feb-2020	0	-0.411	0.583	1.258	1.520	-0.163
31-Jan-2020	0	-0.382	0.616	1.273	1.519	-0.133
30-Jan-2020	0	-0.365	0.567	1.330	1.555	-0.112
29-Jan-2020	0	-0.370	0.514	1.310	1.594	-0.108
28-Jan-2020	0	-0.405	0.527	1.375	1.641	-0.143
27-Jan-2020	0	-0.436	0.544	1.304	1.605	-0.172
24-Jan-2020	0	-0.442	0.518	1.362	1.680	-0.182
23-Jan-2020	0	-0.407	0.553	1.414	1.739	-0.148
22-Jan-2020	0	-0.372	0.510	1.451	1.771	-0.117
21-Jan-2020	0	-0.379	0.564	1.517	1.769	-0.093

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

20-Jan-2020	0	-0.384	0.592	1.566	1.835	-0.125
17-Jan-2020	0	-0.330	0.637	1.562	1.809	-0.075
16-Jan-2020	0	-0.312	0.631	1.554	1.788	-0.062
15-Jan-2020	0	-0.260	0.650	1.536	1.818	-0.007
14-Jan-2020	0	-0.250	0.633	1.586	1.848	0.009
13-Jan-2020	0	-0.215	0.646	1.611	1.827	0.042
10-Jan-2020	0	-0.214	0.654	1.588	1.858	0.043
09-Jan-2020	0	-0.214	0.722	1.605	1.874	0.047
08-Jan-2020	0	-0.206	0.751	1.633	1.825	0.050
07-Jan-2020	0	-0.209	0.771	1.583	1.811	0.082
06-Jan-2020	0	-0.192	0.823	1.588	1.788	0.093
03-Jan-2020	0	-0.230	0.821	1.536	1.882	0.050
02-Jan-2020	0	-0.222	0.793	1.624	1.910	0.059

Source: <https://emea1.apps.cp.thomsonreuters.com>

ملحق (٣): احتمالية التعثر*

Date	FRGV10Y	DEGV10Y	GBGV10Y	USGV10Y	CAGV10Y
06-Jan-2021	0.3168	0.0643	0.1698	0.0906	0.1144
05-Jan-2021	0.3168	0.0643	0.1698	0.0906	0.1144
04-Jan-2021	0.3168	0.0643	0.1698	0.0906	0.1144
01-Jan-2021	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
31-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
30-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
29-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
28-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
25-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
24-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
23-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
22-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
21-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0813	0.1006
18-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0812	0.1006
17-Dec-2020	0.2977	0.0571	0.1472	0.0812	0.1006
16-Dec-2020	0.3036	0.0582	0.1471	0.0812	0.1006
15-Dec-2020	0.3043	0.0583	0.1087	0.0814	0.1008
14-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
11-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
10-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
09-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
08-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
07-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
04-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
03-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
02-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017

01-Dec-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
30-Nov-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
27-Nov-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
26-Nov-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
25-Nov-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
24-Nov-2020	0.3057	0.0599	0.1222	0.0781	0.1017
23-Nov-2020	0.2902	0.0567	0.1224	0.0751	0.1008
20-Nov-2020	0.2902	0.0567	0.1224	0.0751	0.1008
19-Nov-2020	0.2902	0.0567	0.1224	0.0751	0.1008
18-Nov-2020	0.2902	0.0567	0.1224	0.0751	0.1008
17-Nov-2020	0.2901	0.0567	0.1224	0.0751	0.1008
16-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0751	0.1009
13-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0751	0.1009
12-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0751	0.1009
11-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0751	0.1009
10-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0751	0.1009
09-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0752	0.1011
06-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0752	0.1011
05-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0752	0.1011
04-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0752	0.1011
03-Nov-2020	0.3256	0.0601	0.1257	0.0752	0.1011
02-Nov-2020	0.3354	0.0615	0.1309	0.0752	0.1082
30-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.1309	0.0752	0.1082
29-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.1309	0.0752	0.1082
28-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.1309	0.0752	0.1082
27-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.1309	0.0752	0.1082
26-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.2365	0.0752	0.1082
23-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.2365	0.0752	0.1082
22-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.2365	0.0752	0.1082
21-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.2365	0.0752	0.1082
20-Oct-2020	0.3354	0.0615	0.2365	0.0752	0.1082
19-Oct-2020	0.3114	0.0555	0.2368	0.0753	0.1084
16-Oct-2020	0.3223	0.0555	0.2378	0.0752	0.1092
15-Oct-2020	0.322	0.0555	0.2602	0.0751	0.1075
14-Oct-2020	0.322	0.0555	0.2602	0.0751	0.1075
13-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1803	0.0528	0.0611
12-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1803	0.0528	0.0611
09-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1803	0.0528	0.0611
08-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1803	0.0528	0.0611
07-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1803	0.0528	0.0611
06-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1803	0.0528	0.0611
05-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1833	0.0528	0.0609
02-Oct-2020	0.2445	0.0347	0.1833	0.0528	0.0609
01-Oct-2020	0.2575	0.0371	0.19	0.0515	0.0615

30-Sep-2020	0.2575	0.0371	0.19	0.0515	0.0615
29-Sep-2020	0.2575	0.0371	0.19	0.0515	0.0615
28-Sep-2020	0.2575	0.0371	0.19	0.0515	0.0615
25-Sep-2020	0.2575	0.0371	0.19	0.0515	0.0615
24-Sep-2020	0.2575	0.0371	0.19	0.0515	0.0615
23-Sep-2020	0.2577	0.0371	0.1901	0.0515	0.0616
22-Sep-2020	0.2577	0.0371	0.1901	0.0515	0.0616
21-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
18-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
17-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
16-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
15-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
14-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
11-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
10-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
09-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
08-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
07-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
04-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
03-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
02-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
01-Sep-2020	0.2447	0.0326	0.1917	0.0511	0.0598
31-Aug-2020	0.2451	0.0326	0.1487	0.0512	0.0606
28-Aug-2020	0.2451	0.0326	0.1487	0.0512	0.0606
27-Aug-2020	0.2451	0.0326	0.1487	0.0512	0.0606
26-Aug-2020	0.2451	0.0326	0.1487	0.0512	0.0606
25-Aug-2020	0.2451	0.0326	0.1487	0.0513	0.0606
24-Aug-2020	0.243	0.0329	0.1487	0.0518	0.0606
21-Aug-2020	0.243	0.0329	0.1487	0.0518	0.0606
20-Aug-2020	0.243	0.0329	0.1487	0.0518	0.0606
19-Aug-2020	0.243	0.0329	0.1487	0.0518	0.0606
18-Aug-2020	0.2434	0.0295	0.1474	0.0519	0.0607
17-Aug-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.052	0.0608
14-Aug-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.052	0.0608
13-Aug-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.052	0.0608
12-Aug-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.052	0.0608
11-Aug-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.052	0.0613
10-Aug-2020	0.1971	0.0295	0.1477	0.052	0.0613
07-Aug-2020	0.1971	0.0295	0.1477	0.052	0.0613
06-Aug-2020	0.1971	0.0295	0.1477	0.052	0.0613
05-Aug-2020	0.1971	0.0295	0.1477	0.052	0.0613
04-Aug-2020	0.1971	0.0295	0.1477	0.052	0.0639
03-Aug-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.0526	0.0639
31-Jul-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.0526	0.0639

30-Jul-2020	0.1972	0.0295	0.1477	0.0526	0.0638
29-Jul-2020	0.197	0.0295	0.1476	0.0526	0.0638
28-Jul-2020	0.197	0.0295	0.1476	0.0526	0.065
27-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1486	0.051	0.065
24-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1486	0.051	0.065
23-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1486	0.051	0.065
22-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1486	0.051	0.065
21-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1486	0.051	0.0649
20-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1601	0.0507	0.0649
17-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1601	0.0507	0.0649
16-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1601	0.0507	0.0649
15-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1601	0.0507	0.0649
14-Jul-2020	0.2072	0.0296	0.1601	0.0507	0.0643
13-Jul-2020	0.2073	0.0296	0.1602	0.0508	0.0651
10-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.0509	0.0651
09-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.0509	0.0651
08-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.0509	0.0651
07-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.0509	0.0651
06-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.0509	0.0651
03-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.081	0.0651
02-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.081	0.0651
01-Jul-2020	0.2079	0.0297	0.1615	0.081	0.0668
30-Jun-2020	0.2094	0.0306	0.1605	0.0793	0.0668
29-Jun-2020	0.2094	0.0306	0.1605	0.0793	0.0669
26-Jun-2020	0.2094	0.0306	0.1605	0.0793	0.0669
25-Jun-2020	0.2094	0.0306	0.1605	0.0793	0.0669
24-Jun-2020	0.2094	0.0306	0.1605	0.0793	0.0669
23-Jun-2020	0.2094	0.0306	0.1605	0.0793	0.0667
22-Jun-2020	0.2287	0.0339	0.155	0.0794	0.0667
19-Jun-2020	0.2287	0.0339	0.155	0.0794	0.0667
18-Jun-2020	0.2287	0.0339	0.155	0.0794	0.0667
17-Jun-2020	0.2287	0.0339	0.155	0.0794	0.0667
16-Jun-2020	0.2288	0.0339	0.155	0.0794	0.0667
15-Jun-2020	0.2288	0.0339	0.1622	0.0811	0.0667
12-Jun-2020	0.2288	0.0339	0.1622	0.0811	0.0667
11-Jun-2020	0.2288	0.0339	0.1622	0.0811	0.0667
10-Jun-2020	0.2288	0.0339	0.1622	0.0811	0.0668
08-Jun-2020	0.2289	0.0338	0.1623	0.0812	0.0668
05-Jun-2020	0.2289	0.0338	0.1623	0.0812	0.0668
04-Jun-2020	0.2289	0.0338	0.1623	0.0812	0.0668
03-Jun-2020	0.2289	0.0338	0.1623	0.0812	0.0668
02-Jun-2020	0.2289	0.0338	0.1623	0.0812	0.0693
01-Jun-2020	0.2274	0.033	0.1641	0.0812	0.0693
29-May-2020	0.2274	0.033	0.1641	0.0812	0.0693

28-May-2020	0.2274	0.0329	0.1641	0.0812	0.0693
27-May-2020	0.2274	0.0329	0.1641	0.0812	0.0676
26-May-2020	0.2333	0.0343	0.1554	0.0812	0.0676
25-May-2020	0.2333	0.0343	0.1554	0.0812	0.0676
22-May-2020	0.2333	0.0343	0.1554	0.0812	0.0676
21-May-2020	0.2333	0.0343	0.1554	0.0812	0.0676
20-May-2020	0.2333	0.0343	0.1554	0.0812	0.0676
19-May-2020	0.2333	0.0343	0.1554	0.0812	0.0676
18-May-2020	0.2364	0.0348	0.1579	0.0827	0.0676
15-May-2020	0.2364	0.0348	0.1579	0.0827	0.0676
14-May-2020	0.2364	0.0348	0.1579	0.0827	0.0676
13-May-2020	0.2364	0.0348	0.1579	0.0827	0.0676
12-May-2020	0.2364	0.0348	0.1579	0.0827	0.0676
11-May-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
08-May-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
07-May-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
06-May-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
05-May-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
04-May-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
01-May-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
30-Apr-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0676
29-Apr-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0652
28-Apr-2020	0.2243	0.0348	0.158	0.0828	0.0652
27-Apr-2020	0.2241	0.0348	0.1553	0.0827	0.0652
24-Apr-2020	0.2241	0.0348	0.1553	0.0827	0.0652
23-Apr-2020	0.2241	0.0348	0.1553	0.0827	0.0652
22-Apr-2020	0.2241	0.0348	0.1553	0.0827	0.0652
21-Apr-2020	0.2241	0.035	0.1553	0.0827	0.0652
20-Apr-2020	0.2334	0.035	0.1553	0.0827	0.0653
17-Apr-2020	0.2336	0.0351	0.1591	0.0859	0.0653
16-Apr-2020	0.2336	0.0351	0.1591	0.0859	0.0653
15-Apr-2020	0.2336	0.0351	0.1591	0.0859	0.0654
14-Apr-2020	0.233	0.035	0.1587	0.0856	0.0654
13-Apr-2020	0.233	0.035	0.1587	0.0856	0.0654
10-Apr-2020	0.233	0.035	0.1587	0.0856	0.0654
09-Apr-2020	0.233	0.035	0.1587	0.0856	0.0654
08-Apr-2020	0.233	0.035	0.1588	0.0857	0.064
07-Apr-2020	0.2343	0.0352	0.158	0.0861	0.064
06-Apr-2020	0.2343	0.0352	0.158	0.0861	0.064
03-Apr-2020	0.2343	0.0352	0.158	0.0861	0.064
02-Apr-2020	0.2343	0.0352	0.158	0.0861	0.064
01-Apr-2020	0.2343	0.0352	0.158	0.0861	0.0691
31-Mar-2020	0.2468	0.0382	0.1644	0.0908	0.0649
30-Mar-2020	0.2317	0.0358	0.1543	0.0852	0.0649

27-Mar-2020	0.2317	0.0358	0.1543	0.0852	0.0649
26-Mar-2020	0.2317	0.0358	0.1543	0.0852	0.0649
25-Mar-2020	0.2317	0.0358	0.1543	0.0852	0.0656
24-Mar-2020	0.2317	0.0352	0.1542	0.0852	0.0656
23-Mar-2020	0.2317	0.0352	0.1542	0.0852	0.0656
20-Mar-2020	0.2317	0.0352	0.1542	0.0852	0.0656
19-Mar-2020	0.2317	0.0352	0.1542	0.0852	0.0656
18-Mar-2020	0.2317	0.0352	0.1542	0.0852	0.0656
17-Mar-2020	0.2312	0.0352	0.1541	0.0851	0.0657
16-Mar-2020	0.2311	0.0352	0.1541	0.0846	0.0657
13-Mar-2020	0.2311	0.0352	0.1541	0.0846	0.0657
12-Mar-2020	0.2311	0.0352	0.1541	0.0846	0.0657
11-Mar-2020	0.2311	0.0352	0.1541	0.0846	0.0657
10-Mar-2020	0.2311	0.0352	0.1541	0.0846	0.0657
09-Mar-2020	0.2311	0.0345	0.1541	0.0846	0.0657
06-Mar-2020	0.2311	0.0345	0.1541	0.0846	0.0657
05-Mar-2020	0.2311	0.0345	0.1541	0.0846	0.0657
04-Mar-2020	0.2311	0.0345	0.1541	0.0846	0.0686
03-Mar-2020	0.2308	0.0345	0.1537	0.0844	0.0686
02-Mar-2020	0.2309	0.0345	0.1572	0.0843	0.0686
28-Feb-2020	0.2309	0.0345	0.1572	0.0843	0.0686
27-Feb-2020	0.2309	0.0345	0.1572	0.0843	0.0686
26-Feb-2020	0.2416	0.0361	0.1572	0.0843	0.0686
25-Feb-2020	0.2416	0.0361	0.1587	0.0843	0.0685
24-Feb-2020	0.2416	0.0361	0.1592	0.0843	0.0685
21-Feb-2020	0.2416	0.0361	0.1592	0.0843	0.0685
20-Feb-2020	0.2416	0.0361	0.1592	0.0843	0.0685
19-Feb-2020	0.2416	0.0361	0.1592	0.0843	0.0685
18-Feb-2020	0.2315	0.0362	0.1592	0.0843	0.0698
17-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
14-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
13-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
12-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
11-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
10-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
07-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
06-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
05-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
04-Feb-2020	0.2317	0.0361	0.1567	0.0832	0.0698
03-Feb-2020	0.2181	0.0347	0.1567	0.0832	0.0699
31-Jan-2020	0.2181	0.0347	0.1567	0.0832	0.0699
30-Jan-2020	0.2181	0.0347	0.1567	0.0832	0.0699
29-Jan-2020	0.2181	0.0347	0.1567	0.0832	0.0717
28-Jan-2020	0.2181	0.0357	0.1567	0.0832	0.0717

27-Jan-2020	0.2182	0.0357	0.1567	0.0832	0.0721
24-Jan-2020	0.2182	0.0357	0.1567	0.0832	0.0721
23-Jan-2020	0.2182	0.0357	0.1568	0.0833	0.0721
22-Jan-2020	0.2182	0.0357	0.1568	0.0833	0.072
21-Jan-2020	0.2216	0.0357	0.1567	0.0832	0.072
20-Jan-2020	0.2216	0.0363	0.1632	0.0834	0.072
17-Jan-2020	0.2216	0.0363	0.1632	0.0834	0.072
16-Jan-2020	0.2216	0.0363	0.1632	0.0834	0.072
15-Jan-2020	0.2216	0.0363	0.1632	0.0834	0.0723
14-Jan-2020	0.2216	0.0363	0.1632	0.0834	0.0723
13-Jan-2020	0.2216	0.0363	0.1632	0.0834	0.0723
10-Jan-2020	0.2216	0.0363	0.1632	0.0834	0.0724
09-Jan-2020	0.2218	0.0364	0.1652	0.0835	0.0724
08-Jan-2020	0.2218	0.0364	0.1652	0.0835	0.0724
07-Jan-2020	0.2218	0.0364	0.1652	0.0835	0.0732
06-Jan-2020	0.2198	0.0371	0.1635	0.083	

Source:

<https://emea1.apps.cp.thomsonreuters.com/web/Apps/QuoteWebApi/?s=0%23SOVDP%3DSM>

انعكاسات أزمة كورونا على الإيرادات النفطية في العراق لعام ٢٠٢٠

The Implications of the Corona Crisis on Oil Revenues in Iraq for 2020

الباحث

م . م قيس حسين علي الطربولي (*)

المستخلص

شهد العالم في الاونه الأخيرة تفشي فايروس كورونا المستجد الذي أسفر عن أزمة عالمية مركبة (صحية وأقتصادية) ، مما جعل الدول تتخذ إجراءات احترازية متمثلة في فرض حظر تجول الناس لتفادي وتقليل حدة الإصابة بالفايروس ، وتختلف أزمة كورونا عن سابقتها من الأزمات المختلفة بأنها اثرت في جميع دول العالم فلم يقتصر على دولة معينة او مجموعة دول كبقية الازمات مما تسبب في توقف عجلة الاقتصاد العالمي أي توقف حركة التجارة العالمية (الاستيراد والتصدير) وتدهور أسعار أسهم الشركات في الأسواق المالية العالمية مع انخفاض أسعار النفط العالمي بشكل غير مسبوق.

إذ كان لأزمة كورونا تأثيراً اقتصادياً مباشراً على العراق كون اقتصاده ريعي معتمداً على تصدير النفط ومبني على اقتصاد أستهلاكي ، وبسبب الأزمة وأنحسار الطلب العالمي الذي أدى الى انخفاض أسعار النفط العالمي مما جعل العراق أمام أزمة مالية كبيرة.

وأستنتج الباحث ضعف إمكانية تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة و التباطؤ في أقرار الموازنة العامة العراقية لسنة 2020 وعدم اتباع سياسات مستقبلية تقديرية لتفادي خطر الأزمات من خلال ارتفاع حجم الاستيرادات مقارنة بالصادرات والأعتماد على النفط بشكل كبير إذ بلغت إيرادات النفط نسبة 0.89 من الإيرادات العامة وبلغت نسبة الصادرات النفطية 0.99 من أجمالي الصادرات الأمر الذي قد يجعل العراق ألى مواجهة مخاطر أسعار الصرف وتدهور سعر صرف الدينار العراقي.

ويوصي الباحث بأمكان السلطات التشريعية والتنفيذية العراقية مراعات الوضع الراهن وأقرار الموازنة العامة لمعرفة حجم العجز المالي لوضع حلول لتقليل أو تفادي آثار أزمة الوضع الحالي وتفعيل نظام الإنذار المبكر لوضع سياسات وأجراءات أنية ومستقبلية لتفادي خطر الأزمات بمختلف أنواعها والتخطيط لسياسات تعتمد على التنبؤ الاقتصادي ووضع سياسات تقديرية بخيارات متعددة في عملية انخفاض وارتفاع أسعار النفط من قبل لجنة اقتصادية مختصة والتوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : أزمة كورونا ، الإيرادات النفطية ، الاقتصاد الريعي ، التنويع الاقتصادي

(*) البنك المركزي العراقي .

Abstract

Recently the world witnessed an outbreak of the new Corona virus, which resulted in a complex global crisis (health and economic), which made countries take precautionary measures represented in imposing curfews of people to avoid and reduce the severity of infection with the virus, and the Corona crisis differs from its predecessors of various crises in that it affected all The countries of the world were not limited to a specific country or group of countries like the rest of the crises, which caused the wheel of the global economy to stop, i.e. the movement of global trade (import and export) was halted and the prices of companies' shares in the global financial markets deteriorated with an unprecedented decline in global oil prices.

As the Corona crisis had a direct economic impact on Iraq, as its rentier economy relied on oil exports and was based on a consumer economy, so because of the crisis and the decline in global demand, global oil prices had decreased, which made Iraq face a major financial crisis.

The researcher concluded the weakness of the possibility of covering public revenues for public expenditures and the slowdown in approving the Iraqi public budget for the year 2020 and the failure to follow discretionary future policies to avoid the risk of crises through the high volume of imports compared to exports and dependence on oil significantly, as oil revenues reached 0.89 of public revenues and the percentage of exports reached Oil is 0.99 of the total exports, which may make Iraq face exchange rate risks and the deterioration of the Iraqi dinar exchange rate.

The researcher recommends that the Iraqi legislative and executive authorities can take into account the current situation and approve the general budget to know the size of the financial deficit to develop solutions to reduce or avoid the effects of the current situation crisis and to activate the early warning system to develop immediate and future policies and procedures to avoid the risk of crises of all kinds and to plan policies that depend on economic forecast and develop discretionary policies with options A number of countries are involved in the process of declining and rising oil prices by a specialized economic committee, as well as moving towards a policy of economic diversification.

Key words: Corona Crisis, Oil Revenues, Rentier Economy, Economic Diversification

المقدمة

شهد العالم منذ القرن التاسع عشر وإلى الأونه الأخيرة العديد من الأزمات الاقتصادية ، إذ كان تأثير تلك الازمات تأثيراً مباشراً في القطاعات المصرفية والمؤسسات والشركات المالية والشركات الأخرى ، وأدت بالتالي إلى إفلاس الشركات وأنهيارات في الأسواق المالية العالمية ، إذ كانت أول وأبرز تلك الأزمات أزمة الكساد الكبير عام (1929 - 1932) وأزمة المديونية عام (1982) وأزمة الدول الاسيوية عام (1997) والأزمة المالية عام (2008) وكانت سبب تلك الأزمات هي المديونية وبسبب تعثر تسديد القروض والتي حملت الدول اعباءً كبيرة.

وفي الوقت الحاضر ظهرت أزمة كورونا في عام 2020 ومستمرة لحد الان ، أذ كان سببها تفشي فايروس كورونا ، والتي تسببت في إيقاف حركة الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية. وكان تأثير أزمة كورونا شاملاً لم يقتصر على دولة او إقليم أو قارة كما في الازمات السابقة بل كان تأثيرها عالمياً لم تستثنى أية دولة ، إذ تتبع أهمية البحث من التعرف على تلك الازمات من حيث المفهوم والمراحل والانواع ، وانعكاسات تأثير أزمة كورونا على العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص كونه أحد الدول المصدرة للنفط إذ تسببت الأزمة في خفض أسعار النفط العالمية بشكل كبير، وتناول الحلول والمقترحات التي تمكن العراق من مواجهة والحد من تداعيات تلك الأزمات.

مشكلة البحث:- تسببت مشكلة أزمة كورونا بتعطيل شبه كلي لعجلة الاقتصاد العالمي ، مما أدى إلى انحسار الطلب على النفط بشكل كبير ، أذ أثر ذلك في إيرادات الدول ومنها العراق بسبب اعتماد اقتصادها بشكل شبه كامل على تصدير النفط والإيرادات المتأتية منه ، الأمر الذي يضع العراق في محور الأزمات الدولية التي تأثر مباشرةً بأسعار النفط ، فأن أي انخفاض بأسعار النفط يدخله بأزمة مالية كبيرة.

أهمية البحث:- تكمن أهمية البحث في الوقوف على التداعيات والمشاكل الاقتصادية والمالية الخاصة بالأزمات سواء كانت محلية أو عالمية وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي ، ولا سيما أزمة كورونا التي امتدت إلى الان لمدة أكثر من ستة أشهر وقد تطول لأكثر من ذلك وحتى لو أنهت الأزمة فأن ما يتبعها من مخاطر وأعباء وكساد اقتصادي أذ تحتاج الدول لمدة ثلاثة إلى خمسة سنوات لأمكانية الوصول إلى مرحلة التعافي والاستقرار الاقتصادي.

هدف البحث:- التوصل إلى رؤية هادفة لمعالجة وضع الاقتصاد العراقي خلال مرحلة كورونا التي تركز على تنمية القطاعات المحلية الصناعية والزراعية وخفض مستويات البطالة وزيادة الصادرات الغير نفطية من أجل خفض المخاطر والأزمات التي يواجهها الاقتصاد العراقي ، و التحول من الاقتصاد الريعي والتوجه نحو إلى الاقتصاد اللاريعي.

فرضية البحث:- وجود تأثير سلبي لأزمة كورونا على الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض الإيرادات النفطية لعام ٢٠٢٠.

هيكلية البحث:- تناول البحث إدارة الأزمات الاقتصادية وانعكاسات كورونا على الاقتصاد العراقي إذ يتكون من مبحثين المبحث الاول الاطار النظري والمبحث الثاني الاطار العملي و بعض الاستنتاجات والتوصيات والمصادر والمراجع التي أعتمد عليها الباحث.

عينة البحث:- تأثير أزمة كورونا على الإيرادات النفطية في العراق لعام ٢٠٢٠.

١ ، المبحث الاول :- مفهوم وأدارة الأزمات الاقتصادية العالمية

١ ، ١ _ مفهوم الازمة الاقتصادية

يعودُ أصل كلمة أزمة باللغة الانكليزية إلى العصور القديمة، حيث اشتقت كلمة crisis من الكلمة الإغريقية krino والتي تعنى القرار الحاسم أو المهم، ومن الكلمة اليونانية kip vew بمعنى لُفّر، وجاءت في اللغة الصينية هي فعل يهدف الى توقف او انقطاع نشاط من الأنشطة وزعزعة استقرار بعض الازواضع بهدف احداث شيء من التغيير في ذلك النشاط لصالح مدبره، والحقيقة فقد برعت اللغة الصينية في وضع اصطلاح في الازمة ، إذ ينطقونه wetgl وهي عبارة عن كلمتين الاولى تدل على الخطر اما الاخرى فهي تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن براعة القيادة في تصورامكانية تحويل الازمات وما تحمله من مخاطر الى فرصة لاطلاق القدرات الابداعية التي تستثمر الازمة لاعادة صياغة الظروف وايجاد الحلول السديدة.

هذا في اللغة أما في الممارسة فأول ما ورد اصطلاح الأزمة كان في علم الطب الإغريقي، إذ كانت تُعبر أو تدل على اللحظات المصيرية من تطور المرض، وبالتالي يتوقف عليها شفاء المريض أو موته. ومع تطور العصور أخذ اصطلاح بالتداول من قبل العديد من الباحثين.

و قد عرفت في العلوم الاجتماعية بمعنى الفوضى، فهي تشير إلى حالات الفوضى التي تعاني منها الناس و الحكومات و الدول، و بمعنى أكثر دقة تعنى الوضع غير المستقر الذي يحدث فجأة و يكسر العمليات الروتينية في كل نظام. ((النجار ، ٢٠٠٩:ص١٨))

ومن الناحية السياسية في الأزمة هي حالة أو المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي و تستدعي إيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله ، والأزمة على أنها: عنصر المفاجئة الذي يحدث بشكل مفاجئ لم يُتوقع من قبل صانع القرار الذي يُهدد أحد الأهداف الرئيسة للوحدة السياسية، بحيث يحد من الوقت للتفكير والتخطيط والاستجابة من أجل تغيير النتيجة المحتملة. ((أبو غزاله ، ٢٠١٩:ص٣))

أما من الناحية الاقتصادية فالأزمة تدل على: “انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج ، أو هي تزايد والتراكم للأحداث متوقعة التي يعود تأثيرها على جزء من النظام أو على النظام ككل سواء كان ذلك النظام مالي او سياسي أو اجتماعي ، و عليه يمكننا القول بأن الأزمة هي عبارة عن موقف حرج يحدث فجأة و يفرض على صانع القرار اتخاذ قرار حاسم يمثل له فرصة للنجاح أو الفشل. ((طالبلي ، ٢٠١٠:ص٢))

وأنطلاقاً من التعريفات السابقة الذكر يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية بأنها التدهور والانهيار المفاجئ الذي يصيب اقتصاد دولة أو عدة دول في نفس الوقت ، بسبب سوء ادارة السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من قبل الدول مما يؤدي إلى تحمل تلك الدول أثاراً سلبية تتمثل بالخسائر مالية وإنخفاض أسعار أسهم الشركات مع تدهور الأسواق المالية وإنخفاض قيمة العملة وارتفاع مستوى البطالة وعجز الميزان التجاري وارتفاع نسبة القروض المتعثرة وانهيار الجهاز المصرفي.

١، ٢ تصنيف الأزمات الاقتصادية

يمكن تصنيف الأزمات الاقتصادية من خلال وضعية نشاط اقتصادي معين خلال مدة زمنية معينة فقد صنف الاقتصاديون الأزمات الاقتصادية إلى:- ((طالبي ، ٢٠١٠:ص٦))

١) الأزمات الانتاجية وهي الأزمات التي تمس العملية الانتاجية الناجمة عن عدم توفر السيولة أو ارتفاع تكاليف الانتاج أو إنخفاض في أسعار المنتجات ، إذ تكمن هذه الأزمات في القطاعات الزراعية والصناعية والنفطية.

٢) الأزمات المختلطة هي أزمات مترابطة ما بين أزمة العصر القديم والأزمات الحديثة المتمثلة في أزمات المحاصيل الزراعية مع عوامل أزمة الأسواق المالية وانهيار البورصات فأن العامل المشترك بينها هو ارتفاع الأسعار.

٣) الأزمات الدورية وهي الأزمات العامة لفائض الإنتاج تشمل الجوانب الرئيسية لعملية تكرار الإنتاج وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عنها تكون أكثر عمقاً وشدة.

٤) الأزمات الوسطية وهي أزمات محلية جزئية تكون أقل اتساعاً وعمقاً من الأزمات الدورية نتيجة إختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي.

٥) الأزمات الهيكلية وهي أزمات عالمية تضرب مجالات أو قطاعات معينة وكبيرة من الاقتصاد العالمي ، وتتمثل في أزمة مواد الخام وأزمة الطاقة وأزمة المواد الغذائية.

٦) الأزمات المالية وهي التدهور والانهيار المفاجئ في الاسواق المالية وإنخفاض أسعار أسهم الشركات أو ارتفاع نسبة الديون العقارية مما تؤدي إلى انهيار المؤسسات المصرفية والمالية وافلاس الشركات وبالتالي انهيار اقتصادي مفاجئ. ((الوكيل ، ٢٠٠٨:ص٧٦)).

١ ، ٣ مراحل الأزمة الاقتصادية

تمر الأزمة الاقتصادية بمراحل متمثلة بالاتي:- ((داودي ، ٢٠١٤:ص٢٠))

(١) مرحلة الاتساع هي المرحلة التي تسبق الأزمة ، إذ تتميز بارتفاع مستوى الانتاج والأسعار مما يساعد على التقليل من مستويات البطالة.

(٢) مرحلة الانكماش تعبر عن وجود فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي مصحوباً بانخفاض الأسعار والانتاج والبطالة وتسمى مرحلة الأزمة.

(٣) مرحلة الركود وتسمى بمرحلة الكساد إذ يستمر مستوى الانتاج بالانخفاض يرافقه عدم توازن المخزون السلعي فضلاً عن انخفاض الأسعار إلى حالة الجمود وارتفاع مستوى البطالة.

(٤) مرحلة الانتعاش هي المرحلة التي يعود فيها النشاط الاقتصادي بالانفتاح وبصورة تدريجية ويعود الى ما كان عليه قبل الأزمة مصحوباً بمرونة ملحوظة في مستويات الانتاج والأسعار والبطالة.

١ ، ٤ إدارة الأزمة الاقتصادية وعوامل النجاح

١ ، ٤ ، ١ . إدارة الأزمة الاقتصادية.

في ضوء المفاهيم السابقة يمكن القول بان ادارة الازمة عملية هادفة تقوم على التخطيط والتدريب بالازمات والتعرف على اسبابها الداخلية والخارجية، وتحديد الاطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الامكانيات والوسائل المتاحة للوقاية منها او مواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار ويتجنب التهديدات والمخاطر ، وبطبيعة الحال تختلف عملية ادارة الازمة من دولة لإخرى وعلى وفق طبيعة الأزمة وشدها ذلك من حيث تقدمها التكنولوجي وعدد سكانها ومن حيث حجم صادراتها مقارنةً بوارداتها و موقعها الجغرافي للسوق والتجارة العالمية.

السمات الادارية للأزمة الاقتصادية:- ((جميل ، ٢٠١١:ص٣٦٠))

(١) دور الاحتياطات في التدخل الحكومي الفاعل: تتمثل في استعمال الاحتياطات القومية في كل أو معظم الازمات

المالية في الدول المتقدمة والنامية إذ أنها تمنح الحكومة القدرة على التدخل في الوقت المناسب كأستجابة فورية لأي صدمة أو هزة تتعرض لها الدولة وكان لهذه السمة اهمية كبيرة في ازمة شرق اسيا فقد بلغت احتياطات أسيا (اتحاد مجموع الدول شرق أسيا) مايقارب ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧م.

(٢) وقف العدوى المالية: السمة المتمثلة بعملية انتقال الازمة المالية من دولة أو إقليم أو قارة إلى دولة أو إقليم أو قاره أخرى بسبب عدم القدرة غير المتوقعة من قبل الحكومات في الدول النامية على احتواء أزماتها كما حصل في ازمة دول أسيا أدى إلى انتقال العدوى تدريجياً وبهدوء وقد تباينت أصابات الدول بمدد زمنية تراوحت ما بين (٣) إلى (٦) أشهر.

(٣) حماية الأسواق المالية وتدفقات الاستثمار والتجارة العالمية: تتمثل هذه السمة بأدارة فاعلة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة وكذلك ادارة أسواق تبادل العملات إذ تكمن في حماية الأسواق المالية وتدفقات الاستثمار والتجارة الاقليمية من التمزق التي لها تأثير مباشر والمهم على الناتج بأكمله في الأجل المتوسط والطويل.

(٤) الوعي عن التنافس في خفض العملات: أي على الدول الابتعاد عن التنافس في خفض عملاتها لما له من اثار مدمرة من أبرزها خلل في التوازن وعدم الاستقرار في الحسابين الجاري ورأس المال لميزان المدفوعات وأيضاً تأثر عمليات الأقرض و الاقتراض للمؤسسات المالية والمصرفية. ((عليوة ، ٢٠١٢:ص١٤))

ومن خلال هذه السمات يتضح ان المعيار المركب هو الاكثر ملائمة للتعامل مع الازمات سواء في مرحلة التخطيط للوقاية من الازمة او مرحلة احتواء أضرارها، فالازمة اياً كانت طبيعتها ومجالاتها تؤثر في المجتمع ككل، فقد تحدث ازمة في قرية بعيدة لكنها تؤثر في المجتمع ككل، كذلك فان الازمة المالية مثلاً لا تؤثر في النظام الاقتصادي فقط، بل تؤثر في المجتمع ككل، وبالتالي ينبغي التعامل مع أية ازمة اعلاميا من منظور مجتمعي شامل، وثمة اتفاق بين الخبراء والباحثين على هذا المنظور الذي عكس نفسه في تركيب فريق ادارة الأزمة إذ يتكون من خبراء ومتخصصين من المجالات كافة ذات العلاقة بالازمة.

١ . ٤ . ٢ عوامل النجاح في إدارة الأزمة

يتوسع بعض الباحثين في رصد وتحليل العوامل التي تضمن الادارة الفعالة والناجحة للازمات، حتى انها تشمل كل العوامل والاجراءات اللازمة لنجاح ادارة أية أزمة في مجالات الحياة المختلفة، لكن الرصد العلمي الدقيق لعوامل النجاح في ادارة الازمة ينبغي ان يركز على أبرز العوامل ذات الصلة المباشرة بموقف الازمة وبالمراحل المختلفة لتطورها، في هذا الاطار نركز على العوامل الأتية:- (الجنابي ، ٢٠١٤:ص٤٤٩)

(١) ادراك اهمية الوقت: ان عنصر الوقت احد أبرز المتغيرات الحاكمة في ادارة الازمات، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطراً بالغاً على ادراك الازمة، وعلى عملية التعامل معها إذ ان عامل السرعة مطلوب لاستيعاب

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

الازمة والتفكير في البدائل واتخاذ القرارات المناسبة، والسرعة في تحريك فريق ادارة الازمات وقيام بالعمليات الواجبة لاحتواء الاضرار او الحد منها واستعادة النشاط الاقتصادي.

(٢) انشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة أنشطة الحكومة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبكافة الازمات والمخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع أو الدول وآثار وتداعيات ذلك في مجمل أنشطتها، ومواقف للاطراف المختلفة من كل ازمة او خطر محتمل.

تمثل المعلومات المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الازمة المختلفة، والاشكالية ان الازمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات ، إذ ان وجود قاعدة اساسية للبيانات والمعلومات تتسم بالدقة والتصنيف الدقيق وسهولة الاستدعاء قد يساعد كثيرا في وضع اسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها.

(٣) توافر نظم انذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الاشارات الى متخذي القرار، ويمكن تعريف نظم الانذار المبكر بانها ادوات تعطي علامات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل ما يمكن من خلالها التعرف على ابعاد موقف ما قبل تدهوره وتحوله إلى ازمة تمثل مصدراً للخطر على المنظمة ونظرا لاهمية نظام الانذار فان هناك اجراءات لقياس فاعلية نظم الانذار المبكر وتقييم ادائها بشكل دوري.

((annabaa.org/arabic/economicarticles 8:22 BM 12/4/2020))

(٤) الاستعداد الدائم لمواجهة الازمات: تعني تطوير القدرات العملية لمنع حدوث الازمات ومواجهتها في حالة وقوعها، ومراجعة اجراءات الوقاية، ووضع الخطط وتدريب الافراد على الادوار المختلفة لهم اثناء مواجهة الازمات، وقد سبقت الاشارة الى عملية تدريب فريق ادارة الازمات، لكن عملية التدريب قد تشمل في بعض الأنشطة أو القطاعات ذات الطبيعة الخاصة في الدولة.

(٥) القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة، مع تعظيم الشعور المشترك بين أعضاء المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الازمة، وبالتالي شحذ واستنفار الطاقات من أجل مواجهة الازمة والحفاظ على الحياة وتجدر الاشارة إلى ان التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات أو المجتمعات قد تؤدي دوراً كبيراً في توحيد فئات المجتمع وبلورة هوية واحدة له في مواجهة التهديد الخارجي.

(٦) نظام اتصال يتسم بالكفاءة والفاعلية: لقد اثبتت دراسات وبحوث الازمة والدروس المستفادة من ادارة ازمات وكوارث عديدة ان اتصالات الازمة تؤدي دوراً بارزاً في سرعة وتدفق المعلومات والآراء داخل الدولة وبين الدولة والعالم الخارجي، وبقدر سرعة ووفرة المعلومات بقدر نجاح الادارة في حشد وتعبئة الموارد وشحذ طاقات أفراد المنظمة،

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

ومواجهة الشائعات، وكسب الجماهير الخارجية التي تتعامل مع المنظمة، علاوة على كسب الرأي العام أو على الأقل تحييده. ((فايق ، ٢٠١٧:ص٢٧))

١ . ٥ . تصنيف وأنواع الأزمات الاقتصادية العالمية

١ . ٥ . ١ تصنيف الأزمات الاقتصادية ألى :-

- (١) أزمة العملات أو النقد الاجنبي هي الازمات الناتجة عن عمليات المضاربة في العملات من خلال احدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما تتسبب في هبوط حاد في قيمتها مما يؤدي الى تأثير البنك المركزي سياسة الدفاع عن العملة من خلال بيع حصص ضخمة من احتياطاته الأمر الذي يؤدي إلى أستنزاف احتياطاته.
- (٢) الأزمات المصرفية الناتجة عن الأختلالات في النظام المصرفي المتمثلة في عدم قدرته الوفاء بالتزاماته أمام المودعين مما يصعب على السلطات النقدية من تقديم المساعدة للمصارف المتعثرة تقوم بتقديم الحماية لبقية المصارف للحفاظ على الجهاز المصرفي بما يضمن عدم انهياره بشكل كامل ، مما يؤدي إلى ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي مما يؤدي ألى قيام الزبائن من سحب الودائع بشكل مفاجئ
- (٣) أزمة الديون الخارجية هي حالة عجز الدولة عن تسديد ديونها الخارجية من خلال سوء استخدام تلك الأموال ، أذ تقوم الدولة المقرضة بسياسة أيقاف منح القروض والعمل على تصفيتهما أو الديون القائمة. (غربي ، ٢٠١٨:ص٦٨)

١ . ٥ . ٢ أبرز الأزمات الاقتصادية العالمية ما بين عام 1929 لغاية 2020

- تعرض الأقتصاد العالمي لمجموعة من الأزمات التي كانت لها الأثر الكبير على الأقتصاد العالمي التي تسببت بأزمات عدة ، ونعرض أهمها كما يلي:-
- (١) أزمة (1929 - 1932) هي أزمة الكساد العظيم إذ كان أكبر المتضررين الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت الأزمة في 1929/10/24 بعد طرح (13) مليون سهم في بورصة نيويورك لكن لا يوجد مشتريين وأنتشر الخوف بين المستثمرين والتسارع ألى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم مما أدى إلى تدني أسعار الأسهم ، وبعد مرور شهر أنهارت البورصة بخسارة (30 ٩ مليار دولار مما أدى إلى قيام عشرات الشركات بالأعلان عن افلاسها وأغلقت العديد من المصانع وتوقف الانتاج وارتفع مستوى البطالة ، إذ أنتقلت الأزمة في حينها إلى الأسواق العالمية ولا سيما في المانيا وفرنسا وأنگلترا. ((السعدي ، ٢٠١٧:ص١٦))

- (٢) أزمة المديونية (1982) هي أزمة ناتجة عن عملية تعثر دول أمريكا الجنوبية عن تسديد القروض والتي شملت المكسيك والأرجنتين و الشيلي في سنة 1982 مما أدى إلى حدوث أزمات كبيرة لكثير من البنوك.
- (٣) أزمة (1985) هي أزمة البنوك الأمريكية الخاصة بالأدخار والقروض الناتجة عن التوسع في الأقراض العقاري والدخول في منافسة مع المصارف التجارية من أجل جذب عدد أكبر من الزبائن المقترضين مما أدى إلى تعثر السداد من جانب أصحاب القروض العقارية tqghW uk رفع أسعار الفائدة المدينة.
- (٤) أزمة (1987) هي من أبرز الازمات العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحدث عن انهيار أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في نيويورك أذ بلغ مجموع الخسائر (500) مليار دولار وانتقل تأثير هذه الأزمة دولياً خاصة في بورصة لندن وبورصة طوكيو وكانت هذه الازمة اقل شدة من أزمة الكساد العظيم إذ استمرت سنة واحدة. ((داودي ، ٢٠١٤:ص١٠٧))
- (٥) أزمة (1994) تعد الأزمة الكارثية والأشد من أزمة المديونية 1982 ، إذ عملت المكسيك على تبني برنامج تحفيز النمو والخصخصة وتحرير تجارتها ونظامها المالي فضلاً عن إزالة القيود على التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار (20) مليار دولار وارتفاع الديون المعدومة بنسبة (15%) من الناتج المحلي الأجمالي بسبب عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم وتذبذب أسعار الأسهم وانخفاض أسعار الفائدة مما جعل المكسيك أسوأ الدول في الاستثمار. ((مصطفى ، ٢٠١٤:ص١٣٤))
- (٦) أزمة (1997) هي أزمة مالية شملت الدول الآسيوية في جنوب شرق آسيا ، وكان من أبرز أسباب هذه الازمة التنامي الكبير الذي وصف بالمعجزة الآسيوية وأستطاعت ان تحقق اندماجاً كبيراً في الأقتصاديات العالمية ، أذ بلغت التزامات الدول الآسيوية (202) بليون دولار في سنة (1996) وازدادت حتى بلغت (248) بليون دولار وكانت نسبة (٧٠%) من هذه الديون لتايلند وكوريا ، إذ عملت الحكومة التايلندية في تعويم عملتها مما أدى إلى انهيار سعر العملة التايلندية وعجز الحكومة عن دعم العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها ، إذ انتقلت هذه الازمة لتشمل دول جنوب آسيا مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والفلبين وأندونيسيا.

(٧) أزمة (1999) هي أزمة العملة التي ضربت روسيا كانت نتيجة التداخل الكبير في السياسة والاقتصاد فضلاً عن ارتفاع كلفة طبع العملة الروسية وفرض بعض الإجراءات الرقابية على العملة وتدفقاتها الرأسمالية مما كان له الاثر الكبير في قيمة العملة ، فضلاً عن ذلك عدم التوازن في المركز المالي للحكومة الروسية أدى إلى مشاكل في عمليات الأنفاق الحكومي ، مما قاد إلى أزمة مالية كان وقعها صاعقاً على الاقتصاد والمجتمع الروسي. ((جميل ، ٢٠١١:ص٥٥))

(٨) الأزمة المالية العالمية (2008) التي ضربت دول الاقتصاديات الرأسمالية والتي شملت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان والعديد من الدول التي لها علاقة بأقتصاديات تلك الدول.

من أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور الازمة هي ما يأتي

- العامل الاول هو منح القروض العقارية أو السكنية من قبل البنوك للزبائن دون الأخذ بعين الاعتبار التحليل المالي في تسديد تلك القروض ، وعدم مراعات التوازن بين توفير السيولة ومنح القروض، مما أدى إلى مواجهتها لمشكلة عدم القدرة على تلبية طلبات المودعين فضلاً عن تعثر المقترضين في سداد التزاماتهم الأمر الذي أدى إلى أفلاس بعض البنوك ، وكان على تلك البنوك منح القروض نسبة لا تتجاوز (60%) من السيولة المتوفرة لتمكنها من تلبية طلبات المودعين وزيادة ثقتهم بالبنوك.
- أما العامل الثاني فكان تأثيره في الأسواق المالية وشركات التأمين ، إذ عملت البنوك إلى تحويل ضمانات القروض التي منحتها إلى سندات استثمارية بيعت في الأسواق المالية وقام المستثمرون الذين أشتروا السندات بتأمينها لدى شركات التأمين لتجنب عنصر المخاطرة ، إذ حال الأمر إلى عدم إمكانية المقترضين من سداد التزاماتهم الأمر الذي جعل تلك البنوك تبيع تلك العقارات لما تواجهه من أزمة مالية لكنها لم تجد مشترين لها، مما أدى إلى انهيار أسعار العقارات وبالتالي قيام حاملي تلك السندات إلى التعويض عن خسارتهم من شركات التأمين مما أدى إلى انهيار تلك الشركات. ((داودي، ٢٠١٤:ص١٢٣))

(٩) أزمة (2020) هي الأزمة الاقتصادية الصحية المركبة الراهنة التي ضربت اقتصاد وتجارة دول العالم بأكمله ، إذ كانت هذه الازمة وليدة تفشي فايروس كورونا المستجد في العالم ، فقد عملت الدول على فرض قيود في عمليات التنقل لحركة الناس والبضائع وخفض رحلات الخطوط الجوية والملاحة البحرية مما أدى إلى خفض عمليات الاستيراد والتصدير وعاد سلباً على توقف عجلة الاقتصاد العالمي.

و تعد هذه الأزمة أشد من سابقتها من الأزمات العالمية استناداً إلى تصريح صندوق النقد الدولي بأن هذه الأزمة حملت العالم بخسائر تقدر ب (9) ترليون دولار وأنها أشبه بأزمة الكساد الكبير .
لقد كانت لهذه الأزمة الراهنة أثراً سلبياً في الأسواق المالية الدولية تمثلت بانخفاض أسعار أسهم الشركات العالمية ما عدا شركات الأدوية والمستلزمات الصحية التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار أسهمها في ظل تفشي فايروس كورونا ، وإثراً إيجابياً كانت من نصيب المستثمرين الجدد في شراء أسهم تلك الشركات بأسعار منخفضة وفي ظل الظروف الراهنة لأزمة عام 2020 فقد أمتد أثرها لأسواق الطاقة ولاسيما النفط نتيجةً للانخفاض الشديد على الطلب مع ارتفاع الامدادات .
((فعد ، ٢٠٢٠:ص٦))

٢ . المبحث الثاني _ تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد العراقي

٢ ، ١ نبذه عن الاقتصاد العراقي

مر الاقتصاد العراقي بمراحل عدة تمثلت بمرحلة القطاع الزراعي في الثلاثينيات وفي الخمسينيات دخول قطاع النفط ، وفي المدة 1960 ولغاية 1979 كانت المرحلة الذهبية في انتعاش وازدهار الاقتصاد العراقي من خلال التوسع في القطاعات الصناعية والزراعية والأكتفاء الذاتي وانخفاض مستوى البطالة ، وأرتفع إنتاج النفط من (972) مليون برميل كمتوسط عام 1960 إلى (3 477) مليون برميل في عام 1979 .

وفي الثمانينيات والتسعينيات تعرض الاقتصاد العراقي لانهايار كبير بسبب الحروب التي أستنزفت قطاعات متعددة منها الصناعة والزراعة وانخفاض قيمة العملة وتدمير البنى التحتية والحصار الذي فرض عليه وانخفاض مستويات إنتاج النفط حتى أصبح (282) مليون برميل عام 1991 وخلال المدة من 1991 ولغاية 2002 كان العراق يعتمد على تصدير النفط بكمية محددة لتلبية برنامج النفط مقابل الغذاء وأرتفع إنتاج النفط ليلغ (378) مليون برميل كمتوسط عام 2002 ، ومن هذه المرحلة أصبح العراق ذو اقتصاد ريعي معتمداً على إنتاج وتصدير النفط و بلغ إنتاج النفط (4 410) مليون برميل عام 2018 وهذا الإنتاج يمثل أعلى نقطة إنتاج في تاريخ العراق . نيسان 2022.

www.somooil.gov.iq/news/24400 30/4/2020

٢ ، ٢ أثر أزمة كورونا العالمية وأنعكاساتها على الاقتصاد العراقي

منذ أواخر عام 2019، بدأ فايروس كورونا يؤثر بشكل مباشر وسلب في الطلب على الطاقة والنفط الخام كأبرز مصادرها في واحدة من أبرز الدول المشتريّة للنفط الخام وهي الصين حين بدأ فرض حظر التجوال الذي نتج عنه تراجعاً كبيراً جداً بقطاعات النقل والسياحة والصناعة وتبعية دولاً عده.

وقد أسفر ذلك على المستوى العالمي بدء ارتفاع مستويات الخزين من المنتجات النفطية وانخفاض معدلات تشغيل المصافي تدريجياً ما أدى إلى تراجع ملحوظ بأسعار النفط الخام بات يؤثر في العائدات المالية للدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومنها العراق، ما اضطر الدول المنطوية تحت إطار اتفاق التعاون للاتفاق على عقد اجتماع طارئ مطلع آذار من العام الحالي لتخفيض إنتاج الدول.

لذا فإن عدم التوصل الى اتفاق بسبب الاختلاف بين روسيا والسعودية بشأن حجم الانخفاض في الإنتاج وما تبعه من نشوب حرب الأسعار النفطية وزيادة في العرض أدى إلى تراجع كبير في اسعار النفط خلال شهر آذار ومطلع شهر نيسان / ٢٠٢٠ وكان تدهور الأسعار مستمراً ووصل الى حدود حرجة تساوي أو تقل عن كلف إنتاج برميل النفط في الكثير من الدول المنتجة للنفط وتؤثر الى درجة كبيرة في اقتصاديات دول كلف إنتاج النفط فيها واطئة كالعراق والكويت والسعودية وروسيا. (فعد ، مصدر السابق :ص٩)

وبعد فشل الاتفاق على تخفيض الإنتاج وإعلان عدد من الدول أنها ستزيد من إنتاجها بعد انتهاء الاتفاق في (31) آذار من العام ٢٠٢٠ ، هبط سعر النفط الى حدود (35) دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الثاني من شهر آذار الماضي ليستمر الانخفاض حتى وصل الى حدود (23) دولاراً للبرميل ، إذ كان سعر النفط (55) دولار للبرميل الواحد في شهري شباط وارتفع الخزين النفطي العالمي بمقدار (87) مليون برميل إضافي ليسجل (3 420) مليون برميل خلال شهر آذار ثم ليسجل (3 461) مليون برميل بارتفاع إضافي مقداره (40) مليون برميل خلال مطلع شهر نيسان الماضي ، إذ بدأ الخزين النفطي العالمي في شهر شباط بالارتفاع بمقدار (45) مليون برميل ليسجل (3 332) مليون برميل. (أحمد ، ٢٠٢٠: ص ٢٠٦)

وبالتالي أصبحت الدول المنتجة للنفط ومنها العراق أمام خطر أكبر يتمثل بهبوط الأسعار الى مستويات نقل عن (10) دولارات للبرميل ويكون العائد سالباً كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ، بسبب استمرار تراجع الطلب من دون تخفيض المعروض.

وتم اتفاق دول اوبك والدول خارج اوبك على تخفيض مجموع أنتاج النفط العالمي بنسبة (22.8 %) وهي نسبة تخفيض تسري على الجميع بالتساوي ويكون هذا المستوى من التخفيض نافذاً لشهري آيار وحزيران القادمين فقط ثم تخفض النسبة الى (18%) للنصف الثاني من عام 2020 ، وبالتالي تم اقرار التخفيض بالإجماع على ثلاث مراحل كما يأتي:

- (١) (9.7) مليون برميل يومياً تخفيض خلال شهري آيار وحزيران من عام ٢٠٢٠.
- (٢) (7.7) مليون برميل يومياً تخفيض خلال الأشهر من تموز ولنهاية كانون الأول من العام ٢٠٢٠.
- (٣) (5.8) مليون برميل يومياً تخفيض خلال الأشهر من كانون الثاني 2021 ولنهاية نيسان 2022.

٣ . ٢ أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

تتبين أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العراقي من حيث حجم الصادرات ونسبة الواردات العالمية النفطية من الواردات العامة ونسبة الصادرات النفطية من حجم التجارة الدولية بالنسبة للعراق ونلاحظ أهمية النفط من خلال ما يأتي:-

(١) على مستوى الاحتياطي، فالعراق يمتلك احتياطي نفطي هائل يُقدر بـ (147) مليار برميل عام (2019) جعله يحتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران.

(٢) على مستوى المالية العامة نلاحظ نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (89%) من الإيرادات العامة في حين لم تشكل الإيرادات الأخرى بمجموعها (10%) والمتمثلة بالضرائب السلعية والإيرادات التحويلية والرسوم وغيرها.

(٣) على مستوى حجم التجارة الخارجية بشقيها، الصادرات والاستيرادات تشكل ما نسبته (63 %) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2018) هذا من جانب حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد ومن جانب آخر نجد إن الصادرات النفطية تشكل ما نسبته (99%) من قيمة أجمالي حجم الصادرات .

am 13/4/2020/asb.opec.org/index.php/data-download 10:00

جدول (1) أجمالي عوائد الصادرات العراقية				
السنة	أجمالي الصادرات (مليون دولار)	صادرات النفط الخام ومنتجاته (مليون دولار)	الصادرات الأخرى (مليون دولار)	نسبة صادرات النفط من أجمالي الصادرات
2013	90 586	90 370	215	0.9976
2014	85 369	85 186	182	0.9978
2015	51 337	51 146	191	0.9962
2016	41 298	41 208	90	0.9978
2017	57 559	57 343	215	0.9962
2018	86 359	86 234	125	0.9985
2019	81 585	81 100	485	0.994

المصدر :- أعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للمدة (2013 - 2019) الصادرة من البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات.

يبين جدول (1) ان حجم إيرادات الصادرات العراقية قد أنخفضت من (90 586 مليون دولار) إلى (41 298 مليون دولار) خلال السنوات 2013 ولغاية 2016 ثم عادت بالارتفاع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة حتى بلغت (81 585 مليون دولار) ، إذ بلغت الصادرات النفطية نسبة 0.99 من إجمالي حجم الصادرات خلال المدة 2013 ولغاية 2019 هذا ما يشكل خطراً كبيراً على حجم الواردات في حال انخفاض أسعار النفط العالمية أو خفض حجم تصدير النفط .

جدول (2) إجمالي الإيرادات النفطية خلال للمدة 2019/10/31 لغاية 2020/3/31				
السنة	الشهر	الكمية (مليون / برميل)	سعر البرميل الواحد (دولار)	المبلغ الكلي (مليون دولار)
2019	تشرين الاول	106 9	57.28	6 121
	تشرين الثاني	105 0	60.04	6 305
	كانون الاول	106 3	63.03	6 698
2020	كانون الثاني	102 5	60.14	6 163
	شباط	98 3	49.23	4 842
	اذار	105 1	28.18	2 962
	نيسان	103 2	14.64	1 510
	ايار	99 6	21.45	2 136
	حزيران	84 5	33.98	2 871
	تموز	85 7	40.76	3 491

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

3 842	43.38	80 5	اب
3 173	40.47	78 4	ايلول
3 457	38.77	89 2	تشرين الأول

المصدر :- أعداد الباحث بالأعتماد على التقارير الشهرية المنشورة على صفحة وزارة النفط العراقية.

يبين جدول (2) ارتفاعاً في أسعار النفط من (\$ 57.28) للبرميل الواحد وحتى وصل إلى (\$ 63.03) في الأشهر الأخيرة لسنة 2019 وكان هذا الارتفاع مؤشراً إيجابياً في حجم الإيرادات إذ ارتفعت من (6 121 مليون دولار) ولغاية 6 698 مليون دولار، أما في الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2020 فقد أنخفضت أسعار النفط حتى بلغت (\$21.45) للبرميل الواحد مما كان مؤشراً سلبياً في خفض حجم الإيرادات أذ بلغت (2 136 مليون دولار) في شهر ايار، مما يجعل العراق في مواجهة عجز مالي تمثل في ضعف إمكانية تغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية والسبب الرئيسي الذي حمل العراق عباً كبيراً من خلال أعماده على مصدر واحد من الإيرادات العامة وهو النفط.

المصدر :- أعداد الباحث بالأعتماد على النشرات السنوية للمدة (2013 - 2019) الصادرة من البنك المركزي العراقي - دائرة الأحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات.

جدول (3) نسبة إيرادات الصادرات النفطية من حجم التجارة الخارجية			
السنة	حجم التجارة الخارجية (مليون دولار)	النفط الخام ومنتجاته (مليون دولار)	نسبة النفط من حجم التجارة الخارجية
2013	144 408	90 371	0.63
2014	135 181	85 187	0.63
2015	91 685	51 146	0.56
2016	70 375	41 208	0.59
2017	89 745	57 343	0.64
2018	125 236	86 235	0.69
2019	130 912	81 100	0.62

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

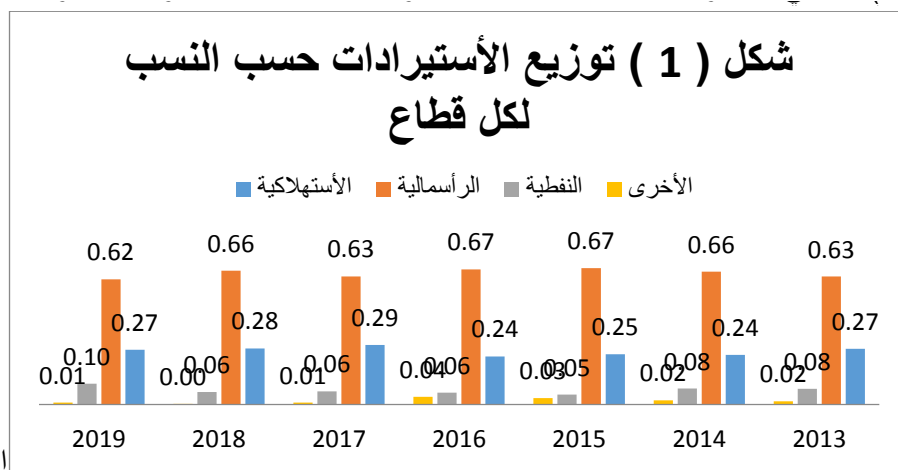
يوضح جدول (3) نسبة إيرادات الصادرات النفطية من حجم التجارة الخارجية إذ كانت النسبة متباينة ما بين الحد الأدنى (0.56) و الحد الأعلى (0.69) خلال المدة (2013 - 2019) ، وهذا ما يبين هيمنة الصادرات النفطية على حجم التجارة الخارجية العراقية مقارنة بالصادرات الأخرى ، مما يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات كون الصادرات النفطية عرضة للصدمات الخارجية.

ومن خلال جدول (4) الذي يبين أجمالي الاستيرادات إلى أجمالي الصادرات للمدة (2013 - 2019) ونلاحظ أن نسبة الاستيرادات العراقية من الصادرات أرتفعت خلال السنوات الثلاثة الأولى من حد أدنى بلغ (0.59) إلى حد أعلى بلغ (0.79) ومن ثم أنخفضت إذ بلغت (0.60) في سنة 2019 وهذا مؤشر سلبي يعبر عن ضعف القطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المحلية في سد احتياجات الطلب المحلي ، فضلاً عن انخفاض الاحتياطي للعملة الأجنبية كونها تستهلك من خلال ارتفاع مستوى الاستيرادات والتعامل التجاري بها مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية أمام العملة الأجنبية (الدولار).

جدول (4) نسبة أقيام الاستيرادات من الصادرات			
السنة	أجمالي الصادرات (مليون دولار)	أجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	نسبة الاستيرادات من الصادرات
2013	90 587	53 822	0.59
2014	85 370	49 812	0.58
2015	51 338	40 347	0.79
2016	41 298	29 077	0.70
2017	57 559	32 186	0.56
2018	86 360	38 876	0.45
2019	81 585	49 327	0.60

المصدر :- أعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للمدة 2013 - 2019 الصادرة من البنك المركزي العراقي - دائرة الأحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات.

ومن خلال الشكل (1) الذي يوضح التوزيع القطاعي لحجم للاستيرادات حسب النسب للمدة (2013 - 2019) وما هي الاستيرادات المتمثلة بالاستهلاكية والرأسمالية والنفطية والاستيرادات الأخرى.



لمصدر :- من اعداد الباحث بالأعتماد على نشرات البنك المركزي للمدة (2013 - 2019)

وفي الوقت الراهن خلال تفشي فايروس كورونا في العالم الذي تسبب في توقف التجارة العالمية وشل حركة الاقتصاد العالمي ، فقد انعكس تأثير أزمة فايروس كورونا في وضع العراق لمواجهة مخاطر انية ومستقبلية والمتمثلة في دخوله أزمة اقتصادية والتي كان تأثيرها مباشرة في انخفاض أسعار النفط أدى إلى حلول أزمة مالية .

هذا يعني انخفاض في حجم الواردات ومواجهة عجز مالي في موازنة لعام (٢٠٢٠) والذي يتمثل في ضعف القدرة على تغطية النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية ، وأن انخفاض الواردات يعود بالأثر على خفض حجم العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور أسعار الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية.

وبما أن العراق دولة استهلاكية فأن ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية (الدولار) مقابل العملة المحلية (الدينار) يشكل خطراً في ارتفاع الأسعار والسلع والبضائع المستوردة مما يعود بالاثار السلبي في التدهور المعيشي للشعب العراقي.

الاستنتاجات

(١) إن الاقتصاد العراقي استهلاكي وليس أنتاجي ، يفتقر التنوع من حيث القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية الأمر الذي جعل العراق يعتمد على مصدر واحد من الإيرادات وهو النفط ، مما أدى إلى دخول الاقتصاد العراقي في مخاطر الأزمات المالية عند أي انخفاض كان في أسعار النفط العالمية التي تعود عليه بالاثار المباشر.

تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

- (٢) انخفاض الإيرادات العامة للعراق كانت نتيجةً لانخفاض أسعار النفط العالمي ، وأتفاق دول أوبك الذي ألزم العراق بتخفيض إنتاجه للنفط بمقدار مليون برميل ، أذ تبلغ نسبة إيرادات النفط العراقي من الإيرادات العامة نسبة (0.89) ، وبلغت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي حجم الصادرات نسبة (0.99) .
- (٣) انخفاض أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب العالمي وانتشار فايروس كورونا وعدم استقرار الوضع السياسي بالبلد قد ينذر بأزمة اقتصادية جديدة ويظل الاقتصاد العراقي تحت رحمة سعر برميل النفط.
- (٤) ارتفاع حجم الاستيراد للقطاعات الرأسمالية والأستهلاكية مع انخفاض الإنتاج للصناعة والزراعة المحلية فضلاً عن ضعف إمكانية سد حجم الطلب المحلي وحلول الكساد الاقتصادي حمل الاقتصاد العراقي عبئاً كبيراً.
- (٥) عدم تفعيل نظم الإنذار المبكر للسياسات الكلية والجزئية الاقتصادية الذي يهدف الى وضع سياسات وأجراءات أنيه ومستقبلية لتفادي خطر الأزمات المتسببة في خفض الإيرادات العامة في العراق.

التوصيات

- (١) وضع سياسات اقتصادية أنية ومستقبلية من أجل العمل على تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متعدد من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة المتمثلة بالثروات الطبيعية للبلد وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لأمكانية مواجهة المخاطر والأزمات المحلية والعالمية.
- (٢) فرض ضرائب كمركية على السلع والبضائع المستوردة التي لها بديل محلي من أجل رفع تكاليف المستورد مقارنةً بالمنتج المحلي ، فضلاً عن خفض ضريبة الدخل المفروضة على المشاريع الصناعية والزراعية المحلية ، ووضع إجراءات وقوانين صارمة خاصة بالأدخال الكمركي من قبل المحاكم الاقتصادية لمكافحة تهريب السلع والبضائع.
- (٣) تفعيل نظام الإنذار المبكر لوضع سياسات وأجراءات أنيه ومستقبلية لتفادي خطر الأزمات. ، فضلاً عن وضع سياسات تقديرية في عملية انخفاض وارتفاع أسعار النفط من قبل لجنة اقتصادية مختصة لتفادي أو تقليل الأزمات المالية المفاجئة.
- (٤) توجيه الأنفاق العام إلى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأكثر كفاءة والتي تسهم في النمو الاقتصادي ، ودعم وتطوير القطاع الخاص والاستفادة من قدراته وأمكانياته ورؤوس أمواله وأستثماراته في إدارة و بناء الاقتصاد العراقي.

المصادر

الكتب

- (١) الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي (مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات) ، شركة الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١.
- (٢) الجنابي ، هيل عجمي ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط١ ، ٢٠١٤.
- (٣) النجار ، ابراهيم عبد العزيز ، الازمة المالية والاصلاح المالي العالمي ، دار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
- (٤) أبو غزاله ، طلال ، الازمة الاقتصادية العلمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة ، المكتب الدولي للطباعة والنشر ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٩.
- (٥) عليوة ، السيد ، أدارة الأزمات والكوارث ، دار الأمين للنشر ، مصر ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠١٢.
- (٦) غربي ، عبد الحليم عمار ، الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠١٨.
- (٧) مصطفى ، أيغيلين صلاح ، الأزمات الاقتصادية العالمية ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، دمشق ، ٢٠١٤.

البحوث والرسائل والأطاريح

- (١) الداودي ، ميمونة ، ظهور الازمات المالية دراسة ازمة الكساد ١٩٢٩ والازمة المالية ٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٤ .
- (٢) السعدي ، مريم و العمراني ، فريد ، الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ بين المستجدات والتداعيات ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر ، ٢٠١٧.
- (٣) الطالب ، صلاح الدين ، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الازمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة أبو بكر بلقايد ، الجزائر ، ٢٠١٠.
- (٤) الوكين ، نسيم ، الأزمات المالية وأمكانية التوقي منها والتخفيف من اثارها (دراسة حالة جنوب شرق اسيا) أطروحة دكتورا مقدمة الى جامعة العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، ٢٠٠٨.
- (٥) أحمد ، صلاح علي ، دور محاسبة التحوط في زيادة فعالية نظم الانذار المبكر لمواجهة الأزمات المالية والمصرفية ، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية ، الخرطوم ، السودان ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠.

- ٦) فايق ، أحمد صدام ، الأزمة الدولية وطرق أدارتها (دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية الامريكية للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير مقدمة ألى كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، عمان ، ٢٠١٧ .
- ٧) فهد ، أيسر ياسين ، تأثير جاحة كورونا على الاقتصاد العالمي و سبل ا لمواجهة مع اشارة خاصة للعراق ، بحث منشور في كلية الادارة و الاقتصاد - الجامعة العراقية ، ٢٠٢٠ .

النشرات والتقارير

- ١) نشرة البنك المركزي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٣ .
- ٢) نشرة البنك المركزي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٤ .
- ٣) نشرة البنك المركزي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٥ .
- ٤) نشرة البنك المركزي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٦ .
- ٥) نشرة البنك المركزي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٧ .
- ٦) نشرة البنك المركزي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٨ .
- ٧) نشرة البنك المركزي - دائرة الإحصاء والأبحاث - ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٩ .

المواقع الالكترونية

am 13/4/2020 <https://asb.opec.org/index.php/data-download> 8:00

BM 13/4/2020 <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/2247510:00>

bm30/4/2020 www.somooil.gov.iq/news/244:00

<https://oil.gov.iq/> 6:30 am 16/5/2020 وزارة النفط العراقية

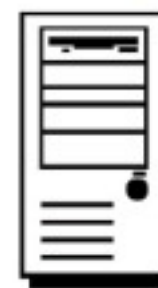
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Volume 1 - No. 1 - March 2021

مجلة العلوم المالية والمصرفية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة



009647901409233



afsj@mof.gov.iq



ISSN 2709-2852

رقم
التصنيف الدولي



رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق



2442



Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

Accounting & Financial Sciences Journal

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

financial management, banking, insurance, accounting and financial legislation



**Certified journal for scientific
promotions purposes**

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

First year / No.1/ 1442 AH. – 2021 AD.

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
- 2- Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department / United Arab Emarit.**
- 3- Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/ College of Management Sciences / Sadat Academy for Management Sciences/ Egypt.**
- 4- Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance Company / Morocco.**
- 5- Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private University / Jordan.**
- 6- Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of Administrative and Financial Department / Ministry of Higher Education & Scientific Research.**
- 7- Assist. Prof. Dr. Abdluridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
- 8- Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
- 9- Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors / Retired.**
- 10- Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taan./ lecturer in Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics / Retired.**
- 11- Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

- 1- Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 2- Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 3- Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.
- 4- Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.

Design

Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence

E-Mail : afsj@mof.gov.iq

Mobil : + 964 7901409233

Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web site: <http://mof.gov.iq/pages/MainMof.aspx>

The role of the banking sector in financing companies and its impact on the capital structure and returns

By

Professor Dr. Haider nima alfuraijy (*)

Abstract

Banks play a fundamental role in financing all kinds of firms, and the importance of this sector increases in developing and less developed countries, by providing various packages of loans at encouraging interest rates in order to contribute to economic development.

In Iraq, the banking sector suffers from many structural problems that prevented it from playing this important role in corporate finance.

This research aims to analyze the extent to which the banking sector provides different loans to different companies, and do these companies prefer to rely on the equity finance or the debts in its financial structure and the impact of that on their financial returns.

Key Words: Banks , Banks Sector's , Financial Capital , Returns.

Introduction

The financial structure is an important topic in financial management field, as many researchers have addressed this issue since the middle of the past century , the researchers are still underway for determining the extent of the possibility of determined an optimal capital structure that maximizes the company's returns and its market value, so the comparison between equity and debt financing is subject to many factors, in the forefront is the weighted average cost of capital, which leads to maximizing the market value of the company, and despite the differing views of researchers and conflicting theories in this field, however, applied research is still divided in the results that reached because of the different environments, measurement models and the number of variables.

The banking system is one of the most important bodies that provide money to companies with different terms, sizes and interest rates, which motivates companies to increase their dependence on debt in their financial structure.

The current research attempts to study the effect of bank credit that banks submit to companies on their financial structure and how this affects the return on the company's assets. In order to achieve this, ten Iraqi industrial companies and eight banks listed on the Iraq Stock Exchange were selected and the debt ratio, credit ratio and rate of return on Assets compute and measuring the impact of bank credit on the financial structure and impact of the financial structure on the return on assets.

(*)Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.

A number of important conclusions have been reached, the foremost of which is that Iraqi companies do not have clear policies to borrow and build an optimal financial structure

An important recommendation is Banks need to provide loans packages that suit the needs of firms in terms of size, cost, and term, in order to motivate them to use loans as an important and primary funding source for all firms in the world.

1-Theoretical aspects

1-1- Capital structure

According to modern financial thought, two basic schools arose in the field of financing structure. The first one called the traditional approach, while the second represented the Modigliani and Miller approach.

The traditional approach shows that there is an optimal structure for financing. Firm will use debts as long as its cost less than the equity financing as a result of the tax advantage that reduces the cost of debt and the firms will not stopping using loans except when its cost starts to rise to a degree that exceeds the gains accrued from the tax advantage and its weight increases in capital structure.

On the other hand, Modigliani and Miller's approach, show that there were no difference between loans and equity for the firm when making the financing decision, especially with the assumption that there are no taxes, and therefore there were no tax advantage for loans, and there were no relationship between financing decisions and the value of the firm, as there were no optimal financing structure.

The topic of the financing structure has been addressed by dozens of researchers for many years and presented many theories that explain this decision and its effects on the value of the firms and the cost of financing.

The practical results of these studies have been widely varied, and some have found that there is a significant impact of leverage on return and value, while others have found There is no relationship between financing with debt and the company's returns and their value.

The reason for this difference may be due to taking a different sample of companies in terms of size, industry, business environment and number in addition to the difference in the leverage measures and the returns used in their studies.

Hantono (2015) states that Debt to Equity Ratio has a significant effect on Return on Equity this study agreed with Nasution&Putri,2019 that show Debt to Equity Ratio has a significant effect on Return on Equity.

Harry and ruth,2018 found that leverage has strong effect on firms return especially when divided firms into big one and small one, when the size of firm went bigger they benefit more from using debt in their capital structure.

Uluyol , Lebe and Akbas ,2014 show that the firms couldn't benefit from the leverage effect of debt financing in the industries IT, food, mining and textile.

Only in the construction industry the leverage effect of debt financing is positive. In this situation, the financial structure of the firm in the industries IT, food, mining and textile must be looked through and a new financial structure must be constitute to strengthen financial structure, to reduce the debt financing to a feasible level, to reduce the debt-cost to an Optimal, this agreed with (Kebewar,2017) that interested in the effect of debt on profitability of French service companies.

He found that debt has no influence on profitability either in a linear way, or in a non-linear way. In addition, when he present the analysis using different size classes, he also found that there is no impact regardless the size of enterprise. Finally Pratomo (2017) stating that partially the Debt to Equity Ratio has no significant effect on Return on Equity.

1-2- Role of banks

Banks play an essential role in providing appropriate financing for companies at the appropriate cost and timing. The more developed and stronger the banking sector, the more companies can rely on loans provided by this sector as an alternative to other sources of financing, such as equity financing or issuing bonds to obtain financing from financial markets.

It can be pointed out that there are two basic financial systems , the market-oriented system and the banks-oriented system . In the first one companies depended heavily on financial markets to provide the necessary financing at the appropriate cost and volume due to the development of financial markets and their flexibility and ability to absorb the securities that companies issue to obtain financing like bonds, the second one firms depended on banks to provide the finance at the appropriate cost and volume due to the strength of the financial system, its flexibility, and its ability to create money and present it in different financing formats at competitive prices for different time periods and at different sizes.

The extent to which companies rely on any of the two alternatives depends on several factors, the most important of which is cost and flexibility.

There were many studies deals with this subject and found different results of the role of banks in financing firms,

(Saidenberg and Strahan ,1999) found that banks' role in supplying credit has been steadily declining, as their falling share of total nonfinancial debt clearly shows. The decreasing reliance on bank loans has been most pronounced among large businesses, which routinely use the commercial paper market to fill short-term funding needs and the bond market for long-term needs, this study agreed with (Harty,2012) and (Stewart, 217) that show banks failed in

providing sufficient finance for firm for different reasons, the most important factor were the financial crisis , in another hand (Guliter,2011) , (Sawrty and foldw, 2010) They found that banks are still the primary source for providing funds to companies of all sizes.

In accordance with the studies above, our current research will use the debt ratio to measure the financial structure of companies, as follows:

Debt ratio = total loans / total assets

It will also use the return on assets ratio to measure the company's returns as a measure of the companies 'total returns and a reflection of its investment and financing decisions, as follows:

Return on assets = net profit / total assets

The credit ratio will also be used to measure the extent of the banks 'ability to provide various loans to companies, as follows:

Credit Ratio = Total Credit / Total Assets

2. Research methodology

2-1- **Research questions and hypotheses**

Whether capital structure effect return was a core question for tens of year , the researchers try to find the answers , any of them from a specific point of view, This question has so far been the subject of controversy between researchers , here we try to test this question for Iraqi firms :

Research question 1 : is the capital structure of Iraqi firms affect its return

Here we adopt hypotheses 1 say : there are a significant effect of capital structure of Iraqi firms in its rate of return.

On the other hand, the debate still exists among researchers about the role that banks can play in financing firms with appropriate costs and the extent to which firms rely on banks to provide the required financing , therefore the second question for our study will be:

Research question 2: is the Iraqi banks provide financing for firms with appropriate cost and forms? how this financing affects capital structures of firms and their returns, Here we adopt hypotheses 2 say : there are a significant effect of banks credits in rate of return of Iraqi firms.

2-2- **Research Objectives**

The research aims to achieve a number of goals as follows:

- 1- Analyzing the financial structure of Iraqi industrial companies to determine the extent to which these companies depend on debt in their financial structure
- 2- Analyzing credit ratios in Iraqi banks to identify of financing available to Iraqi companies of various types and terms

- 3-Analyzing the return on the companies' assets in order to determine the extent of the impact of this return on the financial structure of the company
- 4- Analyzing the effect of bank credit on the company's financial structure
- 5- Analyzing the relationship and impact of the financial structure on the company's return

2-3- **Research Importance**

The importance of the research comes from the importance of its subject, which remains a subject of great controversy by researchers in the world, the financial structure of the company and its impact on its returns and value is one of the main topics in financial management field as well as the importance of role of banking sector in providing the necessary funds for companies with terms and costs appropriate to companies, The importance of the study increase through its application in the Iraqi financial market, which has suffered and still suffers from significant economic, political and security pressures that cast a shadow on the activities of companies, their production and their returns, which is one of the few studies linking the banking sector and the financial structure of Iraqi companies and thus the impact of this on the company's return

2-4- **The research sample**

In order to test the study questions, ten industrial companies were chosen listed in the Iraq Stock Exchange for a period of nine years from 2009 to 2017 and they are all companies that enable the researcher to obtain their data during the study period and these companies are shown in Table (1) as well as eight banks were chosen Especially listed on the Iraq Stock Exchange and for the same study period, which is all banks that enable the researcher to obtain their data published in ISM, table (2) show these bank

Table (1) Study sample Firms and its codes	
Firms	Codes
AL Mansour pharmaceuticals industries	IMAP
Modern swing	IMOS
Iraqi for tufted carpets	IITC
Iraqi date processing and marketing	IIDP
Iraqi engineering works	IIEW
Iraqi company for carton manufactories	IICM
Modern chemical industries	IMCI
Baghdad for soft drinks	BFSO
Ready-made clothes and general trading	IRMC
National Chemical & plastic industries	INCP

Table (2) Study sample Banks and its Codes	
BANKS	CODES
National Bank of Iraq	BCOI
Iraqi Bank of investment	BIBI
Baghdad bank	BBOB
Iraqi bank for trading	BCTI
Bank of Sumer	BSUC
Middle east bank	BIME
United bank of Iraq	BUND
Mosel bank	BMFI

2-5- Research Variables and Measurement Method

The research deals with three basic variables as follows:

1- The capital structure: It is the mixture of funds that the company uses to do its business and finance its various investments

Measurement of capital structure is made through the ratio of debt as follows:

Debt ratio = total loans / total assets

2- The company's return: The company's return represents the amount of returns that the company achieves on its various investments, and it can be measured annually as follows:

Return on assets = net profit / total assets

2-6- Bank credit

The amount of loans offered by banks by different amounts, terms and interest rates for companies and individuals. The ratio of what the banks employ from their various funds in providing funds to others can be measured by the credit ratio as follows:

Credit Ratio = Total Credit / Total Assets

2-7- Statistical metrics

The following statistical measures were used in the study

1-Average = sum of values / number of values

2-standard deviation

$$s = \sqrt{\frac{\sum(x - \bar{x})^2}{n - 1}}$$

3. Simple regression

$$Y = B_0 + B_x + \epsilon$$

4. Multiple regression

$$Y = B_0 + B_i X_i + \epsilon$$

3-practical aspects**3-1- Data description**

Tables (3),(4) and (5) show the data of firms and banks we deals with for study period and as an average, we obtain these data from ISE data base published in its web site (www.ise.org), as table (3) show there were no stable lending policies for Iraqi industrial firms, no any firm have a fixed debt/assets ratio for different years instead of that there were a big Volatility of this ratio from one year to the next, but there was an increasing trend of depended on debt in firms capital structure as an average, as this average increased from lowest value 8.7% in 2010 to highest value 17.7% in 2016, INCP achieved the highest average of ratio during the study period by 38.7%, although IICM achieved the highest value for the ratio of 60% in 2017, while Company IIDP have the lowest average, reached only 1.7% and also achieved the lowest value for the ratio compared with other firms for all years of study reached only 1% in 2010. We can see that only three firms achieve ratio value above the average (13.5%) that were INCP (38.7%), IICM (35.4%) and IMOS (21.8%).

From the other hand four companies sever from losing and achieving negative rate of return on its assets during study period, the biggest loser was IICM by (-29%) ,this company has suffered from the loss in all the years of study and reached its maximum rate of loss in 2013/2014 by (-45%), which is the highest ever when compared to the rest of the sample firms, while IMOS was able to achieve the highest rate of return on its assets, which amounted to 10.2%, it achieve positive returns during all years of study, it reached the highest of 22% in 2017, which is the highest ever compared to the rest of the sample firms.

When we look at credit/assets ratio of Iraqi banks we can find a significant decrease in it in most banks, as the average ratio for all banks reached 27% , and only the banks of BUND , BMFI, BSUC and BIBI were able to exceed this average, and BUND achieved the highest average rate compared to the rest of the banks amounted to 58% due to the high credit ratios in most years of study, which achieved the highest in 2014 with a value of 72% , while BCTI achieving lowest average equals to only 6% and recorded a lowest ratio value ever in 2017 by 2% only.

Table (3) Debt/Assets Ratio for Firms(%)

firms	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	average
IMAP	7	7.4	14	10.7	7	6.7	6.5	7.6	2.6	7.7
IMOS	15	18.6	33.7	23.7	28.6	25.8	21.3	18.8	10.6	21.8
IITC	7.5	5.2	4.7	5	4.2	9.5	10.4	7.2	7.4	6.8
IIDP	2.3	1	1.5	1.3	1.8	1.4	1.8	1.9	2.2	1.7
IIEW	8	5.6	3.7	4.4	4.1	4.1	5	6.6	5	5.2
IICM	22.4	6.8	19.7	25	40	42	48	55	60	35.4
IMCI	10	9.6	5.6	3.5	3	2.4	2	1.4	1.2	4.3
BFSD	3.8	5.8	3.3	5.4	5	6.2	8.9	14.2	10.6	7
IRMC	3	2.2	4.3	4	4.3	7.1	7.8	14.2	12.7	6.6
INCP	24	25	41.7	33.4	33.7	40.2	45	50.6	55	38.7
average	10.3	8.7	13.2	11.6	13.7	14.5	15.5	17.7	17	13.5

Table (4) Return on Assets for firms

FIRMS	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	average
IMAP	2.4	2.9	2.6	6.5	3.8	5.2	6.3	0.2-	2.4	3.5
IMOS	1.4	1.2	1.1	1.4	11.6	12.5	19.7	21	22	10.2
IITC	5.4	5.6	5.9	6.6	5.9	6	6.9	6.8	8.6	6.4
IIDP	5.9	8	4.5	4.7	- 1.6	0.4	-4.2	-9.5	- 9.1	-0.1
IIEW	1	1	-5.7	0.8	0.9	-9.6	-13.7	-12.9	-11.9	-5.6
IICM	-10	-12.5	-40.8	-41	-45	-45	-22	-23	-22	-29
IMCI	-4.2	6.3	3.3	2.8	4.4	4.4	1.5	-3.1	-1.2	1.6
BFS	2.6	4.7	2.3	2.7	5.7	10	11.7	12.7	11.6	7.1
IRMC	7.6	10.3	16.4	27.3	10.5	-7.4	-6.8	10.5	17.4	9.5
INCP	-8.4	7.7-	-15.2	-15.4	-8.8	-23.1	-32.4	-11.4	-30.4	-18.1
average	0.4	3.3	-2.8	-0.4	-1.4	-4.79	-3.4	-0.9	-1.3	-1.4

Table (5) Credit/Assets Ratio for Banks

Banks	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	AV
BCOI	0.19	0.35	0.28	0.20	0.21	0.27	0.34	0.22	0.22	0.25
BIBI	0.13	0.33	0.38	0.48	0.47	0.29	0.22	0.48	0.21	0.33
BBOB	0.09	0.19	0.17	0.11	0.12	0.12	0.15	0.16	0.13	0.14
BCTI	0.08	0.06	0.04	0.06	0.06	0.05	0.07	0.06	0.02	0.06
BSUC	0.49	0.40	0.45	0.28	0.34	0.34	0.31	0.31	0.24	0.33
BIME	0.11	0.24	0.28	0.24	0.27	0.28	0.22	0.17	0.13	0.22
BUND	0.25	0.51	0.44	0.55	0.71	0.72	0.56	0.52	0.63	0.54
BMFI	0.32	0.35	0.32	0.43	0.27	0.47	0.43	0.42	0.43	0.38
Average	0.20	0.30	0.29	0.29	0.30	0.31	0.28	0.25	0.25	0.27

3-2- Study questions test and results

To test the study hypotheses, a simple regression analysis and a (P test) were used, the results are shown in Tables 6 and 7, as Table 6 shows a simple regression analysis, the value of (R^2) and the level of significance to determine the impact of the debt ratio of firms in their returns, we were unable to prove the first hypothesis, not at the level of individual banks, Nor at the level of the sample as a whole, the levels of impact were low and not significant, and this may be because of many firms achieving losses as well as not following a clear policy in depended on debt in its financial structure. These results are consistent with Uluyol , Lebe and Akbas ,2014 and Kebewar,2017.

Table (6) Effect of (debt ratio) on (rate of return)		
	Debt/assets	
Firms	R^2	significant
IMAP	0.33	0.23
IMOS	0.23	0.28
IITC	0.19	0.48
IIDP	0.40	0.38
IIEW	0.33	0.48
IICM	0.18	0.20
IMCI	0.34	0.12
BFSD	0.17	0.24
IRMC	0.42	0.17
INCP	0.55	0.28
sample	0.38	0.27

On the other hand, the value of the coefficient of (R^2) was very low, with an insignificant when analyzing the effect of bank credit to assets ratio in the debt ratio of firms, whether at the level of individual firms or at the level of the sample as a whole, and thus the second hypothesis cannot be proven also for Iraqi companies and these results agree with (Saidenberg and Strahan ,1999), (Harty,2012) and (Stewart, 217) studies, and the reason for that may be due to one of two factors the first one related to the firms themselves and their failure to follow a clear policy for depended on loans in their financial structures, and therefore lack of dependence on banks to provide funds, and the second is related to the

banks themselves that fail to adopt an attractive and highly competitive packages of loans for firms, we can say that the reason being attributed to both factors.

Table (7) Effect of (credit / assets) on (rate of return)		
	Credit / assets	
Firms	R ²	significant
IMAP	0.10	0.47
IMOS	0.08	0.28
IITC	0.02	0.16
IIDP	0.05	0.34
IIEW	0.12	0.27
IICM	0.22	0.23
IMCI	0.30	0.33
BFS	0.27	0.48
IRMC	0.37	0.38
INCP	0.40	0.32
Sample	0.48	0.22

4- Conclusions and recommendations

4-1- Conclusions

- 1- Low debt ratios for most Iraqi industrial companies, due to lack of funds needed for investment due to weak production processes and product development in most firms, and therefore they depend on equity finance more than their dependence on loans
- 2- The lack of a clear debt policy in capital structure of Iraqi firms and the large volatility of their value from year to year
- 3- Low rates of return on assets for most companies, many of which have achieved significant losses due to weak production processes, low sales and weak efficiency in managing corporate finance.
- 4- Low bank credit ratios for Iraqi banks due to the security and political conditions that Iraq is going through and the high level of credit risk and interest rates compared to different countries in the world.
- 5- There was no significant effect of the capital structure on corporate returns, and this may be due to the companies that not adopting specific policies in using of loans and

depended heavily on the equity finance , especially many firms suffering significant losses.

6-there was no significant effect of bank credit on the capital structure of Iraqi firms, due to the weak efficiency of the banking system and the failure to provide attractive and competitive loan packages to firms.

4-2- **Recommendation** :

- 1- Banks need to provide loans packages that suit the needs of firms in terms of size, cost, and term, in order to motivate them to use loans as an important and primary funding source for all firms in the world
- 2- Iraqi industrial companies should revise their policies related to the capital structure, by comparing the return, risks and costs of the various financing sources and not relying on a single source of funds
- 3- Re-study by including more companies or for longer periods of time and addressing other variables of the study to reach more accurate and objective results.

Sources:

- 1- Andrew Marshall, Laura McCann, Patrick McColgan, The Choice of Debt Source by UK Firms, Journal of Business Finance and Accounting Volume43 ,Issue number 5-6 ,May 2016 .
- 2- Asrizal Efendy Nasution and Linzzy Pratami Putri ,The Effect of Debt to Equity Ratio and Total Asset Turnover on Return on Equity in Automotive Companies and Components in Indonesia, Conference Paper · September 2019 ,DOI: 10.2991/icame-18.2019.20.
- 3- Berger A. and Udell P. (2006): «Capital structure and firm performance: A new approach to testing agency theory and an application to the banking industry», Journal of Banking & Finance (30), pp. 1065- 1102.
- 4- Colin Mayer, Financial Systems, Corporate Finance, and Economic Development, National Bureau of University of Chicago Press, 1990, ISBN: 0-226-35585-3
- 5- Dutordoir, M. & Hodrick, L. (2012); *Self-Selection and Stock Returns Around Corporate Security Offering Announcements*; “Columbia Business School Research Paper”, No. 12-11.
- 6- Easterbrook, F. (1984); *Two Agency-Cost Explanations of Dividends*; “The American Economic Review”, Vol. 74, No. 4, pp. 650-659.

- 7- Fama, E. & French, K. (2002); Testing trade-off and Pecking order predictions about dividends and debt; "Review of Financial Studies", Vol. 15, No. 1, pp. 1–33.
- 8- Frank, M. & Goyal, V. (2003); Testing the Pecking order theory of capital structure; "Journal of Financial Economics", Vol. 67, No. 2, pp. 217–248.
- 9- Eckbo, E. (1986); Valuation effects of corporate debt offerings; "Journal of Financial Economics", Vol. 15, No. 1-2, pp. 119-151.
- 10- Faraz Ahmed and Danish Ahmed Siddiqui, Impact of Debt Financing on performance: Evidence from Textile Sector of Pakistan, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3384213.
- 11- Hovakimian, A., Opler, T. & Titman, S. (2001); The debt–equity choice; "Journal of Financial and Quantitative Analysis", Vol. 36, No. 1, pp. 1–24.
- 12- Joakim Berglund and Matthew Parsonage ,The Decision of Debt or Equity Financing An Empirical Examination of Capital Structure Theories, , Master Thesis, Department of Economics, Lund University School of Economics and Management ,Spring 2017
- 13- Konrad-Adenauer- Stiftung e.V. 2017. Climate Finance Report 2017: Private Sector and Climate Finance in the G20 Countries. http://www.kas.de/wf/doc/kas_49478-544-2-30.pdf?171025093514
- 14- Mazen KEBEWAR ,The effect of debt on corporate profitability Evidence from French service sector , , Laboratoire d'Economie d'Orléans – UMR CNRS 7322 Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, Rue de Blois, B.P. 26739 – 45067 Orléans Cedex 2 – France.
- 15- Shyam-Sunder, L. & Myers, S. (1999); Testing static trade-off against pecking order models of capital structure; "Journal of Financial Economics", Vol. 51, No. 2, pp. 219–244.
- 16- Tirole, J. (2006); The Theory of Corporate Finance; "Princeton University Press": Princeton.

Using of the working capital to predict the financial requirements in Zimbabwean companies

By

Emad Kendory (*1)

Zahraa salih hamdi (*2)

Abdulridha Lateef Jasim (*3)

Moses Jachi (*4)

Abstract

The importance of working capital, which represents the difference between current assets and current liabilities, arises because it shows the ability of the company to meet short-term financial needs. Consequently, the researchers assumed that the elements or items of working capital contribute to predicting the financial needs of the company. Therefore, this study aims to use regression analysis in order to predict the financial needs of the company. This study found both Accounts receivable and cash are affected by total income by (4.198, 0.577) respectively, while Inventory is affected by total income by (5.207). Also, the credit accounts payables are affected by the total income by (6.905). These figures (4.198, 0.577, 5.207 and 6.905) are considered as a guide for estimating the working capital items in terms of total income. Thus, it becomes clear to us that the working capital items contribute to predicting the financial needs of the company. The research sample included four companies operating within the industrial sector registered on the Zimbabwean Stock Exchange for the period from 2009 to 2018. The reason for choosing these Zimbabwean companies is they suffer from the problem of assessing their financial needs.

Keywords: Working Capital Items, Prediction, Financial Requirements

Introduction

Financial planning is the set of plans required to obtain and use resources. That is why it indicates identification of financial requirements, investments, growth and performance during a specific period of time, which is the basis for the success of the economic unit as it includes coordination of financial activities in order to maximize shareholder wealth and the value of the economic unit. Financial planning is an important part of the overall planning process of a company, as it translates its goals, strategies and policies into practical plans that are implemented in the short term.

(*1) Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.

(*2) AL-hadbaa university college.

(*3) Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.

(*4) Manicaland State University of Applied Sciences / Faculty of Agribusiness and Commerce/ Zimbabwe

The financial planning aims mainly to determine the financial needs of the company and secure the necessary funds in a balanced manner from various sources of financing. Financial planning depends mainly on financial forecasting, prediction is the process of forecasting or estimating what will happen in the future.

Prediction is an essential and important part of the Chief Financial Officer function. Prediction is not planning, but rather an estimate or estimation of the variables in the light of which the planning process is prepared. Among these variables is the sales forecast, which is the main point for most of the unit's economic activities, including financial planning. The main pillar of financial planning is forecasting the company's future sales. Future sales depend on economic conditions, the rate of economic growth and the enterprise's marketing activity, while sales volume depends on the amount of assets available to the economic unit to produce the goods and services. Growth in sales depends on an increase in investment in assets that need financing, and this additional financing results in additional obligations that represent the payment of interest and the amounts borrowed when due. Also, the distribution of profits to the shareholders. Therefore, the researcher will use the relationship between total income and items of working capital in order to predict the financial needs of the research sample. So, the study hypothesis that the items of working capital contribute to predicting the financial needs of the company. Therefore, this study aims to use regression analysis in order to predict the financial needs of the company.

The problem of the study is that the Zimbabwean companies suffer from the problem of estimating their financial needs for the coming period.

The importance of the study is to benefit from the financial needs assessment tools that will positively affect companies in the Iraqi environment. Hence, the **hypothesis of the study** stems that the use of the simple regression method helps in meeting the financial needs of the research sample companies.

Therefore

The aim of the study will be to predict the terms of working capital through the regression method.

Literature review

Considered sales forecasting is a rule for financial planning, in the sense that the company's budget depends on forecasting sales, and therefore comprehensive and integrated business planning depends mainly on sales planning (Gupta,2013,2) . Because sales turn in receipts and cash

expenses. Sales are the main source of cash flow for most companies. Likewise, merchandise sales require the use of cash to replenish inventory. As a result, the accuracy of the cash budget depends on the sales forecast from which it was derived. As a result, the sales forecast is the heart of the cash budget that contributes to shaping the company's cash position (Scarborough & Cornwall, 2016,468).

Financial planning is determined by the changes in the current work that affect the arrival of raw materials, estimation of production, geographical markets (Shobrys & Douglas, 2000,164). It also takes into consideration the physical, environmental, social and economic situation that leads to the adoption of a strategy and the use of financial instruments that are expected to help achieve the company's financial goals (Warschaurs, 2002,). It includes a set of policies through which the financial plan can be adjusted according to the change in circumstances without the need for ever again, as these policies must be linked to specific measures to reach the goals that the company aims (David & Elissa, 2006,58). In addition, financial planning can include gathering information, defining the goals that the company is required to achieve, assessing the empty financial situation, and coming up with a plan that guarantees the achievement of what the company seeks in light of the current situation and what is required in the future. (CFP Board, 2006,652-653). So it is a systematic process that defines the goals, processes and methods necessary to achieve those goals. The successful financial plan consists of all the monetary requirements of the company to support each job plan and convert it into a comprehensive budget (Adelman & Marks,2013,130). Sound, realistic and viable financial planning represents the watershed of the company's success or failure by relying on real financial data. The following table shows the most important studies that indicate the most important variables through which financial needs are predicted, while the current study used total income and working capital items to forecast the financial needs for the coming period.

(Lazaridis & Tryfonidis,2006)	The relationship between working capital management and profitability of listed companies in the Athens stock exchange.	In this paper is to investigate a relationship that is statistical significant between profitability, the cash conversion cycle and its components for listed firms in the ASE. We used a sample of 131 companies listed in the Athens Stock Exchange (ASE) for the period of 2001-2004. The results of our research showed that there is statistical significance between profitability, measured through gross operating profit, and the cash conversion cycle. Moreover, managers can
-------------------------------	---	--

		create profits for their companies by handling correctly the cash conversion cycle and keeping each different component (accounts receivables, accounts payables, inventory) to an optimum level.
(Padachi,2006)	Trend in working capital management and its impact on firm's performance: an analysis of Mauritian small manufacturing firms	The aim of this paper is to examine the trends in working capital management and its impact on firms' performance. The trend in working capital needs and profitability of firms are examined to identify the causes for any significant differences between the industries. The dependent variable, return on total assets is used as a measure of profitability and the relation between working capital management and corporate profitability is investigated for a sample of 58 small manufacturing firms, for the period 1998 – 2003. The regression results show that high investment in inventories and receivables is associated with lower profitability. The key variables used in the analysis are inventories days, accounts receivables days, accounts payable days and cash conversion cycle. A strong significant relationship between working capital management and profitability has been found in previous empirical work.
(Abuzayed,2011)	Working capital management and firms' performance in	Unlike the previous study, the study that examined the relationship between the

	emerging market: the case of Jordan	profitability index and working capital management measured by the cash transfer cycle for Jordanian companies during the period 2000-2008. found that more profitable companies are less interested in managing working capital despite the awareness of investors in the financial markets that companies Those concerned with managing working capital deserve to be highly valued, but this has not been proven through market feedback.
(Gupta,2013)	Sales forecasting & market potential: Best practices in India	The research aimed to study various techniques for forecasting sales. The expectation of sales plays an important role in financial planning and thus the ability to build an effective budget, so the budget acts as a control mechanism to measure progress towards the completion of the plan.
(Mwangi&et.al,2014)	Effects of working capital management on performance of non-financial companies listed in NSE, Kenya.	The study seeks to verify the effect of working capital management on the performance of non-financial companies listed on the(NSE) Nairobi Stock Exchange. The study used the financial statements of 42 companies for the period 2006-2012. The results showed that the conservative financing policy has a positive impact on the return on assets and return on shares index. The study concluded that non-financial companies should adopt a strict financing policy to enhance their performance.
(Jahfer,2015)	Effects of working capital management on firm	The paper discussed the effects of working capital management using its measures such

	profitability: empirical evidence from Sir Lanka	as accounts receivable and payables, the inventory period and the net trading cycle on the profitability of companies listed in Nigerian financial markets. Accounts Payable in order to increase profitability. The study concluded that the company must reduce the number of days of accounts due.
--	--	---

Concept of the financial planning

Financial planning is an important part of the overall planning of the company as it is a drawing of the company's financing policy by identifying financial, investment and profitability needs and working on them in order to achieve them in the future and within the capabilities of the company and evaluating them periodically to find out weaknesses and overcome them and support the strengths therefore the financial plan is An expectation of what may happen in the future or what the company wants to reach. Divides financial planning into short-term and long-term planning. Financial planning is a document consisting of a set of assumptions, data, expected financial ratios, and an interrelated process with each other (Brigham & Houston,2015,571). A distinction must be made between cash flows and income flows, and this is what proper financial planning should be like. It includes appropriate sources of financing for anticipated capital investments, working capital requirements, and associated means to obtain appropriate financing (Chander, 2014,134). Financial planning in the short term will enable the financial manager to assess business and liquidity risks, plan a realistic margin of safety, arrange a credit limit with the banks that deal with it, and reschedule debts, and that will be from identifying short-term cash needs and thus planning to finance them in the short term (Horne & Wachwicz,2008 ,170).

Financial planning is defined as the process of estimating the capital required to start a project and the expected revenues from it by specifying the expected expenses and forecasting the potential returns, including the formulation of financial policies regarding variables such as purchases and other aspects of disbursement, the expected sales and the desired profits. And then evaluating the proposed options in order to adopt a financial plan that achieves the company's financial objectives (Adelman & Marks, 2013).

(Azanero, 2016,5) defines financial planning as the financial measure of the company's work, the financial planning reports work to collect monetary and non-monetary data in order to solve any problem facing the company and the most important factor is knowledge of all emergency situations

regarding cash and the ability to use the correct way to make Decisions for the improvement of the company.

(Vera & et.al, 2011,100) agrees with (Breayley, 2010,804) that financial planning is a commercial process based on formulating an organizational strategy, which includes designing goals, strategies, policies and control mechanisms related to investment and financing decisions, taking into account their long and short term effects.

Based on the foregoing, the researchers believe that sound, realistic and applicable financial planning represents the cut-off point for the success or failure of the company by relying on real financial data.

Methods of predicting the financial requirements

As is well known, the traditional definition of working capital management comes from current assets and liabilities. This indicates the amount of cash (current assets) available to meet the short-term cash requirements imposed by current liabilities. Current assets can be defined as assets that can be converted into cash within a short period of time without loss or with the least possible loss.

As for short-term liabilities, they are those obligations that the company must pay within a short period of time. Therefore, each company must make the necessary arrangements to obtain sufficient funds to cover the daily expenses, regardless of the investment (Ramachandran, & Janakiraman, 2009,6)

Current assets consist of cash, receivables and inventory, while short-term liabilities consist of short-term debts and payables (Lorenzo & Viriginia, 2010.15-21).

Current assets are one of the most important components of total assets, as the company may be able to reduce its investment in fixed assets by renting and leasing machines and equipment, while this is possible for working capital management components, as the presence of current assets at a higher level than fixed assets, this reduces the liquidity risk (Nazir & Afza, 2009,29).

Organizations can use many items to predict the financial needs such as:

- Cash: It is necessary to know the amount of cash required to meet the needs of working capital. This can be done by following two steps (Chandra, 2014,363):

Estimate the cash cost of the various current assets that the company requires.

Deduction of current liabilities from the cash cost of current assets through trade credit and wage accruals on expenses

Cash is what is contained in the company's fund and demand deposits with the bank.

- Trade credit: Trade credit represents the credit granted by the supplier of goods and services. It is an automatic source of financing in the sense that it arises in the normal transactions of the company without specific negotiations (Chandra, 2014,401).

Marketable securities: These are investment tools that include mutual funds in money markets, treasury bonds, certificates of deposit, corporate bonds and shares, and may also include repurchase agreements, commercial papers and bank acceptances (Adelman & Marks, 2015,213).

•Accounts receivable: It is known that companies do not carry out all their transactions in cash. Accounts that are not paid in cash are referred to as receiving accounts (debts owed to the company). As a result, accounts receivable must be managed properly to increase profit. The goal of managing accounts receivable is to increase sales by providing credit to customers. Nevertheless, the cost incurred in increasing sales recorded in accounts receivable must be weighed against the potential loss of business as a result of factors beyond the benefit of the product or service (Adelman & Marks, 2015,214).

• Inventory: Inventory includes raw materials, semi-finished materials and manufactured materials (finished goods). Optimum stock levels depend on sales. Therefore, sales must be forecast before establishing targeted inventory lists. Any errors in determining stock levels will have negative effects that lead to a loss of sales or bear costs. Therefore, inventory management is very important and there are some companies that have become using computer systems for inventory control (Brigham & Houston, 2017,546).

There are many models used for prediction, and you can choose between them according to the direction to be achieved. Among the most important methods used are the quality, quantity, cause and effect. Qualitative methods use expert opinions in forecasting sales, while quantitative methods use mathematical equations and statistics to forecast sales, while the cause and effect method uses statistical formulas based on sales forecast models (Adelman & Marks, 2014,156). One of the most important of these methods.

Time series of the historical records of the company: This method uses the primary data that can be obtained and available within the company in order to forecast independent sales, in addition to obtaining information collected from external sources, which is called secondary data. The time series model to the specific time period chosen is based on the company's historical sales patterns and the use of evaluation criteria (Adelman & Marks, 2014,158).

Sales forecasting: The starting point for the practice of financial forecasting is sales forecasting, as most financial variables are expected in relation to the level of sales, and then the accuracy of financial forecasting depends critically on the accuracy of sales revenue forecasts (Chandra, 2014,135).

Use of regression analysis to forecast sales: Regression analysis can be defined as a specialized technique that fits a line to the observed data points so that the resulting equation can be used to predict other points. Assuming that most of the assets that increase at the same rate of sales in this case will increase assets more quickly than sales, and economies of scale may exist and this also can lead to an increase in sales less quickly than the increase in assets. Regression techniques can be

used to investigate the existence of such situations and thus improve financial expectations (Bricham & Houston, 2015,582)

Evidence from Zimbabwean companies

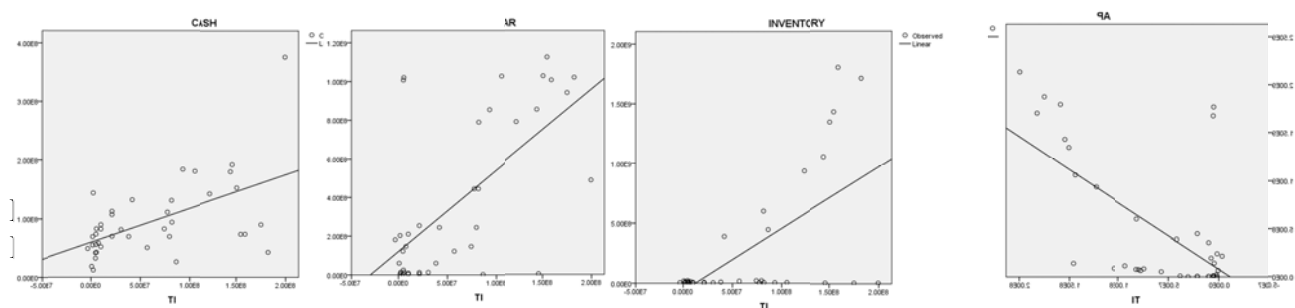
Historical background of the Zimbabwean stock exchange

The first stock exchange was established in the present day second largest city in Zimbabwe, the city of Bulawayo in 1896 when Zimbabwe was still a British colony, namely Rhodesia and operated only for six years until the end of the war in South Africa. Two other stock exchanges were also established in what is now the third and fourth largest cities in the country, Mutare and Gweru respectively. These exchanges which thrived on the success of the local mining industry which was short-lived, consequently collapsed in 1924 with the collapse of the local mining industry. These stock exchanges are currently only remembered by their names on the buildings that housed them. A new stock exchange was later established in Bulawayo after the Second World War and security dealings started in the market in 1946. This was followed by a second stock exchange established in Salisbury in 1952, now Harare, and the Capital City of Zimbabwe. Trading in these two stock exchanges was mainly telephonic, until the enactment of legislation guiding trading members and the investing public, a process which took half a decade. The Rhodesia Stock Exchange Act was later promulgated in January 1974. The present-day Zimbabwe stock exchange's roots can therefore be traced to this Act. The principal objective of establishing the stock exchange was to operate an organized market for both new and existing securities and maintenance of fair dealings among stakeholders, thus for the protection of the investing public through regulating the affairs of the members.

Regression Analysis

In our multiple linear regression model, the researcher shall check that the independent variables (cash, AR, inventory and accounts payables) have a linear relationship with the dependent variable (total income).

We should test out scatter plots for this. The following scatter plots indicate a strong linear relationship between the TI and variables (cash, AR, inventory and accounts payables)



indicates the variables. As it turns out, the variables cash, AR, inventory and accounts payables are useful for predicting IT.

Variables Entered/ Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AR and TI	.	Enter
2	CASH AND TI		Enter
3	INVENTORY, AND TI		Enter
4	AP AND TI		Enter
a. Dependent Variable: (AP, CASH, INVENTORY, AR) ^b			
b. All requested variables entered.			

The following table (2) provides a description and overall fit statistics of the multiple linear regression on model. The R² of our model is set to (0.67-0.77) .

That means between 72% of the variance in data is explained by the linear regression.

The ($d = 1.500 - 1.700$) of Durbin Watson between the critical values of $1.5 < d < 2.5$. So we can conclude that there is no linear autorelation of first order in our multiple linear regression results.

The equation of regression

model seems very useful in making predictions because the value of R² (0.72) is close to 1. It means the correlation between observed data and predicted data is 0.72. It is strong correlation between them, so the model is useful to predict the total income.

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.848 ^a	.720	.688	35140746.05000	1.693
2	0.755	0.656	0.654	401309775.7	1.500

3	0.775	0.766	0.663	315830943.2	1.665
4	0.779	0.772	0.643	52396798.2	1.700
a. Predictors: (Constant), TI					
b. Dependent Variable: AR, CASH, INVENTORY, AP					

The next table (3) to display is the F-test. The F-linear regression test has the null assumption that the model represents zero variance in dependent variable. The F test is highly important; thus, we can conclude The regression model explains a large amount of the total income variance, since $p\text{-value} < 0.001 < 0.05$, the null hypothesis will be rejected. In other words, items of capital working will effect on the company's profitability.

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.136E+16	1	5.136E+16	16.798	.000 ^b
2	Regression	2.718E+18	1	2.718E+18	27.252	.000 ^b
3	Regression	4.182E+18	1	4.182E+18	25.956	.000 ^b
4	Regression	7.352E+18	1	7.352E+18	26.270	.000 ^b
a. Dependent Variable: AR, CASH, INVENTORY, AP						
b. Predictors: (Constant), TI						

The next table (4) shows several estimates of linear regression including the degree of intercept and importance. We consider a non-significant intercept, A P in our multiple linear Regression analysis yet highly significant coefficient of AR, CASH, INVENTORY and AP. That means this model is important because of the $p\text{-value} < 0.001 < 0.005$. there is ample evidence to conclude that at least one of the predictors (TI) at the significance level of $\alpha = 0.05$ is useful to predict (AR, CASH, INVENTORY AND AP); therefore, the model is useful to us.

The table (4) shows several estimates of linear regression Coefficients^a

--

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	120453190.100	69685496.390		1.729	.000
	TI	4.198	.804	.646	5.220	.000

a. Dependent Variable: AR

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	59647213.880	12200715.110		4.889	.000
	TI	.577	.141	.554	4.099	.000

a. Dependent Variable: CASH

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-64419776.290	88545696.810		-.728	.000
	TI	5.207	1.022	.637	5.096	.000

a. Dependent Variable: INVENTORY

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	74568016.470	115609223.400		.645	.523

	TI	6.905	1.334	.643	5.175	.000
--	----	-------	-------	------	-------	------

a. Dependent Variable: AP

The regression equation from TABLE (4) is as follows:

$$AR = 120453190.100 + 4.198 \text{ TI}$$

$$CASH = 59647213.880 + .577 \text{ TI}$$

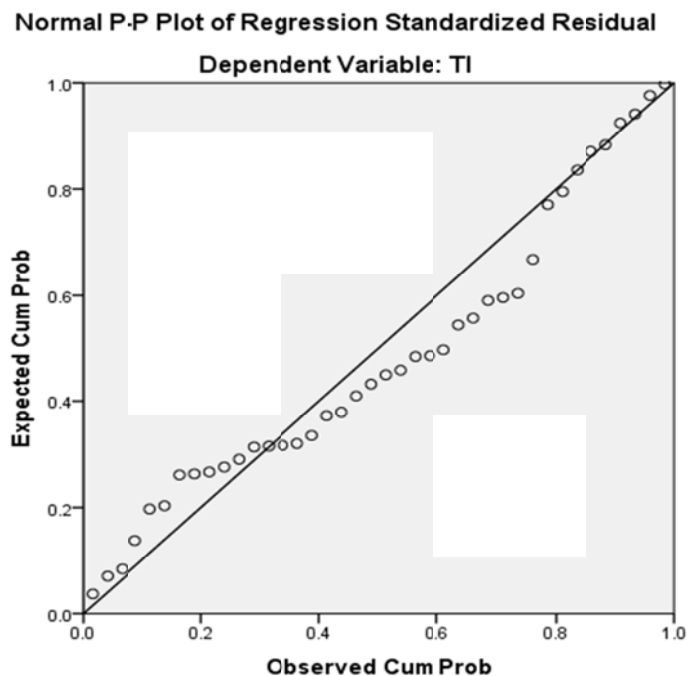
$$INVENTORY = -64419776.290 + 5.207 \text{ TI}$$

$$AP = 74568016.470 + 6.905 \text{ TI}$$

Ultimately, with a normal P-P plot, we can test for normal residues. The plot reveals that the points normally follow the standard line without any major deviations. The residue is usually distributed.

The standard residual plot shows the points close to a diagonal line;

Thus, hypothesis of study is satisfied. it means the total income influence on items of working capital



Conclusion

The relationships between dependent and independent variables are evaluated according to the previously described regression model. The findings of the study variable multiple regression tests (AR, CASH, INVENTORY, AP, and TI) indicate that these variables are strongly correlated (0.72). In addition, the study has shown that this model is acceptable and useful

for evaluating the relationship between these variables, since as shown in Table (3), the value of (F) is significant. Furthermore, empirical findings indicate the significant positive impact on the AR, CASH, INVENTORY AND A P of Zimbabwean companies on the Zimbabwean stock exchanges of TI which, as already stated, for the period 2007-2015 for Zimbabwean companies. The researchers suggest that we apply the results of this study to Iraqi companies in order to anticipate their financial needs.

References

1. Abuzayed, B. (2012). Working capital management and firms' performance in emerging markets: the case of Jordan. *International Journal of Managerial Finance*.
2. Ramachandran, A., & Janakiraman, M. (2009). The relationship between working capital management efficiency and EBIT. *Managing Global Transitions*, 7(1), 61.
3. Adelman, P. J., & Marks, A. M. (2013). *Entrepreneurial finance*. Pearson Higher Ed.
4. Azañero Merlo, G. M. (2016). La Planificación financiera y su efecto en la situación económica-financiera de la empresa de servicios generales halcón rojo EIRL de la ciudad de Trujillo año 2015.
5. Brealey, R. A. MYRES, (2010) *Principios de Finanzas Corporativas*.
6. Buie, E., & Yeske, D. (2006). Policy-based financial planning provides touchstone in a turbulent world. *The Journal of Financial Planning*, 50.
7. Chandra, P. (2014). *Fundamentals of Financial Management*. McGraw-Hill Education. 6 edition
8. Gupta, A. (2013). Sales forecasting & market potential: best practices in India. *International Journal of Advanced Marketing and Research*, 1(1), 1-7.
9. Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2015). *Fundamentals of Financial Management Concise* 8E.
10. Jahfer, A. (2015). Effects of working capital management on firm profitability: empirical evidence from Sri Lanka. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 7(1), 26-37.
11. Van Horne, J. C., & Wachowicz Jr, J. M. (2008). *Fundamentals of Finance Management*. YD Williams", Moscow.
12. Shobrys, D. E., & White, D. C. (2000). Planning, scheduling and control systems: why can they not work together. *Computers & Chemical Engineering*, 24(2-7), 163-173.
13. Warschauer, T. (2002). The role of universities in the development of the personal financial planning profession. *Financial Services Review*, 11(3), 201.

14. Mwangi, L. W., Makau, M. S., & Kosimbei, G. (2014). Effects of working capital management on performance of non-financial companies listed in NSE, Kenya. *European journal of business and management*, 6(11), 195-205.
15. Lazaridis, I., & Tryfonidis, D. (2006). Relationship between working capital management and profitability of listed companies in the Athens stock exchange. *Journal of financial management and analysis*, 19(1).
16. Padachi, K. (2006). Trends in working capital management and its impact on firms' performance: an analysis of Mauritian small manufacturing firms. *International Review of business research papers*, 2(2), 45-58.
17. Nazir, M. S., & Afza, T. (2009). Working capital requirements and the determining factors in Pakistan. *IUP Journal of Applied Finance*, 15(4), 28.
18. Stein, W. J. (2010). Sales forecasting in times of crises at DSM.
19. Yeske, D. (2010). Finding the Planning in Financial Planning: An Integrative Framework for Strategy-Making by Financial Planners. Available at SSRN 1601327.
20. Vera-Colina, M. A., Rodríguez-Medina, G., & Melgarejo-Molina, Z. (2011). Financial planning and access to financing in small and medium-sized companies in the Venezuelan manufacturing sector. *Innovar*, 21(42), 99-112.

**The effects of investment revenues in insurance companies returns
An applied study in a sample of Iraqi, Arab and foreign insurance companies.**

By

Lecturer Dr.Kafaa Ali Alborge (*1)

Assist. Lecturer Abtesam Abbas Abdulhassin (*2)

Abstract

Investment represents one of the most important sources of income generation in investment companies as there are many investment tools used by investment companies and the relative importance of each tool varies according to the company's investment strategies as well as regulatory restrictions and other factors.

This research was conducted to determine the extent to which the revenues of different investments contribute to the returns of different insurance companies, and for that, three companies in different markets were selected to compare the extent of their reliance on different investment tools in achieving returns at the period of 2018-2019.

The research reached a number of results one of them was The investment tools in insurance companies varied and were divided into investments in fixed income instruments, deposits, stocks and real estate investment.

Key Words: investment returns, insurance companies, investment revenues .

1- Research Methodology

1-1.Research problem: Investments represent a great importance for insurance companies because of their great role in achieving returns for these companies, but the relative importance of investment tools varies from company to company and from country to country due to regulatory restrictions and market conditions ,such disparity is the basis for the intellectual debate among researchers about the tools that should be Insurance companies aim to invested in them to achieve good revenues with an acceptable risk ,this constitutes the first aspect of the problem

(*1) Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.

(*2) Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.

This controversy has also appeared in the applied framework as the investment tools differ in terms of type and relative importance in insurance companies due to the difference in the investment strategies of companies and market conditions for each company and from here arises the second aspect of the problem, which investments are best for insurance companies and which contribute to revenues more and whether there is a difference between companies in this field?

1-2. Hypotheses of the research

The current research adopts one main hypothesis, represented by: (Investment revenues constitute a significant contribution to the revenues of insurance companies and have a significant effect on them) and the following sub-hypotheses are derived from it:

The first sub-hypothesis: (revenues from fixed income instruments constitute a significant contribution to the revenues of insurance companies and have a significant impact on them)

The second sub-hypothesis: (Deposit revenues constitute a significant contribution to the revenues of insurance companies and have a significant impact on them)

The third sub-hypothesis: (share revenues constitute a significant contribution to the revenues of insurance companies and have a significant impact on them)

The fourth sub-hypothesis: (real estate constitutes a large contribution to the income of insurance companies and has a significant effect on it)

1-3.The importance of research and its objectives:

The importance of the current research stems from the importance of the issue of investment in insurance companies, which represents one of the most important revenue streams for these companies as well as the large cycle in the employment of money in the financial markets, and as a result of the difficult economic conditions that Iraq is going through, which was reflected in the market situation and the activity of Iraqi insurance companies, this research comes to focus attention on the importance of investment for these companies and not their dependence on the revenues of the relatively weak insurance activity.

Therefore, the research aims at the following

- 1-3-1.Determine the investment tools that insurance companies focus on and the relative importance of each.
- 1-3-2.Determining the revenues generated from each type of investment instrument.
- 1-3-3.Determine the degree of the contribution of investment revenues to the total revenues of insurance companies

1-4. The research sample

The current research attempted to conduct a comparative study between three companies operating in different markets, so a deliberate sample was chosen consisting of three Iraqi, Saudi and American insurance companies. Table 1 shows some information related to them.

Table. 1 The research sample

Company	Nationality	Assets 2019
Al-Amin	Iraq	4235 B.ID.
Tawnyia	Saudi Arabia	14 M.SR
Allstate	USA	120 B.\$

Source: by the researchers

2- Insurance as a business

Insurance is defined as a contractual system based on Compensates for the purpose of compensating damages resulting from a group of risks through institutions of a special nature.(De Haan, and Kakes, J., 2011)

It is also known from the legal district as a contract between two parties includes the commitment of the first party (the insurance company) to pay a certain amount to the second party (the insured) in compensation for losses achieved due to the occurrence of a certain risk in exchange for the second party paying a specific amount of money (a premium) for an agreed period of time . (Nelson, C. R., and Siegel, A. F., 2010)

Thus, insurance companies have a special nature as they are usually subject to tight regulatory restrictions from government and supervisory agencies because they work with others' money and therefore their money should not be invested in high-risk investments as well as they play a major developmental role in the economies of different countries by directing their money towards investment in infrastructure, urban projects, and others.

This difference between insurance companies, investment companies or banks necessitates the differentiation of investment policies for insurance companies, which we will highlight in the following paragraph. Table (2) show some of these important differences.

Table (2) differences between insurance companies and banks

Area	Insurance	Banking
Business scope	Risk pooling and risk transfer Payment	services, intermediation with maturity transformation
Funding	Liability-driven Up-front premiums Assets and liabilities are mostly matched Limited use of inter-company borrowing/lending	Liability and market funding-driven Mostly short-term funding Assets and liabilities are not strictly linked Interbank borrowing/lending is significant
Balance sheet	Business cycle influences balance sheet in a limited manner	Assets and liabilities exposed to business cycle
Risks	Substantial interest rate risk Low liquidity risk Low interconnectedness due to relatively higher substitutability High percentage of assumed risk is retained Leverage is limited	Substantial credit and liquidity risk Key risk due to maturity transformation and wholesale funding Substantial trading among institutions (interbank and repo) Low owner risk retained, especially with securitization Significant use of leverage
ALM and investment	Relatively stable funding and liability driven investment	Low liquidity and asset-driven investment

Source: Lepore, C., Tanaka, M., Humphry, D., and Sen, K., 2018.

3- Investing in insurance companies

Investment can be defined as (sacrificing the current utility in order to achieve a greater future utility that compensates the investors for the current utility and the risk that they can bear as a result of investing finance)(normed , 2018,112) , and of course, the investment includes two main aspects, the expected return that can be achieved on the investment, usually measured by the rate of return on investment (ROI) and risk, which represents the possibility of achieving the loss or not achieving the expected return or the volatility in the achieved returns, which can be measured by

different methods depending on their type, such as standard deviation, coefficient of variation, beta, etc. (Johan Bergström, 2016, 12).

As for insurance companies, they follow specific policies to invest their money through which they try to achieve a set of goals (safety, liquidity and profit) as it prefer security over profit as well as aims to maintain liquidity levels that enable it to pay its financial obligations as soon as it is achieved, otherwise its reputation will be exposed to great damage, the source of the money that insurance companies invest is limited to (capital, insurance premiums, and profits from previous investments) the special nature of these companies and the types of investments can be determined In insurance companies as follows: (roman, 2017, 402), (chaltur, 2011, 234), (jachoa, 2016, 34)

- 3-1 Fixed Income Tools: It represents a large group of interest bearing securities that pay a relatively fixed income throughout the period of their holding by the investor. These tools vary between government (treasury bonds and bills) and between private (corporate bonds and notes). These investments are characterized by relatively stable , low return and low degree of risk. Usually, most insurance companies focus their investments in this type of tool, especially long-term, to ensure the achievement of minimum returns for long periods of time. Thus, we can say that insurance companies follow conservative investment policies, as they do not exposure the finance invested to high risk fearing of high losses that It may lead to bankruptcy.
- 3-2 Real assets: which represent another type of relatively safe investment for insurance companies, which includes real estate and valuable commodities such as gold. Most of these tools usually achieve relatively stable financial income in the form of real estate rental payments or at least maintain the market value of investments as they enjoy relatively stability in its market value
- 3-3. Shares: Shares are among the most common financial instruments in the financial markets and are ranked first in investments worldwide, but they do not represent the same level of importance for insurance companies due to the extreme volatility of their prices and their high risks, so we find that insurance companies only allocate low percentages of Its money is to invest in corporate stocks as a necessary diversification of investments
- 3-4 Deposits: Deposits, especially fixed ones, are among the most important investment tools for insurance companies, as they enjoy a high degree of security, i.e. low risk with achieving stable levels of returns, which is what insurance companies are looking for and some regulations may require insurance companies to invest in this type of deposits in different proportions.

- 3-5 Loans Some companies provide specific types of loans to their clients who are insured, for development purposes at relatively low interest rates, as part of the financial incentives to attract customers.

Each type of these investments has unique characteristics of return and risk, and this is what insurance companies must realize and work on forming their investment portfolios that achieve the highest possible return with a specific level of risk in accordance with modern portfolio theory and by following special mathematical and analytical methods and techniques, and thus the nature of investments in insurance companies It will clearly affect the risk and return characteristics.

There are a number of models of investment that involves different strategic and tactical asset allocation, and different risk. Meanwhile, international stocks and assets are more risky than domestic government bonds, but they also offer higher return.

There are a strong arguments for the benefits of international diversification in terms of reducing risks, especially for Countries with small and volatile domestic capital markets and move to the long-term institutional sector.

The nature of liabilities is key to understanding suitable insurance investments. (E. Philip Davis, 2000, 33).

Among the most important strategies that insurance companies follow in their investments are: (Saunders, A., and Cornett, M.M., 1999)

- Diversification strategy: This strategy is to use the principle of diversification in investments according to modern portfolio theory in order to form an efficient portfolio that achieves the best returns with the lowest possible level of risk. There are several types of diversification that insurance companies can pursue, including sectoral, geographical and qualitative diversification that One of the most prominent types of diversification, which focuses on allocating resources to the financial company to invest in various types of instruments, such as bonds, stocks, real estate, deposits, and others. This diversification may extend to be international as well, depending on the size of the company and its international business scope
- Concentration strategy: This strategy represents the antithesis of the first strategy (diversification), as the company focuses on a specific type of investment after studying and analyzing the market and the capabilities of the company. Usually companies resort to this strategy when it aims to achieve stability in returns and risk so it chooses to invest in fixed

income tools. As the tools with the most stable returns and the least risk compared to the rest of the investment tools.

- Profit-taking strategy: Some insurance companies that have large resources and whose leaders are characterized by the risk are resorting to exploiting some unbalanced market conditions to follow an active and flexible strategy to switch investments, sell some of them and buy tools that achieve high incomes in the short term, hoping to improve the characteristics of the return despite the possibility of exposure to high risk levels, so this strategy remains at minimum, usually due to the regulatory and supervisory restrictions that insurance companies are subject to.

There are many factors determining the insurance investment policy, we can summarize it as follow: (Czerwinska, 2003,45) (French, K.R. and Poterba, J.M. 2016)

- Internal factors

- the range of the insurance activity
- the long-term aims of insurer
- the size and the organizational form of insurer
- qualifications and the experience of manageress
- the strategy of insurer
- insurer's financial resources

- External factors:

- economic situation on financial markets
- situation and the tendencies of the development of the insurance market
- the financial and political situation of the country (e.g. public debt)
- insurance law
- financial law

4- Literature review

The issue of analyzing investments in insurance companies has been addressed by many researchers and from different points of view in many countries, including the (Hayekee and Miller) study, 2012, which analyzed investment in the twenty largest companies in the world for the period from 1990 to 2010 showed that the largest proportion of investment was concentrated in the Fixed

income tools, while investing in stocks comes at the second level, followed by bank deposits and the rest of the money in other areas, such as loans and real estate. This study also showed that American insurance companies are the most focused on investing in fixed income tools, compared to European companies, and in another study by (Helmut. Gründl, Ming (Ivy) Dong, Jens Gal , 2016) dealt with an analysis of investments in the countries of America, the European Union, Switzerland and other European countries outside the European Union for the period from 2012 to In 2014 , as the results showed that the majority of investments are directed to fixed income instruments, followed by real estate investments and then stocks, , the same study indicated that European countries outside the European Union concentrated their investments in deposits and cash in a large way more than Investment in fixed income instruments.

One of the important studies that analyzed the behavior of investing in insurance companies during crises and its impact on risk is the study of (McCredon and Toulouse 2018), it indicated that most insurance companies resort to safe havens in times of crisis that lead to a collapse in interest rates and the value of fixed income instruments, so that insurance companies switch towards real estate investments and precious metals portfolios and greatly reducing the proportion of investment in stocks and unsecured bonds as a strategy to reduce risk, and this applies to large, medium and small-sized companies as well, and those that have international insurance business or that operate in the local markets only.

Insurance companies usually form their portfolios to achieve two main objectives, namely reducing risk and maximizing profits at the same time. They are companies that follow a conservative strategy usually in investment and do not resort to high-risk investments except at their minimum levels as part of the portfolio diversification strategy. Therefore, most of their investments are divided into two main axes. They are fixed deposits (especially fixed ones) and government and guaranteed fixed income instruments. This is what the Yanis&Berkorer,2015 study found in Asian insurance companies for the period from 2000 to 2013 showed that following these strategies led to a lower investment risk for insurance companies compared to other companies while it maintained At the same time an acceptable level of returns.

Searched by (Sangyong Hana, Gene C.Lai and Chia-Ling Hoc) analyzed the practice of placing insurance reserves in the United States, including:A conservative approach to insurance placement in the United States is important. The reason is that principles the transparency of insurance reserves must be followed.(Azizbek Khurramov,2020)

The study of (Marietta Janovic Lumut,2010) argue that investment activity is one of the basic elements of the financial strategy of insurance companies. The investment activity has a significant impact on the solvency of the insurance company. It should be viewed from the perspective of the additional income generated by managing the investment activity.On the other hand, it must be

emphasized that earning income from the investment activity can be applied in the basic activity of the company, for example, to reduce the financial premium by financing the expenses of the insurance activity, compensation and benefits resulting from the investment activity. Investing financial resources through insurance companies also increases its security because it insures the company against depreciation of financial resources, which is especially important for technical reserves. On the other hand, income from investing activity increases profit or reduces the insurance company's loss, which affects the level of self-resources of this company.

The analysis of the investment activity of Polish insurance companies shows the characteristic trends of the general market situation. The portfolios of insurance companies are characterized by a high level of security, given the high contribution of the treasury bills (the lowest level of risk). The likelihood rate has decreased significantly in 2007 (the year of economic crisis) in order to improve significantly in the next year and maintain the increasing rising trend. High rates of profitability are a very beneficial phenomenon given the management of an insurance company.

Lastly , a report was prepared by the U.S. Chamber of Commerce. Ernst & Young LLP (EY) assisted with market research ,2019 shows that American insurers play a major role in the capital markets and ultimately have a significant impact on the nation's economy, societies, and individuals through their investments. Their focus on low-risk long-term investments provides stability to the market, and their ability to provide capital to those who struggle to access it helps drive economic growth. Insurance investments affect all aspects of the economy and have a positive impact on farmers, homeowners, and businesses across the country. Insurance companies have invested trillions of dollars in the US economy, helping companies grow and innovate, Americans buy homes, and start large-scale commercial and infrastructure projects. As a result, insurance investments have a positive effect on the US economy, providing stability, injecting capital, and ultimately, driving economic growth.

Insurance companies make up a large portion of the total US capital markets. Their focus on fixed income investments has made them important players in asset classes such as corporate and municipal bonds. Insurance companies also play an important role in alternative asset classes, such as commercial property loans, private placement debt, and farm mortgages. In each of these markets, insurers use their expertise, access to liquidity, and long-term focus to build a prime position in the market with a unique investment approach.

5- Practical aspect

5-1. Investment analysis

Table 3 indicates the value and percentage of types of investments owned by insurance companies that constituted 56% of total assets in these companies in 2018 jumped to 70% in 2019 and these averages show the great importance of investments in insurance companies, regardless of their nationality, and the markets in which it operates, but this importance reached the highest in the Iraqi Al-Amin Company, as the proportion of various investments in it reached 93% of the total assets in 2018, jumped to 99% in 2019, due to the severely low value of fixed assets in this company and its dependence on investment in Achieving returns due to weak insurance activity in Iraq, while the proportion of investments in the Saudi Cooperative Insurance Company (Tawnyia) accounted 73% of the assets in 2018, dropped only 54% in 2019 due to the low investment in stocks due to the severe fluctuations in prices in 2019 due to the Covid-19 epidemic crisis. This applies to investing in bonds as well, while we note the stability of investment ratios to total assets in the American company Allstate at a relatively low level, which reached 56% in 2018 and remained stable at the same level in the following year, this explains two basic things. The first is the existence of various other investment aspects for American companies due to the expansion and diversity of the market, as well as the company's tendency to focus on insurance activities and diversify them due to the strength of insurance activity in the American markets.

If we move to an analysis of investments according to their type, we find that the highest average achieved is for fixed income instruments, at 34% in 2018 and stabilized at roughly the same level in 2019, at 33% of total assets. The rates of investment in bonds in the Iraqi and American state companies converged at the level of 50% of the total assets of both companies in 2018, decreased slightly in 2019 and stabilize at the level of 49% for both companies, while the Saudi Cooperative Company did not allocate any amounts to invest in bonds in the years 2018-2019.

The average investment in deposits was relatively high and amounted to 21% of assets in 2018, but it decreased to only 17% in 2019. The collapse of interest rates in global markets, including the Saudi market, while we find that the Al-Amin Company has allocated 27% -29% of its assets to deposits in 2018-2019, which maintained the stability of its returns during this period, while the Allstate did not allocate any of its money for speculation. In deposits, due to the very low interest rates in the US market, which reached a level close to zero%.

Thus, with regard to investment in stocks, we find that the average ratio of investment in it reached 16% in 2018 and rose very little to 17% in 2019, we can notice that the Saudi Cooperative Company was the most oriented company towards investing in this type of tools during the study period compared to Al-Amin and Allstate, as its investments in stocks reached

28% in 2018, to decrease slightly, maintaining its relatively high level at 26% in 2019, followed by the Iraqi Al-Amin Company, which invested 16% of its assets in stocks in 2018, increase clearly in 2019 to 21% hoping of investing the great fluctuation in share prices during this period to compensate for the apparent weakness in the local insurance activity, while we find that the American company allocated only very weak percentages of its funds to invest in stocks, which reached 5% in 2018 and rose to only 7% in 2019.

As for investment in real estate, the average percentage stabilized at only 3%, which represents what the Saudi company invested in the locally active real estate sector, at a rate of 9% in 2018 and 2019, while the Iraqi and American State companies did not allocate any of their money in this type of investment that suffers from weak demand in United States and the lack of efficient investment opportunities in Iraq.

5-2. Investment revenue analysis

Table 3 indicates the revenues achieved from various investments in insurance companies during the study years 2018-2019, as the table indicates that the average ratio of investment revenues to total revenues amounted to 17% in 2018, slightly increased to 18% in 2019, Al-Amin achieved the largest average for this percentage at 34% in 2018, rising to 36% in 2019, while the value of this percentage was equal in the Tawnyia and the Allstate companies, at 8% in 2018 stabilized at the same level in 2019 for the Tawnyia company, while it continued to rise in 2019 to reach 10% for the State company.

When looking at the percentage of the contribution of the components of investment portfolios in achieving these revenues, we will find that the highest average contribution is achieved from investment in stocks, with a value of 0.46 of total investment revenues in 2018, rise to 0.47 in 2019, as a result of the significant increase in the returns on investment in shares of the American Allstate Company. Which achieved ratios of 0.94 in 2018 and 0.96 in 2019, taking advantage of the large fluctuations in stock prices in the American market, meaning that most of its investment income was achieved from stocks, followed by the Tawnyia Company, which achieved relatively good returns from investment in shares amounting to 0.42 in 2018, rise to 0.46 of the total investment revenues in 2019, while Al-Amin Company achieved very low returns compared to the two above companies, with a percentage of only 0.02 during the years 2018 and 2019.

In the second level, revenues came from deposits, at a rate of 0.37 from investment revenues in 2018, to decrease slightly in 2019, achieving only 0.34.

In this context, the Tawnyia Company achieved the highest returns by 0.58 in 2018, to decrease to 0.55 in 2019, and Al-Amin Company achieved relatively high returns on deposits, amounting to 0.53 of investment revenues in 2018, to decrease to 0.48 in 2019,

meaning that Al-Amin achieves half of its investment income from deposits while The State Company did not achieve any revenues from deposits because it did not invest any percentage of its money in this type of investment.

In the last level, the contribution of fixed income instruments revenues came to form the lowest percentage of investment revenues, with an average of 0.17 for the years 2018 and 2019, as the highest average for this contribution was achieved in the Al-Amin Company at 0.45 in 2018, rising slightly to 0.48 in 2019, followed by the AllState Company at a rate of 0.06 In 2018, it decreased slightly to 0.04 in 2019, while the Tawnyia Company did not achieve any revenues from this type of investment because it did not allocate any financial resources to invest in bonds.

It is noticed that the stock returns achieved the largest percentage of the contribution to investment revenues, followed by deposit revenues, and in the lowest degree were fixed income instruments revenues. These results are contrary to most previous studies and also contradict the philosophical framework for investments in insurance companies, which makes fixed income tools the preferred choice for investment for these companies and it seems that the companies' tendency to invest in stocks and deposits came to compensate for the very low interest rates on fixed income instruments during the relatively short study period.

5-3. Hypotheses test:

In this paragraph, we will test the research hypotheses using the regression coefficient R^2 and the F test, as Table 4 indicates the value of the regression coefficient to determine the effect of the revenues of each type of investment on the total income, as the regression coefficient of investment income reached 0.6 with a significant degree of 0.01, which leads to proof of the first hypothesis of the study, says (the investment revenues constitute a large contribution to the income of insurance companies and affect them in a significant way).

As for the impact of the revenues of different types of investment, the highest value of the determination factor for deposit revenues was achieved with a value of 0.44, with a significant degree of 0.05, while the determination factor for deposit revenues was 0.35 and fixed income instruments were 0.23 and were not statistically significant.

These results lead to the acceptance of the second sub-hypothesis which states (deposit revenues constitute a significant contribution to the income of investment companies and have a significant effect on them) and reject the rest of the sub-hypotheses.

In general, the results of the current research are entirely consistent with most of the previous studies on the importance of investment revenues in insurance companies, even if they contradict some of these studies in the details and the relative importance of these investments.

Table (3) investment types

company	2019							2018						
	Allstate		Tawuniya		AL-Amin		Av.	Allstate		Tawuniya		AL-Amin		Av.
paragrap h	%	M.\$	%	000.S R	%	M.I D	%	%	M.\$	%	000.S R	%	M.I D	%
deposit	0	0	21	2365	29	1258	17	0	0	36	3764	27	1145	21
share	7	8800	24	2685	21	685	17	5	5400	28	2905	16	685	16
FIS	49	59000	0	0	49	2100	33	5 1	57000	0	0	50	2107	34
Real state	0	0	9	986	0	0	3	0	0	9	986	0	0	3
Total assets	56	120000	54	11260	99	4293	70	5 6	11200 0	73	10745	93	4235	74

Table (4) investment revenues

YEARS	2019							2018						
	Allstate		Tawuniya		AL-Amin		Av	Allstate		Tawuniya		AL-Amin		Av.
paragrap hs	%	M.\$	%	000.S R	%	M.ID	%	%	M.\$	%	000.S R	%	M.I D	%
Deposit revenues	0	0	55	310	48	106	34	•	34	58	333	53	124	37
Shares revenues	96	680	45	256	2	4	47	94	47	42	245	2	4	46
FIS. Revenues	4	27	0	0	48	106	17	6	17	0	0	45	105	17
Real state revenues	0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0
Investmen ts revenues	10	707	8	566	36	215	18	8	18	8	578	34	233	17
Total revenues		6790		7320		591		--	5680		7210	-	688	

Table (5) Hypotheses test		
Variables	Total revenues	
	R ²	Sig.
Deposits revenues	0.44	0.05*
FIS. revenues	0.35	0.10
Shares revenues	0.23	0.10
Investment revenues	0.66	0.01*

6- Conclusions and recommendations

6-1. Conclusions

- 6-1-1 The investment tools in insurance companies varied and were divided into investments in fixed income instruments, deposits, stocks and real estate investment.
- 6-1-2 Investments in fixed income instruments accounted for the largest proportion of insurance companies' investments during the study period, while real estate investment accounted for the lowest level of investments.
- 6-1-3 The companies varied in terms of investment preferences. At the time in which the Iraqi Al-Amin Company and the State of America preferred to invest in fixed income instruments, the Saudi Cooperative Company went to invest in deposits, and it seems that the regulatory restrictions were the decisive factor in directing investments in these companies.
- 6-1-4 Despite the low investment ratios in stocks, it achieved the largest percentage of revenues resulting from various investment instruments and constituted most of the investment income in the American State Company, while these revenues in the Iraqi Al-Amin Company decreased to their lowest levels and it appears that the great fluctuation in stock prices in the market American is the one who contributed significantly to achieving these revenues, while the poor performance of the Iraq Stock Exchange was reflected in the decline in share profits.
- 6-1-5 There was a clear discrepancy in the revenues of each type of investment and from one company to another.
- 6-1-6 Revenues from shares and fixed income instruments did not achieve a significant effect on the revenues of insurance companies, and this may be due to the wide variation in the revenues of these tools from one company to another, and perhaps also to the small number of companies in the study sample or the short period of time for research.

6-2. Recommendations

- 6-2-1 Companies should carefully study the market characteristics and the return and risk characteristics of each risk tool before deciding to invest in any instrument.
- 6-2-2 Insurance companies should diversify their investment portfolios to achieve a better mix of returns and with specific levels of risk.
- 6-2-3 Al-Amin Insurance Company should direct its investments towards more profitable areas of deposits and try to take advantage of the fluctuation of stock prices in a better way to achieve greater returns.
- 6-2-4 We suggest conducting similar research that would constitute a larger number of companies and a longer period of time to test the study variables and expand their scope.

References:

- 1- De Haan, L., and Kakes, J., 2011. Are non-risk-based capital requirements for insurance companies binding? *Journal of Banking & Finance* 35, 2245–2251.
- 2- FMarietta Janovic Lumut., A Modern Approach to Performance Measurement for Insurers, *journal of insurance and finance*, vol.3.2018
- 3- French, K.R. and Poterba, J.M. and K.J.Jachoa, (2016), Investor Diversification and International Equity Markets, *American Economic Review*, 81, 222-226.
- 4- Grinblatt, M., and Keloharju, M., 2000. The investment behaviour and performance of various investor types: a study of Finland's unique data set. *Journal of Financial Economics* 55(1), 43–67.
- 5- Husain Ashraf S* and Nikita Kumari ,An Evaluation of Investment Performance of Private Life Insurance Industry in India,[International Journal of Accounting Research](#)Int J Account Res Volume 4 • Issue 1 • 1000121 ,ISSN: 2472-114X IJAR, an open access journal
- 6- I.O. Balogun, Portfolio Management: An Appraisal of Insurance Industry's Investment Profile Under Interest Rate Deregulation in Nigeria (1985 – 2007) , *International Journal of Business and Social Science* Vol. 4 No. 11; September 2013.
- 7- Ikechukwu C. Nwobodo ,The determinants of portfolio selection by lifeinsurance companies and the effects of monetarypolicy on their portfolios, Iowa State University Capstones, Theses 2016.
- 8- Johan Bergström , Impact of Asset Allocation onInsurance Companies' PerformanceA study of the European Economic Area, Umeå School of Business and Economics Spring semester 2015 Master thesis, two-year, 30 hp
- 9- Lepore, C., Tanaka, M., Humphry, D., and Sen, K., 2018. An elusive panacea? The impact of the regulatory valuation regime on insurers' investment behaviour. Bank of England Working Paper No. 710.
- 10- LindaHayekee and G. Miller, Insurers' investment strategies: pro- or countercyclical,

Working Paper Series , No 2299 / July 2019

- 11- Normed h, solmon , 2018, The evolution of insurer portfolio investment strategies for long-term investing OECD Journal: Financial Market Trends Volume 2016 Issue 1 © OECD 2016.
- 12- P. McCredon and R. Toulouse 2018, Investment practices of life insurance companies in India: the quest for a compliant portfolio” , journal of Insurance Markets and Companies, vol.4, 2017.
- 13- Saunders, A., and Cornett, M.M., 1999. Financial Institutions Management: A Modern Perspective (6th edition). Irwin Series in Finance, Insurance, and Real Estate, McGraw-Hill, New York.
- 14- Yangm .H .Chaltuir,2010. Parsimonious Modeling of Yield Curve. Journal of Business, 60(4), 473-489.